تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام ١٩٨٦

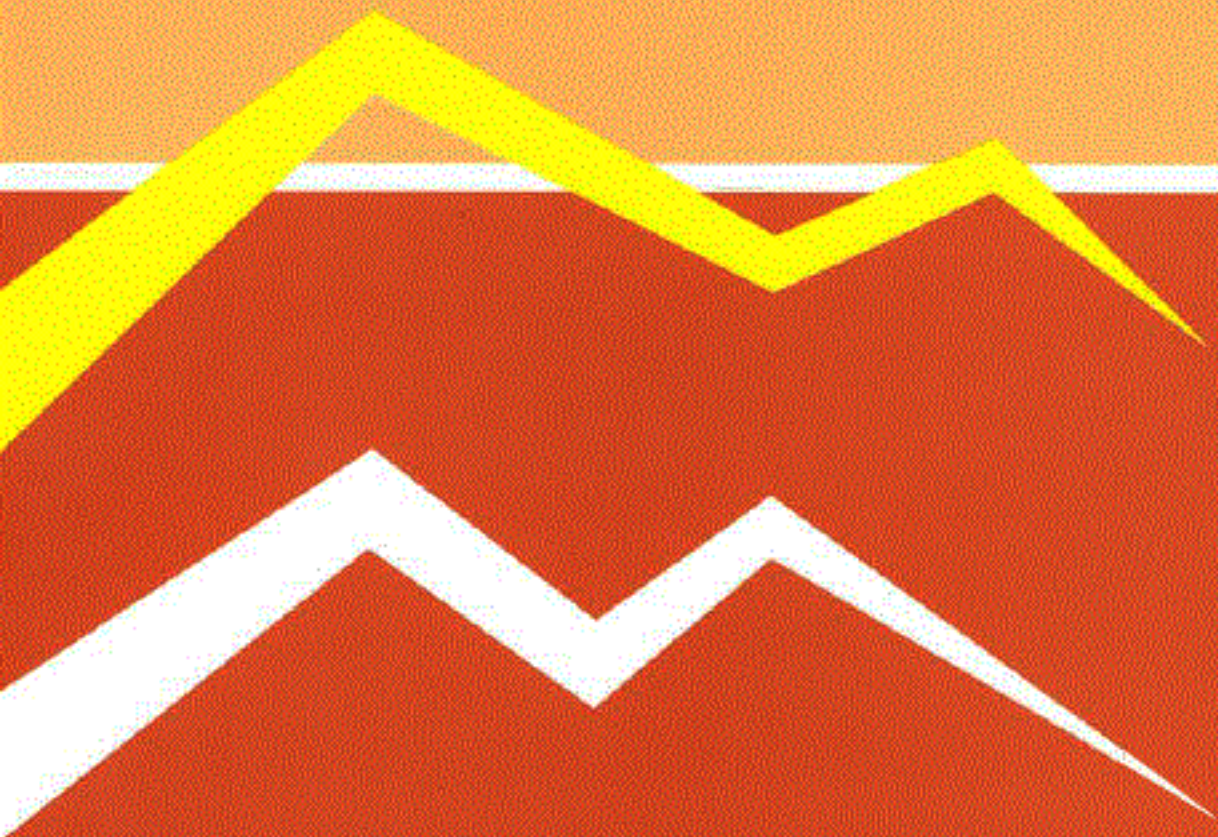

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار

تقرير مناخ الاستثمار في الدوَل العَربيَة لعَام ١٩٨٦

الناشر
المؤسسة العربية لضمان الاستثمار
ابريل ١٩٨٧

حقوق النشر محفوظة للمؤسسة و يسمح بالاقتباس
بشرط ذكر المصدر

المؤسّسة العربية لضمان الاستثمار
The Inter-Arab Investment Guarantee Corporation

ص.ب: ٢٣٥٦٨ الصفاة 13096 الكويت - تلفون: ٢٥٤٢٠١١
برقيا: كفيل كويت - تلكس: ٢٢٥٦٢ كفيل كويت

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم :

سجل العام الماضي صدور التقرير الاول لمناخ الاستثمار في الدول العربية ، وهو التقرير الذي ارادت به المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ان يكون مرآة لمتغيرات البيئة الاستثمارية في الوطن العربي يعكس تطوراتها بصورة دورية منتظمة ، ليتوفر بذلك مصدر للدارس يركن اليه في التعرف على مناخ الاستثمار وما يطرأ عليه من مستجدات سلباً او ايجاباً . وصدق ما توقعته المؤسسة من حيث تلبية هذا التقرير لحاجة قائمة تبدي في الاقبال عليه من المشتغلين بالاستثمار والمهتمين بشؤونه حتى ان المؤسسة اضطرت ــ ازاء ذلك ــ الى اعادة طبعه بعد نفاذ طبعته الاولى ، ولقد كانت دلالة هذا الاقبال واضحة على مدى ما لقيه التقرير من اهتمام اكده ما صدر عن مؤتمر رجال الاعمال والمستثمرين العرب الثالث الذي عقد بالكويت خلال الفترة ٢٦ ــ ٢٨ ابريل / نيسان ١٩٨٦ من تنويه بهذا الجهد وتثمين له ، ومع ذلك فقد كان ما تلقته المؤسسة من ملاحظات وتعليقات مطالعي التقرير عليه ادعى للرضا والامتنان ذلك ان التقرير ــ في عامه الاول ــ كان تجربة وليدة تتحسس طريقها على مدارج الاجادة والرسوخ ، وبقدر ما تثيره التجربة من ردود فعل متمثلة في الملاحظات والتعليقات عليها بقدر ما تتوفر لها اسباب الترشيد وتنفسح الفرصة للتطوير الى الافضل وهو ما تسعى اليه المؤسسة بصدق وفاء لواجبها وتحقيقا لهدفها .

والمأمول ان يكون التقرير الثاني ــ الماثل ــ خطوة على الطريق ، فلقد جهدت المؤسسة ــ في اعداده ــ ان تأخذ بكل الجدية والاهتمام ما ورد اليها من ملاحظات سواء من الجهات الرسمية في الدول العربية او من دوائر المشتغلين والمهتمين بشؤون الاستثمار ، كما سعت المؤسسة الى تنويع مصادر معلوماتها وتوسيع نطاقها وصولا الى تغطية اشمل لجوانب مناخ الاستثمار .

هذا ويجدر التذكير بان التقرير السابق جاء منطوياً على قسم يوضح الاطار العام لتنظيم الاستثمار على المستويين القومي والقطري ، كما هو قائم في بداية العام موضوع ذلك التقرير (عام ١٩٨٥) ليكون بمثابة الاساس الذي يرجع اليه لقياس التغيرات التي تطرأ على ذلك التنظيم في السنوات التالية . ومن جهة اخرى فقد التزم التقرير الماثل بعين التبويب الوارد بالتقرير السابق اضافة الى تماثل تقسيمات التقارير القطرية الواردة بالجزء الثاني من التقرير . ويمكن التماثل في التبويب والتقسيم الدارس من سهولة المقارنة بين متغيرات مناخ الاستثمار خلال فترة زمنية تمتد لاكثر من عام ومن ثم قياس هذه المتغيرات واستخلاص اتجاهاتها .

ولا نحسب ــ بعد هذا التقديم ــ اننا بحاجة الى تأكيد ان المؤسسة تتطلع الى كل رأي في سبيل الارتقاء بهذا التقرير ليحقق الغاية منه .

وبالله التوفيق

مأمون ابراهيم حسن
مدير عام
المؤسسة العربية لضمان الاستثمار

الفهرس

صفحة

الجزء الاول : التقرير القومي ١١
١ ــ ١ ــ تدابير ومقررات على المستوى القومي ١٢
١ ــ ٢ ــ الوقائع والاحداث ذات البعد القومي ١٦
١ ــ ٣ ــ أهم الاتجاهات الاقتصادية والاستثمارية وانعكاساتها على الصعيد القومي ٢٠
١ ــ ٤ ــ فرص الاستثمار في الوطن العربي ٢٣
١ ــ ٥ ــ الاستثمارات العربية الخاصة فيما بين الدول العربية عام ١٩٨٦ ..... ٢٦
١ ــ ٦ ــ انطباعات المستثمرين العرب حول مناخ الاستثمار ٢٨
الجزء الثاني : التقارير القطرية
تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٨٦ في المملكة الاردنية الهاشمية ٦١
تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٨٦ في دولة الامارات العربية المتحدة ٨٩
تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٨٦ في دولة البحرين ١٠٧
تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٨٦ في الجمهورية التونسية ١١٩
تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٨٦ في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ١٣٩
تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٨٦ في جمهورية جيبوتي ١٥٩
تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٨٦ في المملكة العربية السعودية ١٦٩
تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٨٦ في جمهورية السودان ١٨٥
تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٨٦ في الجمهورية العربية السورية ٢٠٩
تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٨٦ في جمهورية الصومال الديمقراطية ٢٣٣
تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٨٦ في الجمهورية العراقية ٢٤٣
تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٨٦ في سلطنة عمان ٢٥٧
تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٨٦ في دولة قطر ٢٧٣
تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٨٦ في دولة الكويت ٢٨٣
تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٨٦ في الجمهورية اللبنانية ٣٠١
تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٨٦ في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية ٣١٣
تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٨٦ في جمهورية مصر العربية ٣٢٥
تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٨٦ في المملكة المغربية ٣٥٧
تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٨٦ في الجمهورية الاسلامية الموريتانية ٣٧٩
تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٨٦ في الجمهورية العربية اليمنية ٣٩١
تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٨٦ في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ٤٠١

الجزء الأول
التقرير القومي

الجزء الاول
التقرير القومي

استصحب العام مثار التقرير تركة من الاوضاع والتعقيدات التي أورثته إياها أعوام خلت ، كانت كفيلة بأن تصبغه بما صبغ هذه الاعوام ، لولا بعض الملامح الايجابية التي شهدها العام والتي يؤمل ان تكون إرهاص انفراج و بداية تحرك يتنامى و يتواصل ليحقق مزيداً من الترابط بين الدول العربية و يوفر قدراً من التوازن في علاقاتها مع العالم الخارجي .

فمع استمرار حالة الركود والانكماش التي خلفها الانخفاض الحاد في اسعار النفط وآثاره التي عمت مجموع الدول العربية المصدرة وغير المصدرة للنفط ، وتزايد وطأة المديونية الخارجية لهذه الدول الاخيرة ، ومع تفاقم أزمة الغذاء في الوطن العربي وازدياد الاعتماد على الخارج لتوفيره ، ومع استمرار نزيف الدم وهدر الموارد في حرب يصر الجانب الايراني على مواصلتها ضد العراق وتردي الاوضاع في لبنان نتيجة اندلاع حرب المخيمات ، واستمراء العدو الصهيوني احتلاله للاراضي العربية في فلسطين وخارجها وتماديه في اعمال القمع والتشريد للسكان العرب ، ومع فشل الجهود التي بذلت لتصفية الاجواء العربية واحتواء الخلافات بين الدول العربية وتحقيق قدر من التوافق يمهد لعقد القمة العربية المرتقبة منذ سنوات ، ومع التطاول والاجتراء على اراضي بعض الدول العربية حيث واجهت ليبيا عدواناً امريكياً مسلحاً راح ضحيته المدنيون الابرياء وتعرضت دولة الامارات لغارة من طائرات مجهولة على احد حقولها النفطية وتصاعدت التهديدات الايرانية لدول الخليج العربية وانتهكت مياهها واجواؤها وتعرضت سفنها في المياه الدولية بالخليج لاعتداءات متكررة ، ووجهت سوريا بالتهديد من الولايات المتحدة الامريكية بدعوى التورط في اعمال الارهاب ومحاولتها فرض العزلة على سوريا عن طريق دفع الدول الغربية لمقاطعتها سياسياً واقتصادياً ، مع كل ذلك وانعكاساته السلبية على مجمل الأوضاع في الدول العربية ومناخ الاستثمار فيها ، فقد سجل العام عدداً من الايجابيات تشكل بداية طيبة نحو الافضل ، فعلى صعيد العمل العربي المشترك تابعت مؤسساته مسيرتها وسعيها لاعادة تشكيل الاقتصاد العربي من منظور تكاملي حيث تقرر التعجيل بوضع وتنفيذ مجموعة من السياسات والبرامج المشتركة لتعزيز وتنويع القاعدة الانتاجية العربية واتاحة المزيد من الفرص لاجتذاب رؤوس الاموال العربية وتوظيفها داخل الوطن العربي مع التركيز على اقامة المشروعات العربية المشتركة وتطوير القدرة التكنولوجية العربية ، كما تم التأكيد على ضرورة منح القطاع الزراعي أولوية قصوى في الخطط الانمائية العربية التي ينبغي ان تعكس البعد القومي وتنسجم مع اهداف واولويات ميثاق العمل الاقتصادي القومي واستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك . وتجدد الاهتمام بالتجارة العربية البينية كآلية لتنشيط وتطوير الانتاجية بالدول العربية وتحقيق الترابط المستهدف بينها ، وفي هذا السياق تم وضع نظام ضمان ائتمان الصادرات على المستوى القومي موضع التطبيق وهو النظام الذي يمكن ان يوفر ــ ضمن أمور أخرى ــ شروطاً تنافسية افضل للصادرات العربية في الاسواق العربية . وتبدت الحاجة الى تطوير اسواق الاوراق المالية العربية لرفع كفاءتها وتيسير التعامل من خلالها الامر الذي

ينعكس أثره على مرونة وسهولة انتقال رؤوس الاموال عبر الدول العربية . وعلى مستوى القطاع الخاص شهد العام انعقاد المؤتمر الثالث لرجال الاعمال والمستثمرين العرب الذي اصدر عدداً من التوصيات التي تعكس اهتمام رجال الاعمال والمستثمرين العرب بضرورة الاضطلاع بدورهم في مجال التنمية حيث نوه المؤتمر الى وجوب افساح المجال امام القطاع الخاص للاستفادة الى اقصى حد ممكن من امكاناته ومبادراته وطاقاته في دعم الجهود الانمائية على المستويين القومي والقطري مع ضرورة العمل على ازالة ما يعترض المشروعات الجديدة من معوقات تمويلية او تيسويقية في اطار سعي الدول العربية لاشاعة مناخ ايجابي موات للاستثمار. وتابع مجلس التعاون لدول الخليج العربية تجربته الناجحة لتحقيق المواطنية الاقتصادية لابناء دول المجلس حيث تابع خطوات تنفيذ الاتفاقية الاقتصادية الموحدة باقرار مساواة مواطني دول المجلس في الاتجار والتمتع بالتسهيلات الائتمانية من بنوك وصناديق التنمية الصناعية في الدول الاعضاء.

وسجل العام زيادة في حجم الاستثمارات العربية البينية حيث ارتفع حجم الاستثمارات المرخص في تنفيذها بالدول العربية خلال العام الى ما يعادل ٣٦١ مليون دولار مقابل ٣٢٦ مليون دولار خلال عام ١٩٨٥ تركز معظمها في القطاع الزراعي يليه القطاع الصناعي.

وعن انطباعات رجال الاعمال والمستثمرين العرب عن العام مثار التقرير، كشف استطلاع الرأي الذي تجريه المؤسسة في ختام كل عام عن تأكيد اهتمامهم بالاستقرار السياسي والاستقرار الاقتصادي وثبات سعر صرف العملة المحلية وسهولة تحويل الارباح الى الخارج وامكانية تحقيق عائد مرتفع على الاستثمار كأهم عناصر في مناخ الاستثمار ذات الأثر في جذب رؤوس الاموال، وعن انطباعاتهم عن مناخ الاستثمار في الدول العربية اظهر الاستطلاع ان رجال الاعمال والمستثمرين يرون ان الاوضاع في معظم الدول العربية ظلت على ما هي عليه في العام السابق (١٩٨٥) باستثناء ثلاث دول تدهور فيها مناخ الاستثمار في حين سجلت دولة واحدة تحسناً فيه.

١ ــ ١ ــ تدابير ومقررات على المستوى القومي :

تابع العمل العربي المشترك مسيرته ــ من خلال مؤسساته ــ رغم ما يكابده من صعاب في سعيه لتحقيق حد ادنى من الترابط والتعاون بين الاقطار العربية يضمن لشعوبها قدراً من النمو يؤمن لها توفير حاجاتها الأساسية و يدعم استقلالها الاقتصادي.

١ ــ ١ ــ ١ ــ دأب المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية في دوراته المتعاقبة على مناشدة الدول العربية التي لم تصادق على الاتفاقيات الجماعية الاقتصادية الى الاسراع بالقيام بذلك لما لهذه الاتفاقيات من أهمية في دعم مسيرة العمل العربي المشترك.

وتمخضت محصلة ذلك في ايداع دولتين (هما جمهورية جيبوتي والجمهورية العربية السورية) وثائق تصديقهما على الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الاموال العربية في الدول العربية ليبلغ بذلك عدد الدول المصدقة عليها سبع عشرة دولة، وصادقت ثلاث دول جديدة (هي دولة الامارات العربية المتحدة، الجمهورية العربية السورية وجمهورية الصومال الديمقراطية) على اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية ليصبح عدد الدول المصدقة على

هذه الاتفاقية خمس عشرة دولة.(*) اما اتفاقية تنظيم النقل بالعبور (الترانزيت) فبلغ عدد الدول العربية المصدقة عليها اثنتي عشرة دولة ،(**) في حين لا يجاوز عدد الدول المنضمة الى اتفاقية تبادل الاعفاء من الضرائب والرسوم على نشاطات ومعدات ومؤسسات النقل الجوي العربية خمس دول عربية .(***)

١ ــ ١ ــ ٢ ــ سعياً لاقامة تعاون أوثق بين الدول العربية قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي في دورته الاربعين (تونس ٢٥-١٩٨٦/٢/٢٧) التعجيل بوضع وتنفيذ مجموعة من السياسات والبرامج المشتركة لتعزيز وتنويع القاعدة الانتاجية العربية ، بما يضمن تصنيع اكبر قدر من المواد الخام ، ولمواجهة التدهور المستمر في الانتاج الغذائي العربي ولا تاحة المزيد من الفرص لاجتذاب رؤوس الاموال العربية وتوظيفها داخل الوطن العربي ولهذه الغاية يجرى التركيز مستقبلا على اقامة المزيد من المشروعات العربية المشتركة ، وتطوير القدرة التكنولوجية العربية واعطاء الاولوية لاستخدام الكفاءات والايدي العاملة العربية . وركز المجلس على ضرورة التأكيد على البعد القومي في الخطط والبرامج القطرية بما يضمن انسجامها مع اهداف واولويات ميثاق العمل الاقتصادي القومي واستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك والمبادىء الواردة في الاتفاقيات العربية الجماعية ولخدمة اهداف التكامل الاقتصادي العربي .

١ ــ ١ ــ ٣ ــ قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي في دورته الحادية والاربعين (عمان ١٠/٩/١٩٨٦)، التي عقدت بحضور وزراء الزراعة العرب ، اعطاء القطاع الزراعي وقطاع الغذاء بالذات الاولوية القصوى في الخطط الانمائية العربية وان يحظى بنصيب كبير ومتزايد من جملة الاستثمارات الكلية مع ضرورة التركيز بصفة خاصة على تنمية انتاج بعض السلع الغذائية الحيوية كالحبوب واللحوم والالبان والزيوت ، وأهمية انطلاق اولويات الامن الغذائي العربي من تصور تنموي قومي شمولي .

١ ــ ١ ــ ٤ ــ وفي عين الدورة قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي ادراج موضوع تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية كمحور رئيسي للدورة التالية للمجلس بحضور وزراء

(*) هذه الدول هي : المملكة الاردنية الهاشمية ، دولة الامارات العربية المتحدة ، دولة البحرين ، الجمهورية التونسية ، المملكة العربية السعودية ، جمهورية السودان ، الجمهورية العربية السورية ، جمهورية الصومال الديمقراطية ، الجمهورية العراقية ، فلسطين ، دولة الكويت ، الجمهورية اللبنانية ، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية ، الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية .

(**) هذه الدول هي : المملكة الاردنية الهاشمية ، دولة الامارات العربية المتحدة ، دولة البحرين ، جمهورية جيبوتي ، المملكة العربية السعودية ، الجمهورية العربية السورية ، الجمهورية العراقية ، فلسطين ، دولة قطر ، دولة الكويت ، الجمهورية اللبنانية والجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية .

(***) هذه الدول هي : المملكة العربية السعودية ، الجمهورية العراقية ، فلسطين ، دولة قطر ودولة الكويت .

التجارة في الدول العربية وبأن يعقد على هامش الدورة مؤتمر يحضره ممثلو الدول العربية والاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية ومؤسسات التصدير والاستيراد الحكومية العربية وشركات الشحن بجانب المنظمات العربية المتخصصة ذات العلاقة وكافة الجهات المعنية لمناقشة سبل ووسائل تنفيذ اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية والوسائل العملية لزيادة حجم التبادل التجاري بينها وتذليل العقبات والمصاعب التي تحول دون تطورها ، كما تعد الامانة العامة للجامعة العربية بالتعاون مع الجهات المعنية لاقامة معرض للمنتجات العربية في نفس الوقت مع دعوة الدول العربية التي لم تودع بعد قوائم السلع المصنعة ونصف المصنعة التي ترغب في بدء التفاوض بشأن منحها المعاملة التفضيلية للاسراع بذلك والشروع في التفاوض بشأنه بمناسبة انعقاد المؤتمر والمعرض المشار إليهما . وتحددت مدينة الرياض لعقد دورة المجلس والمؤتمر المذكور خلال فبراير/ شباط ١٩٨٧ .

١ ــ ١ ــ ٥ ــ وفي سياق الاهتمام بتيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية شهد العام بدء تطبيق النظام العربي لضمان ائتمان الصادرات العربية في نطاقه الموسع الذي يهدف الى توفير مظلة شاملة من الضمان ضد المخاطر التجارية وغير التجارية وذلك كمساهمة من المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في توفير حافز جديد للمصدرين العرب يشجعهم على ارتياد اسواق عربية جديدة ، وكان مجلس المؤسسة قد أقر في دورته الحادية عشرة (الخرطوم يوليو/ تموز ١٩٨٥) توسيع نطاق الضمان المشار اليه ليشمل المخاطر التجارية بعد ان كان قاصراً على تغطية المخاطر غير التجارية فقط وذلك على سبيل التجربة لمدة سنتين ينظر بعدها في امر اقرار النظام بصفة نهائية في ضوء نتائج التجربة وفاعليتها .

١ ــ ١ ــ ٦ ــ اصدر المؤتمر الثالث لرجال الاعمال والمستثمرين العرب (الكويت ٢٨-٣٠/٤/١٩٨٦) عدداً من التوصيات الهامة ، كما كان فرصة طيبة للترويج المباشر لعدد من المشروعات الاستثمارية العربية ، ومن المعروف ان هذا المؤتمر يعقد دورياً بتنظيم من الامانة العامة للجامعة العربية والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار والاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية و يشارك فيه عدد كبير من رجال الاعمال والمستثمرين من مختلف الدول العربية اضافة الى ممثلي المنظمات والاتحادات النوعية العربية والمؤسسات المالية والاستثمارية العربية الاجنبية المشتركة . وقد ركز المؤتمر في توصياته على ابراز الاولوية التي تحتلها التنمية الزراعية ليس فقط لتوفير الامن الغذائي العربي وانما ايضا لتوفير الامن السياسي وتحرير القرار العربي من ضغوط الاعتماد على الخارج مما ينبغي معه العمل على ضرورة التركيز على الاستثمار الزراعي انتاجاً وتحديثاً وتسويقاً وربط هذا الاستثمار بغيره من القطاعات الاخرى على اساس من التكامل والتنسيق ، كما رأى المؤتمر ان توفير شروط افضل للمنتجات العربية في وجه منافسة المنتجات الاجنبية يستلزم فتح الاسواق العربية امامها وازالة ما يعترض انتقالها من عقبات مع توفير التمويل الميسر والضمانات اللازمة لتنمية وتوسيع حجم التجارة البينية العربية وان السعي لانجاح

المشروعات العربية القائمة والاستفادة من طاقاتها الانتاجية كاملة يشكل في حد ذاته حافزاً قوياً لتوجه المستثمرين لاقامة مشروعات جديدة ، لذلك من الضروري العمل على ازالة ما يعترض تلك المشروعات من معوقات تمويلية أو تسويقية في اطار سعي الدول العربية باشاعة مناخ ايجابي موات للاستثمار. ومع تقدير المؤتمر للجهود التي تبذلها الدول العربية لتحسين مناخ الاستثمار فيها فإنه يركز على اهمية تبسيط الاجراءات الادارية اللازمة للترخيص في الاستثمار وتنفيذه وتوفير التسهيلات النقدية المتمثلة في تقرير حرية التحويل لعوائد الاستثمار واعادة تحويل اصله الى خارج القطر المضيف ، كما اشار المؤتمر الى ان قيام السوق المالية العربية على المستوى القومي يعتبر هدفاً جديراً بتكاتف الجهود لتحقيقه نظرا لما له من اثر على تيسير ومرونة انتقال راس المال بين البلاد العربية ، لذلك دعا المؤتمر الهيئات الثلاث المنظمة الى تشكيل لجنة مشتركة مع بعض المهتمين من ذوي الخبرة والاختصاص لمتابعة فكرة اقامة السوق المالية العربية . ولم يغفل المؤتمر الاشارة الى ضرورة افساح المجال امام القطاع الخاص للاستفادة الى اقصى حد ممكن من امكاناته ومبادراته وطاقاته في دعم الجهود الانمائية على المستويين القطري والقومي ، وفي هذا الصدد نوه المؤتمر بضرورة تعميق التعاون بين شركات ومؤسسات القطاعين العام والخاص وافساح المجال امام رجال الاعمال العرب للمساهمة في رأس مال وادارة المشاريع العربية المشتركة المقامة من قبل القطاع العام ، مما يوفر لها موارد جديدة تزيد من قدرتها كما يوفر للمستثمرين فرصاً جديدة في مشاريع تتمتع بدعم الحكومات وتسهيلاتها .

١ ــ ١ ــ ٧ ــ تنفيذاً لقرار مجلس الاتحاد العربي لبورصات الاوراق المالية في دور انعقاده الخامس (تونس ٧و٨/٧/١٩٨٦) القاضي بتنظيم وعقد ندوة لبحث ومناقشة الاستثمار ومعوقاته في بورصات الاوراق المالية العربية ، عقدت بالدار البيضاء خلال الفترة ١٦-١٨/١٢/١٩٨٦ الندوة المذكورة التي صدرت عنها عدة توصيات تتعلق بضرورة تطوير العمل بالبورصات العربية والتوسل بالاساليب التقنية الحديثة لرفع كفاءتها على الصعيد المحلي أولا من خلال تهيئة المناخ التشريعي والتنظيمي والمؤسسي الذي من شأنه ، الى جانب عدد من السياسات ، ان يساعد على تنشيط الاسواق وجعل التعامل فيها اكثر جاذبية من جانب المستثمرين فضلاً عن خلق الادوات المالية وتنظيم حيازتها واستكمال هياكل السوق ومؤسساته المساعدة على عمليات التقاص وصناعة الاسواق ، كما اوصت الندوة بأن تكون بداية بناء السوق المالية العربية بطرح اسهم الشركات العربية المشتركة او جزء منها للاكتتاب العربي وتسجيلها في البورصات العربية على ان تكون هذه الاسهم بالعملات الحرة القابلة للتحويل ومعفاة من قيود الرقابة على النقد مع تشجيع اقامة صناديق الاستثمار في الدول العربية وان تقتصر الاستثمارات فيها على حيازة وتداول اسهم الشركات العربية .

١ ــ ١ ــ ٨ ــ كانت دراسة اوضاع المنظمات العربية المتخصصة وسبل تطوير فاعلياتها ، موضع اهتمام المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي الذي اوكل ذلك الى لجنة وزارية شكلها من ثمانية وزراء من اعضائه (*) في دورته الاربعين (تونس ٢٥-١٩٨٦/٢/٢٧)، وقد عقدت هذه اللجنة اجتماعاً لها في ١٩٨٦/٩/٣٠ ونظرت في آلية العمل الموكل اليها ومهمته ومتابعة تنفيذه واختارت اللجنة فريق عمل من الخبراء ليعاونها وارتأت ان ينجز الفريق عمله على مرحلتين بحيث يقدم نتائج المرحلة الاولى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الثانية والاربعين ، على ان يتم استكمال تقرير الفريق عن المرحلة الثانية قبل انعقاد دورة المجلس الثالثة والاربعين (سبتمبر/ ايلول ١٩٨٧) .

١ ــ ١ ــ ٩ ــ وعلى مستوى مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، اصدر المجلس الاعلى في دورته السابعة (أبوظبي ٢-١٩٨٦/١١/٥) عدة قرارات في اطار خطوات تنفيذ الاتفاقية الاقتصادية الموحدة المعقودة بين دول المجلس وصولا الى تحقيق المواطنة الكاملة لمواطني هذه الدول فيما بينها ، ومن هذه القرارات :

ــ السماح للمستثمرين من مواطني دول المجلس بالحصول على قروض من بنوك وصناديق التنمية الصناعية بالدول الاعضاء ومساواتهم بالمستثمر الوطني من حيث الاهلية وفقا للضوابط التي حددها المجلس لذلك اعتباراً من ١٩٨٧/٣/١ .

ــ السماح لمواطني دول المجلس بممارسة تجارة التجزئة في اي دولة عضو ومساواتهم بمواطني الدولة اعتباراً من ١٩٨٧/٣/١ والسماح لهم بممارسة تجارة الجملة اعتباراً من ١٩٩٠/٣/١ .

ــ اعتماد القواعد الموحدة لاعطاء الاولوية في المشتريات الحكومية للمنتجات الوطنية والمنتجات ذات المنشأ الوطني .

ــ اعفاء دولة قطر من السماح للمتجنسين الذين لا ينتمون بجنسيتهم الاولى (الاصلية) الى احدى دول المجلس من تملك العقار في دولة قطر لمدة خمس سنوات تبدأ من ١٩٨٦/١١/٥ .

١ ــ ٢ الوقائع والاحداث ذات البعد القومي :

شهد العام مثار التقرير عددا من الوقائع والاحداث غلب عليها ما طبعت به العلاقات بين الدول العربية ــ خلال السنوات الاخيرة ــ من توترات ، كما عكست بعض الاحداث مدى ما يواجهه الوطن العربي من تحديات بلغت ذروتها بالعدوان المسلح على الارض العربية ومحاولة فرض العزلة والقطيعة على بعض دولها ، وفيما يلي تفصيل ذلك :

(*) شكلت اللجنة من السادة وزراء المال والاقتصاد في كل من : تونس ، الجزائر ، السعودية ، سوريا ، العراق ، فلسطين ، الكويت والمغرب .

١ ــ ٢ ــ ١ شهد العام عددا من الدعوات المستمرة والمحاولات المختلفة لعقد مؤتمر للقمة العربية الا ان هذه المحاولات لم تسفر عن نتيجة، رغم اهمية وخطورة الاحداث السياسية التي وقعت خلال العام.

١ ــ ٢ ــ ٢ دخلت الحرب العراقية ــ الايرانية عامها السابع وفشلت الجهود التي بذلت لوضع حد لها نتيجة لتصلب الجانب الايراني ولرفضه كل المبادرات السلمية التي تقدمت بها مختلف الاطراف العربية والاسلامية والدولية.

وقد صاحب استمرار هذه الحرب تصاعد التهديدات الايرانية لعدد من دول الخليج العربية تحت دعاوي ايرانية مختلفة. وبلغت هذه التهديدات مداها بانتهاك حرية الملاحة بالخليج من خلال التصدي للسفن التجارية التابعة لبعض دوله وانتهاك اجوائها ومياهها.

وقد تبلور الموقف العربي الرسمي من هذه الحرب في القرارات التي أصدرها مجلس جامعة الدول العربية في أدوار انعقاده العادية والطارئة خلال العام، حيث أدان العدوان الايراني المسلح وجدد تضامن الدول العربية جميعها مع العراق في دفاعه المشروع عن سيادته وأمنه (الدورة العادية ٨٥)، وأوضح ان استمرار هذه الحرب واحتمالات انتشارها يشكلان خطرا جسيما على الأمة العربية وعلى قضاياها المصيرية (الدورة العادية ٨٦).

١ ــ ٢ ــ ٣ لم يكن الوضع على الساحة الفلسطينية بأفضل مما كان عليه منذ سنوات خاصة بعد ان اعلن العاهل الاردني الملك حسين وقف التنسيق السياسي مع قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، ولا يزال الخلاف سائدا العلاقات بين الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية رغم المحاولات المصرية للتوفيق بين الطرفين كما لا يزال الخلاف طابع العلاقات بين سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية.

وعلى صعيد الموقف الدولي للقضية الفلسطينية، أعرب مجلس جامعة الدول العربية في دور انعقاده غير العادي (١٩٨٦/١/٤) عن استنكاره للحملة الامريكية المعادية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وقرر ادانة الاعتداءات الاسرائيلية على المخيمات الفلسطينية في جنوب لبنان التي تهدف الى تهجير السكان (الدورة العادية ٨٥)، واستعرض في جلسته المستأنفة للدور (٨٦) لانعقاده العادي، التطورات التي مربها الصراع العربي الاسرائيلي منذ قرارات قمة فاس وركز على ضرورة العمل من اجل تنفيذ المقررات الدولية المتعلقة بالصراع وأكد رفضه القاطع للحلول الجزئية والمنفردة كما اعلن رفض كل أشكال التفاوض المباشر.

ونتيجة للفرقة العربية حاولت اسرائيل ــ وتحاول ــ كسر طوق عزلتها والعمل على كسب جولات دبلوماسية جديدة، وقد ركزت في ذلك على الدول الأفريقية، فنجحت في اعادة علاقاتها الدبلوماسية مع بعض هذه الدول مثل الكاميرون، واقنعت ساحل العاج بفتح سفارة لها في القدس الشريف، كما نجحت في اقامة علاقات دبلوماسية كاملة مع اسبانيا أيضاً.

١ ــ ٢ ــ ٤ اما على الساحة اللبنانية فقد دخلت الحرب الاهلية عامها الثاني عشر، ولم تفلح جميع المحاولات التي بذلت محليا او عربيا في اقناع الفرقاء بانهاء الحرب، وشهدت

المخيمات الفلسطينية في لبنان مجازر دامية وهجمات وحشية ادت الى قتل وجرح وتهجير الاف الفلسطينيين. الامر الذي دعا مجلس جامعة الدول العربية الى عقد دورة طارئة في ١٩٨٦/١٢/٨ لبحث هذه الاحداث ومحاولة إحتواء الصراع الدائر هناك.

ومع استمرار الاحتلال الاسرائيلي للجنوب اللبناني في اجراءاته التعسفية التي يمارسها ضد القرى الجنوبية بتهجير سكانها وقتل شبابها واتلاف محاصيلها قرر مجلس جامعة الدول العربية في دور انعقاده العادي (٨٥) ادانة هذه الاعتداءات ودعم الحكومة اللبنانية في مساعيها الدبلوماسية الرامية الى انسحاب اسرائيل الكامل وغير المشروط.

وفي الجلسة المستأنفة لدور الانعقاد العادي (٨٦) قرر المجلس ادانة الاحتلال والعمل على انهائه فورا وبسط سيادة الدولة اللبنانية على كامل التراب الوطني اللبناني ودعم الجهود الرامية الى الابقاء على القوات الدولية العاملة في جنوب لبنان وانتشارها مع الجيش اللبناني على طول الحدود الدولية.

١ ــ ٢ ــ ٥ اثارت زيارة رئيس وزراء الكيان الصهيوني للمملكة المغربية (٢١ ــ ١٩٨٦/٧/٢٤) ردود افعال مختلفة في الدول العربية تراوحت بين الادانة والصمت والترحيب، فقطعت سوريا جميع علاقاتها مع المغرب، وادانت المنظمات الفلسطينية في دمشق اللقاء المغربي ــ الاسرائيلي واشترك في الادانة عدد من الدول العربية. وفي ١٩٨٦/٨/٢٩ اعلن العاهل المغربي الغاء اتفاقية الاتحاد العربي الافريقي المعقودة مع الجماهيرية العربية الليبية وتخليه عن رئاسة مؤتمر القمة العربية.

١ ــ ٢ ــ ٦ لم تجد محاولات التوفيق شيئا في احتواء الخلاف بين الجمهورية العربية السورية والجمهورية العراقية سواء اكانت هذه المحاولات على المستوى الفردي (الزيارات المتكررة التي قام بها العاهل الاردني الملك حسين، زيارات سمو ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء السعودي) او على المستوى العربي الجماعي (جهود لجنة تنقية الاجواء العربية ــ قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي بتشكيل لجنة ثلاثية من المملكة العربية السعودية والجزائر والمغرب لاجراء اتصالات مع السلطات السورية حول اعادة فتح الحدود بين البلدين تنفيذا لقرارات المجلس في هذا الشأن) او على مستوى جهود اللجان المنبثقة عن منظمة المؤتمر الاسلامي.

١ ــ ٢ ــ ٧ وقعت ازمة بين دولة قطر ودولة البحرين بشأن حدودهما البحرية والنزاع حول جزيرة «فشت الديبل» التي حولتها البحرين الى جزيرة صناعية وردت الحكومة القطرية في ١٩٨٦/٤/٢٦ بالاغارة على الجزيرة، الا انه امكن احتواء النزاع في اطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية نتيجة للدور السعودي المتميز في هذا الشأن، واستقبلت دولة البحرين سمو ولي عهد قطر في اول زيارة رسمية بعد الازمة في ١٩٨٦/١٠/٦.

١ ــ ٢ ــ ٨ وعلى الجانب الاخر شهدت دول المغرب العربي عددا من اللقاءات والزيارات الرسمية فكان اللقاء الليبي ــ الجزائري، والاتفاق الجزائري ــ التونسي لترسيم الحدود المشتركة، والتقارب المغربي ــ الموريتاني الذي ترجم في عقد عدد من اتفاقيات التعاون

وقيام مسؤولي القطرين بزيارات متبادلة .

١ ــ ٢ ــ ٩ كما شهدت العلاقات المصرية ــ العربية مزيدا من الانفراج فأعادت جمهورية جيبوتي علاقاتها الدبلوماسية كاملة مع مصر في ١٩٨٦/٩/٣٠ . وتم توقيع برتوكولات للتعاون الاقتصادي والاعلامي بين مصر والسودان ، ومصر والعراق ، وتوالت الزيارات على مختلف المستويات بين مصر ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية .

١ ــ ٢ ــ ١٠ وافتتح خلال شهر نوفمبر/ تشرين ثاني جسر الملك فهد الذي يربط المملكة العربية السعودية بدولة البحرين و يشكل الجسر اول اتصال ارضي بينهما . وسيساعد هذا الجسر في زيادة الروابط بين دول مجلس التعاون ودولة البحرين و يزيد من النشاط السياحي بها .

١ ــ ٢ ــ ١١ ومع ما اعترى العلاقات العربية من تقلبات ، ووجهت الامة العربية بتحديات خارجية بلغت حد الاعتداء المسلح من احدى الدول الكبرى . فاضافة الى العدوان الاسرائيلي المستمر على الاراضي العربية والانتهاكات الايرانية لاراضي وسيادة العراق والدول الخليجية ، عمدت الولايات المتحدة الامريكية الى تعبئة الاجواء الدولية بالعداء ضد الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية بدعوى مقاومة الارهاب واتخذت ضدها العديد من الاجراءات الانتقامية العسكرية والسياسية والاقتصادية ، وفي اواخر مارس / آذار ١٩٨٦ قامت الولايات المتحدة بالاغارة على مدينتي طرابلس و بنغازي وقام الاسطول الامريكي بقصف ضواحي مدينة سرت ، وفي اختتام دور انعقاده غير العادي (١٩٨٦/١/٤) قرر مجلس جامعة الدول العربية الاعراب عن استنكاره وادانته للموقف العدائي الذي تنتهجه الحكومة الامريكية ضد الجماهيرية الليبية وأكد لها الدعم والتأييد ، كما اعتبر ان استمرار العدوان الامريكي يشكل انتهاكا للسيادة الليبية وتهديدا لأمن وسلامة الاقطار العربية (دور الانعقاد العادي ٨٥) .

١ ــ ٢ ــ ١٢ وعلى الساحة السورية اتهمت بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية الجمهورية العربية السورية بالتورط في الارهاب الدولي وقطعت بريطانيا علاقاتها الدبلوماسية معها (١٩٨٦/١٠/٢٤) واعلنت الولايات المتحدة الامريكية تضامنها مع بريطانيا وقررت سحب سفيرها من دمشق واتخذت كندا كذلك خطوة مماثلة للخطوة الامريكية .

وقد سعت بريطانيا ايضا الى اقناع وزراء خارجية دول المجموعة الاوروبية في اجتماعهم في لكسمبورج باتخاذ موقف مماثل للموقف البريطاني ، الا ان هذا الاجتماع قد انتهى دون التوصل الى تقرير اية عقوبات مشتركة ضد سوريا .

وكان لجامعة الدول العربية موقفها الواضح الذي تمثل في بيان معالى أمينها العام حول القرار البريطاني بقطع العلاقات الدبلوماسية مع سوريا ــ التي نفت رسميا ما نسب اليها ــ حيث أعرب عن تأييد الجامعة العربية لسوريا في مواجهة هذه الضغوط والحملات ، ووجه الطلب في بيان آخر الى بريطانيا بعدم تصعيد الموقف والعمل على تطويقه ومنع تحويله الى أزمة في العلاقات العربية ــ الاوروبية .

١ ــ ٢ ــ ١٣ وتعرضت دولة الامارات العربية المتحدة لاغارة من طائرات مجهولة على حقل ابو البخوش النفطي التابع لها حيث نتج عن هذه الغارة أضرار مادية بمنشآت الحقل .

١ ــ ٢ ــ ١٤ وشهدت ساحة القرن الافريقي بعض التطورات التي أثرت على دوله العربية ، فعلى صعيد العلاقات الصومالية الاثيوبية حدث بعض الانفراج الذي تمثل في بدء محادثات للسلام بين البلدين في شهر مايو/ أيار ١٩٨٦ ، عقب حالة التوتر التي قامت بينهما منذ عام ١٩٧٧ حول اقليم اوجادين الحدودي ، حيث أبدى الجانب الصومالي استعداد بلاده لتجاوز الخلافات .

وفي جلسته المستأنفة لدورة الانعقاد العادية السادسة والثمانون (١٨ــ ٨٦/١٠/١٩) أكد مجلس جامعة الدول العربية على دعمه لجمهورية الصومال الديمقراطية ورحب بالاتصالات والمحادثات الجارية بين الصومال واثيوبيا ودعا الى دعمها حتى تحقق نتائج ايجابية مرضية .

١ ــ ٣ ــ اهم الاتجاهات الاقتصادية والاستثمارية وانعكاساتها على الصعيد القومي :

كان لمجمل التدابير والمقررات على المستوى القومي (١ــ ١) والاحداث والوقائع على الصعيدين القومي والقطري (١ــ ٢) انعكاساً واضحاً على الاتجاهات القومية التي سادت خلال العام في المجال الاقتصادي والاستثماري ، نورد الخطوط العريضة لاهمها فيما يلي :

١ ــ ٣ ــ ١ ترتب على استمرار الانحدار في الاسعار والطلب على النفط والهبوط الحاد الذي شهدته الايام الاولى من شهر ابريل / نيسان ١٩٨٦ في الاسعار الى ما دون العشرة دولارات للبرميل الواحد تراجع حاد في العوائد النفطية للدول العربية المنتجة للنفط وانعكس هذا الوضع على السياسات الاقتصادية لهذه الدول من عدة اوجه منها سعي هذه الدول الى تخفيض الانفاق الجاري والانفاق الاستثماري بنسب تفاوتت ما بين ٢٠ــ ٣٠٪ وتأجيل تنفيذ معظم المشروعات الجديدة والحد من الواردات والاستغناء عن اعداد غفيرة من الايدي العاملة الوافدة ، وقد نتج عن ذلك زيادة حدة الركود الاقتصادي الذي تعايشه هذه الدول منذ عدة سنوات .

ومن الجدير بالذكر ان وزراء منظمة البلدان المصدرة للبترول (اوبك) قد اتفقوا بشكل نهائي في مؤتمرهم الاخير في شهر ديسمبر/ كانون أول ١٩٨٦ على تخفيض سقف الانتاج من ١٧ مليون برميل يوميا الى ١٥,٨ مليون برميل يوميا خلال الفصلين الاولين من عام ١٩٨٧ وتحديد سعر رسمي لبرميل النفط عند مستوى ١٨ دولارا اعتبارا من اول فبراير/ شباط ١٩٨٧ .

اما الدول العربية التي لا تصدر النفط فقد انعكست عليها تقريبا نفس الاثار بسبب انحسار التحويلات الرسمية والخاصة التي كانت تتدفق عليها من الدول النفطية الامر الذي دفعها الى انتهاج سياسات تقشفية اكثر تشددا لتخفيض العجز في ميزانياتها ، كما شهدت هذه الدول تفاقم ازمة مديونياتها الخارجية التي بلغت نحو ٢٠٠ مليار دولار بنهاية

١٩٨٦ ، وتكررت محاولاتها واتصالاتها سواء مع منظمات التمويل الدولية او الدول الدائنة من اجل اعادة جدولة ديونها الخارجية ، وفي الوقت نفسه كثفت هذه الدول محاولاتها من اجل استقطاب مزيد من التدفقات الاستثمارية العربية والاجنبية اليها .

١ ــ ٣ ــ ٢ تزايد خلال العام الاهتمام بالعجز الغذائي العربي واتساع الفجوة بين الانتاج العربي من الغذاء والطلب عليه في الوقت الذي اصبح فيه الغذاء اداة رئيسية من ادوات الضغط السياسي وفي الوقت الذي يحتل فيه العالم العربي المركز الاول من بين دول العالم في استيراد الغذاء حيث يستورد حاليا ١٧٪ من اللحوم والسكر، ١٢,٣٪ من البن ، ٢٢ ٪ من الشاي . حيث شهد العام اتجاها قوميا عربيا للتأكيد على اهمية الامن الغذائي العربي انعكس فيما صدر من قرارات وتوصيات من العديد من المنابر القومية ، ربما كان اهمها القرار الصادر عن الاجتماع المشترك للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وللسادة وزراء الزراعة العرب في دورته الحادية والاربعين باعطاء القطاع الزراعي وقطاع الغذاء بالذات الاولوية القصوى في الخطط الانمائية العربية * .

١ ــ ٣ ــ ٣ لا زالت التجارة العربية البينية تراوح مكانها من حيث نسبة الصادرات والواردات بين الدول العربية الى اجمالي الصادرات والواردات العربية (٦٪ و ٩٪ تقريبا على التوالي) الا ان العام شهد عددا من الاتجاهات الرامية الى توسيع وتعزيز حركة التبادل التجاري بين الدول العربية منها ما قرره المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الواحدة والاربعين بادراج موضوع تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية كمحور رئيسي للدورة القادمة للمجلس بحضور وزراء التجارة في الدول العربية ، وبأن يعقد على هامش الدورة مؤتمر يحضره ممثلو الدول العربية والاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية ومؤسسات التصدير والاستيراد الحكومية العربية وشركات الشحن بجانب المنظمات العربية المتخصصة ذات العلاقة وكافة الجهات المعنية لمناقشة سبل ووسائل تنفيذ اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية والوسائل العملية لزيادة حجم التبادل التجاري بينها وتذليل العقبات والمصاعب التي تحول دون تطورها ، كما تعد الامانة العامة لجامعة الدول العربية بالتعاون مع الجهات المعنية لاقامة معرض للمنتجات العربية في نفس الوقت . كذلك ما قررته نفس الدورة في اطار مناقشة الامن الغذائي العربي بضرورة تنشيط التجارة البينية بين الدول العربية والالتزام بمبدأ التعامل التفضيلي ومنح الافضلية لاستخدام وتبادل عناصر الانتاج الزراعي والمنتوجات الزراعية والسمكية وما يدخل منها في الصناعات الغذائية والغاء كافة القيود على تبادلها ، وحمايتها من المنافسة الاجنبية واقامة التجهيزات اللازمة

---

* انظر بند ١ ــ ١ ــ ٣ تحت ١ ــ ١ تدابير ومقررات على المستوى القومي .

لتخزينها وتيسير انسيابها بين الاقطار العربية ، وفي هذا الاطار يتعين البحث عن الوسائل الكفيلة باستيعاب الفائض السلعي من المنتوجات الغذائية لدى بعض الدول العربية بما في ذلك دراسة جدوى انشاء شركات عربية للتجارة والتجارة المقابلة (المقايضة) في الدول التي تسمح قوانينها بذلك .

و يأتي في هذا النطاق قرار المجلس الاعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورته السابعة في ابوظبي بالسماح لمواطني دول مجلس التعاون بممارسة تجارتي التجزئة والجملة في اية دولة عضو ومساواتهم بمواطني الدولة وفقا للضوابط التي اقرت اعتبارا من اول مارس ١٩٨٧ بالنسبة لتجارة التجزئة ومن اول مارس / آذار ١٩٩٠ بالنسبة لتجارة الجملة .

و يندرج في هذا الاطار ايضا ما اعلن عن ان كل من تونس والجزائر والمغرب تدرس حاليا امكانية انضمامها الى اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية والسوق العربية المشتركة خاصة بعد الضرر الذي اصابها من جراء توسيع السوق الاوروبية المشتركة بانضمام كل من اسبانيا والبرتغال اليها .

١ ــ ٣ ــ ٤ من الاتجاهات التي تأكدت خلال العام اهمية تطوير الاسواق المالية العربية من اجل زيادة فاعليتها في حشد وتعبئة الموارد المالية وتوجيهها نحو اوجه التوظيف الاستثماري المختلفة ، وقد تمثل هذا الاتجاه في عدد من الوجوه ، منها ما اشار اليه المؤتمر الثالث لرجال الاعمال والمستثمرين العرب الذي عقد بالكويت خلال العام بان المؤتمر (يرى في قيام السوق المالية العربية على المستوى القومي هدفا جديرا بتكاتف الجهود لتحقيقه ، و يدعو الهيئات الثلاث المنظمة للمؤتمر الى تشكيل لجنة مشتركة مع بعض المهتمين من ذوي الخبرة والاختصاص لمتابعة فكرة اقامة السوق المالية العربية وتجميع الدراسات التي اعدت بشأنها و بلورتها واجراء ما يلزم من اتصالات مع السادة الوزراء المعنيين في الدول العربية بشأن هذه الدراسات ، على ان تقدم اللجنة نتائج اعمالها واتصالاتها الى المؤتمر القادم) .

كما تمثل هذا الاتجاه فيما صدر من توصيات عن ندوة الاستثمار ومعوقاته في بورصات الاوراق المالية العربية التي نظمها الاتحاد العربي لبورصات الاوراق المالية في الدار البيضاء من ١٦ ــ ١٩٨٦/١٢/١٨ من اجل معالجة معوقات الاستثمار في هذه البورصات (*) .

١ ــ ٣ ــ ٥ و بالنسبة لاهم الاتجاهات التي شهدها مناخ الاستثمار في الدول العربية فانه يمكن القول باطمئنان ان العام قد شهد فضلا عن توصيات المؤتمر الثالث لرجال الاعمال والمستثمرين العرب (١ــ١ــ٦) تواصلا في الجهود الجادة من جانب الدول العربية لتحسين مناخ الاستثمار فيها ، وقد تمثل ذلك في جانب اصدار تشريعات استثمارية جديدة او تطوير التشريعات القائمة او السعي لتبسيط الاجراءات المعمول بها ولحل المشاكل

(*) انظر بند ١ ــ ١ ــ ٧ . تحت ١ ــ ١ تدابير ومقررات على المستوى القومي .

والمعوقات التي تواجه المستثمرين ، اضافة الى التوجه العام الذي برز لدى الدول المضيفة للاستثمارات نحو اعطاء المزيد من الاهتمام لعملية تحديد المشروعات و بلورة فرص الاستثمار واجراء دراسات الجدوى الاولية الخاصة بها والترويج لها في اوساط المستثمرين بعد ان كان التوجه العام للترويج خلال السنوات الماضية يكاد يكون قاصرا على التعريف بالتشريعات الاستثمارية وما تمنحه من مزايا وتسهيلات .

وفي هذا الاطار سجل العام زيارات لوفود من رجال الاعمال والمستثمرين من منطقة الخليج العربي الى عدد من الدول العربية المضيفة للاستثمارات ، وقد عكس الحوار الذي دار خلال هذه الزيارات الاهتمام المتزايد من جانب هؤلاء المستثمرين بأهمية ودور المناخ الاستثماري الملائم ، كما تبين بوضوح مدى العمق والتفصيل في طرح مشاكل ومعوقات العملية الاستثمارية من واقع التجارب الفعلية للمستثمرين العرب ، بل ومشاركتهم في طرح الحلول والمعالجات التي يرونها مناسبة لحل المشاكل ومن المتوقع ان تنعكس نتائج هذه الطروحات بشكل ايجابي على مناخ الاستثمار في هذه الدول خلال الفترة المقبلة .

١ ــ ٣ ــ ٦ شهد العام كذلك بروز الاتجاه الى اعطاء القطاع الخاص دوراً اكبر في النشاط التنموي وترجمة ذلك في نقل ملكية بعض المشروعات العامة الى الملكية الخاصة .. فقد اصدرت بعض الدول العربية (تونس والمغرب والاردن على سبيل المثال) قرارات بطرح اسهم عدد من الشركات الحكومية لاكتتاب القطاع الخاص مما يعزز الاتجاه الرسمي بأهمية دور القطاع الخاص وتشجيعه على ارتياد ساحات اوسع في النشاط الاقتصادي . و يرى بعض المراقبين ان بروز مثل هذا الاتجاه ووجود تجارب عربية اخرى وغير عربية في هذا المجال لامر جدير بأن يخضع لدراسة متأنية لاستخلاص الدروس التي يمكن ان تستفاد منه لتوسيع قاعدة مثل هذا الاتجاه .

١ ــ ٤ ــ فرص الاستثمار في الوطن العربي :

١ ــ ٤ ــ ١ امكانيات الاستثمار المتاحة في القطاعات المختلفة :

يزخر الوطن العربي على إمتداد أراضيه بموارد طبيعية ضخمة ومتعددة فالاراضي الزراعية الشاسعة ، والاعداد الهائلة من الثروة الحيوانية والموارد المائية والثروات البترولية والمعدنية توفر فرصا هائلة للاستثمار في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي في مجموعة أقطاره .

ففي قطاع الزراعة تتوافر إمكانيات جيدة لزيادة الانتاج الزراعي . وتتركز هذه الإمكانيات في عدد محدود من الدول العربية وهي مصر ، العراق ، السودان ، سوريا والمغرب حيث يمكن زيادة المساحة المروية من نحو ١٤ مليار هكتار الى ما يتراوح بين ٢٢ ــ ٢٨ مليار هكتار . أما المساحة المزروعة مطريا فإنه يمكن زيادتها من نحو ٤٠ مليون هكتار الى ما يتجاوز ٨٠ مليون هكتار وذلك فضلاً عن إمكانية زيادة الموارد المائية من نحو ١٥٦ مليار متر مكعب الى نحو ٢٣٨ مليار متر مكعب في السنة .

و يوضح الجدول التالي إمكانية التوسع في الزراعة المروية في الدول الخمسة ذات الموارد المائية الرئيسية .

إمكانية الزراعة المروية في بعض الدول العربية

الدولة	مياه الري *	المساحة المزروعة *	الكثافة الزراعية	المساحة المحصولية	الزيادة الممكنة للمساحة المحصولية
مصر	٦٥	٤,٤	١,٩	٨,٧	٣,٦
السودان	٣٥	٤,٢	١,٣	٤,٧	٣,٥
العراق	٥٥	٤,٤	١,٧	٧,٣	٥,٧
سوريا	١٤	١,٣	١,٥	١,٩	١,٥
المغرب	١٣	١,١	١,٥	١,٧	٠,٧
المجموع	**١٨٢**	**١٥,٤**	**١,٦**	**٢٤,٣**	**١٥,٠**

و يوضح هذا الجدول مدى الامكانيات الاستثمارية لتحقيق هذه الزيادات الممكنة في المساحات المحصولية خاصة مع اتساع الفجوة الغذائية في العالم العربي بمعدلات مرتفعة جداً نتيجة للعجز في الانتاج النباتي والذي يقدر أن يبلغ في عام ١٩٩٠ نحو ٣١ مليون طن من الحبوب ، ٤,٥ مليون طن من السكر ، ١,٥ مليون طن من الزيوت النباتية ، ٢ مليون طن من اللحوم ، ٨ مليون طن من الالبان يتزايد في عام ٢٠٠٠ الى نحو ٥٠ مليون طن من الحبوب ، ٤ مليون طن من اللحوم ، ٦ مليون طن من السكر .

لذا فقد حرصت الدول العربية في اعدادها لخططها التنموية على توجيه جانب كبير من استثماراتها الى القطاع الزراعي حيث قدرت الاستثمارات المنفذة في القطاع الزراعي في البلدان العربية خلال الفترة ١٩٨٠ ــ ١٩٨٤ بنحو ٥٩ مليار دولار وهو يمثل اكثر من ثلاثة

---

* المساحة بالمليون هكتار والمياه بالمليار متر مكعب .

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ــ برامج الأمن الغذائي .

اضعاف الاستثمارات المنفذة خلال السبعينيات في ذلك القطاع . وقد تركزت معظم هذه الاستثمارات في مجال انتاج المحاصيل الغذائية ، المحاصيل التصديرية كالخضر والفاكهة والقطن لتمويل العجز المتزايد في موازين المدفوعات وكذلك في المحاصيل الصناعية تشجيعا لقيام صناعات غذائية فضلاً عن الاستثمار في مجال الثروة الحيوانية التي يمتلك الوطن العربي منها نحو ١٥٠ مليون رأس من الماشية الى جانب المساحات الشاسعة من أراضي المراعي التي تبلغ وفقا لبعض التقديرات اكثر من ٣٠٠ مليون هكتار.

وفي مجال الصناعة نجد أن الاقطار العربية تمتلك الكثير من مقومات النجاح للعديد من الصناعات فهي تمتلك احتياطيات هائلة من البترول والغاز الطبيعي خاصة دول الخليج العربي والجزائر وليبيا كما تمتلك كميات كبيرة من خام الحديد في موريتانيا والجزائر ومصر والفوسفات في كل من الاردن والمغرب والكبريت في العراق والقطن في مصر وسوريا والسودان ولا شك أن توافر هذه الخامات قد ساهم مساهمة فعالة في قيام العديد من الصناعات وخاصة الصناعات التصديرية والاحلالية . وتمثل الصناعات البترولية مركز الثقل في الصناعة العربية حاليا والتي تمثلت في انتاج الميثانول ، والبوليثيلين والبروبيلين والبوليسترين وصناعة الاسمدة الكيماوية وقد تركزت هذه الصناعات في دول الخليج العربي والجزائر ومصر.

وفي مجال الصناعات التحويلية الاخرى فإننا نجد أنها قد تمثلت في الصناعات الغذائية وصناعة الحديد والصلب وصناعة مواد البناء ، وصناعة السلع الرأسمالية .

وقد شملت الصناعات الغذائية كل من : صناعة الالبان ، صناعة الزيوت النباتية ، صناعة السكر ، صناعة التعليب ، صناعة الاسماك ، صناعة الاعلاف وصناعة الكساء . بينما شملت صناعة مواد البناء كل من صناعات الاسمنت ، حديد التسليح ، الطابوق ، الجبس ، البلاط ، الاخشاب وغير ذلك من مواد البناء .

وفي مجال الصناعات الرأسمالية فيلاحظ ان الاقطار العربية قد ركزت على تصنيع عدد قليل من السلع الرأسمالية محليا تمثلت في ثلاث مجموعات فقط هي هياكل الالومنيوم ، الجرارات الزراعية والهياكل الحديدية وتوزعت قيمة الانتاج العربي من السلع الرأسمالية على الاقطار العربية على النحو التالي :

الجزائر	٣٠ ٪	سوريا	٥ ٪
مصر	٢٠ ٪	تونس	٥ ٪
العراق	٧ ــ ١٠ ٪		
المغرب	٧ ــ ١٠ ٪		
السعودية	٧ ــ ١٠ ٪		
ليبيا	٧ ــ ١٠ ٪		

وفي قطاع الثروة السمكية تمثلت أهم فرص الاستثمار في دول المغرب العربي (موريتانيا، المغرب، تونس) وكذا مصر واليمن الجنوبي وسلطنة عمان والصومال لما تمتلكه هذه الدول من شواطىء طويلة تطل على المحيطات والبحار. وقد تمكنت هذه الدول من اقامة صناعات سمكية استغلت فيها فقط جزء من احتياطياتها السمكية، لذا فإن المجال ما زال متسعا أمام المزيد من الاستثمارات في هذا القطاع للعمل على زيادة الانتاج الحالي من الاسماك والذي لا يتعدى نحو ٥٠ ٪ من الامكانيات الفعلية.

وفي القطاع السياحي وعلى الرغم من المشروعات المتعددة التي تم تنفيذها في الدول العربية ذات الإمكانيات السياحية (دول المغرب العربي ومصر وسوريا) فإنه لا يزال هناك المزيد من الفرص لتطوير هذه المنشآت واقامة منشآت سياحية جديدة أكدت عليها هذه الاقطار العربية في خططها التنموية الاخيرة.

١ ــ ٤ ــ ٢ المشروعات العربية المشتركة المعروضة للاستثمار:

قامت خلال العام عدة مؤسسات ومنظمات عربية باجراء دراسات الجدوى والترويج لاقامة العديد من المشاريع العربية المشتركة في مختلف القطاعات.. يحتوي الجدول رقم (١) على قائمة ببعض المشروعات المعروضة للاستثمار.

١ ــ ٥ ــ الاستثمارات العربية الخاصة فيما بين الدول العربية عام ١٩٨٦:

تشير البيانات التي امكن الحصول عليها، من واقع السجلات الرسمية في الدول العربية، الى أن اجمالي الاستثمارات العربية الخاصة الوافدة من دول عربية الى دول عربية أخرى بلغت في عام ١٩٨٦ نحو ٣٦١ مليون دولار امريكي مقابل نحو ٣٢٦ مليون دولار في عام ١٩٨٥ مسجلة بذلك زيادة بنسبة ١٠,٥٥ ٪. وقد احتلت دولة البحرين المرتبة الاولى من حيث حجم الاستثمارات الوافدة اليها خلال العام حيث بلغت نحو ١٠٦,٩٥٨,٩٧٣ دولار مسجلة بذلك زيادة بنسبة نحو ٣٦٣ ٪ عن عام ١٩٨٥. ويبدو انه من اسباب هذه الزيادة تسجيل الشركة العربية للاستثمار الزراعي في دولة البحرين بتاريخ ١٩٨٦/٧/١٢ برأسمال مصدر يبلغ ١٠٠ مليون دولار. وجاءت جمهورية مصر العربية في المرتبة الثانية حيث بلغت الاستثمارات المرخصة فيها نحو ٩٦,٢٠٥,٧٤٩ دولار تلتها دولة الامارات العربية المتحدة في المركز الثالث والمملكة المغربية في المركز الرابع ودولة الكويت في المركز الخامس ومن ثم باقي الدول العربية كما هو مبين في الجدولين رقم (٢)، (٣). اما بالنسبة لجنسية المستثمرين فقد احتلت استثمارات المشروعات العربية المشتركة المركز الاول حيث بلغت استثماراتها نحو ١٢١,٥ مليون دولار موزعة على كل من دولة البحرين، ودولة الامارات العربية المتحدة، جمهورية مصر العربية والمملكة المغربية، وجاء في المركز الثاني مستثمرون من المملكة العربية السعودية حيث بلغت جملة استثماراتهم نحو ١٠٠,٥ مليون دولار موزعة على تسع دول عربية هي دولة الامارات العربية المتحدة، دولة البحرين، الجمهورية التونسية، جمهورية جيبوتي، جمهورية السودان، دولة الكويت، جمهورية مصر العربية، المملكة المغربية والجمهورية اللبنانية. وجاءت في المركز الثالث الاستثمارات الوافدة من الجماهيرية

العربية الليبية الشعبية الاشتراكية حيث بلغت استثماراتها في الدول العربية نحو ٢٦,٦ مليون دولار موزعة في كل من المملكة المغربية، جمهورية مصر العربية والجمهورية التونسية وجاءت الاستثمارات العائدة لمستثمرين كويتيين في المرتبة الرابعة حيث بلغت جملة استثماراتهم في الوطن العربي نحو ٢٢,٣ مليون دولار موزعة على دولة الامارات العربية المتحدة، دولة البحرين، الجمهورية التونسية وجمهورية مصر العربية. وجاءت الاستثمارات العائدة لمستثمرين اردنيين في المركز الخامس حيث بلغت جملة استثماراتهم نحو ٢٢,٤ مليون دولار موزعة على خمس دول عربية هي دولة الامارات العربية المتحدة، دولة البحرين، دولة الكويت، جمهورية مصر العربية والجمهورية اللبنانية. تلاهم مستثمرون من مختلف الدول العربية كما هو مبين في الجدول رقم (٢) ورقم (٣).

أما بالنسبة للتوزيع القطاعي للاستثمارات العربية الخاصة فيما بين الدول العربية فقد احتل قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والصيد البحري المركز الاول من حيث اجمالي الاستثمارات الوافدة حيث بلغت في هذا القطاع نحو ١٤٥,٥ مليون دولار بنسبة ٤٠,٣ ٪ من الاجمالي مسجلاً بذلك انخفاضاً بنسبة ١٤,٢ ٪ بالمقارنة مع عام ١٩٨٥، يليه القطاع الصناعي باستثمارات بلغت نحو ٩٦,٣ مليون دولار بنسبة ٢٦,٧ ٪ من الاجمالي مسجلاً بذلك انخفاضاً بنسبة ٣,٥ ٪ عن عام ١٩٨٥، يليه قطاع التجارة والمقاولات والخدمات الذي بلغت الاستثمارات فيه نحو ٦٩ مليون دولار بنسبة ١٩,١ ٪ من الاجمالي مسجلاً زيادة بنسبة ٢٣٧,٦ ٪ عن عام ١٩٨٥، فالقطاع السياحي والعقاري والذي بلغت الاستثمارات فيه نحو ٤٧ مليون دولار بنسبة ١٣ ٪ من الاجمالي مسجلاً بذلك زيادة بنسبة ٣٠٥ ٪ عن عام ١٩٨٥ واخيراً القطاع المالي والمصرفي الذي بلغت الاستثمارات فيه نحو ٣,٣ مليون دولار فقط بنسبة لا تتجاوز ١ ٪ مسجلاً بذلك انخفاضاً بنسبة ٨٧ ٪ عن عام ١٩٨٥ كما هو مبين في الجدول رقم (٤).

ويتضح من الجدول رقم (٥) الذي يبين التوزيع الاقليمي للاستثمارات العربية البينية خلال عام ١٩٨٦، ان الاستثمارات العائدة لمستثمرين من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية احتلت المركز الاول حيث بلغت نحو ١٤٦ مليون دولار او ما نسبته نحو ٤٠,٤٣ ٪ من اجمالي الاستثمارات، اتجه منها نحو ٤٧ مليون دولار الى دول المجلس اي ما نسبته ٣٢,٢ ٪ من اجمالي استثماراتها ونحو ٩٨,٨ مليون دولار الى الدول العربية الاخرى او ما نسبته ٦٧,٨ ٪ من اجمالي استثماراتها، واحتلت استثمارات المشروعات العربية المشتركة المركز الثاني حيث بلغت جملة استثماراتها نحو ١٢١,٥ مليون دولار او ما نسبته ٣٣,٧ ٪ من الاجمالي. واحتلت مجموعة دول بلاد المشرق والعراق (الاردن، سورية، العراق، لبنان وفلسطين) المركز الثالث حيث بلغ اجمالي الاستثمارات العائدة لمواطنيها نحو ٥٤,٥ مليون دولار او ما نسبته ١٥ ٪ من اجمالي الاستثمارات اتجه منها الى دول المجموعة نحو ٥,٤ مليون دولار او ما نسبته ١٠ ٪ من اجمالي استثماراتها ونحو ٤٩ مليون دولار او ما نسبته ٩٠ ٪ من استثمارات المجموعة الى باقي الدول العربية، تلتها مجموعة دول المغرب العربي والتي تضم كل من الجمهورية التونسية، المملكة المغربية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية والجمهورية الاسلامية

الموريتانية، حيث بلغت جملة استثمارات مواطنيها نحو ٣٧,٤ مليون دولار او ما نسبته نحو ١٠,٤ ٪ من اجمالي الاستثمارات اتجه نحو ٣٣ مليون دولار او ما نسبته ٨٨,٧ ٪ من جملة استثماراتها الى دول المجموعة وما نسبته ١١,٣ ٪ الى باقي الدول العربية، تلتها مجموعة دول وادي النيل (مصر والسودان) وباقي الدول العربية (الصومال، جيبوتي، اليمن الشمالي واليمن الجنوبي) بنسبة ٠,٢٥ ٪ و٠,٢٢ ٪ من جملة الاستثمارات العربية البينية على التوالي.

وعلى نحو اجمالي يتبين ان نحو ٧٦,٢٨ ٪ من اجمالي الاستثمارات العربية البينية تمت خارج نطاق المجموعات الجغرافية التي تنتمي اليها الدول المصدرة لهذه الاستثمارات.

١ ــ ٦ انطباعات المستثمرين العرب حول مناخ الاستثمار:

١ ــ ٦ ــ ١ وزعت المؤسسة الاستبيان (المرفق نموذجه بالملحق رقم «١») على نخبة مختارة من المستثمرين العرب من الافراد والمؤسسات روعي فيهم ان يكونوا ممن لهم تجارب استثمارية سابقة في اكثر من دولة عربية واحدة * وذلك بهدف الوقوف على انطباعات وآراء المستثمرين العرب حول مناخ الاستثمار في الدول العربية بوجه عام وآرائهم حول مستجدات مناخ الاستثمار ومعوقاته في الدول التي لهم تجارب استثمارية فيها باعتبارهم العنصر الفعال في عملية تدفق الاستثمارات العربية فيما بين الدول العربية و بأمل ان تستفيد الدول العربية التي تتطلع الى جذب المزيد من الاستثمارات العربية اليها من هذه الآراء والانطباعات في محاولاتها لتحسين مناخاتها الاستثمارية.

وحيث ان هذا الاستبيان قد تم توزيعه في العام الماضي (١٩٨٥) ** امكن الوقوف على التغيرات التي طرأت على آراء وانطباعات المستثمرين العرب فيما بين عام ١٩٨٥ وعام ١٩٨٦ وخاصة فيما يتعلق بالاهمية النسبية للدوافع والعوامل المحفزة للاستثمار وفي آرائهم حول مدى التطور او التدهور في مناخ الاستثمار ومعوقاته في مختلف الدول العربية.

١ ــ ٦ ــ ٢ اهم العناصر الجاذبة للاستثمار:

يقصد بمناخ الاستثمار مجمل الاوضاع القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تكون البيئة التي يتم فيها الاستثمار، ومكونات هذه البيئة متغيرة، كما انها متداخلة الى حد كبير، الا انه مع التسليم بذلك فقد امكن حصر نحو اثنين وعشرين عنصراً يمكن في

---

* انظر الجزء ٢.٣ في تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام ١٩٨٥.

** بلغ عدد الاستمارات التي تم توزيعها نحو ثمانين (٨٠) استمارة تلقت المؤسسة ردوداً من اربعة وخمسين (٥٤) ممن وجهت لهم الاستمارة من بينهم ٤٢ استمارة من نفس الجهات التي استجابت بالرد على الاستمارات التي وزعت عن عام ١٩٨٥ وقد تضمنت الردود جميع الشركات الاستثمارية الهامة في الدول العربية. وتود المؤسسة بهذه المناسبة ان تعرب عن شكرها وتقديرها لحسن استجابة من توجهت اليهم بالاستبيان لتجاوبهم معها واهتمامهم بالاجابة على ما ورد بالاستبيان من اسئلة، والامل معقود ان يستمر تجاوبهم في السنوات القادمة حتى يتسنى من خلال هذا الاستطلاع متابعة التطور في مناخ الاستثمار في الدول العربية وانعكاسات هذا التطور سلباً وايجاباً من وجهة نظر المستثمرين العرب.

مجموعها ان تغطي اهم العناصر التي يهتم باستقصائها وتحريها من يفكر في الاستثمار في بلد ما، وهذه العناصر هي :

تمتع القطر المضيف بالاستقرار السياسي .
حرية تحويل الارباح وأصل الاستثمار للخارج .
الاعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية .
سهولة اجراءات الحصول على ترخيص الاستثمار.
سهولة اجراءات تنفيذ الاستثمار والتعامل مع الجهات الرسمية .
امكانية تحقيق عائد مرتفع على الاستثمار.
المعرفة المسبقة بقوانين وأوضاع الاستثمار في القطر.
توفر شريك محلي من القطر المضيف موثوق به .
توفر البنى الهيكلية وعناصر الانتاج .
توفر سوق منظمة لتداول الاوراق المالية .
وضوح القوانين المنظمة للاستثمار وثباتها .
توفر الهياكل المؤسسية اللازمة التي تمنح التسهيلات الائتمانية .
اتساع حجم السوق الداخلي في القطر.
المعرفة المسبقة بفرص الاستثمار المتاحة بالقطر.
وجود جهة واحدة للتعامل معها .
الاستفادة من ميزة نسبية في القطر المضيف .
امكانية الحصول على نسبة عالية من السيطرة على المشروع .
التزام القطر بما يعقده من اتفاقيات مع الغير.
سهولة التعامل مع الاوضاع الاجتماعية في القطر.
نجاح مشروعات سابقة في القطر.
الاستقرار الاقتصادي وثبات سعر صرف العملة المحلية .
توفر الرأي العام المحلي الذي يرحب بالمستثمر الوافد .

وقد انطوى الاستبيان الذي وجه الى المستثمرين العرب على سؤال يستلزم ان يقوم كل مستثمر بترتيب هذه العناصر حسب اهميتها ـــ من وجهة نظره ـــ في اتخاذ القرار بالاستثمار بالنسبة لمجموعة الدول العربية، وكانت محصلة الاجابة كما هي مبينة في الجدول رقم (٦) ومن العمود الخاص بنتائج عام ١٩٨٦ يمكن تصنيف العناصر المشار اليها في ست مجموعات من حيث ترتيب اهميتها كباعث للمستثمر العربي في قراره الاستثماري وذلك على النحو التالي :

المجموعة الاولى :

ـــ تمتع القطر المضيف بالاستقرار السياسي .
ـــ حرية تحويل الارباح واصل الاستثمار الى الخارج .

المجموعة الثانية :

ـ امكانية تحقيق عائد مرتفع على الاستثمار.
ـ الاستقرار الاقتصادي وثبات سعر صرف العملة المحلية .
ـ سهولة اجراءات الحصول على ترخيص الاستثمار.
ـ الاعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية .

المجموعة الثالثة :

ـ اتساع حجم السوق الداخلي في القطر.
ـ وضوح القوانين المنظمة للاستثمار وثباتها .
ـ سهولة اجراءات تنفيذ الاستثمار والتعامل مع الجهات الرسمية .
ـ التزام القطر بما يعقده من اتفاقيات مع الغير.
ـ توفر البنى الهيكلية وعناصر الانتاج .

المجموعة الرابعة :

ـ المعرفة المسبقة بفرص الاستثمار المتاحة بالقطر.
ـ المعرفة المسبقة بقوانين واوضاع الاستثمار في القطر.
ـ نجاح مشروعات سابقة في القطر.
ـ توفر الرأي العام المحلي الذي يرحب بالمستثمر الوافد .
ـ امكانية الحصول على نسبة عالية من السيطرة على المشروع .

المجموعة الخامسة :

ـ توفر الهياكل المؤسسية اللازمة التي تمنح التسهيلات الائتمانية .
ـ توفر شريك محلي موثوق به .
ـ سهولة التعامل مع الاوضاع الاجتماعية في القطر.

المجموعة السادسة :

ـ وجود جهة واحدة للتعامل معها .
ـ توفر سوق منظمة لتبادل الاوراق المالية .
ـ الاستفادة من ميزة نسبية في القطر.

تؤكد النتائج التجميعية لاهم العناصر الجاذبة للاستثمار في الاقطار العربية لهذه العام ما جاءت به نتائج استبيان عام ١٩٨٥ من ان المستثمر العربي يهتم اول ما يهتم بأن يستثمر في قطر يتمتع بالاستقرار السياسي و يكفل حرية تحويل الارباح واصل الاستثمار الى الخارج .. كما ان المستثمر العربي ـ شأنه في ذلك شأن اي مستثمر ـ سوف لن يقدم على الاستثمار في اي مشروع الا اذا توفرت لديه قناعة كافية بجدوى الاستثمار من حيث امكانية تحقيق عائد مرتفع عليه ، لكنه يريد ان يتأكد اولا ان عائد المشروع سيعود عليه مما يعني :

ـ تمكنه من تحويل ارباحه متى شاء .

ـ ان لا تتسبب الاحداث السياسية والاجراءات الحكومية في فقدانه اي جزء من حقوقه .
ـ ان تكون اسعار صرف العملة المحلية مستقرة بحيث لا تأتي تقلبات هذه الاسعار وخاصة تخفيض او انخفاض قيمتها مقابل العملات الحرة على ارباحه فتستهلكها .

كما يعتقد المستثمر العربي ان في سهولة اجراءات الحصول على ترخيص الاستثمار عامل اضافي مشجع له وان الاعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية واتساع حجم السوق الداخلي في القطر المضيف من شأنه ان يؤكد جدوى المشروع وتحقيق العائد الذي يصبو اليه . وبالاضافة الى هذه المزايا يتطلع المستثمر العربي الى وضوح القوانين المنظمة للاستثمار وثباتها النسبي وسهولة اجراءات تنفيذ الاستثمار والتعامل مع الجهات الرسمية .

كما تؤكد نتائج هذا العام ايضاً ما جاء في نتائج عام ١٩٨٥ من ان وجود جهة واحدة للتعامل معها وتوفر سوق منظمة لتبادل الاوراق المالية ، لا تمثل أهمية متقدمة على سلم أولويات المستثمر العربي . فعلى الرغم من ان المستثمر العربي يهتم بسهولة اجراءات الحصول على ترخيص الاستثمار وتنفيذه وسهولة التعامل مع الجهات الرسمية الا انه لا يصر على ان تكون جهة هذا التعامل واحدة ... كما يبدو من تدني أهمية عنصر توفر سوق منظمة لتداول الاوراق المالية ان المستثمر العربي ينظر الى استثماراته في الدول العربية من منظور انها استثمارات طويلة الاجل للفوائض المالية المتوفرة له والتي لا يحتاج لتسييلها من خلال اسواق مالية منظمة كما ان ارتفاع الاهمية النسبية لعنصر امكانية الحصول على نسبة عالية من السيطرة على المشروع (المجموعة الرابعة) تحتم عليه الاستثمار المباشر بنسبة عالية في رأسمال المشروع . الا انه من المتوقع ان تتزايد اهمية عنصر توفر الاسواق المالية المنظمة لدى المستثمرين العرب مع الزيادة المتوقعة في انشاء شركات المساهمة العامة من جهة وقيام الاسواق المالية العربية المنظمة وانفتاحها على بعضها البعض من جهة اخرى حيث لا تتوفر اسواق منظمة في معظم الدول العربية حتى الان مما اضعف من اهميتها كعنصر جاذب للاستثمار كون المستثمر العربي لم يجد حاجة او مجالا الى الاعتماد على هذه الاسواق كمصدر تمويلي . وهو ما ينعكس ايضا في تدني اهمية عنصر توفر الهياكل المؤسسية المانحة للتسهيلات الائتمانية .

يبين الجدول رقم (٦) ترتيب العناصر المذكورة وفقا لنتائج استطلاع عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٦ حيث يتبين ان هناك بعض الاختلافات في ارتفاع او تدني اهمية بعض العناصر بين عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٦ بحيث زادت اهمية العناصر التالية (مقارنة بعام ١٩٨٥) من وجهة نظر المستثمرين العرب :

ـ سهولة اجراءات الحصول على ترخيص الاستثمار.
ـ الاستقرار السياسي وثبات سعر صرف العملة المحلية .
ـ التزام القطر بما يعقده من اتفاقيات مع الغير.
ـ توفر الرأي العام المحلي الذي يرحب بالمستثمر الوافد .

ولعل ارتفاع الاهمية النسبية لهذه العناصر تعكس تجربة المستثمرين العرب خلال عام

١٩٨٦ . والجدير بالذكر ان هذه العناصر قد تكررت في اجابات العديد من المستثمرين في مجال معوقات الاستثمار في بعض الاقطار العربية المضيفة للاستثمار.

و بالمقابل تدنت اهمية بعض العناصر عن عام ١٩٨٥ نذكر منها :

ـ الاستفادة من ميزة نسبية في القطر المضيف .

ـ وضوح القوانين المنظمة للاستثمار وثباتها .

١ ـ ٦ ـ ٣ أهم العناصر المعوقة للاستثمار:

حدد المستثمرون الذين وجه لهم الاستبيان اهم معوقات الاستثمار في كل قطر من الاقطار التي تتوفر لهم فيها تجارب استثمارية . وللحرص على نشر النتائج التجميعية فقط امكن تجميع هذه العناصر في مجموعات تعكس اهميتها من وجهة نظر المستثمرين العرب وذلك حسب درجة تكرارها في اجابات المستثمرين الذين وجه لهم الاستبيان ، وذلك ، باستخدام التعابير الواردة في الاجابات ، على النحو التالي :

المجموعة الاولى :

ـ عدم الاستقرار الاقتصادي وعدم ثبات سعر صرف العملة المحلية .

ـ عدم الاستقرار السياسي .

ـ القيود المفروضة على حركة رأس المال وتحويل الارباح .

ـ صعوبة تحقيق عائد مرتفع على الاستثمار.

ـ القيود المفروضة على التمويل لشراء مستلزمات الانتاج .

المجموعة الثانية :

ـ نقص عناصر الانتاج وعدم توفر البنى الهيكلية وضعفها .

ـ الانغلاق الاقتصادي وتدخل الحكومة وفرض قيود عديدة اثناء مرحلة تشغيل المشروع .

ـ عدم امكانية الحصول على نسبة عالية من السيطرة على المشروع .

ـ تعقد الاجراءات الحكومية المتعلقة بالترخيص في الاستثمار.

ـ قيود العمالة وقوانين العمل .

ـ عدم التزام القطر بالاتفاقيات المعقودة مع المستثمرين .

المجموعة الثالثة :

ـ عدم توفر الكوادر الفنية المحلية .

ـ صعوبة استقدام العمالة الاجنبية .

ـ تراجع الانفاق العام .

ـ محدودية السوق (في بعض الدول) .

ـ قيود استملاك الاراضي والعقارات .

المجموعة الرابعة :

ـ صعوبة التعامل مع الاوضاع الاجتماعية

ـ عدم توفر الرأي العام المحلي الذي يرحب بالمستثمر الوافد .

١ ــ ٦ ــ ٤ مدى التحسن او التدهور في مناخ الاستثمار خلال العام :

تشير آراء المستثمرين العرب حول مدى التحسن او التدهور في مناخ الاستثمار في الدول العربية خلال العام الى ان مناخ الاستثمار لم يطرأ عليه تغيير يذكر في معظم الدول العربية خلال العام . فقد جاءت مجمل اجابات المستثمرين العرب في هذا المجال على النحو التالي :

ــ لم يتغير مناخ الاستثمار عن عام ١٩٨٥ في نحو سبعة عشر دولة عربية .

ــ تدهور مناخ الاستثمار عما كان عليه في عام ١٩٨٥ في ثلاث دول عربية .

ــ تحسن مناخ الاستثمار عما كان عليه في عام ١٩٨٥ في دولة عربية واحدة .

وبذلك يمكن القول بان الانطباع العام للمستثمرين العرب حول مناخ الاستثمار في الدول العربية بقي على ما كان عليه في الاعوام السابقة .

١ ــ ٦ ــ ٥ اهم القطاعات التي يتجه اليها المستثمر العربي :

بسؤال مجموعة المستثمرين الذين وجه لهم الاستبيان حول القطاعات التي يفضلون الاستثمار فيها في كل قطر من الاقطار العربية ، جاءت اجاباتهم على النحو المبين في الجدول رقم (٧) . يتضح من الجدول ان لدى المستثمرين العرب الرغبة في الاستثمار في القطاعات الهامة والتي تتوفر بها فرص استثمارية جيدة في معظم الدول ولم تتضمن اي اجابة الرغبة بالاستثمار في اربعة دول .

جدول رقم (١)
المشروعات العربية المشتركة المعروضة للاستثمار

المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح للمشروع	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي التكلفة التقديرية للمشروع	القطاع الاقتصادي للمشروع
البولي فينيل كلوريد P.V.C.	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	السعودية، الجزائر، مصر	الجدوى	١٨ مليون دولار	خاص او مشترك
ملدن الداي اوكتيل فيتالت	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	السعودية، الكويت، الجزائر	الجدوى	٥,٧ مليون دولار	خاص او مشترك
اسفنج البولي يوثان المرن	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	دول الخليج، تونس، اليمن ج	الجدوى	٣,٧ مليون دولار	خاص او مشترك
الكونكريت الخلوي	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	معظم الاقطار العربية	الجدوى	٢٨ مليون دولار	خاص او مشترك
الطابوق الرملي الجيري	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	معظم الاقطار العربية	الجدوى	١٥ مليون دولار	خاص او مشترك
الجبس والمنتجات الجبسية	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	سورية، السعودية، ليبيا، الجزائر	الجدوى	٧ مليون دولار	خاص او مشترك
المحركات الكهربائية الصغيرة	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	سورية، المغرب، تونس، العراق	الجدوى	٣٠ مليون دولار	خاص او مشترك
التأسيسات الكهربائية	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	تحتاج الدول العربية لخمسة مشاريع	الجدوى	٥٥ مليون دولار	خاص او مشترك
الكوابل المعزولة جهد متوسط	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	تحتاج الدول العربية لخمسة مشاريع	الجدوى	٢٨,٥ مليون دولار	خاص او مشترك
محولات القدرة لنقل الكهرباء	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	العراق، السعودية، مصر، الجزائر	الجدوى	٣٥,٥ مليون دولار	خاص او مشترك
صناعة العازلات الكهربائية الخزفية	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	العراق، مصر، الجزائر، اليمن ج	الجدوى	٢٥,٨٠ مليون دولار	خاص او مشترك
محركات الديزل	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	الجزائر، مصر، المغرب، تونس	الجدوى	٥٤ مليون دولار	خاص او مشترك
التصنيع الهندسي الثقيل والمراجل البخارية	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	البجزائر، مصر، السعودية	الجدوى	٥٨,٠٠ مليون دولار	خاص او مشترك
ادوات المكائن (آلات الورش)	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	١٣ مشروع عربي	الجدوى	٩٠٠-١٠٠٠ مليون	خاص او مشترك
مكائن تكسير وتصنيف الصخور والخامات المعدنية	المنظمة العربية للتنمية الصناعية		الجدوى	٢٠ مليون دولار	خاص او مشترك

تابع جدول رقم (١)

المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح للمشروع	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي التكلفة التقديرية للمشروع	القطاع الاقتصادي للمشروع
مكائن تنظيف وتعبئة الاوعية	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	الجزائر، المغرب، مصر، العراق سورية، السعودية	الجدوى	٤٥ مليون دولار	خاص او مشترك
تصنيع المضخات والصمامات الصناعية	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	الجزائر، مصر، العراق المغرب، تونس، سورية الاردن، السعودية	مشاريع كبيرة مشاريع صغيرة	٦٠ مليون دولار	خاص او مشترك
تصنيع الضاغطات الصناعية للغازات	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	مصر، تونس	الجدوى	٣٣ مليون دولار	خاص او مشترك
تصنيع الرافعات الشوكية	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	مصر، المغرب، العراق، سورية	الجدوى	١١٢ مليون دولار	عام او مشترك
تصنيع المحملات والجرافات	المنظمة العربية للتنمية الصناعية		الجدوى	٥٠ مليون دولار	عام او مشترك
الشاحنات الثقيلة	المنظمة العربية للتنمية الصناعية		الجدوى	١٦٠ مليون دولار	عام او مشترك
الانابيب الحديدية غير الملحومة	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	السعودية، العراق	الجدوى	١٠٠٠ مليون دولار	عام او مشترك
مصنع شباك الصيد	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	تونس، الجزائر، المغرب	الجدوى	٣٥,٢ مليون دولار	خاص ومشترك
مشروع انشري (مركزات النحاس)	الشركة العربية للتعدين	موريتانيا	دراسة اولية	٨٠ مليون دولار	عام ومشترك
مشروع مركبات الكروفليو كربون	الشركة العربية للتعدين	تونس	دراسة اولية	غير محدد	
استخراج وتصنيع الكروم	الشركة العربية للتعدين	السودان	دراسة اولية	٣ مليون دولار	
مشروع البيرلايت	الشركة العربية للتعدين	جيبوتي	دراسة اولية	غير محدد	
تصنيع العبوات الزجاجية	الشركة العربية للتعدين	الامارات	دراسة اولية	٤٧,٧ مليون درهم امارات	
انتاج كربونات الصوديوم	الشركة العربية للتعدين	الاردن	دراسة اولية	١٨٠,١٣٦ مليون دولار	

تابع جدول رقم (١)

المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح للمشروع	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي التكلفة التقديرية للمشروع	القطاع الاقتصادي للمشروع
انتاج كبريتات البوتاسيوم	الشركة العربية للتعدين	تونس	دراسة اولية	٣٧ مليون دينار تونسي	
مشروع الذهب	الشركة العربية للتعدين	اليمن ش، اليمن ج	دراسة اولية	غير محدد	
توسيع شركة المسابك المتجمعة	الشركة العربية للتعدين	تونس	دراسة اولية	١٨ مليون دينار تونسي	
مشروع صلب وروانين	الشركة العربية للتعدين	تونس	دراسة اولية	غير محدد	
تطوير صناعة الصلب	الشركة العربية للتعدين	سورية	دراسة اولية	٨٠٠-١٠٠٠ مليون دولار	
انتاج المواسير الملحومة	الشركة العربية للتعدين	تونس	دراسة اولية	٣٢ مليون دولار	
الصناعات الكيميائية القائمة على الصخري	الشركة العربية للتعدين	سورية	دراسة اولية	٢٠٠ مليون دولار	
مشروع معهد النحاس	الشركة العربية للتعدين	المغرب	دراسة اولية	١٥٠ مليون دولار	
مشروع لكوير البوكسات لانتاج الالومنيا	الشركة العربية للتعدين	الامارات		٦٠٠ مليون دولار	
انتاج الرخام وصخور الكرانيت	الشركة العربية للتعدين	اليمن ج	دراسة اولية	غير محدد	
مشروع الصخور الاسفلتية	الشركة العربية للتعدين	سورية	دراسة اولية	٥١ مليون ليرة سورية ٢٠ مليون مارك الماني غربي	عام ومشترك
مشروع انتاج عسل التمر	الاتحاد العربي للصناعات الغذائية	العراق	دراسة اولية	٥١ مليون دولار	عام ومشترك
مشروع انتاج المخابر الآلية ومعدات المعجنات	الاتحاد العربي للصناعات الغذائية	العراق	دراسة اولية	غير محدد	عام ومشترك
المجمع الاردني للصناعات الغذائية	الاتحاد العربي للصناعات الغذائية	الاردن	دراسة اولية	غير محدد	مشترك وخاص
انتاج التمور في رأس الخيمة	الاتحاد العربي للصناعات الغذائية	الامارات	دراسة اولية	٣٦ مليون درهم امارات	مشترك وخاص

تابع جدول رقم (١)

المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح للمشروع	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي التكلفة التقديرية للمشروع	القطاع الاقتصادي للمشروع
مشروع تصنيع لحوم الدجاج البياض المستنفذ لعطائه	الاتحاد العربي للصناعات الغذائية	العراق، الكويت، سورية، مصر الاردن، السعودية، الامارات، اليمن ش، السودان، تونس، الجزائر	دراسة اولية	غير محدد	مشترك وخاص
مشروع اكثار فسائل النخيل	الاتحاد العربي للصناعات الغذائية	العراق	دراسة اولية	غير محدد	مشترك وخاص
انتاج اغذية خاصة بالقوات المسلحة	الاتحاد العربي للصناعات الغذائية	العراق	دراسة اولية	١٠ مليون دولار	مشترك وخاص
مشروع تصنيع التمور	الاتحاد العربي للصناعات الغذائية	العراق، الامارات	دراسة اولية	٣٢ مليون دولار	مشترك وخاص
مشروع انتاج الزيوت النباتية	الاتحاد العربي للصناعات الغذائية	دول منتجة للزيوت	دراسة اولية	غير محدد	مشترك وخاص
مشروع العبوات للصناعات الغذائية	الاتحاد العربي للصناعات الغذائية	الدول المنتجة للمعلبات الغذائية	دراسة اولية	غير محدد	مشترك وخاص
مشروع صناعة اغذية الاطفال	الاتحاد العربي للصناعات الغذائية	غير محدد	دراسة اولية	غير محدد	مشترك وخاص
مصنع عربي لانتاج الهكسان	الاتحاد العربي للصناعات الغذائية	احدى الدول العربية المنتجة للنفط	دراسة اولية	غير محدد	مشترك وخاص
مشروع انتاج البن اليمني	الاتحاد العربي للصناعات الغذائية	اليمن الشمالي	دراسة اولية	غير محدد	مشترك وخاص
تصنيع لحوم الاضاحي	الاتحاد العربي للصناعات الغذائية	السعودية	دراسة اولية	غير محدد	مشترك وخاص
انتاج الحليب ومشتقاته من الحليب واللبن والجبنة والزبدة بأنواعهم	الاتحاد العربي للصناعات الغذائية	جميع الدول العربية	دراسة اولية	غير محدد	مشترك وخاص

تابع جدول رقم (١)

المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح للمشروع	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي التكلفة التقديرية للمشروع	القطاع الاقتصادي للمشروع
تصنيع معدات الدواجن والابقار	الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية	دول مجلس التعاون	دراسة اولية	٦ مليون دينار كويتي	مشترك وخاص
مشروع انتاج اللحوم للتصدير	الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية	السودان	دراسة اولية	١١ مليون دولار	مشترك وخاص
المجمع الصناعي الزراعي بدارفور	الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية	السودان	دراسة اولية	١٣٩,٣ مليون دولار	مشترك وخاص
مشروع انتاج الارز للتصدير	الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية	السودان	دراسة اولية	٢٤٠, مليون دولار	مشترك وخاص
مشروعات المكابرات للانتاج الزراعي	الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية	السودان	دراسة اولية	١٧٨,٩ مليون دولار	مشترك وخاص
الصيد البحري في الصومال	الاتحاد العربي لمنتجي الاسماك	الصومال	دراسة اولية	٣٧ مليون دولار	مشترك وخاص
مجمعات صناعية للاسماك المغربية	الاتحاد العربي لمنتجي الاسماك	المغرب	دراسة اولية	٥٠٠ مليون دولار	مشترك وخاص
الصيد البحري في موريتانيا	الاتحاد العربي لمنتجي الاسماك	موريتانيا	دراسة اولية	٨٥٠ مليون دولار	مشترك وخاص
تعليب وتصنيع الاسماك	الاتحاد العربي لمنتجي الاسماك	اليمن الجنوبي	دراسة اولية	٣٥ مليون دولار	مشترك وخاص
صيد وتصنيع الاسماك	الاتحاد العربي لمنتجي الاسماك	سلطنة عمان	دراسة اولية	٣٠ مليون دولار	مشترك وخاص
المعمل العربي لصناعة ومراكب صيد الاسماك والاحياء المائية	الاتحاد العربي لمنتجي الاسماك	احدى الدول العربية	فكرة عامة	غير محدد	عام ومشترك
شركة عربية لانتاج الطائرات الزراعية	اتحاد المهندسين الزراعيين العرب	احدى الدول العربية	فكرة عامة	غير محدد	عام ومشترك
شركة عربية لانتاج سلالات الدواجن المحسنة	اتحاد المهندسين الزراعيين العرب	احدى الدول العربية	فكرة عامة	غير محدد	عام ومشترك

تابع جدول رقم (١)

المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح للمشروع	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي التكلفة التقديرية للمشروع	القطاع الاقتصادي للمشروع
الشركة العربية لانتاج الآلات الزراعية	اتحاد المهندسين الزراعيين العرب	احدى الدول العربية	فكرة عامة	غير محدد	عام ومشترك
مشروع الاسمدة المركبة	الاتحاد العربي لمنتجي الاسمدة	سورية، العراق، الاردن، لبنان	فكرة عامة	غير محدد	عام ومشترك
مجمع الاسمدة الفوسفاتية	الاتحاد العربي لمنتجي الاسمدة	سورية، العراق، الاردن، لبنان	فكرة عامة	غير محدد	عام ومشترك
مشروع الاسمدة النتروجينية	الاتحاد العربي لمنتجي الاسمدة	العراق	فكرة عامة	غير محدد	عام ومشترك
مشروع الاسمدة النتروجينية	الاتحاد العربي لمنتجي الاسمدة	سلطنة عمان	فكرة عامة	غير محدد	عام ومشترك
مشروع الاسمدة النتروجينية	الاتحاد العربي لمنتجي الاسمدة	السودان	فكرة عامة	غير محدد	عام ومشترك
مشروع الاسمدة المركبة	الاتحاد العربي لمنتجي الاسمدة	مصر، السودان، اليمن ج اليمن ش، جيبوتي	فكرة عامة	غير محدد	عام ومشترك
مشروع حامض الفوسفوريك	الاتحاد العربي لمنتجي الاسمدة	دول المغرب العربي	فكرة عامة	غير محدد	عام ومشترك
مشروع الاسمدة المركبة	الاتحاد العربي لمنتجي الاسمدة	دول المغرب العربي	فكرة عامة	غير محدد	عام ومشترك
مشروع انتاج البروتين احادي الخلية	منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط	الدول العربية المنتجة للنفط	دراسة اولية	٢٠٠ مليون دولار	
شركة زراعية خليجية	مجلس التعاون لدول الخليج العربية	السعودية	دراسة اولية	٤٥٠ مليون ريال سعودي	
شركة خليجية لانتاج البذور والتقاوي	مجلس التعاون لدول الخليج العربية	غير محدد	فكرة عامة	غير محدد	
مصنع لانتاج عبوات الزجاج الدوائي	الشركة العربية للصناعات الدوائية	سورية	دراسة جدوى	٢٨ مليون دولار	مشترك
تطوير المراعي في المناطق الجنوبية	المنظمة العربية للتنمية الزراعية	الاردن	دراسة اولية	٢,٤ مليون دينار اردني	حكومي/قروض
تطوير الزراعة المطرية	المنظمة العربية للتنمية الزراعية	الاردن	دراسة تفصيلية	٨٣ مليون دولار	حكومي/قروض
تنمية المراعي وانتاج اللحوم	المنظمة العربية للتنمية الزراعية	تونس، منطقة ساحلية	دراسة اولية	٢٥ مليون دولار	حكومي/قروض
تجديد اشجار الزيتون	المنظمة العربية للتنمية الزراعية	تونس، منطقة ساحلية	دراسة اولية	٤٩,٤ مليون دولار	حكومي/قروض

تابع جدول رقم (١)

المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح للمشروع	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي التكلفة التقديرية للمشروع	القطاع الاقتصادي للمشروع
مكافحة الاعشاب في زراعة الحبوب	المنظمة العربية للتنمية الزراعية	تونس، منطقة ساحلية	دراسة اولية	١١,٦ مليون دولار	حكومي/قروض
تطوير زراعة الحبوب	المنظمة العربية للتنمية الزراعية	تونس، منطقة وسطى	دراسة اولية	٣٤,٢ مليون دولار	حكومي/قروض
تطوير زراعة الحبوب	المنظمة العربية للتنمية الزراعية	الجزائر	دراسة اولية	١٣٢ مليون دولار	حكومي/قروض
تنمية انتاج الحبوب	المنظمة العربية للتنمية الزراعية	السعودية	دراسة اولية	٣٩٠ مليون دولار	حكومي/قروض
انتاج لحوم الابقار	المنظمة العربية للتنمية الزراعية	السودان	دراسة تفصيلية	١٧,٣ مليون جنيه سوداني	تمويل ومشاركة
استكمال مزرعة سكر عسلاية	المنظمة العربية للتنمية الزراعية	السودان	دراسة تفصيلية	٢٦,٥ مليون دولار	تمويل ميسر
رفع كفاءة مصانع سكر الجنيد وحلفا	المنظمة العربية للتنمية الزراعية	السودان	دراسة تفصيلية	٥٩ مليون دولار	تمويل ميسر
اكمال مشروع سكر ملوط	المنظمة العربية للتنمية الزراعية	السودان	دراسة تفصيلية	١١٠ مليون دولار	تمويل ميسر
تطوير زراعة الفول السوداني	المنظمة العربية للتنمية الزراعية	السودان	دراسة تفصيلية	١٩٥ مليون دولار	تمويل ميسر
مزرعة رعوية للاغنام	المنظمة العربية للتنمية الزراعية	السودان، القضارف	دراسة اولية	٥,٦ مليون دولار	قطاع خاص
مزارع رعوية للاغنام		السودان، دلتا القاش	دراسة اولية	٥,٦ مليون دولار	قطاع خاص
انتاج لحوم الاغنام في كسلا		السودان، كسلا	دراسة تفصيلية	١٧,٣ مليون دولار	قطاع خاص
الانتاج الحيواني في العسيلات		السودان، العسيلات	دراسة اولية	٣٣,٥ مليون دولار	قطاع خاص
تحسين انتاج اللحوم والالبان بالجزيرة		السودان، الجزيرة	دراسة تفصيلية	٣١,٥ مليون دولار	قطاع خاص
انتاج لحوم الابقار في الدمازين		السودان، الدمازين	دراسة تفصيلية	٣٩,٢ مليون دولار	تمويل ميسر
اقامة ستة مصانع للعلف المركز	المنظمة العربية للتنمية الزراعية	السودان، وادمدنى	دراسة اولية	٨٦,٢ مليون دولار	مشتر وخاص
تطوير الزراعة المطرية الحديثة	المنظمة العربية للتنمية الزراعية	السودان، مناطق مطرية	دراسة اولية	٢٨٨ مليون دولار	حكومي وصناديق
تطوير الزراعة التقليدية	المنظمة العربية للتنمية الزراعية	السودان	دراسة اولية	١٣٩٨ مليون دولار	حكومي وصناديق
تسميد محاصيل القمح والبذور الزيتية	المنظمة العربية للتنمية الزراعية	سورية، جميع المناطق	دراسة اولية	١٨٥ مليون دولار	حكومي وصناديق

تابع جدول رقم (١)

المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح للمشروع	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي التكلفة التقديرية للمشروع	القطاع الاقتصادي للمشروع
معالجة الملوحة في الاراضي المروية	المنظمة العربية للتنمية الزراعية	سورية، الفرات والعاصي	دراسة اولية	٩٦ مليون دولار	حكومي وصناديق
انتاج الاغنام المكثف	المنظمة العربية للتنمية الزراعية	سورية، الفرات	دراسة اولية	١٦ مليون دولار	حكومي وصناديق
تحسين الابقار العكشية	المنظمة العربية للتنمية الزراعية	سورية، جميع المناطق	دراسة اولية	١٥ مليون دولار	حكومي وصناديق
اعداد وتجهيز مزارع الشوندر السكري	المنظمة العربية للتنمية الزراعية	سورية، جميع المناطق	دراسة اولية	١٥ مليون دولار	حكومي وصناديق
تطوير مزرعة ومصنع سكر جوهر	المنظمة العربية للتنمية الزراعية	الصومال	دراسة اولية	١٧,٣ مليون دولار	حكومي ومصناديق
تسمين الابقار	المنظمة العربية للتنمية الزراعية	الصومال، جميع المناطق	دراسة اولية	١٥٦ مليون دولار	حكومي وصناديق
تسمين الاغنام والابقار		الصومال، جوهر	دراسة تفصيلية	١٨ مليون دولار	حكومي وصناديق
تطوير صيد الاسماك التقليدي		الصومال، السواحل	دراسة اولية	٢٨ مليون دولار	حكومي وصناديق
تحسين شبكات البزل والري		العراق، وسطى وجنوبية	دراسة اولية	٥٢٠٠ مليون دولار	حكومي وصناديق
تطوير زراعة الحبوب والمحاصيل الزيتية		العراق، جميع المناطق	دراسة تفصيلية	٨٠٣ مليون دولار	حكومي وصناديق
توسيع مزرعة قصب السكر في ميسان		العراق، ميسان	دراسة اولية	٤٠ مليون دولار	حكومي وصناديق
توسيع مزرعة قصب السكر في الصيداوية		العراق، الصيداوية	دراسة اولية	٧١ مليون دولار	حكومي وصناديق
انتاج الاغنام المكثف		العراق، مختلف المناطق	دراسة اولية	١٦ مليون دولار	حكومي وصناديق
صيد وصناعة الاسماك		عُمان، السواحل	دراسة تفصيلية	٣٢,٥ مليون دولار	حكومي وتجاري
مصنع سكر الشوندر		لبنان، جبيل	دراسة تفصيلية	٧٠ مليون دولار	حكومي وتجاري
تنمية انتاج الزيتون		المغرب، جميع المناطق	دراسة اولية	٥٥,٤ مليون دولار	حكومي وصناديق
توسيع طاقة مصانع السكر		المغرب، مصانع حالية	دراسة اولية	٤٤,٢ مليون دولار	حكومي وصناديق

تابع جدول رقم (١)

المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح للمشروع	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي التكلفة التقديرية للمشروع	القطاع الاقتصادي للمشروع
تطوير زراعة البنجر (الشوندر)		المغرب، جميع المناطق		٢١,٤ مليون دولار	حكومي وصناديق
انتاج الألياف					
تنمية المراعي	المنظمة العربية للتنمية الزراعية	المغرب، طنجة	دراسة اولية	٣٧,٢ مليون دولار	حكومي وصناديق
تنمية المراعي وانتاج اللحوم	المنظمة العربية للتنمية الزراعية	المغرب، اطلسي متوسط	دراسة اولية	٢١٠ مليون دولار	حكومي وصناديق
التنمية الريفية المتكاملة في المناطق البعلية	المنظمة العربية للتنمية الزراعية	المغرب، جميع المناطق	دراسة اولية	١٨٠٠ مليون دولار	حكومي وصناديق
تطوير الصيد البحري	المنظمة العربية للتنمية الزراعية	المغرب، السواحل	دراسة اولية	٤١١ مليون دولار	حكومي وصناديق
المزارع الرعوية التعاونية للاغنام	المنظمة العربية للتنمية الزراعية	موريتانيا الولايات ١ و٢ و٥	دراسة اولية	٩,٥ مليون دولار	حكومي وصناديق
تطوير الصيد البحري	المنظمة العربية للتنمية الزراعية	موريتانيا، السواحل	دراسة اولية	٥٥٠ مليون دولار	حكومي وصناديق
التنمية الريفية المتكاملة في حجة	المنظمة العربية للتنمية الزراعية	اليمن ش، حجة	دراسة اولية	٣٢٥ مليون دولار	حكومي وصناديق
تطوير الصيد البحري	المنظمة العربية للتنمية الزراعية	اليمن ج، السواحل	دراسة اولية	١٢٥ مليون دولار	حكومي وصناديق
انتاج جدات الدواجن	المنظمة العربية للتنمية الزراعية	ليبيا، المغرب، الاردن، السعودية	دراسة اولية	٤٨,٣ مليون دولار	حكومي وصناديق

جدول رقم (٢)
الاستثمارات العربية البينية لعام ١٩٨٦
(الف دولار امريكي)

استثمارات وافدة من / الى	الاردن	الامارات	البحرين	تونس	الجزائر	جيبوتي	السعودية	السودان	سوريا	الصومال	العراق
الاردن	×	—	—	—	—	—	—	—	٢٥٤٦,٢	—	١٧٤,٠
الامارات	٤٢٦٢,٦	×	٩٤٧,٧	٦٨,١	٦,٧	—	٣٥١٠٢,١	٩٣,٥	٧٣٦,٠	٥,٣	٢٣٧,٤
البحرين	٣٠٠,٠	—	×	—	—	—	١٦٦١,٢	—	—	—	—
تونس	—	—	—	×	٢٧٠٠,٤	—	٤٠١٣,٢	—	١,٨	—	٨,١
الجزائر	—	—	—	—	×	—	—	—	—	—	—
جيبوتي	—	—	—	—	—	×	١٩٥٥,٣	—	—	—	—
السعودية	—	—	١٦٠٨,٠	—	—	—	×	—	٣٣١,٩	—	—
السودان	—	—	—	—	—	—	١٤٠٣٣,٢	×	—	—	—
سوريا	—	—	—	—	—	—	—	—	×	—	—
الصومال	—	—	—	—	—	—	—	—	—	×	—
العراق	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	×
عمان	—	٢٣٦,٦	—	—	—	—	—	—	—	—	—
قطر	—	٣٥,٧	—	—	—	—	—	—	—	—	—
الكويت	١٢٥٤٦,٤	٦١٠,٦	—	٤٨٩,٣	—	—	٦١٨,٩	—	٤٠٣٣,٥	—	٦١٨,٦
لبنان	١٥٣,٠	١٤,١	—	—	—	—	٢٥٣,٢	—	٥٦,٢	—	—
ليبيا	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
مصر	٥١١٤,٩	٢٠٦٣,١	٣٦١٥,٥	—	—	—	٣٨٦٢٨,٦	—	٢٤١١,١	—	١٦٥٨,١
المغرب	—	—	٣٠٠٨,٨	١٤٧٩,٧	٦١٦,٢	—	٤٢٦٣,٨	٠,٩	٩٥١,٤	—	١١٧٧,٣
موريتانيا	—	—	—	٢٧٥٨,٦	—	—	—	—	—	—	—
اليمن الشمالي	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
اليمن الجنوبي	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
الاجمالي	٢٢٣٧٦,٩	٢٩٦٠,١	٩١٨٠	٤٧٩٥,٧	٣٣٢٣,٣	—	١٠٠٥٢٩,٥	٩٤,٤	١١٠٦٨,١	٥,٣	٣٨٧٣,٥

عمان	قطر	الكويت	لبنان	ليبيا	مصر	المغرب	موريتانيا	اليمن ش	اليمن ج	فلسطين	مشروع عربي مشترك	المجموع
—	—	—	١٧٨٩,٣	—	—	—	—	—	—	٧٢٥,٠	—	٥٢٣١,٥
٣٥٥,٤	٧٤٩,٣	٢٠١٣,٣	١٦٤٩,١	—	٩٣,٢	١٣,٤	—	١٠,٠	٢٧١,٠	٦٤١,٠	١٠٦٨١,٢	٥٧٩٣٦,٣
—	—	٢٩٩٤,٨	١٩٩٠,٠	—	١٣,٠	—	—	—	—	—	١٠٠٠٠٠,٠	١٠٦٩٥٩,٠
—	—	٢٩٩,٤	—	٦٤٦,٣	٢٣٠,٨	—	—	—	—	—	—	٧٩٠٠,٠
—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	١٩٥٥,٣
—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٢٨٣,٤	—	٢٢٢٣,٣
—	—	—	—	—	—	٢٥٠٠,٠	—	—	—	—	—	١٦٥٣٣,٢
—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
×	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٢٣٦,٦
—	×	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٣٥,٧
٨٣,٩	—	×	٤٦٥٩,٧	—	٣٦٨,١	١٥٣,٤	—	—	—	١٧٠٣,٣	—	٢٥٩١٥,٧
—	—	—	×	—	—	—	—	—	—	—	—	٤٧٦,٥
—	—	—	—	×	—	—	—	—	—	—	—	—
—	—	—	٢٣٤٢,٤	١٠٠٠,٠	×	—	—	٥٢١,١	—	١١٥٨,٤	١٠٨١١,١	٩٦٢٠٥,١
—	—	—	١٩٨,٠	٢٥٠٠٠,٠	٨٨,٩	×	—	—	—	—	٣٧,٢	٣١٨٢٢,٢
—	—	—	—	—	—	—	×	—	—	—	—	٢٧٥٨,٦
—	—	—	٤,١	—	—	—	—	×	—	—	—	٤,١
—	—	—	—	—	—	—	—	—	×	—	—	—
٤٣٩,٣	١٠٦٥١,٢	٢٢٢٨٦,٤	١٢٦٣٢,٦	٢٦٦٤٦,٣	٨٢٤	٢٦٦٦,٨	—	٥٣١,١	٢٧١	٤٥١١,١	١٢١٥٢٩,٥	٣٦١١٩٦,١

جدول رقم (٣)
الاستثمارات العربية البينية
خلال السنوات ١٩٨٥ ــ ١٩٨٦ (*)
(بالدولار الامريكي)

القطر المضيف	١٩٨٥	١٩٨٦	نسبة التغير
المملكة الاردنية الهاشمية	٨,١٣٦,١٠٠	٥,٢٣٤,٥٠٠	- ٣٦ ٪
دولة الامارات العربية المتحدة	١٠,٥٠٠	٥٧,٩٣٦,٢٩٣	+ ٥٨٠ ٪
دولة البحرين	٢٣,٠٤٩,٥٠٠	١٠٦,٩٥٨,٩٧٣	+ ٣٦٣ ٪
الجمهورية التونسية	٦١,١٧٠,٣٠٠	٧,٨٨٩,٧٨٠	- ٨٧ ٪
جمهورية جيبوتي	—	١,٩٥٥,٣٠٧	+ ١٠٠ ٪
المملكة العربية السعودية	٢,٢٢٧,٧٠٠	٢,٢٢٣,٣١٤	- ٢,٥ ٪
جمهورية السودان	١٦٩,٣٨٤,٢٠٠	١٦,٥٣٣,٢٥٠	- ٩٠ ٪
جمهورية الصومال الديمقراطية	٥٠,٠٠٠	—	- ١٠٠ ٪
سلطنة عمان	٢,٠٠٩,٣٠٠	٢٣٦,٦٠٠	- ٨٨ ٪
دولة قطر	٩٥,٦٠٠	٣٥,٧١٤	- ٦٢ ٪
دولة الكويت	٩,٣٦٢,١٠٠	٢٥,٩١٥,٧٤٩	+ ١٧٧ ٪
الجمهورية اللبنانية	—	٤٧٦,٥٠٠	+ ١٠٠ ٪
جمهورية مصر العربية	٦,٩٠٢,١٠٠	٩٦,٢٠٥,٠٦٣	+ ١٢٩٤ ٪
المملكة المغربية	٧,٤٥٩,٦٠٠	٣٦,٨٢٢,٢٣٩	+ ٣٩٤ ٪
الجمهورية الاسلامية الموريتانية	٦,٥٠٠,٠٠٠	٢,٧٥٨,٦٢٠	- ٥٨ ٪
الجمهورية العربية اليمنية	٣٧٠,٣٠٠	٤,١٥٢	- ٩٩ ٪
جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية	٣٠,٠٠٠,٠٠٠	—	- ١٠٠ ٪
المجموع	**٣٢٦,٧٢٧,٠٠٠**	**٣٦١,١٩٦,٠٥٤**	**+ ١٠,٥٥ ٪**

(*) تمثل هذه الارقام، البيانات التي امكن الحصول عليها من واقع السجلات الرسمية لدى الدول العربية المضيفة للاستثمار وتمثل رأس المال المصرح به المسجل.

جدول رقم (٤)
التوزيع القطاعي للاستثمارات العربية البينية
١٩٨٥ ــ ١٩٨٦
(بالدولار الامريكي)

القطـاع	١٩٨٥		١٩٨٦		النسبة المئوية للتغير ١٩٨٥ الى ١٩٨٦
	اجمالي الاستثمارات	النسبة المئوية للاجمالي	اجمالي الاستثمارات	النسبة المئوية للاجمالي	
الزراعة والثروة الحيوانية والصيد البحري	١٦٩,٥٣٧,٤٠٠	٥١,٩ ٪	١٤٥,٥٣٧,٤٨١	٤٠,٣ ٪	- ١٤,٢ ٪
الصناعي	٩٩,٨٠١,٠٠٠	٣٠,٦ ٪	٩٦,٢٧٢,٩٨٧	٢٦,٧ ٪	- ٣,٥ ٪
المالي والمصرفي	٢٥,٣٤١,٧٠٠	٧,٧ ٪	٣,٣٣٨,٠١٩	٠,٩ ٪	- ٨٦,٨ ٪
التجارة والمقاولات والخدمات	٢٠,٤٦٢,٠٠٠	٦,٣ ٪	٦٩,٠٧٨,٣٠٨	١٩,١ ٪	+ ٢٣٧,٦ ٪
السياحي والعقاري	١١,٥٨٥,٢٠٠	٣,٥ ٪	٤٦,٩٦٩,٢٥٩	١٣,٠ ٪	+ ٣٠٥,٤ ٪
الاجمالي	**٣٢٦,٧٢٧,٣٠٠**	**١٠٠ ٪**	**٣٦١,١٩٦,٠٥٤**	**١٠٠ ٪**	**+ ١٠,٥٥ ٪**

جدول رقم (٥)
التوزيع الاقليمي للاستثمارات العربية البينية
خلال عام ١٩٨٦ (الف دولار)

المجموعة الجغرافية	اجمالي الاستثمارات الصادرة من المجموعة	النسبة المئوية الى اجمالي الاستثمارات العربية البينية	اجمالي الاستثمارات فيما بين دول المجموعة	النسبة المئوية الى اجمالي الاستثمارات الصادرة من المجموعة	اجمالي استثمارات المجموعة في الدول العربية الاخرى	النسبة المئوية الى اجمالي الاستثمارات الصادرة من المجموعة
١) دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية	١٤٦٠٤٦,٥	٤٠,٤٣ ٪	٤٧٠١٧,٥	٣٢,١٩ ٪	٩٩٠٢٩,٠	٦٧,٨١ ٪
٢) بلاد المشرق	٥٤٤٦٢,٢	١٥,٠٨ ٪	٥٤٤٣,٧ ٪	١٠,٠٠ ٪	٤٩٠١٨,٥	٩٠,٠٠ ٪
٣) دول وادي النيل	٩١٨,٤	٠,٢٥ ٪	—	—	٩١٨,٤	١٠٠ ٪
٤) دول المغرب العربي	٣٧٤٣٢,١	١٠,٣٦ ٪	٣٣٢٠١,٢	٨٨,٧٠ ٪	٤٢٣٠,٩	١١,٣٠ ٪
٥) باقي الدول العربية	٨٠٧,٤	٠,٢٣ ٪	—	—	٨٠٧,٤	١٠٠ ٪
٦) مشروعات عربية مشتركة	١٢١٥٢٩,٥	٣٣,٦٥ ٪	—	—	١٢١٥٢٩,٥	١٠٠ ٪
الاجمالي	٣٦١١٩٦,١	١٠٠ ٪	٨٥٦٦٢,٤	٢٣,٧٢ ٪	٢٧٥٥٣٣,٧	٧٦,٢٨

(١) تضم المجموعة الاولى كل من السعودية، الكويت، قطر، البحرين، الامارات وسلطنة عمان.
(٢) تضم المجموعة الثانية كل من الاردن، فلسطين، سوريا، لبنان والعراق.
(٣) تضم المجموعة الثالثة كل من مصر والسودان.
(٤) تضم المجموعة الرابعة كل من تونس، الجزائر، ليبيا، المغرب وموريتانيا.
(٥) تضم المجموعة الخامسة كل من جيبوتي، الصومال، الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية.

جدول رقم (٦)
نتائج تحليل الاستبيان
(العناصر المحفزة للاستثمار)

الدوافع او العوامل المحفزة	الوزن الموضعي وفقا للنتائج التجميعية لعام ١٩٨٦	الترتيب وفقا للنتائج التجميعية لعام ١٩٨٥ *	الترتيب وفقا للنتائج التجميعية لعام ١٩٨٦
تمتع القطر المضيف بالاستقرار السياسي	٥٥٥	١	١
حرية تحويل الارباح واصل الاستثمار للخارج	٥٥٢	٢	٢
الاعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية	٤٠٥	٥	٦
سهولة اجراءات الحصول على تراخيص الاستثمار	٤٢٣	١٠	٥
سهولة اجراءات تنفيذ الاستثمار والتعامل مع الجهات الرسمية	٣٨٨	٧	٩
امكانية تحقيق عائد مرتفع على الاستثمار	٤٨٤	٣	٣
المعرفة المسبقة بقوانين وأوضاع الاستثمار في القطر	٢٧٦	١٦	١٣
توفر شريك محلي من القطر موثوق به	٢١١	١٥	١٨
توفر البنى الهيكلية وعناصر الانتاج	٣٠٣	٨	١١
توفر سوق منظم لتداول الاوراق المالية	١٧٠	٢٢	٢١
وضوح القوانين المنظمة للاستثمار وثباتها	٣٩٢	٤	٨
توفر الهياكل المؤسسية اللازمة التي تمنح التسهيلات الائتمانية	٢٢٥	١٨	١٧
اتساع حجم السوق الداخلي في القطر	٣٩٥	٩	٧
المعرفة المسبقة بفرص الاستثمار المتاحة بالقطر	٢٧٩	١٢	١٢
وجود جهة واحدة للتعامل معها	١٩٠	١٩	٢٠
الاستفادة من ميزة نسبية في القطر المضيف	١٦٤	١٧	٢٢
امكانية الحصول على نسبة عالية من السيطرة على المشروع	٢٤٢	١٤	١٦
التزام القطر بما يعقده من اتفاقيات مع الغير	٣٤٢	١٣	١٠
سهولة التعامل مع الاوضاع الاجتماعية في القطر	٢٠١	٢١	١٩
نجاح مشروعات سابقة في القطر	٢٤٤	١١	١٤
الاستقرار الاقتصادي وثبات سعر صرف العملة المحلية	٤٤٧	٦	٤
توفر الرأي العام المحلي الذي يرحب بالمستثمر الوافد	٢٤٣	٢٠	١٥

* انظر جدول رقم (٢/١) صفحة ٤٠ في تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام ١٩٨٥، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، ١٩٨٦.

جدول رقم (٧)
القطاعات التي يفضل المستثمرون العرب الاستثمار فيها

الدولة	قطاع الزراعة	قطاع الصناعة	قطاع العقارات	قطاع الخدمات	قطاع المال والمصارف	قطاع السياحة	قطاع المقاولات
المملكة الاردنية الهاشمية		●	●	●		●	
دولة الامارات العربية المتحدة		●		●			
دولة البحرين		●		●	●		
الجمهورية التونسية		●	●		●	●	
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية		●					
جمهورية جيبوتي							
المملكة العربية السعودية	●	●	●	●	●	●	●
جمهورية السودان	●	●					
الجمهورية العربية السورية		●		●			
جمهورية الصومال الديمقراطية	●	●		●			
الجمهورية العراقية	●	●		●			
سلطنة عمان		●		●			●
دولة قطر		●					
دولة الكويت				●	●		●
الجمهورية اللبنانية							
الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية							
جمهورية مصر العربية		●	●			●	
المملكة المغربية	●	●	●	●		●	
الجمهورية الاسلامية الموريتانية							
الجمهورية العربية اليمنية		●	●				
جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية							

ملحق الجزء الأول
استمارة استقصاء
مناخ الاستثمار في الوطن العربي

اسم رجل الاعمال او الشركة : .....

العنـــوان : .....

١ ــ هل سبق لك الاستثمار في احدى الاقطار العربية ؟

☐ نعم ☐ لا

اذا كان الجواب نعم اذكر عدد الاقطار العربية التي سبق لك الاستثمار فيها ؟

☐ دول ، وهي :

١ ــ .....

٢ ــ .....

٣ ــ .....

٤ ــ .....

٥ ــ .....

٢ ــ ما هي الاقطار العربية التي تفضل الاستثمار فيها مستقبلاً وفي اي قطاعات ؟

يرجى ترتيبها حسب الاولوية .

الاقطـــار	القطاعات
١ ــ	
٢ ــ	
٣ ــ	
٤ ــ	
٥ ــ	
٦ ــ	

(٥) وزعت هذه الاستمارة على نخبة مختارة من المستثمرين العرب .

يرجى الاجابة على اكبر عدد ممكن من الاسئلة الواردة في هذا الاستبيان ، ولا غضاضه في عدم الاجابة على اي جزء لا ترغب في الاجابة عليه لاي سبب من الاسباب ، علماً بأن البيانات ستعالج بسرية مطلقة وسيتناول النشر نتائج تجميعية فقط .

يرجى سرعة استيفاء البيانات وارسال الإستمارة
على عنوان المؤسسة : ص . ب : ٢٣٥٦٨ الصفاة ــ 13096 ــ الكويت ، دولة الكويت

٣ ــ يرجى ترتيب الدوافع من حيث درجة اهميتها في اختيارك للقطر المضيف للاستثمار وذلك بوضع رقم (١) امام اكثر العوامل اهمية ورقم (٢) امام العامل الذي يليه وهكذا :

الدوافع او العوامل المحفزة لاختيار القطر المضيف	الترتيب
تمتع القطر المضيف بالاستقرار السياسي	
حرية تحويل الارباح واصل الاستثمار للخارج	
الاعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية	
سهولة اجراءات الحصول على ترخيص الاستثمار	
سهولة اجراءات تنفيذ الاستثمار والتعامل مع الجهات الرسمية	
امكانية تحقيق عائد مرتفع على الاستثمار	
المعرفة المسبقة بقوانين واوضاع الاستثمار في القطر	
توفر شريك محلي من القطر المضيف تثق به	
توفر البنى الهيكلية وعناصر الانتاج	
توفر سوق منظمة لتداول الاوراق المالية	
وضوح القوانين المنظمة للاستثمار وثباتها	
توفر الهياكل المؤسسية اللازمة التي تمنح التسهيلات الائتمانية	
اتساع حجم السوق الداخلي في القطر	
المعرفة المسبقة بفرص الاستثمار المتاحة بالقطر	
وجود جهة واحدة للتعامل معها	
الاستفادة من ميزة نسبية في القطر المضيف	
امكانية الحصول على نسبة عالية من السيطرة على المشروع	
التزام القطر بما يعقده من اتفاقيات مع الغير	
سهولة التعامل مع الاوضاع الاجتماعية في القطر	
نجاح مشاريع سابقة في القطر	
الاستقرار الاقتصادي وثبات سعر صرف العملة المحلية	
توفر الرأي العام المحلي الذي يرحب بالمستثمر الوافد	
اخرى (توضح)	

٤ ــ بالنسبة للاقطار التي تتوفر لديك معلومات عن مخاطر الاستثمار فيها ، يرجى ترتيبها بالترقيم قرين كل منها بادئا بالدول ذات المخاطر الاعلى فالاقل خطرا وهكذا .

الاقطار العربية	الترتيب
المملكة الاردنية الهاشمية	
دولة الامارات العربية المتحدة	
دولة البحرين	
الجمهورية التونسية	
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	
جمهورية جيبوتي	
المملكة العربية السعودية	
جمهورية السودان	
الجمهورية العربية السورية	
جمهورية الصومال الديمقراطية	
الجمهورية العراقية	
سلطنة عمان	
دولة قطر	
دولة الكويت	
الجمهورية اللبنانية	
الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية	
جمهورية مصر العربية	
المملكة المغربية	
الجمهورية الاسلامية الموريتانية	
الجمهورية العربية اليمنية	
جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية	

٥ ــ ما رأيك في مناخ الاستثمار بالاقطار العربية خلال العام الحالي ؟
(يرجى بيان ذلك بالتأشير في المكان المناسب قرين كل قطر)

الاقطـــار	لم يطرأ اي تغير على مناخ الاستثمار خلال العام الحالي	تحسن عن السابق	تدهور عن السابق
١ ــ المملكة الاردنية الهاشمية			
٢ ــ دولة الامارات العربية المتحدة			
٣ ــ دولة البحرين			
٤ ــ الجمهورية التونسية			
٥ ــ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية			
٦ ــ جمهورية جيبوتي			
٧ ــ المملكة العربية السعودية			
٨ ــ جمهورية السودان			
٩ ــ الجمهورية العربية السورية			
١٠ - جمهورية الصومال الديمقراطية			
١١ - الجمهورية العراقية			
١٢ - سلطنة عمان			
١٣ - دولة قطر			
١٤ - دولة الكويت			
١٥ - الجمهورية اللبنانية			
١٦ - الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية			
١٧ - جمهورية مصر العربية			
١٨ - المملكة المغربية			
١٩ - الجمهورية الاسلامية الموريتانية			
٢٠ - الجمهورية العربية اليمنية			
٢١ - جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية			

٦ ــ ما هي معوقات الاستثمار، من وجهة نظرك ، في الاقطار العربية التي تتوفر لديك معلومات عنها ، وما هي مقترحاتك لتحسين مناخ الاستثمار فيها ؟

الاقطار	معوقات الاستثمار	المقترحات
المملكة الاردنية الهاشمية		
دولة الامارات العربية المتحدة		
دولة البحرين		
الجمهورية التونسية		
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية		
جمهورية جيبوتي		
المملكة العربية السعودية		
جمهورية السودان		
الجمهورية العربية السورية		
جمهورية الصومال الديمقراطية		

الاقطار	معوقات الاستثمار	المقترحات
الجمهورية العراقية		
سلطنة عمان		
دولة قطر		
دولة الكويت		
الجمهورية اللبنانية		
الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية		
جمهورية مصر العربية		
المملكة المغربية		
الجمهورية الاسلامية الموريتانية		
الجمهورية العربية اليمنية		
جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية		

الجزء الثاني
التقارير القطرية

[١]

تقرير
مناخ الاستثمار
في
المملكة الاردنية الهاشمية
لعام ١٩٨٦

مناخ الاستثمار
في المملكة الاردنية الهاشمية لعام ١٩٨٦

في محاولة لمواجهة آثار الركود الاقتصادي الذي خيمت ظلاله على المنطقة العربية نتيجة انخفاض العائدات النفطية واستمرار التوتر السياسي، وانعكاس ذلك على الوضع الاقتصادي، خاصة تراجع تحويلات المغتربين الاردنيين وعودة عدد منهم للاستقرار نهائيا في البلاد، اتخذت الحكومة الاردنية عدة قرارات اقتصادية من المتوقع ان يكون لها تأثير كبير على مناخ الاستثمار في السنوات القادمة. من أهم هذه القرارات إنشاء مجلس اقتصادي استشاري برئاسة رئيس مجلس الوزراء وعضوية ممثلين عن القطاعين العام والخاص، تنظيم العمل المصرفي، اجراء تعديلات على بنود التعرفة الجمركية شملت الاعفاء والتخفيض والزيادة، تشجيع الاندماج بين المؤسسات العاملة في القطاع المصرفي والتأمين لتعزيز قدراتها المالية وتطوير هياكل تمويلها، تشجيع الاستثمار في المناطق الحرة، تحويل عدد من المؤسسات العامة الى مؤسسات خاصة بشكل تدريجي، والاستمرار في ابرام اتفاقيات اقتصادية وتجارية مع دول عربية واجنبية وانشاء مشروعات ثنائية مع بعض الدول.

ونورد فيما يلي أهم التغييرات التي طرأت على مناخ الاستثمار خلال عام ١٩٨٦:

٢ ــ ١ ــ تعديلات تشريعية واجراءات حكومية:

شهد العام العديد من التعديلات التشريعية والاجراءات الحكومية التي استهدفت انعاش الحياة الاقتصادية في البلاد أهمها اقرار نظام تيسير استثمارات المواطنين العرب، اجراءات انعاش السوق المالية وتعزيز دور القطاع الخاص، واقرار أسس دمج المؤسسات المالية وشركات التأمين، تنظيم العمل في القطاع المصرفي، اجراءات دعم وتنشيط القطاعات الانتاجية، وذلك فضلاً عن بعض التعديلات في قانون العمل واصدار تنظيمات جديدة تتعلق بضريبة الدخل.

ونورد فيما يلي ملخصا لاهم هذه التشريعات والاجراءات الجديدة.

١ ــ نظام تيسير الاستثمارات العربية:

صدر نظام تيسير استثمارات المواطنين العرب رقم (٢٧) لسنة ١٩٨٦، و يقضي هذا النظام بمعاملة المستثمر العربي الذي يحمل جنسية احدى الدول العربية معاملة المستثمر الاردني بما يتعلق بحقوق التأسيس والمشاركة دون قيد او شرط، وذلك عندما يستثمر امواله في قطاعات الصناعة، السياحة، الخدمات بما في ذلك النقل، التعليم، الصحة، الاستثمار العقاري في الاراضي ضمن المناطق المنظمة داخل حدود البلديات، اقامة الابنية التجارية والسكنية وشرائها، الاكتتاب بالاسهم وشرائها و بيعها، والاستثمار في سندات الخزينة وأسناد القرض الاردنيه. اما في قطاعات التجارة والمال والتأمين فيسمح له بالاستثمار فيها بالمشاركة مع مواطنين اردنيين وفي حدود نسبة لا تتجاوز ٤٩ ٪ في المشروع الواحد، و بنسبة اعلى من ذلك بشرط المعاملة بالمثل. هذا مع تمتع المستثمر

العربي بحرية تحويل رأس المال وارباحه الى الخارج بالعملة الاجنبية التي يختارها و بجميع الاعفاءات من الضرائب والرسوم فضلاً عن تمتع المستثمر العربي بالحصانة من التأميم والمصادرة او الحجز إلاّ بمقتضى حكم قضائي .

كما قررت الحكومة الاردنية إنشاء «مكتب تشجيع الاستثمار» وقد باشر المكتب المذكور عمله بتاريخ ١٩٨٦/٨/٢ في مقر وزارة الصناعة والتجارة و يقوم بتزويد المستثمرين بالمعلومات والبيانات بشأن الانظمة والقوانين المتعلقة بالاستثمار و بيان الضمانات والتسهيلات والامتيازات الممنوحة والتعريف بفرص الاستثمار المتاحة والاجابة على الاستفسارات .

وضمن سياسة تشجيع الاستثمار في المناطق الحرة ، و بهدف اجتذاب مستثمرين جدد اليها ، وافق مجلس الوزراء على اعفاء البضائع المستوردة من المناطق الحرة الى السوق المحلي من غرامة المنشأ شريطة ان تكون هذه البضائع قد استوردت للمنطقة الحرة من منشأها مباشرة ، ومن جهة اخرى قررت مؤسسة المناطق الحرة تقسيط اجور الاراضي المؤجرة في هذه المناطق .

٢ ــ اجراءات انعاش السوق المالية وتشمل :

أ ــ السماح للبنوك المرخصة والشركات المالية بمنح قروض وتسهيلات ائتمانية لغايات الاستثمار في الاوراق المالية الاردنية وفق تعليمات البنك المركزي و يشترط ان تكون حصرا لغايات الاستثمار في الاوراق المالية الاردنية في السوقين الأولية والثانوية للاسهم والسندات والادوات الاستثمارية الاخرى .

ب ـ السماح للبنوك والشركات المالية ، بموافقة العميل ، بالابقاء على الاوراق المالية باسم مالكها الاصلي مقابل الرهن او فتح حساب لديها باسم «الاستثمار بالاوراق المالية لصالح الغير» على ان يتم تسجيل الاوراق المالية في هذه الحالة بسجلات الشركات والمؤسسات المصدرة لها باسم البنك او الشركة المالية .

وفي مجال تدعيم الاطار المؤسسي لسوق الاوراق المالية ، تضمنت الاجراءات ما يلي :

أ ــ الترخيص لشركتين استثماريتين صانعتين للاسواق كوسطاء في سوق عمان المالي ، تكون غايتهما حصراً التعامل في بيع وشراء الاوراق المالية لصالح محفظة كل منهما وادارة محافظ للغير والتعهد بتغطية الاصدارات كما تمت الموافقة على إنشاء شركة استثمارية مساهمة عامة برأسمال قدره ثلاثة ملايين دينار، تكتتب بـ ٤٩ ٪ من اسهمها مؤسسات عامة وتطرح باقي الاسهم للاكتتاب العام من قبل الجمهور.

ب ـ إنشاء شركة استثمارية مساهمة عامة برأسمال قدره ٢ مليون دينار تكتتب في ٦٠ ٪ من اسهمها صناديق ادخار موظفي الشركات المساهمة العامة والخاصة وشركات التأمين ، وتطرح الاسهم الباقية للاكتتاب العام .

جـ ـ الموافقة على إنشاء شركات حسابات الاستثمار المشترك اردنية وعربية بتمويل اردني او عربي ، للاستثمار في الاوراق المالية فقط ، برأسمال يتم تحديده فيما بعد .

د ـ إنشاء مركز موحد لتحويل وايداع الاوراق المالية الاردنية تشترك فيه الشركات المساهمة العامة المدرجة اسهمها في السوق ، و يكون هذا المركز تحت اشراف وزارة الصناعة والتجارة وسوق عمان المالي وذلك بهدف تسهيل وتبسيط اجراءات انتقال ملكية الاسهم والسندات .

٣ ــ اما بشأن تعزيز دور القطاع الخاص فقد اتخذت الاجراءات التالية :

أ ــ تحويل عدد من المؤسسات العامة الى شركات مساهمة تعمل على أسس تجارية يتملك القطاع الخاص كافة اسهمها على ان يتم ذلك بالتدريج وعلى مراحل طبقا لما تسفر عنه دراسة كل حالة على حدة وفي اطار برنامج زمني مفصل . وفي هذا الصدد تم تشكيل لجنة دائمة برئاسة وزيري الصناعة والتجارة ، والمالية وعضوية الوزير المختص لدراسة كل حالة على حدة ، بحيث تضع هذه اللجنة المبادىء الاساسية والخطوط العريضة واسلوب التحويل والبرنامج الزمني وعرضها على مجلس الوزراء لاقرارها .

ب ـ قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٨٦/٩/١٣ تشكيل «المجلس الاقتصادي الاستشاري» برئاسة رئيس الوزراء وعضوية ممثلين عن القطاعين العام والخاص ، يتولى المجلس دراسة الشؤون التي يحيلها اليه مجلس الوزراء وتقديم التوصيات والاقتراحات بشأنها وخاصة في الميادين التالية .

(أ) التنسيق بين السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية عند رسمها وتنفيذها .

(ب) سياسات تشجيع الادخار والاستثمار وتوجيه الاستثمار المحلي والخارجي وفقا للاولويات المقررة .

(ج) تطوير سوق رأس المال وتنميتها .

(د) ترسيخ التعاون بين القطاعين العام والخاص في تنفيذ خطة التنمية المقررة .

٤ ــ تشجيع الاندماج بين المؤسسات المالية وشركات التأمين :

بهدف تشجيع الاندماج بين المؤسسات العاملة في القطاع المصرفي لتعزيز قدراتها المالية وتطوير هياكلها ، تم اعتماد الاسس اللازمة والتي من بينها انه اذا اندمجت شركتا صيرفة او اكثر و بلغ مجموع صافي حقوق المساهمين بعد الدمج ، اربعة ملايين دينار،(*) يحق للمنشأة الحصول على ترخيص تصبح بموجبه بنك استثمار برأسمال لا يقل عن ستة ملايين دينار وذلك بعد سنتين من تاريخ الدمج شريطة طرح ما لا يقل عن مليوني دينار منه للاكتتاب العام . اما اذا اندمج بنك استثمار مع بنك استثمار آخر (او اكثر) و بلغ مجموع حقوق المساهمين بعد الدمج ١٠ ملايين دينار فأكثر يحق له الحصول على رخصة بنك تجاري برأسمال لا يقل عن عشرة ملايين دينار وذلك بعد سنتين من تاريخ الاندماج . ومن هذه الاسس ايضا اذا اندمج بنك تجاري مع بنك استثمار او اكثر، وبلغ مجموع صافي حقوق المساهمين بعد الدمج ما لا يقل عن خمسة عشر مليون دينار، يحق

(*) الدينار الاردني يعادل ٢,٩ دولار كما في ١٩٨٦/١٢/٣١ .

للبنك الجديد ان يمارس عمل بنوك الاستثمار عن طريق تأسيس شركة تابعة ومملوكة له بالكامل وبرأسمال لا يقل عن ستة ملايين دينار. واذا اندمج بنك تجاري مع بنك تجاري آخر أو اكثر وبلغ صافي حقوق المساهمين فيه بعد الدمج ما لا يقل عن ٢٠ مليون دينار يحق له ممارسة عمل بنوك الاستثمار عن طريق تأسيس شركة تابعة ومملوكة بالكامل وبرأسمال لا يقل عن ستة ملايين دينار.

أما بشأن دمج شركات التأمين فقد صدر قرار بتمديد مهلة توفيق اوضاع شركات التأمين حتى ١٩٨٧/١٢/٣١ ، وذلك لاتاحة الفرصة امام بعض شركات التأمين للاندماج فيما بينها وتوفيق أوضاعها . و يذكر ان هذه المهلة كان من المقرر ان تنتهي بنهاية عام ١٩٨٦ .

٥ ــ تنظيم العمل في القطاع المصرفي وشمل القرارات التالية :

أ ــ طلب محافظ البنك المركزي الاردني من البنوك والشركات المالية المرخصة عدم فتح اعتمادات مستندية او تسليم مستندات بوالص التحصيل للعملاء قبل ابراز رخصة استيراد سارية المفعول .

ب - الغى البنك المركزي الاردني ترخيص العمل الخاص ببنك تشيس مانهاتن ، واشترى بنك الاردن موجوداته اعتبارا من ١٩٨٦/٤/٣ . وجدير بالذكر ان بنك تشيس مانهاتن كان البنك الوحيد الذي لم يقم بزيادة رأسماله الى الحد الادنى المطلوب (خمسة ملايين دينار اردني) .

جـ - اجرى البنك المركزي الاردني بعض التعديلات على تعليمات العملة الاجنبية اعتبارا من اول العام . وبموجب هذه التعديلات ترك للبنوك والمؤسسات المالية المرخصة تحديد نسبة التأمينات النقدية المستوفاة لاستيراد المواد الاولية المستعملة في التعهدات العائدة للوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية على ان لا تقل عن ١٠ ٪ بالنسبة للمواد الاولية المستعملة في الصناعة المحلية والمواد الاساسية و ٢٠ ٪ على المواد المستوردة لاغراض البناء والتشييد و ٣٠ ٪ على السلع الاخرى . والهدف من هذه التعليمات هو تخفيض الدفعات النقدية المقدمة من العملاء الحاصلين على تسهيلات ائتمانية لاغراض التجارة الخارجية .

د - وفي ضوء افلاس عدد من شركات الصيرفة ، طلب محافظ البنك المركزي الاردني من شركات الصيرفة المرخصة تزويد البنك المركزي ببيانات وكشوفات تشتمل على الحسابات التي تحتفظ بها الشركة لدى البنوك والشركات المالية الاردنية او الصرافين وارصدتها ، والتسهيلات الائتمانية التي حصلت عليها الشركة من البنوك والشركات المالية المحلية وبيان بالضمانات المقدمة مقابل هذه التسهيلات ، وكذلك الحسابات التي تحتفظ بها الشركة لدى البنوك والمؤسسات المالية الاجنبية وارصدتها وتفاصيل الاسهم والسندات التي تمتلكها ، وكشف باسماء اصحاب الودائع والامانات لدى الشركة ومقدار كل وديعة او امانة وكشف باصحاب الذمم المدينة المستحقة للشركة على الغير ومقدار كل منها وكشف بالحوالات الواردة على الشركة وغير المسددة ، وكشف بالشيكات والحوالات الصادرة عن الشركة ولم تصرف .

هـ - اصدر محافظ البنك المركزي الاردني قرارا تضمن تحديد الحد الاعلى للفوائد والعمولات لدى البنوك التجارية وذلك على النحو التالي :

ودائع تحت الطلب لمدة اسبوع ٣ ٪ ، ودائع لاجل ٧,٥ ٪ ، ودائع التوفير ٥,٥ ٪ .

الفوائد والعمولات على التسهيلات بالدينار الاردني الممنوحة لعملاء مقيمين :

بالنسبة للبنوك ، الفائدة ٧,٢٥ ٪ — ٨ ٪ والعمولة ١ ٪ .

و بالنسبة للشركات المالية ، الفائدة ٧,٥ ٪ — ٨ ٪ والعمولة ١,٢٥ ٪ .

اما بالنسبة للفوائد والعمولات لعملاء غير مقيمين و بالدينار الاردني تبقى كما كانت من ١٠ ٪ — ١٢ ٪ الفائدة و ٢ ٪ العمولة . .

و - حددت الحكومة الاردنية شروطا لفتح فروع البنوك الاردنية بالضفة الغربية ، وتشمل : التقيد بالتشريعات المصرفية المعمول بها في المملكة الاردنية الهاشمية ، وان لا تتعامل مع اي شخص يحمل جنسية دولة العدو ، وان تخضع للتفتيش والمراقبة حسب قانون البنوك الاردنية وان تحصر تعاملها بالحوالات والاعتمادات عن طريق المراكز الرئيسية بعمان وان تعمل على استعادة موجوداتها وسيولة فروعها المجمدة منذ عام ١٩٦٧ بموافقة البنك المركزي الاردني .

٦ — دعم وتنشيط القطاعات الانتاجية :

بالنسبة للقطاع الزراعي ، صدرت التعديلات والاجراءات التالية :

١ — صدر القانون رقم (١٧) لسنة ١٩٨٦ بتعديل قانون ادارة املاك الدولة رقم (١٧) لسنة ١٩٧٤ واصبح لمجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية الحق في تأجير املاك الدولة لغايات زراعية لاي شخص طبيعي او معنوي ووفق الشروط والبدلات التي يقرها المجلس . وفي وقت لاحق قررت الحكومة الاردنية تأجير الاراضي الاميرية للمستثمرين الاردنيين والرعايا العرب ، وحددت ايجار الدونم الواحد (١٠٠٠ م^2) بواقع ١٠٠ فلس اردني سنويا لمدة خمس عشرة سنة قابلة للتجديد ، مع الاعفاء من الاجرة في السنتين الأوليين ، وقد حددت الحكومة الحد الادنى للتأجير بخمسة آلاف دونم ، كما التزمت الحكومة بشراء الانتاج من القمح لمدة خمس سنوات .

٢ — صدر قانون رقم (٥) لسنة ١٩٨٦ بتعديل قانون الزراعة رقم (٢٠) لسنة ١٩٧٣ ومن بين ما قضى به التعديل :

أ — تخويل وزير الزراعة تحديد نسبة ما يسمح بزراعته من كل محصول الى مجموع مساحة الارض التي في حيازة المزارع او الى مجموع مساحة الاراضي القريبة ومنحه حق استثناء الجهات والاراضي من هذه النسب وفق الاعتبارات الفنية او الاقتصادية او التموينية المرتبطة بها .

ب - منح وزارة الزراعة الحق في إنشاء وادارة مشاريع زراعية في اية منطقة في البلاد لتحقيق الغايات التي ينشدها القانون كتقديم الاعمال والخدمات المتعلقة بالثروة الزراعية وتنميتها وتنمية الثروة الحيوانية والمحافظة عليها وتوفير المياه لمقابلة احتياجات المشاريع

الزراعية وتجهيزها بالآليات والمواد الزراعية واقامة الوحدات السكنية في المشاريع الزراعية .

جـ - ان تقام مزارع لتربية الحيوان بترخيص من وزير الزراعة الذي له حق اصدار قرارات متعلقة بمواصفات المزارع وشروط الترخيص بها والتعليمات الفنية الواجب اتباعها في تربية ورعاية الحيوان واجراءات مراقبة تلك المزارع ونماذج سجلاتها .

كما صدر قانون رقم (٦) لسنة ١٩٨٦ بتعديل قانون الزراعة رقم (٢٠) لسنة ١٩٧٣ ومن بين ما قضى به :

أ ـ اخضاع قيام مشاريع إنشاء مزارع تربية الحيوانات والدواجن والطيور والاسماك او توسيعها ، للترخيص المسبق من وزير الزراعة والذي له حق اصدار القرارات اللازمة لتنظيم هذا النشاط .

ب - إنشاء صندوق دعم وتشجيع الانتاج النباتي والحيواني ، وتتكون موارده من مساهمة حكومية ومن الرسوم والغرامات واثمان الصادرات والتعويضات التي تفرض وتحصل بموجب قانون الزراعة ، على ان يصدر فيما بعد نظام يحدد اهداف الصندوق واوجه وكيفية الصرف منه والاجراءات المتعلقة بادارته .

٣ ـ صدر قرار رقم (٦) لسنة ١٩٨٦ بتنظيم صناعة الاعلاف والاتجار بها ، وهو عبارة عن اللائحة التنظيمية للفصل الثاني من قانون الزراعة المتعلقة بعلف الحيوان ، ومن هذه المسائل التنظيمية ما يجب توفره في الارض التي يقام عليها مصنع الاعلاف والشروط التي تتوفر في البناء وشروط التخزين والترخيص وشروط تعبئة الاعلاف .

٤ ـ وفي مجال دعم النشاط الزراعي ، اصدر رئيس الوزراء القرارات التالية :

أ ـ اعادة جدولة اقساط القروض المستحقة وفوائدها غير المسددة على المزارعين كما هي في ١٩٨٥/١٢/٣١ ، والممنوحة لهم من مؤسسة الاقراض الزراعي ، لمدة خمس سنوات زيادة عن آجال القروض الاصلية بدون فوائد .

ب - اعفاء جميع المزارعين من الفوائد المستحقة على القروض المتوسطة والطويلة الاجل لعام ١٩٨٦ والممنوحة لهم من مؤسسة الاقراض الزراعي .

جـ - تطبق هذه الاسس ايضا على القروض الزراعية الممنوحة للمزارعين من قبل المنظمة التعاونية .

اما بالنسبة للقطاع الصناعي فقد صدرت التعديلات والاجراءات التالية التي استهدفت تنشيط القطاع وحماية الانتاج المحلي :

١ ـ قرر مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٦/١٢/٦ اجراء تعديلات على بعض بنود التعرفة الجمركية ، شملت اعفاء بعض المواد الاولية اللازمة للصناعة من الرسوم الجمركية وتخفيض الرسوم على المواد نصف المصنعة والتي تدخل في الصناعات المحلية ، وزيادة نسبة الرسوم الجمركية على بعض السلع المستوردة والتي يوجد لها مثيل في الانتاج المحلي .

٢ ـ قرر مجلس الوزراء تخفيض اسعار الطاقة الكهربائية والمياه بنسبة ٢٠ ٪ ، كما قرر اعادة مبلغ

٢٥ دينار مقابل كل طن من الوقود الثقيل المستعمل في انتاج الصادرات الصناعية بهدف تشجيع الصناعات التصديرية .

وبالنسبة لقطاع المقاولات :

١ ــ اقر مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٦/٩/١٣ مشروع قانون المقاولات الإنشائية الذي اعطى الأولوية في تنفيذ المقاولات للمقاولين الاردنيين ، كما طلب من كافة الوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية والمشتركة ، التقيد بحصر تقديم الخدمات الهندسية من تصميم واشراف بالمكاتب الهندسية المحلية ، واذا ما تطلبت بعض المشاريع خبرات اجنبية فإنه يجرى توفير هذه الخبرات بعد موافقة لجنة متخصصة .

٢ ــ تم اصدار القرار الخاص بنظام الاشغال الحكومية وانشاء «دائرة العطاءات الحكومية» التي مُنحت الصلاحيات التالية :

أ ــ متابعة تصنيف المقاولين والمستشارين وتأهيلهم .

ب ـ تدقيق وتحليل عطاءات الاشغال والخدمات الفنية الحكومية .

جـ ـ توحيد الشروط العامة لعقد المقاولة واجراءات العطاءات .

د ـ تنفيذ الاشغال والخدمات الفنية الحكومية بمختلف الطرق ، بحيث يتم تطبيق مبدأ المنافسة واعطاء الفرص للجميع ، والتقيد عند الاحالة بافضل العروض المستوفية لشروط دعوة العطاء .

اما بالنسبة لتجارة الاراضي فقد صدرت التعديلات والقرارات التالية :

١ ــ قرار بتخفيض نسبة رسوم تسجيل الاراضي والعقارات الى نحو ٥٠ ٪ عما كانت عليه في السابق ، وذلك لتنشيط تجارة الاراضي والعقارات التي اعتراها الركود خلال السنتين الماضيتين .

٢ ــ اصدر وزير المالية تعليماته بالسماح للمقيمين في البلاد من ابناء قطاع غزة وعشائر بئر السبع المحتلة ، بتملك العقارات في البلاد وفق القوانين المعمول بها .

٧ ــ وفيما يتعلق بتنظيم العمل ، صدرت القرارات والتعديلات التالية :

صدر القانون رقم (٢٨) لسنة ١٩٨٦ بتعديل قانون رقم (٢١) لسنة ١٩٦٠ ، و يقضي التعديل بألاّ يستخدم صاحب العمل اي عامل غير اردني إلا اذا كان بحاجة الى خبرة او كفاءة غير متوفرة لدى العمال الاردنيين ، وشريطة ان تكون الاولوية في التعيين للعمال العرب وان يتم الحصول على الموافقة المسبقة لاستقدامهم وعلى تصاريح العمل ، كما نص التعديل على رسم سنوي يؤديه العامل ، و يتفاوت الرسم تبعا لكونه عربيا او اجنبيا وتبعا للقطاع الذي يعمل فيه وللفئات والمهن التي يحددها الوزير .

كما صدر قانون رقم (٢٩) لسنة ١٩٨٦ بتعديل قانون العمل رقم (٢١) لسنة ١٩٦٠ ، الذي

اشترط على صاحب العمل تزويد الوزارة ببيانات عن عمله وطبيعته وعن العاملين معه من حيث جنسياتهم ومهنهم واجورهم والمدربين منهم ومسك السجلات وتيسير مهمة مفتش العمل .

٨ ــ ضريبة الدخل ، صدرت القرارات والتعديلات التالية :

صدر نظام اصول استئناف وتمييز قضايا الدخل رقم (١) لسنة ١٩٨٦ وقد تناول القواعد الاجرائية لاستئناف قرارات التقدير الضريبي وتمييز احكامه لدى محكمة استئناف قضايا ضريبة الدخل من تحديد للمدة التي يتعين ان يتم خلالها تقديم لائحة الاستئناف او التمييز وامكانية وشروط تمديد المدة والرسوم المقررة ومكان ادائها واوضاع تأجيلها وما تتضمنه لائحة الاستئناف او التمييز ومن يتعين عليه توقيعها والمدة التي يلزم تقديم اللائحة الجوابية خلالها وصدور قرار المحكمة وعلى من تعود الرسوم ونفقات الاستئناف او التمييز.

وصدر نظام اقتطاع ضريبة الدخل من الرواتب والاجور رقم (١١) لسنة ١٩٨٦ و يتعلق بالقواعد الاجرائية المنظمة للاقتطاع ، و يشمل ذلك الشهادات التي يجب على المستخدم (بفتح الدال) تقديمها للمستخدم (بكسر الدال) عند استخدامه والتي على الاخير تقديم نسخة منها الى المقدر، ومواعيد اداء المستخدم المبالغ التي خصمها لحساب الضريبة والسجل الذي على المستخدم (بكسر الدال) الاحتفاظ به وما يجب ان يتضمنه من بيانات .

٢ ــ ٢ ــ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية :

٢ ــ ٢ ــ ١ ــ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع الدول العربية :

واصلت الحكومة الاردنية جهودها الرامية الى تعزيز التعاون مع مختلف الدول العربية عن طريق عقد اتفاقيات ثنائية وجماعية معها ، أهمها ما يتعلق بالتعاون الاقتصادي والتجاري ، النقل والاتصالات ، الزراعة ، السياحة والعمل . وذلك على النحو التالي :

ــ في مجال التعاون التجاري والاقتصادي والفني ، ما يلي :

١ ــ وقعت حكومتا المملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية العراقية اتفاقا تجاريا يهدف الى رفع حجم التبادل التجاري بين البلدين ليصل الى مليار دولار خلال عام ١٩٨٦ .

٢ ــ وقعت كل من المملكة الاردنية الهاشمية وسلطنة عمان بتاريخ ١٩٨٦/٢/١٨ اتفاقية للتعاون التجاري والاقتصادي بين البلدين .

٣ ــ تم في عمان بتاريخ ١٩٨٦/٣/٢٤ التوقيع على محضر اجتماع اللجنة الدائمة الاردنية السورية المشتركة لاتفاقية التعاون الاقتصادي وتنظيم التبادل التجاري بين البلدين . وقد تضمن محضر الاجتماع تحديد أسس زيادة التبادل التجاري بين البلدين بحيث يصل حجمه خلال العام الى نحو عشرين مليون دينار اردني لكل جانب ، وقد تم وضع قوائم للسلع التي يمكن تبادلها . كما تم الاتفاق على ان يقيم كل جانب عند الجانب الآخر معرضا متخصصا للسلع الوطنية واعطاء كل معرض حصة للبيع الى القطاع الخاص بمبلغ ثلاثة ملايين دينار

اردني . كما تضمن المحضر الاتفاق على وضع الترتيبات المالية التي تؤدي الى تسهيل عملية تأمين حقوق المصدرين والمستوردين دون عقبات او تأخير. وفي وقت لاحق بدأ البنك المركزي الاردني ومصرف سوريا المركزي تنفيذ ترتيبات مصرفية جديدة تتمثل في قيام مصرف سوريا المركزي بفتح حسابا خاصا بسجلاته بالدينار الاردني يسمى «الحساب الاردني الخاص» . و يسجل فيه قيم كافة العمليات المشمولة باحكام هذه الترتيبات ، كما يفتح البنك المركزي الاردني في سجلاته حسابا خاصا بالدينار الاردني يسمى «الحساب السوري الخاص» . وان يضع كل طرف سقف تسهيلات بمبلغ سبعة ملايين دينار اردني سنويا بحيث يبقى هذا المبلغ تحت تصرف الطرفين ويجدد تلقائيا ما لم يخطر احد الطرفين الطرف الآخر برغبته في عدم التجديد .

٤ — زار عمان وفد تجاري جزائري ، خلال الفترة من ٢٦ — ٣٠ ابريل / نيسان وقد تمخض عن تلك الزيارة الاتفاق على تعزيز العلاقات التجارية بين البلدين وكذلك على تنظيم معرض للمنتجات الاردنية في العاصمة الجزائرية وآخر للمنتجات الجزائرية في العاصمة الاردنية .

٥ — تطبيقا للاتفاقية الاقتصادية الموقعة بين كل من المملكة الاردنية الهاشمية والمملكة العربية السعودية ، قررت الحكومة السعودية اعفاء ما يزيد على مائة وعشرين صنفا من السلع الاردنية من الرسوم الجمركية ومعظمها مواد غذائية ومنتجات زراعية وصناعية .

٦ — تم في عمان بتاريخ ١٩٨٦/٧/١٧ التوقيع على محضر اجتماع الجانبين الاردني والبحريني الخاص بمجالات التعاون بين البلدين ، تضمن المحضر زيادة حجم التبادل التجاري بما يرقى وطموحات البلدين واقامة معارض تجارية دورية متخصصة في كل بلد ، وعقد ندوة في البحرين في مطلع عام ١٩٨٧ للتعريف بفرص الاستثمار المتاحة في المملكة الاردنية الهاشمية .

٧ — تم في وزارة الصناعة والتجارة بتاريخ ١٩٨٦/٩/١٦ تبادل مذكرات البروتوكول التجاري التاسع الموقع في عمان بين حكومتي المملكة الاردنية الهاشمية وجمهورية مصر العربية في العام الماضي . وتضمن البروتوكول زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين الى ٢٥٠ مليون دولار لعام ١٩٨٦ توزع بينهما مناصفة ، على ان يتم التبادل بالعملات الحرة القابلة للتحويل . كما نص على ضرورة التأكيد على الاستمرار في اعفاء المنتجات الوطنية المتبادلة بين البلدين من الرسوم الجمركية المفروضة على الصادرات والواردات ، بشرط ان تكون مصحوبة بشهادة منشأ صادرة عن الجهات الرسمية في البلدين . وتضمن ايضا موافقة الجانبين على اعفاء المركز التجاري الاردني في جمهورية مصر العربية والمركز التجاري المصري في المملكة الاردنية الهاشمية من كافة الضرائب شريطة المعاملة بالمثل .

وجدير بالذكر انه تم الاتفاق في اجتماع اللجنة العليا الاردنية المصرية المشتركة بدورتها الثالثة المنعقدة في عمان ، على وضع مواصفات صناعية وتوحيد قياسي بين البلدين كنقطة انطلاق للتنسيق الصناعي بينهما .

٨ — تم بتاريخ ٨٦/١٢/٧ التوقيع على اتفاق بشأن قواعد تنظيم واستخدام العمالة في كل من

المملكة الاردنية الهاشمية وجمهورية مصر العربية .

٩ ــ تم التوقيع في ١٩٨٦/١٠/١٩ على اتفاقية للتعاون الاقتصادي والتجاري والفني بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة دولة الكويت وتقضي الاتفاقية بتعزيز وتعميق الروابط التجارية والاقتصادية وزيادة وتنويع حجم التبادل التجاري ، وبالاعفاء اعفاء كاملاً من الرسوم الجمركية ورسوم الاستيراد للمنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية التي منشؤها احدى الدولتين ، كما نصت الاتفاقية على الاعفاء من الرسوم الجمركية والرسوم الاخرى للمنتجات الصناعية التي منشؤها احد القطرين ما لم تستثنى باتفاقهما ، واعتبرت الإتفاقية المنتج الصناعي ذا منشأ في احدى الدولتين اذا لم تقل تكلفة المواد الاولية ذات المنشأ العربي واليد العاملة المحلية وتكاليف الانتاج المحلية الاخرى الداخلة في صنعه عن ٤٠ ٪ من تكاليف انتاجه الكلية ، وفي مجال تحريك الاستثمارات فيما بين القطرين نصت الاتفاقية على أن يشجع كل قطر الاستثمارات الوافدة اليه من القطر الآخر و يقبلها في المجالات المسموح بها طبقا للانظمة والقوانين المرعية في القطر المضيف ، هذا فضلا عن تشجيع قيام المشروعات المشتركة من خلال القطاعين العام والخاص ، ومنحت الاتفاقية الاستثمارات وعائداتها معاملة الدولة الاولى بالرعاية ، وذلك علاوة على استفادتها من المزايا التشجيعية والحماية المقررة لرأس المال الوافد طبقا لقوانين تشجيع الاستثمار السارية المفعول في الدولتين ، وطبقا للاتفاقيات المتعلقة باستثمار رؤوس الاموال العربية في الدول العربية المعقودة في نطاق جامعة الدول العربية والمصادق عليها منهما ، ونصت الاتفاقية على تمتع الاستثمارات بحرية تحويل رأس المال والعوائد و بالضمان ضد التأميم ونزع الملكية إلا للمصلحة العامة ولقاء تعويض عادل وآني ، وشملت الاتفاقية التعاون في مجال انتقال القوى العاملة وتبادلها ، وتبادل الخبرات في مجال تشجيع السياحة والنقل .

١٠ - تم في الاجتماع الرابع للجنة التجارية الاردنية التونسية المشتركة المنعقد في عمان خلال الفترة ٢٧ــ ٢٩ ايلول / سبتمبر ١٩٨٦ في اطار الاتفاقية الموقعة بين الحكومتين في عمان بتاريخ ١٩٨١/٦/٧ ، تم في هذا الاجتماع الاتفاق على ما يلي :

أ ــ في مجال التبادل التجاري :

١ ــ اقامة معرض للمنتجات الاردنية في تونس ومعرض للمنتجات التونسية في عمان سنويا يسمح خلاله بالبيع المباشر للجمهور اعتبارا من عام ١٩٨٧ وتستثنى السلع المباعة من الرسوم الجمركية .

٢ ــ وعد الجانب التونسي بالسماح باستيراد الادوية الاردنية بعد اجراءات تسجيلها لدى الجهات المختصة في تونس كما وعد بزيادة حجم مستورداته من البوتاس الاردني خلال عام ١٩٨٧ .

٣ ــ اتفق الجانبان على انشاء لجنة تسمى (لجنة التعاون التجاري الصناعي الاردني التونسي المشترك) وتكون مهمتها تنمية وتعزيز العلاقات التجارية والصناعية بين البلدين .

ب - في مجال التنسيق الصناعي :

١ ــ دراسة اقامة المشاريع الصناعية المشتركة الجديدة في البلدين وخاصة التي تستخدم المواد الاولية المحلية المتوفرة فيهما .

٢ ــ تنسيق الخطط الصناعية وعدم الازدواجية في تنفيذ المشاريع القطرية .

٣ ــ تبادل الخبرات والامكانيات بين المراكز العلمية ومؤسسات البحث والتطوير في البلدين .

جـ - في مجال النقل الجوي .

زيادة اوجه التعاون والتنسيق في مجالات النقل الجوي والطيران .

د - في المجال السياحي :

تشجيع وتوسيع المبادلات السياحية وتبادل الخبرات والخبراء في هذا المجال .

١١ - وافقت الحكومة الاردنية على مشروع اتفاقية إنشاء شركة اردنية سعودية مشتركة برأسمال قدره خمسون مليون دولار يوزع مناصفة بين البلدين .

١٢ - وافقت الحكومة الاردنية بتاريخ ١٩٨٦/٤/١٥ على عقد تأسيس الشركة الاردنية المصرية المشتركة للاستثمار والتنمية ، و يهدف تأسيس هذه الشركة الى دعم وتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين كما تم الاتفاق على إنشاء شركة لانتاج اللحوم الحمراء على مستوى البلدين وستقوم هذه الشركة بتربية عشرين الف رأس من الاغنام بمنطقة اديس جنوب العقبة بالاضافة الى تسمين عشرين الف رأس بتلوجاموس في جمهورية مصر العربية وذلك للمساهمة في سد جزء من الفجوة الملحوظة في اللحوم الحمراء في كلا البلدين .

١٣ - وافق الجانبان الاردني والبحريني على دراسة إنشاء شركة مشتركة لانتاج الاسمدة الكيماوية في دولة البحرين نظراً لتوفر المواد الاولية من الفوسفات في الاردن وتوفر الامونيا والطاقة في البحرين .

ــ واما في مجال التعاون الزراعي فقد تم تشكيل لجنة اردنية سورية مشتركة لاستغلال مياه نهر اليرموك لتنمية القطاع الزراعي في البلدين . كما تم بتاريخ ١٩٨٦/١٢/٢٨ التوقيع على اتفاقية بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية والمركز العربي لدراسة المناطق الجافة والاراضي القاحلة التابع لجامعة الدول العربية ، تنص على قيام المركز باجراء ابحاث حول افضل النظم الزراعية لهذه المناطق واقامة تجارب في حقول المزارعين بهدف زيادة انتاجها .

ــ اما عن التعاون في مجال النقل والاتصالات فقد تم توقيع الاتفاقيات التالية :

١ ــ وافق مجلس الوزراء الاردني على المحضر المشترك الذي تم توقيعه في عمان بتاريخ ١٩٨٦/٣/٢٩ بين سلطتي الطيران المدني في كل من المملكة الاردنية الهاشمية ودولة الامارات العربية المتحدة ، حيث تم الاتفاق على ان تقوم شركة طيران الامارات بتسيير رحلات جوية منتظمة بين دبي وعمان اعتبارا من مايو/ آيار ١٩٨٦ .

٢ ــ قررت مؤسستا عالية ومصر للطيران تخفيض اسعار تذاكر السفر على متن طائراتهما من عمان الى القاهرة ومن القاهرة الى عمان اعتبارا من ١٩٨٦/١١/١٦ ، بحيث يصبح سعر التذكرة المرجعة (ذهابا وأيابا) ثمانية وعشرين دينار بدلاً من خمسة واربعين دينار.

٣ ــ اتفاق تعاون مع الجمهورية العربية السورية على تغطية رأس مال الشركة الاردنية السورية للنقل البري .

٤ ــ اتفاقية مع سلطنة عمان بتبادل الاعفاء الضريبي على الدخل الناشىء عن النقل الجوي بين البلدين .

٥ ــ تم الاتفاق مع المملكة العربية السعودية على أن تقوم بتمويل مشروع طريق بري بمبلغ ٢٨ مليون دولار امريكي .

٦ ــ تم التوقيع بالاحرف الاولى على مشروع جديد لربط الشبكة الوطنية الاردنية للاتصالات بالشبكة المصرية عبر خليج العقبة وسيناء وصولا الى الكيبل البحري العالمي الذي يمتد من سنغافورة مرورا بعشرين دولة .

٧ ــ اقر مجلس الوزراء الاردني مشروع اتفاق سياحي بين المملكة الاردنية الهاشمية وجمهورية مصر العربية . يهدف الاتفاق الى تعزيز التعاون بين البلدين في مجال السياحة والتسويق المشترك واستخدام خط نويبع للنقل البحري من قبل البلدين والبلدان الشقيقة الاخرى لدعم حركة السياحة .

٢ ــ ٢ ــ ٢ ــ اتفاقيات وترتيبات ثنائية مع دول اجنبية :

تم خلال العام التوقيع على اتفاقيات للتعاون مع بعض الدول الصديقة في مجال التعاون التجاري والاقتصادي ، ومنع الازدواج الضريبي وفي مجال المعونة الفنية وذلك على النحو التالي :

ــ التعاون في المجال التجاري والاقتصادي :

١ ــ تم بتاريخ ١٩٨٦/٤/٢٠ التوقيع على اتفاقية للتبادل التجاري بين المملكة الاردنية الهاشمية والحكومة اليوغسلافية يتم بموجبها بيع سبعة وثمانين الف طن من الفوسفات الاردني لشركة حكومية يوغسلافية .

٢ ــ تم التوصل الى اتفاق مع سلطنة بروناي لتزويدها بالخضار والفواكه الاردنية بواسطة الجو.

٣ ــ تم التوقيع على بروتوكول للتعاون الاقتصادي والتجاري بين حكومتي المملكة الاردنية الهاشمية وجمهورية اندونيسيا ، ينص على تشجيع قيام المؤسسات الاندونيسية بزيادة مستورداتها من الفوسفات الأردني والبوتاس والاسيد والادوية وقيام المؤسسات الاردنية بزيادة مستورداتها من الاخشاب والمنسوجات والامونيا والاغذية المعلبة الاندونيسية .

٤ ــ وافق مجلس الوزراء الاردني على محضر اجتماع اللجنة الاردنية اليونانية المشتركة بشأن التعاون الاقتصادي والتجاري والفني بين البلدين ، الموقع في اثينا بتاريخ ١٩٨٦/٦/٥ . وينص المحضر على زيادة استيراد اليونان من السلع الاردنية خاصة الفوسفات والبوتاس وحامض الفسفوريك .

٥ ــ وقعت حكومتا المملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية التركية بتاريخ ١٩٨٦/١١/٢٦ بروتوكولا للتعاون الاقتصادي والتجاري بينهما . وقد وافق الجانب التركي على زيادة

مستورداته من الفوسفات والبوتاس والادوية وانظمة الري والاسمنت من الاردن. كما وافق الجانبان على ان يقوم كل من البنك الصناعي الاردني والبنك الصناعي التركي بتبادل المعلومات فيما يتعلق بفرص الاستثمار المتاحة في البلدين وانشاء شركات مشتركة.

ـ وفي مجال تجنب الازدواج الضريبي:

ـ تم في عمان تبادل وثائق التصديق على اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي بين الحكومتين الاردنية والتركية التي وقعت في عمان خلال شهر يونيو/ حزيران من عام ١٩٨٥. وتنظم الاتفاقية المعايير التي تخضع بموجبها الدخول المختلفة للضريبة بين البلدين.

ـ اما في مجال المعونة الفنية، فقد جرى في وزارة التخطيط بتاريخ ١٩٨٦/١٢/٢٢ التوقيع على مذكرات للتعاون بين حكومتي المملكة الاردنية الهاشمية وجمهورية المانيا الاتحادية تتعلق ببرنامج المساعدات الفنية من الحكومة الالمانية للاردن خلال العام القادم والخاصة بمعدات للجمعية العلمية الملكية ومشروع تدريب الممرضات في مدينة الحسين الطبية.

٢ ـ ٣ ـ وقائع واحداث:

حفل عام ١٩٨٦ بمجموعة من الوقائع والاحداث الهامة، تأتي في مجموعها دليلا على تنفيذ سياسة تنموية شاملة ومخططة اخذت بها الحكومة الاردنية ابتداء من هذا العام بمقتضى خطتها الخمسية الثالثة ١٩٨٦/ ١٩٩٠ التي تهدف الى انفاق ٣١١٥ مليون دينار يخصص اكثر من نصفها بقليل للقطاع العام لتنفيذ بعض مشروعات البنية الاساسية والخدمات.

كما تعكس احداث العام محاولات الحكومة في مواجهة بعض السلبيات التي طرأت على الاقتصاد الاردني بفعل التأثر بتداعي الاوضاع الاقتصادية العالمية بصفة عامة، وكذلك التأثر المباشر بالاوضاع في منطقة الخليج العربية حيث تجرى محاولات لاحتواء أثر عودة العاملين من دول الخليج على مشكلة البطالة، وكذلك المحاولات لمواجهة العجز في الميزانية والعمل على تنمية الاتجاه نحو تخفيض حجم الديون الخارجية. ولعل هذا يفسر موضوع الربط بين السياسة التعليمية وسوق العمل واتخاذ السبل التي تؤدي الى تشجيع الصادرات وخفض الواردات وكذلك اعادة صياغة الاطر والمؤسسات في السوق المالية. وشهدت البلاد اكبر ميزانية في تاريخ الاردن اذ بلغ مجموع النفقات نحو ١٠١٩ مليون دينار بزيادة ٩٥ مليون دينار عن العام الماضي وبعجز يصل الى حدود ٤٠ مليون دينار. ومن الملفت للنظر ان مشروع الميزانية المشار اليه يتضمن انفاق ١٠ مليون دينار لتمويل برامج الاستثمار في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين.

وفيما يلي بيان بأهم الوقائع والاحداث التي اشرنا اليها.

ـ في مجال التخطيط والتنمية:

أقرت الحكومة الاردنية بتاريخ ١٩٨٦/٨/٢٤ مشروع خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الخمسية الثالثة للاعوام ١٩٨٦ ـ ١٩٩٠. وتهدف هذه الخطة الى تحقيق معدل نمو سنوي في الناتج المحلي الاجمالي يبلغ ٥٪ في المتوسط، وزيادة فرص العمل وترشيد الانفاق الاستهلاكي والحد من العجز في ميزان المدفوعات. و يبلغ مجموع الاموال المخطط استثمارها خلال فترة الخطة نحو ٣١١٥

مليون دينار اردني ، خصص منها نحو ١٦٣٣ مليون دينار ، اي ما يعادل ٥٢ ٪ ، للقطاع العام لانفاقها في مشاريع المياه والري ، الطرق والمواصلات ، التربية والتعليم ، والخدمات الاجتماعية ، في حين خصص مبلغ ١٤٨٢ مليون دينار للقطاع الخاص . وابرز ما يميز هذه الخطة ، ادخال مفهوم التخطيط الاقليمي لاول مرة في الخطط الاردنية ، واستحداث برنامج للمتابعة . وقد عقدت الحكومة الاردنية ، لاول مرة ، مؤتمراً دولياً لمناقشة الخطة الاردنية دعت اليه ممثلين عن معظم الدول العربية والصديقة ، ومؤسسات التمويل والتنمية العربية والدولية .

وتم التوقيع في سلطة المصادر الطبيعية الاردنية بتاريخ ١٩٨٦/٨/٤ على اتفاقية مشاركة في الانتاج بهدف التنقيب عن النفط في البلاد بين السلطة وشركة نفط اميركية ، تقوم بموجبها الشركة الاميركية بالتنقيب عن النفط في منطقة الجفور الصحراوية لمدة سبع سنوات ونصف السنة ، واجراء الدراسات الجيولوجية اللازمة بالاضافة الى حفر اربعة آبار استكشافية عميقة . وتعتزم سلطة المصادر الطبيعية الاردنية توقيع اتفاقيات مماثلة مع شركات نفط اجنبية .

ومن جهة اخرى صرح مصدر مسؤول في سلطة المصادر الطبيعية الاردنية انه تم شحن ١٢٠٠ طن من الصخور الزيتية الى جمهورية الصين الشعبية لدراسة امكانية تقطيرها واستخراج النفط منها ، وقال المصدر انه على ضوء النتائج التي سيتم الحصول عليها في العام القادم ، سيتم وضع ترتيب الخطوات المستقبلية للمباشرة في استخراج النفط من الصخور الزيتية المتوفرة بكثرة في الجنوب الاردني .

وبهدف تحقيق استثمار امثل للمياه المعدنية في المملكة الاردنية الهاشمية ، تم تشكيل فريق عمل محلي لحصر ينابيع المياه المعدنية في البلاد والتي تنحصر في ست مناطق هي ، منطقة الطفيلة ، نمور الكرك ، حمامات ماعين ، جرش ، الحمه ، ومنطقة الازرق . وجدير بالذكر ان الخطة الانمائية للسنوات ٨٦ــ١٩٩٠ تضمنت عدداً من المشاريع التي تهدف الى توفير بعض المرافق الاساسية في عدد من مواقع المياه المعدنية في البلاد .

وبالنسبة لمشكلة البطالة بدأت الحكومة تسعى جاهدة لحلها ، بعد ان بدا واضحاً ، تفاقمها في اعقاب زيادة تدفق الاردنيين العائدين الى البلاد ، وخاصة من العاملين في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي بدأت بتقليص نفقاتها العامة . وقد اعدت وزارة العمل الاردنية دراسة شاملة بشأن التصدي لهذه المشكلة . وجدير بالذكر ان حجم القوى العاملة الاردنية في سوق العمل في الضفة الشرقية ، قد ارتفع من ٤٠٥ آلاف شخص في عام ١٩٧٩ الى نحو ٥٠٣ آلاف شخص في عام ١٩٨٥ ، اي بمعدل زيادة سنوية قدرها ٣,٧ ٪ خلال هذه الفترة .

ومن جهة اخرى اعدت وزارة التعليم العالي دراسة اولية عن احتياجات المجتمع وسوق العمل في البلاد ، من حيث التخصصات الدراسية والفنية اللازمة حتى عام ١٩٩٠ . وقد اكدت الدراسة الحاجة الى اعداد كبيرة من خريجي الدراسات العليا من حملة الماجستير والدكتوراه .

وبالنسبة للميزانية العامة للدولة :

صدر القانون رقم (١) لسنة ١٩٨٦ بشأن الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٨٦ حيث قدرت النفقات بمبلغ ٩٢٣,٧ مليون دينار اردني بزيادة ١٦ ٪ عن العام السابق ، في حين قدرت الايرادات

بمبلغ ٨٨٦,١ مليون دينار اي بعجز قدره نحو ٣٧,٦ مليون دينار، يغطى من الوفر في النفقات والارتفاع في الايرادات ومن القروض الداخلية والخارجية . وقد اعطيت الاولوية في هذه الميزانية للدفاع والامن العام ، واستهدفت الاعتماد على الموارد الذاتية وأكدت أهمية دور القطاع الخاص في الاستثمار الصناعي والزراعي والسياحي .

وفي منتصف العام اعلن البنك المركزي الاردني ان الميزانية العامة للدولة اظهرت عجزا قدره ١٤,١ مليون دينار، خلال الربع الاول من العام ، في حين كان العجز في الربع الاخير من العام الماضي نحو ٨٩,٤ مليون دينار وكان خلال العام الماضي بأكمله نحو ١٢٨ مليون دينار، في حين بلغ في عام ١٩٨٤ نحو ١٦١ مليون دينار.

اما بالنسبة لمشروع الميزانية العامة للسنة المالية ١٩٨٧ فقد اقر مجلس الوزراء الاردني في جلسته التي عقدها بتاريخ ١٩٨٦/١١/٢٩ مشروع الميزانية العامة للدولة لعام ١٩٨٧ والتي يقدر حجمها بنحو ١٠١٨,٧ مليون دينار اردني ، وقدرت الايرادات بنحو ٩٧٩,١ مليون دينار و بذلك يكون العجز المتوقع نحو ٣٩,٦ مليون دينار وجدير بالذكر ان هذه الميزانية تعتبر اكبر ميزانية تشهدها البلاد . وقد اعلن وزير المالية ان الحكومة الاردنية قررت تخصيص مبلغ عشرة ملايين دينار من الميزانية للمساهمة في تمويل البرنامج الاستثماري للضفة الغربية . وتعتبر التحصيلات الجمركية أهم بنود الايرادات في الميزانية فقد بلغت خلال العام الحالي ١٩٨٦ نحو ١٥٢ مليون دينار اردني وتشمل الرسوم الجمركية ورسوم المكوس والانتاج والغرامات والمصادرات .

تعتمد الحكومة في مواجهة المصروفات في الميزانية على المساعدات والقروض ، وجدير بالذكر ان الدين الخارجي قد سجل انخفاضاً طفيفاً هذا العام ولاول مرة . فقد اظهرت ارقام البنك المركزي الاردني ان اجمالي الدين القائم انخفض بنسبة ١,٩ ٪ خلال الربع الاول من العام . حيث بلغ نحو ٢,٩٣ مليار دولار. و يعتبر دائنو الاردن الرئيسيون ، الولايات المتحدة الامريكية ، دولة الكويت ، المملكة العربية السعودية ، جمهورية المانيا الاتحادية ، المملكة المتحدة ، اليابان والجمهورية العراقية .

ـ اما في مجال التجارة الخارجية وميزان المدفوعات :

فقد ذكر تقرير اقتصادي اصدرته غرفة تجارة وصناعة عمان ان مجموع الصادرات الاردنية لعام ١٩٨٥ بلغت ١٥٨ مليونا و٥٦٦ الف دينار بزيادة مقدارها ١٨ مليونا و٧٧٤ الف دينار عن عام ١٩٨٤ ، عدا صادرات الفوسفات ، وجاءت الجمهورية العراقية في المركز الاول بين الدول المستوردة للسلع الاردنية بقيمة بلغت ٧٤ مليون و٢٧٨ الف دينار منها ٧,٩٨٨ مليون دينار صناعات تموينية ، ٨,٨٣٨ مليون دينار اثاث خشبي ومعدني ، ٥ ملايين دينار صناعات كيماوية ، ٥,٢٥٧ مليون دينار صناعات هندسية ، ٢٢,٠٨٦ مليون دينار ملابس جاهزة ، ٧,٦٠١ مليون دينار صناعات زراعية ، ٤,٤٠٨ مليون دينار منتجات طبية . واوضح التقرير ان نسبة المستوردات العراقية من الاردن بلغت نحو ٤٦,٨ ٪ من اجمالي الصادرات الاردنية . تليها المملكة العربية السعودية بنسبة ١٢,٨ ٪ .

وتشير ارقام احصاءات التجارة الخارجية الصادرة عن دائرة الاحصاءات العامة الى ان قيمة

الواردات من السلع الاجنبية خلال الشهور السبعة الاولى من العام قد انخفضت بنسبة ١٦ ٪ تقريبا بالمقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي ، حيث بلغت خلال تلك الفترة من العام الحالي ٤٩٢ مليون دينار مقابل ٥٨٥ مليون دينار خلال ذات الفترة من العام الماضي .

وصرح مصدر مسؤول في البنك المركزي الاردني بأن ميزان المدفوعات الاردني قد شهد تطورات ايجابية ملموسة خلال النصف الاول من عام ١٩٨٦ ، فقد بلغت تحويلات الاردنيين المغتربين خلال هذه الفترة نحو ٢١٦ مليون دينار، محققة زيادة بنسبة ١٠ ٪ عن الفترة نفسها من العام الماضي .

ـ وفي مجال تشجيع الاستثمار:

قام وفد من شركة المشروعات السياحية الكويتية بزيارة المملكة الاردنية الهاشمية بهدف الاطلاع على فرص وميزات الاستثمار السياحي في البلاد ، والتقى الوفد خلال الزيارة العديد من المسؤولين من الجهات الحكومية واستمع الى شرح واف عن التسهيلات والامتيازات التي تمنحها الحكومة الاردنية للمستثمرين العرب .

كما زار عمان مدير عام مؤسسة المناطق الحرة في الجمهورية العربية السورية ، التقى خلالها مع وزير المالية رئيس مجلس ادارة مؤسسة المناطق الحرة في المملكة الاردنية الهاشمية واجرى محادثات مع مدير عام المؤسسة ، استهدفت تعزيز التعاون وتبادل الخبرات ودراسة دور المناطق الحرة في البلدين في مجال تشجيع الاستثمار. كما درس الجانبان المراحل والخطوات التي حققتها شركة المناطق الحرة المشتركة بين البلدين الواقعة في مدينة درعا على الحدود الاردنية السورية المشتركة .

ومن جهة اخرى اقامت مؤسسة المراكز التجارية بالتعاون مع وزارة الصناعة والتجارة وغرفة صناعة عمان معرضا للصناعات الوطنية الاردنية في العاصمة السورية وذلك خلال الفترة من ١٥ ـ ٣٠ يوليو/ تموز ١٩٨٦ بمعرض دمشق الدولي . وقد شارك في هذا المعرض ٧٥ شركة ومؤسسة صناعية اردنية من مختلف المناطق ، وقد لاقى المعرض اقبالاً شديداً من قبل المستوردين السوريين ، حيث بلغ اجمالي العقود التي ابرمت بين اصحاب المؤسسات الصناعية الاردنية والمستوردين السوريين ١١٢ عقدا بلغت قيمتها نحو ١٣ مليون دينار اردني .

ـ اما على صعيد القطاع المالي والمصرفي فقد شهد العام الاحداث التالية :

١ ـ حذر البنك المركزي الاردني ، شركات الصيرفة العاملة في البلاد من قبول الودائع والامانات من المواطنين والتعامل بها مقابل فوائد متفق عليها . ونبه ان مثل هذه الاعمال تلحق خسائر كبيرة بأموال المواطنين وتعتبر مخالفة لاحكام قانون الصيرفة . وجاء هذا التحذير في اعقاب تعرض بعض شركات الصيرفة الى مشاكل مالية بسبب قيامها بالمضاربة بالذهب والفضة والعملات الاجنبية ، حيث منيت بخسارة فادحة مما دفعها الى الاستدانة من البنوك وكذلك طلب ودائع من الافراد بأسعار فائدة اعلى من تلك السائدة في السوق المحلي ، ونتيجة لتعثر عملياتها الدولية و بسبب تقليص حجم العمل في السوق المحلي لم يعد باستطاعتها تغطية العجز لديها . ونتيجة لذلك فقد خرجت اربع شركات صيرفة من سوق المال الاردني بعد اعلان افلاسها .

٢ ــ منح البنك المركزي الاردني ترخيصا لكل من بنك الاردن والخليج وبنك المشرق لتعاطي اعمال الصيرفة في كل من المراكز الرئيسية والفروع .

٣ ــ وصل حجم التداول في سوق عمان المالي خلال العام الحالي ١٩٨٦ بالسوقين النظامية والموازية الى نحو ٦٩ مليون دينار اردني مقابل ٦٦,٧ مليون دينار خلال العام المنصرم اي بزيادة نحو ٣ ٪ .

٤ ــ قررت اربع شركات تأمين الاندماج في شركتين بموجب تشريع حكومي جديد يستهدف دعم سوق التأمين المزدحمة في البلاد . ومن جهة اخرى قررت شركتان بارزتان من الشركات المساهمة العامة الاندماج في شركة واحدة من اجل التغلب على المشاكل المالية التي تواجههما .

ــ وعلى صعيد القطاع الزراعي :

قرر المجلس الزراعي الاعلى في اجتماعه بتاريخ ١٩٨٦/٧/٢٨ اعادة صياغة مشروع قانون مؤسسة التسويق الزراعي ليشمل استيراد وتصدير الانتاج الزراعي ، بعد ان كان مقتصرا على تسويق الانتاج المحلي ، وقرر المجلس انشاء بنك لعبوات الخضار والفواكه بهدف تخفيض التكلفة التسويقية على المزارعين .

واتخذت المنظمة التعاونية الاجراءات اللازمة لتأمين بذار الحبوب وزراعتها مع بداية الموسم الزراعي . وتضمنت التعليمات الجديدة صرف كميات من البذار والسماد للمزارعين وتوفير الخدمات الآلية كالحراثه والبذار والرش والحصاد .

ــ اما على صعيد الوقائع والاحداث الاخرى فقد شهد العام ما يلي :

١ ــ ذكرت مصادر مطلعة في الاردن ان تجارة الاراضي والعقار سجلت تراجعاً ملموساً خلال العام ، صاحبه انخفاض في الاسعار بنسب تتراوح بين ٢٥ ٪ ــ ٤٠ ٪ بالنسبة للاراضي السكنية ، وبنسب تتراوح بين ٥٠ ٪ ــ ٦٠ ٪ بالنسبة للاراضي الزراعية والاستثمارية غير المنظمة .

٢ ــ وافق مجلس الوزراء الاردني على مذكرة وزارة الشؤون البلدية والقروية بشأن إنشاء امانة عمان الكبرى ، تضم العاصمة عمان والبلديات المجاورة . وقد تم تشكيل لجنة لادارة امانة عمان الكبرى .

٣ ــ انعقد المؤتمر الثاني للمغتربين الاردنيين في عمان خلال الفترة من ١٤ ــ ١٩٨٦/٧/١٧ شارك فيه اكثر من ٥٠٠ مغترب يمثلون الجاليات الاردنية في ٢٤ دولة عربية واجنبية . ناقش المؤتمر العديد من اوراق العمل من ابرزها حوافز الاستثمار في الاردن . وقد تمخض المؤتمر عن الاعلان عن إنشاء شركة اردنية قابضة برأسمال قدره ١٠٠ مليون دينار يكتتب العاملون في الخارج بكامل اسهمها ، وتشكيل لجنة استشارية للاستثمار في الاردن ، ورفع توصية للحكومة لإنشاء مكتب لخدمات المستثمرين يلحق بوزارة الصناعة والتجارة .

٤ ــ اعلن وزير المواصلات عن تخفيض اجور المكالمات الهاتفية الدولية بنسبة ٢٠ ٪ نهاراً و ٥٠ ٪ ليلاً وذلك اعتبارا من ١٩٨٦/١٢/١ .

ـ وفي المجال السياسي :

تم اجراء تعديل على حكومة السيد زيد الرفاعي رئيس الوزراء ، شمل تغيير خمس حقائب وزارية هي ، وزارة الدولة لشؤون مجلس الوزراء ، وزارة شؤون الارض المحتلة ، وزارة التخطيط ، وزارة النقل ، ووزارة الشباب .

هذا وقد زار الرئيس السوري حافظ الاسد ، البلاد لاول مرة منذ فبراير/ شباط ١٩٧٧ ، عقد خلال الزيارة ثلاث جلسات مغلقة مع الملك حسين تركزت حول الاوضاع الراهنة في المنطقة العربية ووسائل دعم موقف عربي موحد لمواجهة كافة الاخطار التي تتعرض لها الامة العربية ، اضافة الى بحث العلاقات الثنائية بين البلدين ووسائل تطويرها في كافة المجالات .

وبتاريخ ١٩٨٦/٩/١٥ قررت الحكومة منح ابناء غزه وعرب بئر السبع المقيمين في الاردن منذ عام ١٩٦٧ جوازات سفر اردنية مؤقتة لمدة ثلاث سنوات وذلك لتسهيل حركتهم ، واوضح المصدر ان منحهم الجوازات الاردنية لا يعني منحهم الجنسية الاردنية ، وقد باشرت الحكومة في وقت لاحق منح جوازات سفر اردنية لمن تنطبق عليه الشروط .

حصلت المملكة الاردنية الهاشمية خلال العام على القروض التالية :

الجهات المقرضة	تاريخ التوقيع	قيمة القرض	عملة القرض	المشروع المستفيد
أولاً: مؤسسات التمويل العربية				
الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية	١٩٨٦/٤/١٥	٧,٠٠٠,٠٠٠	دينار كويتي	تطوير الحوض السفلي لنهر الزرقاء
الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي	١٩٨٦/١١/٢٣	١,٥٠٠,٠٠٠	دينار كويتي	مشروع الرويشد الرائد لتطوير حوض الحماد
الصندوق السعودي للتنمية	١٩٨٦/٩/١٠	٧٠,٠٠٠,٠٠٠	ريال سعودي	مشروع طريق درعا/حدنون
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٨٦/٣/٤	١٣,٨٨٠,٠٠٠	دينار اسلامي	تمويل استيراد نفط خام
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٨٦/٥/١٧	١٣,٧٢٠,٠٠٠	دينار اسلامي	تمويل استيراد نفط خام
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٨٦/٧/٦	١٢,٨٣٠,٠٠٠	دينار اسلامي	تمويل استيراد نفط خام
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٨٦/٧/٧	٩,٨٠٠,٠٠٠	دينار اسلامي	تأجير معدات لثمانية مدارس ثانوية
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٨٦/٩/١٤	١٢,٨٩٧,٠٠٠	دينار اسلامي	تمويل استيراد نفط خام
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٨٦/١١/٢٤	١٢,٤٣٥,٠٠٠	دينار اسلامي	تمويل استيراد نفط خام
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٨٦/١٢/٣١	١٠,٠٠٠,٠٠٠	دينار اسلامي	بيع بالاجل لشركة البوتاس العربية
صندوق النقد العربي	١٩٨٦/١٢/٣٠	٣,٩٩٠,٠٠٠	مليون دينار حسابي	دعم ميزان المدفوعات
ثانياً: مؤسسات التمويل الاجنبية				
البنك الدولي	١٩٨٦/٣/٧	١٠,٢٠٠,٠٠٠	دولار امريكي	مشروع برامج التدريب في البلاد
الحكومة اليابانية	١٩٨٦/٣/٧	٥٧٨,٠٠٠,٠٠٠	ين ياباني	مشروع توسعة شبكة التلفونات في البلاد
البنك الدولي	١٩٨٦/٦/٨	٢٧,٥٠٠,٠٠٠	دولار امريكي	توسعة الشبكة الكهربائية في عدة مدن وقرى
الوكالة الاميركية للانماء الدولي	١٩٨٦/٧/١	٦,٧٣٣,٠٠٠	دولار امريكي	تمويل برنامج دراساث الجدوى لعدة مشاريع
البنك الدولي	١٩٨٦/٩/٥	٥٠,٠٠٠,٠٠٠	دولار امريكي	تمويل مشاريع للمياه باشراف سلطة المياه الاردنية
البنك الدولي	١٩٨٦/٩/١٦	٢٥,٠٠٠,٠٠٠	دولار امريكي	تمويل مشروع تطوير القوى العاملة في البلديات
الحكومة الامريكية	١٩٨٦/٩/٣٠	١٧,٠٠٠,٠٠٠	دولار امريكي	منحة من الحكومة الامريكية
بنك الاستثمار الاوروبي	١٩٨٦/٩/٣٠	٦,٥٠٠,٠٠٠	وحدة حسابية اوروبية	تمويل المرحلة الثانية من المدينة الصناعية

تابع

الجهات المقرضة	تاريخ التوقيع	قيمة القرض	عملة القرض	المشروع المستفيد
الوكالة الاميركية للانماء الدولي	١٩٨٦/١٠/١٨	١٦٠,٠٠٠,٠٠٠	دولار امريكي	سلع وخدمات امريكية للحكومة الاردنية
بنك الاستثمار الاوروبي	١٩٨٦/١١/١٤	٢,٥٥٠,٠٠٠	وحدة حسابية اوروبية	تمويل مشروع مجاري الزرقاء
برنامج الامم المتحدة الانمائي	١٩٨٦/١٢/٣	٥٨٤,٠٠٠	دولار امريكي	مساعدة فنية لدعم انشطة التنمية الاقليمية
بنك الاعمار الالماني	١٩٨٦/٣/٢٦	١٠,٠٠٠,٠٠٠	مارك الماني	دعم موارد مؤسسة الاقراض الزراعي
حكومة جمهورية المانيا	١٩٨٦/٦/١٢	٣٥,٠٠٠,٠٠٠	مارك الماني	تمويل المرحلة الثانية من محطة توليد الكهرباء بالبخار بالعقبة
الحكومة البلجيكية	١٩٨٦/١٢/٢١	٢٨٧,٠٠٠,٠٠٠	فرنك بلجيكي	لتمويل مشروع مجمع حمامات ماعين

٢ ــ ٤ ــ فرص الاستثمار:

٢ ــ ٤ ــ ١ ــ امكانيات الاستثمار في القطاعات المختلفة :

تنتهج الحكومة الاردنية استراتيجية تسعى الى تشجيع القطاع الخاص المحلي والمستثمرين العرب والاجانب للاستثمار في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي خاصة الصناعات التصديرية، وتتمثل أهم فرص الاستثمار في المملكة الاردنية الهاشمية في القطاعات التالية :

القطاع الصناعي :

يمتلك الاردن العديد من المواد الخام التي تمثل ركيزة هامة لقيام العديد من الصناعات الكيماوية كالفوسفات والبوتاس، وتولي الدولة أهمية خاصة لهذا القطاع وتعول عليه في زيادة الصادرات ودعم حصيلة البلاد من العملات الاجنبية وهناك العديد من المشروعات في هذا المجال تسعى الدولة والمؤسسات الصناعية القائمة للترويج لها . هذا وقد اشتملت خطة التنمية على انشاء العديد من المدن الصناعية التي توفر البنية الاساسية لمختلف انواع الصناعات الخفيفة والمتوسطة كما تشجع الدولة الاستثمار في الصناعات الهندسية الخفيفة وصناعة الادوية وترمي الى جعل الاردن قاعدة لتطوير هذه الصناعات في العالم العربي .

القطاع الزراعي :

تبلغ مساحة الاراضي الزراعية في الاردن نحو ٨,٧ مليون دونم يزرع منها فقط نحو ٥,٣ مليون دونم وتسعى الدولة الى زيادة الرقعة الزراعية وتطوير الاساليب الزراعية لزيادة الانتاجية وتشجيع الاستثمار في المجال الزراعي لزيادة حجم الصادرات من الخضر والفاكهة للدول العربية المجاورة ولتستطيع منافسة الصادرات من دول شرق اوروبا ودول شرق البحر الابيض المتوسط .

القطاع المالي :

لا تقتصر فرص الاستثمار في الاردن فقط على المجال الزراعي والصناعي بل تمتد أيضا الى القطاع المالي (الاسهم والسندات) حيث توجد سوق نشطة للاوراق المالية في عمان فضلاً عن فرص الاستثمار التي تتيحها شهادات الايداع التي بدء في اصدارها منذ عام ١٩٨٢ ويجرى حاليا الاعداد لاصدار سندات المقايضة التي تستند الى مفهوم المشاركة طبقا لاصول واحكام الشريعة الاسلامية .

وعلى الصعيد الحكومي فهناك سندات التنمية الحكومية وسندات المؤسسات العامة .

تابع

٢ ــ ٤ ــ ٢ ــ المشروعات المعروضة للاستثمار:

يبين الكشف التالي المشروعات المعروضة للاستثمار في الاردن خلال العام:

المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح للمشروع	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي التكلفة التقديرية للمشروع	القطاع الاقتصادي للمشروع
عواكس واشارات ضوئية للطرق والسيارات	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	افكار اولية	غير محددة	خاص
ورق جدران وديكور	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	افكار اولية	غير محددة	خاص
ورق كربون وستانستيل	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	افكار اولية	غير محددة	خاص
سكب المعادن (غير حديدية)	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	افكار اولية	غير محددة	خاص
الادوات والمعدات اليدوية	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	افكار اولية	غير محددة	خاص
(كماشات، زرادية)	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	افكار اولية	غير محددة	خاص
ريش الحفر والقواطع والادوات الحادة	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	افكار اولية	غير محددة	خاص
معدات زراعية وانشائية عامة	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	افكار اولية	غير محددة	خاص
ادوات مطبخية (مجالي طناجر)	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	افكار اولية	غير محددة	خاص
براغي وصواميل	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	افكار اولية	غير محددة	خاص
ضاغطات هواء	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	افكار اولية	غير محددة	خاص
مداحل الطرق	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	افكار اولية	غير محددة	خاص
معدات اطفاء الحرائق	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	افكار اولية	غير محددة	خاص
جكات السيارات ومضخات التشحيم ومعدات الكراجات	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	افكار اولية	غير محددة	خاص
قطع غيار السيارات (بواجي وبلاتين)	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	افكار اولية	غير محددة	خاص
معدات مطاعم وفنادق وكافتيريا	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	افكار اولية	غير محددة	خاص

تابع

المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح للمشروع	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي التكلفة التقديرية للمشروع	القطاع الاقتصادي للمشروع
اجسام سيارات للاسعاف والاطفاء	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	افكار اولية	غير محددة	خاص
انشطة ناقلة وانشطة مداحل	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	افكار اولية	غير محددة	خاص
شفرات قطع لمعدات حفر التربة	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	افكار اولية	غير محددة	خاص
عدادات كهربائية ومياه وقياس	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	افكار اولية	غير محددة	خاص
المجمع الاردني للصناعات الغذائية	الاتحاد العربي للصناعات الغذائية	الضليل ــ ماركا	ما قبل الجدوى	غير محددة	خاص ومشترك
تصنيع لحوم الدجاج البياض	الاتحاد العربي للصناعات الغذائية	غير محدد	ما قبل الجدوى	٦,٥ مليون دولار	خاص ومشترك
تطوير المراعي في المناطق الجنوبية	المنظمة العربية للتنمية الزراعية	معان ــ الكرك	ما قبل الجدوى	٢,٤ مليون دينار اردني	عام ومشترك
تطوير الزراعة المطرية	المنظمة العربية للتنمية الزراعية	مناطق ٢٥٠مم امطار	ما قبل الجدوى	٨٣ مليون دولار	خاص ومشترك
مشروع الاسمدة المركبة	الاتحاد العربي لمنتجي الاسمدة	غير محدد	فكرة عامة	غير محددة	خاص ومشترك
مشروع مجمع الاسمدة الفوسفاتية	الاتحاد العربي لمنتجي الاسمدة	غير محدد	فكرة عامة	غير محددة	خاص ومشترك
مشروع انتاج جدات الدواجن	الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية	غير محدد	دراسة تفصيلية	٤٨,٣ مليون دولار	مشترك وخاص
مشروع انتاج وتعبئة مواد الايروسولية	قطاع خاص	عمان	دراسة تفصيلية	٠,٥ مليون دولار	خاص
مشروع محطة زراعية	قطاع خاص	عمان	دراسة تفصيلية	غير محدد	خاص
مواد اولية للاعلاف	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	افكار اولية	غير محددة	خاص
منظفات صابون وملمسات	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	افكار اولية	غير محددة	خاص
فراشي اسنان	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	افكار اولية	غير محددة	خاص
ازرار وسحابات	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	افكار اولية	غير محددة	خاص
جوارب نسائية	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	افكار اولية	غير محددة	خاص
حبر كتان وطباعة	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	افكار اولية	غير محددة	خاص

تابع

المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح للمشروع	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي التكلفة التقديرية للمشروع	القطاع الاقتصادي للمشروع
تجميد وتعليب الخضار	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	افكار اولية	غير محددة	خاص
مظلات مطرية	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	افكار اولية	غير محددة	خاص
صناعة القوالب الصناعية	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	افكار اولية	غير محددة	خاص
الجواهر التقليدية	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	افكار اولية	غير محددة	خاص
رقائق المنيوم	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	افكار اولية	غير محددة	خاص
منتجات مطاطية (العاب اطفال و بالونات)	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	افكار اولية	غير محددة	خاص
كفوف	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	افكار اولية	غير محددة	خاص
آلات واجهزة المصانع لمعالجة البقول والحبوب	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	افكار اولية	غير محددة	خاص
عدد آلية ومثاقب ومكابس ومناشير	وزارة الصناعة والتجارة	غير محدد	افكار اولية	غير محددة	خاص

٢ ــ ٥ ــ الاستثمارات العربية الوافدة :

منحت الجهات المختصة خلال عام ١٩٨٦ ، ١٢ ترخيصاً لمشروعات جديدة يساهم فيها مستثمرون من الدول العربية كما هو مبين في الجدول التالي :

اسم المشروع	نوع النشاط	تاريخ منح الترخيص	رأس المال (دينار اردني)	جنسية الشركاء العرب وقيمة مساهمتهم
برهان محمد عدنان دعبول وجمال موفق الرحال	صناعة الصابون	١٩٨٦/١/٢٧	٣٥,٠٠٠	سوريون ٣٥,٠٠٠
سهيل موسى خوري وموريس سهيل خوري	صناعة	١٩٨٦/٤/٩	٥٠٠,٠٠٠	لبنانيون ٥٠٠,٠٠٠
رشيد محمد سلفيتي	صناعة	١٩٨٦/٤/٩	٣٠,٠٠٠	سوري ٣٠,٠٠٠
كميل بني هاني عزوز	صناعة الواح فورمايكا	١٩٨٦/٤/٩	٢٥٠,٠٠٠	سوري ٢٥٠,٠٠٠
عبدالعزيز محمد سلطاني الاشرفي	صناعة الذهب	١٩٨٦/٤/٩	٨٥,٠٠٠	سوري ٨٥,٠٠٠
احمد القري وهشام علي زين وفؤاد علي زين	صناعة معدنية	١٩٨٦/١١/٢٦	١٤٨,٠٠٠	سوريون ١٤٨,٠٠٠
عبدالله العطوط وغسان زكا	مطبعة	١٩٨٦/١١/٢٦	٤٢,٠٠٠	لبنانيون ٤٢,٠٠٠
هشام حسن تحسين	صناعة معدات	١٩٨٦/٧/٣	٣٠٠,٠٠٠	سوري ٣٠٠,٠٠٠
محمد سعيد بلبل وسهير موسى	صناعة اقلام رصاص	١٩٨٦/٨/١٠	٥٠٠,٠٠٠	فلسطيني ٢٥٠,٠٠٠
مهدي قاسم وعلي هيثم احمد	صناعة القواعد الكهربائية	١٩٨٦/٨/١٠	٦٠,٠٠٠	عراقي ٦٠,٠٠٠
هيثم الزيات وانور احمد وصالح الحوراني	صناعة مفارش الاسرة	١٩٨٦/٨/١٠	٦٠,٠٠٠	سوري ٣٠,٠٠٠
ايلي جورج خوري واولاده و باسم عوني طوقان واخوانه	صناعة	١٩٨٦/٣/٦	١٥٠,٠٠٠	لبناني ٧٥,٠٠٠

[٢]

تقرير
مناخ الاستثمار
في
دولة الامارات العربية المتحدة
لعام ١٩٨٦

مناخ الاستثمار
في دولة الامارات العربية المتحدة لعام ١٩٨٦

تأثر مناخ الاستثمار في دولة الامارات العربية المتحدة باستمرار تراجع العائدات النفطية واستمرار الحرب العراقية الايرانية . وقد صدر خلال العام العديد من التعديلات التشريعية والاجراءات الحكومية بهدف تنظيم النشاط الاقتصادي في البلاد ، أهمها اجراءات دعم الانتاج المحلي ، تنظيم علاقات العمل ، تنظيم الاستيراد والتصدير ، تنظيم العمل في القطاع المصرفي ، تنظيم قطاع التأمين ودعم قطاع المقاولات .

وعلى صعيد الاتفاقيات مع الدول العربية والصديقة ، واصلت الحكومة توثيق علاقاتها الاقتصادية مع مختلف الدول فدخلت في اتفاقيات في مجال التعاون الاقتصادي والتجاري ، التعاون في مجال النقل الجوي ، وفي المجال الثقافي والسياحي والاسكان وفي مجال الطاقة .

اما على صعيد الوقائع والاحداث فقد انعكس تراجع العائدات النفطية في انخفاض حجم الميزانية العامة للدولة والاستمرار في سياسة ضغط المصروفات وترشيد الانفاق العام وقد ادى ذلك الى اتخاذ اجراءات تنظيمية جديدة شملت قطاعات الزراعة والثروة السمكية ، التأمين ، التجارة ، الصناعة والقطاع المصرفي . فضلاً عن بروز احداث سياسية هامة من ابرزها اعادة انتخاب سمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيسا للدولة وسمو الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم نائبا للرئيس ، وتعرض المنشأت النفطية في حقل ابو البخوش لقصف جوي قامت به طائرات اجنبية مجهولة .
وفيما يلي ابرز مستجدات مناخ الاستثمار خلال العام .

٢ ــ ١ ــ تعديلات تشريعية واجراءات حكومية :

صدر خلال العام العديد من التعديلات التشريعية والاجراءات الحكومية بهدف تنظيم النشاط الاقتصادي في البلاد ، أهمها اجراءات دعم الانتاج المحلي ، تنظيم علاقات العمل ، تنظيم الاستيراد والتصدير ، تنظيم العمل في القطاع المصرفي ، تنظيم قطاع التأمين ودعم قطاع المقاولات .
وفيما يلي ملخصاً لاهم هذه التعديلات :

١ ــ دعم الانتاج المحلي :

صدر القرار الوزاري رقم ٥١ لسنة ١٩٨٦ بمنح افضلية سعرية في المشتريات الحكومية للمنتجات الصناعية المحلية ، واشترط لمنح الافضلية ان تكون المنشأة المنتجة مسجلة في السجل الصناعي في الدائرة الصناعية وان تكون لها رخصة انتاج صناعي سارية المفعول وان لا تقل ملكية المواطنين المدفوعة عن ٥١ ٪ من رأس المال والاّ تقل القيمة المضافة الناشئة عن الانتاج على ٤٠ ٪ والاّ يقل رأس المال المدفوع عن ٢٥٠ الف درهم * ، وقد الزم القرار الجهات الحكومية بتأمين احتياجاتهم الصناعية من الصناعة المحلية مع مراعاة الجودة وسرعة التسليم ، كما قرر لاغراض التفضيل حساب

(*) الدولار يعادل ٣,٦٧ درهم امارات كما في ١٩٨٦/١٢/٣١ .

الاسعار على اساس الاقل وفي حالة تساوي الجودة بين السلع الوطنية والاجنبية تمنح الصناعة الوطنية نسبة تفضيلية قدرها ١٠ ٪ .

كما اصدر رئيس الدولة قرارا بفرض رسوم جمركية على الواردات من الحاصلات الزراعية التي تنافس الانتاج الزراعي المحلي ، وذلك اثناء مواسمها الزراعية ، بهدف تشجيع زيادة الانتاج الزراعي المحلي .

اما بالنسبة للتسهيلات التمويلية فقد صدر قرار يقضي بتخفيض سعر الفائدة على القروض الصناعية الممنوحة للشركات الصناعية من بنك الامارات للتنمية من ٥ ٪ الى ١,٥ ٪ سنويا وذلك اعتبارا من شهر يناير/ كانون ثاني ١٩٨٦ .

هذا وقد صدر قرار مجلس الوزراء رقم (١) بتاريخ ١٩٨٦/١/٢٢ مقررا مواصفات قياسية الزامية تتعلق بالصناعة الوطنية وذلك للمحافظة على جودة الانتاج المحلي .

٢ ــ تنظيم علاقات العمل :

صدر القانون الاتحادي رقم (١٢) بتاريخ ١٩٨٦/١٠/٢٩ بتعديل بعض أحكام القانون الاتحادي رقم (٨) لسنة ١٩٨٠ في شأن تنظيم علاقات العمل ، فعدل تعريف الاجر وعرف الاجر الاساسي واستثنى من نطاق سريان قانون العمل موظفي ومستخدمي وعمال الحكومة وافراد الشرطة والقوات المسلحة وخدم المنازل الخاصة وعمال الزراعة والرعي عدا اولئك الذين يقومون بتشغيل وصيانة الآلات الزراعية ، والزم اطراف النزاعات العمالية بتقديم طلب الى دائرة العمل المختصة بتسوية المنازعات ودياً و/ او احالته الى المحكمة المختصة وأقر سقوط الحق في المطالبة بالتقادم بعد مضي سنة من تاريخ استحقاق الحقوق في المسائل العمالية ، كما اجاز تعيين العمال تحت التجربة لمدة لا تزيد على ٦ أشهر وانهاء العقد خلالها دون مكافأة او انذار ، وعدم جواز التعيين تحت التجربة لاكثر من مرة واحدة لدى نفس صاحب العمل ، كما عدل المادة (٥٣) بحيث الزم أصحاب العمل الذين يستخدمون ٥ عمال فأكثر بحفظ ملفات شخصية خاصة بكل عامل وان يعدوا بطاقات الاجازة الخاصة بهم ، كما الزم كل صاحب عمل يستخدم ١٥ عاملاً فأكثر بأن يحفظ في كل فرع من فروعه سجلات تتعلق بالاجور واصابات العمل ولائحة النظام الاساسي والجزاءات ، واجاز لصاحب العمل استقطاع المبالغ الكافية من اجر العامل لتعويضه عما يكون العامل قد سببه من اضرار لمعدات وآلات العمل شريطة ألا يزيد الاستقطاع على اجر ٥ أيام في الشهر ، وادخل القانون أيام العطل الرسمية والاجازات المرضية في حساب مدة الاجازة السنوية اذا وقعت خلالها كما قرر استحقاق العامل أجره الاساسي مضافاً اليه بدل السكن خلال الاجازة السنوية وتعويضه عن أيام الاجازة التي يستدعى للعمل خلالها ، وقرر عدم إستحقاق الاجازات المرضية ، باجر خلال فترة التجربة كما أقر الحق في الاجازة المرضية التي تزيد على ٩٠ يوماً متصلة او متقطعة كل سنة على أن تكون فترة الـ ١٥ يوماً الاولى بأجر كامل والـ ٣٠ يوماً التالية بنصف أجر والمدد التي تليها بدون أجر ، وحظر على العامل أثناء اجازته السنوية العمل لدى صاحب عمل آخر وإلا جاز لصاحب العمل الاصلي انهاء خدماته دون انذار وحرمانه من اجره عن مدة الاجازة ،

كما اجاز وقف العامل عن العمل مؤقتاً لدى اتهامه بإرتكاب جريمة او اضرابه عن العمل ، والزم صاحب العمل بتعويض العامل عن الاضرار التي تصيبه من الفسخ التعسفي للعقد بشرط ألا يتجاوز التعويض اجر ٣ اشهر و/او أجر المدة المتبقية من العقد ايهما اقل ، و بالمقابل الزم العامل الذي يفسخ العقد تعسفياً بتعويض صاحب العمل عن الخسارة بحيث لا يتجاوز مبلغ التعويض اجر نصف شهر و/او المدة الباقية من العقد ايهما اقصر.

٣ ــ تنظيم الاستيراد والتصدير :

صدر قرار مجلس الوزراء رقم (١٢) بتاريخ ١٩٨٦/٢/٥ الذي سمح للشركات والمؤسسات والوحدات الانتاجية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والتي تمارس نشاطها في الزراعة والصناعة والثروة الحيوانية والسمكية والمقاولات والصيانة ، بتصدير منتجاتها الى دولة الامارات العربية المتحدة دون الزامها بتعيين وكيل محلي و بشرط الاّ تقل ملكية مواطني دول المجلس عن ٥١ ٪ من رأس مال المنشأة المصدرة والاّ تقل القيمة المضافة الناشئة عن انتاج السلعة عن ٤٠ ٪ من تكلفتها .

كما اصدر وزير الزراعة والثروة السمكية قرارا بتاريخ ١٩٨٦/١١/١٢ بشأن تصدير الاسماك ، سمح بموجبه للصيادين المواطنين بتصدير الاسماك من أنواع معينة خلال الفترة من ١٩٨٦/١١/١٥ حتى ١٩٨٧/٢/١٥ .

وصدر قرار مجلس الوزراء رقم (١٤) لسنة ١٩٨٦ بتاريخ ١٩٨٦/١٠/٢٠ بتحديد مقابل الاختبار والتحاليل المعملية بوزارة الاشغال العامة والاسكان وذلك بالنسبة لفحص الحصى والكونكريت وذلك على النحو المفصل فيه .

٤ ــ تنظيم العمل في القطاع المصرفي :

طلب مصرف الامارات العربية المتحدة المركزي من فروع البنوك الاجنبية العاملة في الدولة ، والتي لم تتمكن من تغطية متطلبات الحد الادنى من رأس المال المحدد بنحو ٤٠ مليون درهم ، او المعدل المطلوب بالنسبة لرأس المال الى الموجودات والمحدد بنسبة ١ : ١٥ ، جلب ودائع من مراكزها الرئيسية في الخارج لتغطية هذا العجز خلال شهر ، كما اخطرها بأن الاموال التي ستجلبها من مراكزها الرئيسية ستكون بدون فائدة مصرفية ، وفي حالة عدم كفاية ارباحها المتحققة من عملياتها في البلاد في تغطية التزاماتها فإنه يتوجب عليها ان تقوم بالخصم من الودائع المخصصة لاحتياجات رأس المال لديها لمواجهة العجز. ومن جهة اخرى طلب المصرف المركزي من البنوك التجارية العاملة في الدولة المحافظة على النسبة المطلوبة بين القروض والايداعات فيما بين البنوك التي بقي على تاريخ استحقاقها فترة تزيد على ثلاثة اشهر ، من جانب و بين مقدار مصادر الاموال المستمرة التي تتكون من اموال المصرف وودائع العملاء المستمرة والودائع المستلمة من المصارف التي بقي على تاريخ استحقاقها فترة تزيد على ستة اشهر من جانب آخر.

كما اصدر المصرف المركزي تعميما لجميع المصارف العاملة بالدولة طلب منها عدم منح اية

ديون غير مضمونة ، وحدد التعميم أن تكون الديون مضمونة اما عن طريق كفيل يتحمل الدين او بضمان المؤسسة التي يعمل فيها المدين او ان يرهن المدين ممتلكات تساوي قيمتها قيمة الدين او ايداع مبلغ نقدي لدى المصرف الدائن مساو للدين نفسه .

وبالنسبة لمزاولة مهنة الصيرفة فقد اصدر المصرف المركزي قرارا بتعديل شروط مزاولة المهنة تتضمن رفع رأس مال المحلات التي تقوم بكافة أنواع الصيرفة من بيع وشراء العملات والشيكات السياحية واصدار الحوالات المصرفية الى مليون درهم . واشترط القرار زيادة رأس المال في حالة زيادة حجم اعمال المحل على عشرة اضعاف رأس المال بحيث يزداد رأس المال المدفوع بنسبة ١٠ ٪ . وقد حدد القرار رأس مال المحلات التي تتعامل في النقد دون الحوالات المصرفية بنصف مليون درهم وكذلك رفع الضمان المصرفي لمحلات الصيرفة لدى المصرف المركزي الى ٥٠ ٪ بدلاً من ٣٠ ٪ . وقد اصبح نشاط محلات الصيرفة بموجب تعليمات المصرف المركزي محصورا في بيع وشراء العملات المحلية والاجنبية وبيع وشراء الشيكات السياحية واصدار الحوالات المصرفية . وحذرت التعليمات محلات الصيرفة من القيام بأية اعمال مصرفية كقبول الودائع او منح القروض او فتح الاعتمادات وخصم الكمبيالات والاوراق المالية الاخرى ، والتجارة بالاسهم والذهب والفضة ، سبائك كانت او مصوغات . واوضح مصدر مسؤول ان القرار الذي صدر بتاريخ ١٩٨٦/١٠/١٨ الزم محلات الصيرفة الاعلان عن اسعار العملات بيعاً وشراء وان يتم التعامل بموجب ايصالات رسمية في كل عملية من العمليات .

٥ ــ تنظيم قطاع التأمين :

صدر القانون الاتحادي رقم (١٤) بتاريخ ٢٩ اكتوبر ١٩٨٦ بتعديل بعض أحكام القانون الاتحادي رقم (٩) لسنة ١٩٨٤ في شأن شركات ووكلاء التأمين أضاف فقرة جديدة الى المادة (١١) منه أوجب بمقتضاها على شركات التأمين المؤسسة في الامارات قبل العمل بأحكام القانون ان توفق أوضاعها بما يتضمن وأحكامه خلال أربعة اعوام من تاريخ العمل به ، هذا وقد صدر قرار وزاري يمنع بعض شركات التأمين من قبول أي أعمال تأمين او اعادة تأمين جديدة ، وفي نفس الوقت فقد صدر قرار وزاري آخر برفع الحظر عن شركة الموارد العربية للتأمين وسمح لها بممارسة نشاطها بعد أن وافقت على زيادة رأسمالها الى الحد المقبول ، وقد رُفع الحظر كذلك على بعض الشركات الاخرى .

٦ ــ دعم قطاع المقاولات :

ضمن خطة الدولة الرامية الى دعم قطاع المقاولات الوطني وتخفيف الاعباء على هذا القطاع الهام ، فقد تقرر تخفيض قيمة الاعتمادات التي يفتحها المقاولون المحليون لدى البنوك عند الدخول في أية مناقصة من ٥ ٪ الى ٢ ٪ من قيمة المناقصة نفسها . ومن جهة اخرى صدر قرار بتخفيض سعر الفائدة على القروض العقارية الممنوحة من بنك الامارات للتنمية من ٥ ٪ الى ١,٥ ٪ وذلك اعتباراً من شهر يناير/ كانون ثاني ١٩٨٦ .

٢ ــ ٢ ــ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية :

٢ ــ ٢ ــ ١ ــ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع الدول العربية :

واصلت حكومة دولة الامارات العربية توثيق علاقاتها الاقتصادية مع مختلف الدول العربية ، فقد تم التوقيع على اتفاقيات للتعاون مع بعض الدول العربية في المجال التجاري والاقتصادي ، وفي مجال النقل الجوي والمجال الثقافي والسياحي والاسكان وذلك على النحو التالي :

أ ــ التعاون التجاري والاقتصادي والفني ، وشمل ما يلي :

١ ــ اعلنت دولة الامارات العربية المتحدة موافقتها على السماح للشركات والوحدات الانتاجية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بتصدير منتجاتها الى الامارات دون الزامها بتعيين وكيل محلي .

٢ ــ تم تبادل وثائق التصديق على الاتفاقية الاقتصادية والعلمية والفنية بين كل من دولة الامارات العربية المتحدة والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية . وتنص على تشجيع التعاون الاقتصادي بين البلدين والمساهمة في انجاز مشاريع اقتصادية في كلا البلدين ، كما تنص على تشجيع التبادل التجاري والمشاركة في المعارض الاقتصادية والتجارية الدولية . وفي وقت لاحق عقدت لجنة مشتركة بين البلدين اجتماعاً في الجزائر لبحث سبل تعزيز التعاون في المجال التجاري ودراسة امكانية انشاء شركة استثمارية مشتركة برأسمال قدره ٢٠ مليون دولار .

٣ ــ تم تبادل وثائق التصديق على اتفاقية التعاون الزراعي مع الجمهورية التونسية وتنص الاتفاقية على دعم التعاون الفني بين البلدين في جميع ميادين الزراعة وتكوين لجنة مشتركة تجتمع سنويا لدراسة المشاريع المشتركة .

ب ـ التعاون في مجال النقل الجوي :

حصلت شركة طيران الامارات العربية المتحدة على موافقة سلطات الطيران المدني بدولة الكويت على تسيير ١٤ رحلة اسبوعيا بين دبي والكويت بواقع رحلتين يوميا احداهما صباحية والاخرى مسائية . كذلك تم الاتفاق مع المملكة الاردنية الهاشمية على تسيير رحلات جوية منتظمة بين دبي وعمان .

جـ ـ التعاون الثقافي والسياحي والاسكان :

١ ــ تم في يناير/ كانون الثاني ١٩٨٦ التوقيع على بروتوكول التعاون الثقافي والسياحي والاسكان بين كل من دولة الامارات العربية المتحدة والمملكة المغربية .

٢ ــ تم التوقيع على اتفاقية للتعاون في مجال الثقافة والسياحة والاسكان مع جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية .

٢ ــ ٢ ــ ٢ ــ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع دول غير عربية :

لتوثيق علاقاتها مع الدول الصديقة وقعت دولة الامارات العربية المتحدة عدة اتفاقيات للتعاون في المجال الاقتصادي والصناعي والتجاري ، في مجال النقل الجوي والمواصلات وفي مجال الطاقة كما هو مبين ادناه :

أ ــ التعاون الاقتصادي والصناعي والتجاري :

١ ــ تبادل كل من وزير الاقتصاد والتجارة وسفير ايطاليا لدى الدولة وثائق التصديق على اتفاقية التعاون الاقتصادي والصناعي والتقني والمالي بين الدولتين الموقعة في روما بتاريخ ١٩٨٦/١٢/٢٤ .

٢ ــ وقعت مؤسسة الشارقة للتنمية الاقتصادية مع شركة هونداي الكورية للانابيب المحدودة على اتفاقية إنشاء مصنع للانابيب الحديدية برأسمال مدفوع يبلغ ٢٢ مليون درهم تساهم المؤسسة بنسبة ٦٠ ٪ فيه والشركة الكورية بنسبة ٤٠ ٪ .

ب ـ التعاون في مجال النقل الجوي والمواصلات :

١ ــ وقعت حكومة دولة الامارات العربية المتحدة و برنامج الامم المتحدة للانماء اتفاقية تتعلق بتعزيز التعاون في مجال المواصلات بحيث يقوم البرنامج بتدريب الفنيين المحليين والمساعدة في توفير وتحديث التشريعات واللوائح والنظم والمعايير الخاصة بالطيران المدني .

٢ ــ وقعت كل من دولة الامارات العربية المتحدة وجمهورية الهند على اتفاقية لتنظيم النقل الجوي بين البلدين . وتضمنت الا تفاقية المبادىء التي تحكم تشغيل الخطوط الجوية بين البلدين .

جـ ـ التعاون في مجال الطاقة :

وقعت شركة كهرباء دبي عقدا مع شركة كورية لاقامة محطة للتوربينات الغازية ومجمع لتحلية المياه بجبل علي في دبي .

٢ ــ ٣ ــ وقائع واحداث :

شهد العام العديد من الوقائع والاحداث التي ينتظر ان يكون لها تأثير مباشر على مناخ الاستثمار في الاعوام القليلة القادمة ، من ابرزها تراجع العائدات النفطية التي تعتبر أهم عنصر من عناصر الدخل القومي في البلاد ، وقد انعكس ذلك في انخفاض حجم الميزانية العامة للدولة والاستمرار في سياسة ضغط المصروفات وترشيد الانفاق التي تطبق في البلاد منذ ثلاث سنوات .

ولمواجهة الوضع الاقتصادي الراهن ، شهد العام اجراءات تنظيميه جديدة شملت جميع القطاعات الانتاجية . فبالنسبة لقطاع الزراعة حددت وزارة الزراعة المساحة المسموح زراعتها لكل محصول للتغلب على مشكلة فائض الانتاج ، و بالنسبة لقطاع التأمين قررت اللجنة العليا للتأمين عدم منح تراخيص جديدة لشركات التأمين الاجنبية بهدف افساح المجال امام الشركات الوطنية

للعمل في البلاد بدون منافسة اجنبية ، و بالنسبة للقطاع التجاري ، اعلنت السلطات الاتحادية عن تأجيل العمل بقانون الشركات التجارية رقم (٨) لسنة ١٩٨٤ لدراسته وتعديله ، وفي القطاع المصرفي اصدر مصرف الامارات العربية المتحدة المركزي عدة تعليمات تتعلق بزيادة رأس مال البنك الاجنبي ليصل الى نحو اربعين مليون درهم كحد ادنى والمحافظة على نسبة ١ : ١٥ بين رأس المال والموجودات وعدم منح قروض ما لم تكن مضمونة ، الى جانب ذلك شهد العام انشاء مشروعات استثمارية جديدة وتصفية شركات متعثرة . فضلاً عن بروز احداث سياسية هامة من ابرزها اعادة انتخاب سمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيسا للدولة لمدة خمس سنوات اخرى واعادة انتخاب سمو الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم نائبا للرئيس ، وتعرض المنشآت النفطية في حقل ابو البخوش لقصف جوي قامت به طائرات اجنبية مجهولة .

وفيما يلي ملخصاً لاهم هذه الاحداث والوقائع :

بالنسبة للوقائع والاحداث المتعلقة بالقطاع النفطي ، اعلنت شركة زادكو للبحث والتنقيب عن البترول أن شركة ابوظبي الوطنية للبترول قررت وقف جميع عمليات البحث والتنقيب عن البترول في البحر ، بسبب انخفاض اسعار البترول الخام ، ومن جهة اخرى صدرت تعليمات لجميع شركات النفط العاملة في ابوظبي بتخفيض انتاجها بحيث يكون الحد الاقصى لانتاج ابوظبي من النفط ٤٢٥ الف برميل يوميا بعد ان كان ٤٧٠ الف برميل يوميا .

ونظراً لانخفاض اسعار النفط الخام ، فقد قررت الشركة الوطنية للبترول تخفيض اجور العاملين فيها وعددهم ٣٥٠٠ شخص .

وقد خفضت مؤسسة الامارات العربية للبترول اسعار البنزين للمستهلكين بمعدل درهم واحد للغالون ، وتخفيض اسعار الديزل بمعدل درهم وعشرين فلساً للغالون ، كما خفضت شركة دبي للغاز الطبيعي اسعار منتجاتها من الغاز المسيل الى نحو ١٨٠ دولار للطن الواحد ، وذلك اعتبارا من اول مارس / آذار ١٩٨٦ نتيجة لانخفاض الطلب على الغاز عالميا ، وجدير بالذكر ان دولة الامارات العربية تحتل المركز الخامس بين منتجي الغاز الطبيعي المسيل في العالم ، حيث بلغ انتاجها نحو ٢,٨ مليار متر مكعب سنويا .

الميزانية العامة للدولة :

اقر المجلس الاعلى للدولة مشروع الميزانية الاتحادية التقديرية لعام ١٩٨٦ والتي بلغت نحو ١٦,٦ مليار درهم مقابل ١٧,٢ مليار درهم لعام ١٩٨٥ ، و يرجع السبب في هذا التراجع الى سياسة ضغط المصروفات وترشيد الانفاق التي تطبق في البلاد منذ ثلاث سنوات . حيث بلغ اجمالي ما تم انفاقه على مشروعات البرنامج الاستثماري للدولة خلال العام المنصرم نحو ٤٠٤ ملايين درهم اى نحو ٥٠ ٪ من اجمالي الاعتمادات الكلية البالغة نحو ٨٠٠ مليون درهم . وخلال الربع الاول من هذا العام ١٩٨٦ انخفضت مصروفات الحكومة الاتحادية بنسبة ملحوظة حيث بلغت نحو ٣,٤ مليار درهم مقابل ٣,٦ مليار درهم خلال الفترة نفسها من العام السابق .

اما بالنسبة للاعتمادات المالية المخصصة لمشاريع البرنامج الاستثماري في ميزانية العام الحالي

١٩٨٦ فقد بلغت نحو ٥٩٥ مليون درهم . تم توزيعها على اساس ٣٥٠ مليون درهم للمشاريع المنفذة بمعرفة وزارة الاشغال العامة والاسكان ، ٢٠٠ مليون درهم للمشاريع المنفذة عن طريق الوزارات الاخرى ، ٣٠ مليون درهم للقروض الزراعية والثروة السمكية ونفقات الدعم ، و١٥ مليون درهم للمشاريع الجديدة .

وقد عممت وزارة المالية والصناعة على كافة الوزارات ، التأشيرات العامة المرافقة لقانون ربط الميزانية العامة للاتحاد للسنة المالية ١٩٨٦ والتي تشتمل على عدم جواز النقل من باب لاخر من ابواب الميزانية الاّ بقانون ، وحظرت على مختلف الوزارات ابرام عقد يترتب عليه التزام مالي يجاوز السنة المالية التي يبرم فيها ، الى سنة مقبلة إلاّ بموافقة وزارة المالية والصناعة .

ولمواجهة الوضع الاقتصادي الراهن في البلاد ، طلبت الحكومة من مختلف المؤسسات والشركات العاملة في البلاد مراجعة تطوير نظمها الادارية وهياكلها التنظيمية واستحداث برامج تؤدي الى تخفيض التكلفة وزيادة الانتاج . وقد اكد وزير الدولة للشؤون المالية والصناعة ان انشطة جميع القطاعات الاقتصادية وخاصة الانتاجية منها بحاجة الى عملية اعادة تقييم بعد انقضاء سنوات الوفرة .

بالنسبة للقطاع الزراعي ، تمكنت وزارة الزراعة والثروة السمكية من التغلب على مشكلة فائض الانتاج التي كان يعاني المزارعون منها خلال المواسم الزراعية السابقة وذلك بتحديد المساحة المزروعة لكل محصول وفقا لدراسة مسبقة حول كميات الاستهلاك المحلي وانتاج المحاصيل وابقاء الاسعار بمعدلات مقبولة . ومن جهة اخرى اصدر حاكم امارة رأس الخيمة توجيهاته الى وزارة الزراعة والثروة السمكية بضرورة اعداد تقارير متابعة دورية عن خطوات تخصيص الاراضي الزراعية في المنطقة الزراعية الشمالية وخاصة المزارع التي تشكل فائضا في الانتاج الزراعي ، وذلك من اجل الحد من اهدار المياه والاستنزاف الجائر لها وللحد من ظاهرة الملوحة في التربة وما نتج عنها من اصابة بالآفات والامراض .

وبالنسبة لقطاع التأمين ، فقد قررت اللجنة العليا للتأمين عدم منح تراخيص جديدة لشركات التأمين الاجنبية ، بهدف افساح المجال امام الشركات الوطنية للعمل في البلاد ، كما قررت اللجنة استثناء الشركات الوطنية من شرط تقديم وثيقة تأمين لصالح وزارة الاقتصاد والتجارة بمبلغ ١,٥ مليون درهم قبل السماح بقيدها في سجل شركات التأمين . وتطبيقا لبنود قانون الشركات ووكلاء التأمين الجديد ، قامت اكثر من ٥٠ شركة ووكالة تأمين عاملة في البلاد بتعديل اوضاعها برفع رؤوس اموال كل منها الى عشرة ملايين درهم .

وبالنسبة للقطاع التجاري ، فقد اعلنت السلطات الاتحادية عن تأجيل العمل بقانون الشركات التجارية رقم (٨) لسنة ١٩٨٤ وذلك اعتبارا من ١٩٨٦/١/١ لمدة سنة كاملة بسبب وجود ثغرات تطبيقية . وقد جاء تجميد العمل بالقانون بسبب ما اثير حوله من اعتراضات .

اما بالنسبة للقطاع المصرفي فقد شهد احداثا كثيرة هذا العام من ابرزها ، البدء في تطبيق التعديلات التي طلبها مصرف الامارات العربية المركزي من البنوك التجارية العاملة في البلاد والخاصة بالالتزام بنسبة ١ : ١ بين القروض والودائع بهدف ابقاء السيولة بوضع افضل . وكمحاولة

اخيرة لانقاذ بنك الساحل العربي من مشاكله المالية ، وافقت امارة رأس الخيمة على شراء ١٢,٥ ٪ من اسهمه والتي لم تطرح للاكتتاب ، وبالتالي زيادة رأس ماله من ٨٧,٥ مليون درهم الى ١٠٠ مليون درهم . وفي خطوة مشابهة اشترت امارة دبي نحو ١٦,٦ ٪ ، من اسهم بنك الامارات والشرق الاوسط في خطوة ترمي الى تغطية ديون معدومة .

ومن جهة اخرى اعلن المصرف المركزي عن عدم مسؤوليته عن اية نتائج تنجم عن عمليات المضاربة التي تقوم بها مجموعة الاوراق المالية في امارة ام القيوين ، حيث ان الترخيص الممنوح للمجموعة المذكورة يقتصر على ممارسة اعمال الصيرفة .

وبالنسبة لقطاع النقل البحري ، بدأت موانىء دبي اعتباراً من ١٩٨٦/٧/٩ تطبيق الرسوم الموحدة للخدمات البحرية والارضية المتعلقة بالعمليات الملاحية بعد انقضاء المهلة التي منحتها للشركات الملاحية العالمية العاملة في دبي لاخطار مراكزها الرئيسية بمضمون التعرفة الجديدة .

واخيراً صدر قرار وزاري بشأن القواعد التنظيمية للاستثمارات الاتحادية الداخلية والخارجية وذلك بهدف تنميتها بما يكفل تنويع مصادر الدخل وزيادة تلك الاستثمارات او انتاجها ، واستقصاء الفرص الاستثمارية الملائمة داخل الدولة وخارجها .

مشروعات جديدة وتصفية مشروعات قائمة :

شهد العام قيام المشروعات التالية :

١ ــ افتتح في مدينة العين اول مصنع لتعليب الخضروات ، وقد بلغت تكاليفه نحو ٣٠ مليون درهم ، وتقدر طاقته الانتاجية بنحو ٢٧ طن يوميا ، تزداد سنويا بنسبة ٣٠ ٪ ليغطي فائض المنتجات الزراعية في البلاد والتي تقدر بنسبة ٧٢ ٪ من اجمالي الانتاج المحلي .

٢ ــ بدأ مصنع الاسمنت الابيض في امارة رأس الخيمة في تسويق اول شحنة من انتاجه في السوق المحلي والتصدير للدول المجاورة . وجدير بالذكر ان الطاقة الانتاجية للمصنع تبلغ نحو ٣٠٠ الف طن سنويا بمواصفات عالمية عالية الجودة ، وان نحو ٨٠ ٪ من المواد الخام اللازمة للصناعة متوفرة في جبال امارة رأس الخيمة .

٣ ــ تم في نهاية شهر ابريل / نيسان ١٩٨٦ تشغيل مصنع غاز البترول السائل في امارة رأس الخيمة ، الذي شيدته شركة مكدرمونت العالمية ، بتكلفة تبلغ نحو ١٦ مليون دولار . ومن المتوقع ان تصل طاقته الانتاجية الى نحو الف برميل يوميا .

٤ ــ تم افتتاح مصنع الملابس الجاهزة في المنطقة الحرة في جبل علي ليكون ثاني مصنع يتم افتتاحه في المنطقة الحرة بعد مصنع هنترفوود لصناعة المواد الغذائية الاولية ، علماً بأن انتاج المصنع سيبلغ في مرحلته الاولى نحو ٥٠ الف قميص شهريا تصدر جميعها الى الولايات المتحدة الاميركية .

٥ ــ تم في مدينة العين التوقيع على عقد انشاء الطريق الذي يربط مدينتي العين ودبي ، وتبلغ التكلفة الاجمالية للطريق نحو ١٨٠ مليون درهم ، ويبلغ طولها نحو ٥٤ كيلومتر .

٦ ــ تم في امارة الفجيرة بتاريخ ١٩٨٦/٣/٢٧ افتتاح مشروع الشركة العربية لانتاج الدواجن

الذي اقيم على مساحة ١٦٠ هكتار، يبلغ الانتاج السنوي للمشروع نحو اربعة آلاف طن من لحوم الدواجن و١١,٥ مليون بيضة مائدة. وقد بلغت تكاليف المشروع نحو ١٠٠ مليون درهم ساهمت حكومة امارة الفجيرة بنسبة ٢٥ ٪ من رأسماله.

٧ ــ بدأ مصنع الادوية المركبة بدولة الامارات العربية المتحدة في انتاج معظم الادوية والمحاليل والمطهرات اللازمة للمستشفيات والتي كان يتم استيرادها من الخارج.

٨ ــ انتهى العمل من المرحلة الثانية للتوسعات الجديدة في ميناء الفجيرة والتي تضمنت إنشاء رصيفا طوله ١٧٥ متراً بعمق ١٢,٥ متر.

٩ ــ ذكرت مصادر اقتصادية في دبي بأن محادثات تجري بين عدد من الشركات الصناعية العالمية ومجموعة من رجال الاعمال المحليين وبقية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لاقامة مشروعات صناعية مشتركة لتصنيع وتجميع السيارات وقطع الغيار والالكترونيات، في المنطقة الصناعية بدبي، لما لها من موقع استراتيجي قريب من اسواق الخليج والشرق الاوسط. وقدرت تلك المصادر حجم الاستثمارات في هذه المصانع بأكثر من ٩٠ مليون دولار.

اما بالنسبة لتصفية شركات قائمة فقد شهد العام تصفية عدة شركات منها شركة الخليج للثروة الحيوانية وشركة الصناعات الخليجية، وايقاف العمل بمصنع اسمنت الخليج برأس الخيمة.

ومن جهة اخرى اعلن بنك دبي تورنتو دومينون اغلاق جميع فروعه في دولة الامارات العربية المتحدة اعتبارا من ١٩٨٦/٤/٣٠.

احداث ووقائع اخرى وتشمل:

١ ــ اعلن مصرف الامارات العربية المتحدة المركزي عن اكتشاف عملة مزيفة في اسواق الدولة من فئة الخمسمائة درهم، وعمم على البنوك ومحلات الصيرفة والتجار تحذيرا بوجوب التنبه الى هذا التزييف والتدقيق في الاوراق النقدية التي تعرض عليهم.

٢ ــ ارتفعت اسعار السلع الاستهلاكية في السوق المحلي خلال شهري فبراير/ شباط ومارس/ آذار ١٩٨٦ بنسبة ٢٥ ٪ عما كانت عليه قبل مطلع العام الحالي، و يرجع السبب في ذلك الى الانخفاض الحاد الذي تعرض له سعر صرف الدولار الامريكي مقابل العملات الاجنبية الرئيسية و بالتالي انخفاض سعر صرف درهم الامارات الذي يرتبط بالدولار.

٣ ــ اشار تقرير صادر عن الادارة المركزية للاحصاء بوزارة التخطيط بأن متوسط ايجارات المساكن قد انخفضت خلال العام بنسبة تتراوح بين ٣٠ ٪ و٣٥ ٪.

٤ ــ خفضت شركات الطيران العاملة في البلاد حجم ومدد التسهيلات التي تمنحها لوكالات السفر، وشددت من شروطها حتى لا تمنى بخسارة مالية كتلك التي اصابتها نتيجة لافلاس عدد من الوكالات خلال العام المنصرم وعدم مقدرة وكالات اخرى على الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه الشركات بسبب عجزها عن تحصيل ديونها التي تقدر بعدة ملايين درهم.

٥ ــ اعلن محافظ مصرف الامارات العربية المركزي ان محصلة النظام المصرفي خلال السنوات

١٩٨٣ــ ١٩٨٦ تميز بوجود مؤشرات ايجابية رغم سنوات الركود الاقتصادي في البلاد ، واضاف ان هناك ثلاثة تطورات هامة في هذا السياق هي : استمرار ارتفاع صافي الموجودات الاجنبية ، ارتفاع حجم الائتمان المحلي للقطاع العام بنسبة ٥٠ ٪ تقريبا وارتفاع حجم الائتمان المصرفي للقطاع الخاص خلال العام الحالي بنسبة ٩٪ . اما الظواهر السلبية فتتمثل في انخفاض الانتاجية وتدني مشاركة المواطنين في مجموع القوى العاملة المنتجة . وقلة ادوات السوق المالي التي تحتاجها قطاعات التنمية من التسهيلات المتوسطة والطويلة المدى .

٦ ــ اعربت بعثة صندوق النقد الدولي التي زارت البلاد خلال شهر نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٨٦ عن تفاؤلها بمستقبل الوضع الاقتصادي في البلاد مؤكدة ان اقتصاد الامارات العربية المتحدة تجاوز مرحلة الركود التي شهدتها البلاد .

٧ ــ اشارت دراسة لمصرف الامارات الصناعي الى ان جميع مصانع الاسمنت السبعة المقامة في البلاد تعمل بنحو ٦٠ ٪ من طاقتها الانتاجية ، حيث تعاني تلك المصانع من انخفاض اسعار الاسمنت بشكل حاد وتراجع الاستهلاك المحلي والخليجي والمنافسة الحادة من الاسمنت الكوري والياباني المستورد . واشارت الدراسة الى ان اسعار الاسمنت انخفضت خلال العامين الماضيين بنسبة ٣٨,٧ ٪ .

٨ ــ شهدت البلاد تحولات اقتصادية بارزة خلال الاعوام الخمسة الماضية ، تميزت بحدوث تغير في هيكل الناتج المحلي لصالح القطاعات الاقتصادية الاخرى عدا النفط ، فقد انخفضت مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي الى ٤٤,٩ ٪ في عام ١٩٨٥ مقابل ٦٣,٢ ٪ في عام ١٩٨٠ . وحقق قطاع الصناعة معدلا للنمو نحو ١٦,٢ ٪ سنويا وقطاع الزراعة نحو ١١,١ ٪ سنويا .

احداث سياسية :

شهد العام اعادة انتخاب سمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيسا لدولة الامارات العربية المتحدة لمدة خمس سنوات اخرى تبدأ في ١٩٨٦/١٢/٢ ، كما تم اعادة انتخاب سمو الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم حاكم امارة دبي نائبا للرئيس .

وتعرضت المنشآت النفطية في حقل ابو البخوش الذي يبعد ١٠٠ ميل شمال غربي أبوظبي ، بتاريخ ١٩٨٦/١١/٢٥ ، لقصف جوي قامت به طائرات اجنبية مجهولة ، مما اسفر عن مقتل وجرح وفقدان ما يزيد على اربعين شخصا ، علاوة عن الاضرار المادية الجسيمة التي لحقت بالمنشآت في الحقل .

وافق المجلس الاستشاري الوطني بأن يخضع كافة الشباب المواطنين ممن تتراوح اعمارهم بين الثامنة عشر والعشرين عاما ، من الخريجين والطلاب او الموظفين الى دورات تدريبية عسكرية ، يتدربون فيها على استخدام السلاح وفنون القتال .

القروض الصادرة من البلد والواردة اليه :

ـ بلغت قيمة القروض التي منحها صندوق أبوظبي للانماء الاقتصادي العربي خلال العام نحو ٥٥,٥٠ مليون درهم امارات ، منها قرض قيمته ١٨,٥٠ مليون درهم لدولة عربية والباقي لدولة افريقية .

ـ حصلت الدولة خلال العام على قروض على النحو التالي :

الجهات المقرضة	تاريخ التوقيع	قيمة القرض	عملة القرض	المشروع المستفيد
أولاً : مؤسسات تمويل عربية				
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٨٦/١٠/٢٥	١٠,٠٠٠,٠٠٠	دينار اسلامي	تمويل تأجير خط مساهمة في رأس مال لصالح مصرف الامارات الصناعي
ثانياً : مؤسسات تمويل اجنبية				
قرض تجميعي يضم سبعة بنوك بقيادة شركة أبوظبي للاستثمار	١٩٨٦/٤/٢٦	٦٥٠,٠٠٠,٠٠٠	دولار امريكي	تمويل مشتريات شركة أبوظبي لتسييل الغاز من المعدات الرأسمالية ولتغطية قرض يعاد تمويله بشروط افضل

٢ ـ ٤ ـ فرص الاستثمار المتاحة :

٢ ـ ٤ ـ ١ ـ امكانيات الاستثمار المتاحة :

تسعى الدولة الى العمل على تنويع مصادر الدخل القومي للتقليل من الاعتماد على النفط وذلك بالتركيز على تنمية القطاعات الاخرى وتتمثل مجالات الاستثمار المتاحة في دولة الامارات في القطاعات التالية :

القطاع الصناعي :

و يضم هذا القطاع كلا من الصناعات النفطية وهي التي تمتلكها الدولة والصناعات غير النفطية والتي يساهم فيها القطاع الخاص بنصيب وافر. وفي مجال الصناعات النفطية تهدف الدولة الى تحقيق ما يلي :

ـ اقامة المنشآت الصناعية ذات الكثافة الرأسمالية لتصنيع اكبر قدر ممكن من النفط الخام والغاز (الصناعات البتروكيماو ية والمشتقات النفطية) .

ـ الاستفادة الكاملة من الغاز المرافق لاستخراج النفط .

اما في مجال الصناعات غير النفطية فإن الاولو ية للاستثمار في مشروعات انتاج المنتجات غير

المعدنية ، منتجات الالومنيوم ، الامونيا ، اليوريا ، الزيوت الاساسية ، المذيبات العضوية ، الاملاح والغازات والسوائل الكيماوية ، الانابيب المعدنية ، المصابيح الكهربائية ، البطاريات الجافة والسائلة كما سيزداد حجم وأهمية المنتجات الصناعية التي ستشكل سلعا وسيطة لاقامة صناعات مكملة او لاستخدامها في قطاعات اخرى .

القطاع الزراعي :

على الرغم من صغر حجم الرقعة الزراعية إلاّ انه لا يزال هناك مجال امام المزيد من الاستثمارات في هذا القطاع وتستهدف خطة التنمية للقطاع الزراعي تحقيق زيادة في انتاج الخضروات ، الحليب ومشتقاته ، اللحوم الحمراء ، لحوم الدواجن والاسماك والبيض .

٢ ــ ٤ ــ ٢ ــ المشروعات المعروضة للاستثمار:

يوضح الجدول التالي المشروعات المعروضة للاستثمار في دولة الامارات العربية المتحدة .

المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح للمشروع	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي التكلفة التقديرية للمشروع
تصنيع العبوات الزجاجية	الشركة العربية للتعدين	الفجيرة	دراسة اولية	٤٣,٧ مليون درهم امارات
مشروع البوكسايت لانتاج الامونيا	الشركة العربية للتعدين	أبوظبي	دراسة اولية	٦٠٠ مليون دولار
انتاج التمور	الاتحاد العربي للصناعات الغذائية	رأس الخيمة	دراسة اولية	٣٦ مليون درهم امارات
مشروع تصنيع لحوم الدجاج البياض المستنفذ	الاتحاد العربي للصناعات الغذائية	غير محدد	دراسة اولية	غير محدد
مشروع تصنيع التمور	الاتحاد العربي للصناعات الغذائية	غير محدد	دراسة اولية	٣٢ مليون دولار
مصنع عربي لانتاج الهكسان	الاتحاد العربي للصناعات الغذائية	أبوظبي	دراسة اولية	غير محدد
انتاج الحليب ومشتقاته	الاتحاد العربي للصناعات الغذائية	غير محدد	دراسة اولية	غير محدد
تصنيع معدات الدواجن والابقار	الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية	غير محدد	دراسة اولية	غير محدد
مشروع انتاج البروتين احادي الخلية	منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط	أبوظبي	دراسة اولية	٢٠٠ مليون دولار
تربية وتسمين الاغنام	شركة الخليج للتنمية الزراعية	الشارقة	دراسة اولية	٢٠ مليون درهم امارات

٢ ــ ٥ــ الاستثمارات العربية الوافدة :

يبين الجدول التالي التراخيص الممنوحة لمستثمرين عرب خلال عام ١٩٨٦ .

اسم الشركة	الموقع	تاريخ الترخيص	رأس المال المصرح به (درهم امارات)	جنسيات الشركاء العرب وقيمة مساهماتهم (درهم امارات)
٦٧ شركة تعمل في مجال التجارة والمقاولات	أبوظبي	عام ١٩٨٦	٨٥,١٤١,٠٠٠	مشروع عربي مشترك ٣٩,٢٠٠,٠٠٠ فلسطيني ٩٨٧,٥٥٠ سوري ٨٦٧,٨٥٠ اردني ٣٧٢,٤٠٠ عراقي ٣٥٢,٨٠٠ لبناني ٢٩١,٥٥٠ مصري ١٦٠,٦٥٠ ج . ي . د . ٧٨,٤٠٠ سوداني ٧٣,٥٠٠ جزائري ٢٤,٥٠٠ صومالي ١٩,٦٠٠ سعودي ١٤,٧٠٠
٨٠ شركة تعمل في مجال التجارة والمقاولات والتخزين	دبي	عام ١٩٨٦	١٦٤,٤١٥,٤٦٢	سعودي ١٢٥,٣٤٩,٨٤٦ كويتي ٧,٣٦٤,٥٠٠ لبناني ٥,٤٠١,٠٠٠ بحريني ٣,٢٠٠,٠٠٠ اردني ٢,٧٧٨,٥٠٠ قطري ٢,٧٥٠,٠٠٠

تابع

اسم الشركة	الموقع	تاريخ الترخيص	رأس المال المصرح به (درهم امارات)	جنسيات الشركاء العرب وقيمة مساهماتهم (درهم امارات)
٦٨ شركة تعمل في مجال التجارة والمقاولات والصناعة	الشارقة	عام ١٩٨٦	٥٢,٩٠٠,٠٠٠	عماني ١,٣٠٤,٥٠٠ سوري ١,٠٢٤,٨٠٠ فلسطيني ٦٦٦,٨٠٠ تونسي ٢٥٠,٠٠٠ سوداني ٢٤٥,٠٠٠ عراقي ١٩٨,٠٠٠ مصري ١٤٧,٠٠٠ ج . ع . ي ٣٦,٧٥٠ اردني ١٢,٤٩٢,٨٠٠ سعودي ٣,٤٦٠,٦٠٠ ج . ي . د ٩١٦,٣٠٠ سوري ٨٠٨,٥٠٠ فلسطيني ٦٩٨,١٠٠ لبناني ٣٥٩,٥٠٠ عراقي ٣٢٠,٥٠٠ بحريني ٢٧٨,٠٠٠ مغربي ٤٩,٠٠٠ مصري ٣٤,٣٠٠ كويتي ٢٤,٥٠٠ سوداني ٢٤,٥٠٠

[٣]

تقرير
مناخ الاستثمار
في
دولة البحرين
لعام ١٩٨٦

مناخ الاستثمار
في دولة البحرين لعام ١٩٨٦

في اطار الجهود المستمرة التي تبذلها الحكومة لمواجهة الركود الاقتصادي الذي ساد المنطقة، اتسم الاتجاه العام بترشيد الانفاق الحكومي وضغط المصروفات، وقد نجحت الدولة في التعايش مع تراجع عائدات النفط والسيطرة على العجز في ميزان الحساب الجاري بحيث لم يجاوز الحدود المعقولة بنهاية عام ١٩٨٦.

واتجهت الدولة الى تنويع مصادر الدخل بزيادة الصادرات غير النفطية من الالمنيوم والبتروكيماويات وتنشيط السياحة بتسهيل اجراءات تأشيرة الدخول لاسيما بعد افتتاح جسر الملك فهد الذي يربط دولة البحرين بالمملكة العربية السعودية. بالاضافة الى تنمية المشروعات السياحية المختلفة.

كما حظيت الحركة الاقتصادية في البلاد بدفعات من النشاط تمثلت في تخفيض فوائد القروض مع التوسع في المشروعات الزراعية. وفيما يلي أبرز مستجدات مناخ الاستثمار خلال العام.

٢ ــ ١ ــ تعديلات تشريعية واجراءات حكومية:

صدرت خلال العام عدة قوانين وقرارات منها ما يتعلق بمعالجة عجز الموازنة العامة ومنها ما اهتم بتنمية موارد الدخل بتنظيم وتشجيع السياحة والصناعة والتجارة. كما صدرت بعض التشريعات المنظمة لمجالات استثمار مواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالبلاد بالاضافة الى قرارات دعم وتشجيع المقاول الوطني وتنظيم القطاع المصرفي.

ففي اطار معالجة عجز الموازنة العامة صدرت التشريعات التالية:

١ ــ المرسوم بقانون رقم (٥) لسنة ١٩٨٦ بتعديل المرسوم بقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٧٧ بإصدار سندات التنمية، واصبح بموجبه لوزير المالية والاقتصاد الوطني بالاتفاق مع مؤسسة نقد البحرين الحق في اصدار اذونات على الخزانة العامة و«سندات تنمية» في حدود مائة مليون دينار على ان تكون هذه الاذونات وسندات التنمية لحاملها او اسمية وقابلة للتداول وبفائدة تعلن في بيان الاصدار، وان تستهلك في المدة التي يحددها بيان الاصدار. ولوزير المالية والاقتصاد الوطني بالاتفاق مع مؤسسة نقد البحرين إصدار اذونات وسندات اخرى بديلة لتلك التي استهلكت شريطة عدم تجاوز حد المئة مليون دينار.

٢ ــ صدر المرسوم بقانون رقم (١٤) لسنة ١٩٨٦ بفرض رسم خدمات على المغادرين عن طريق الجو.

وفيما يتعلق بتنشيط السياحة:

١ ــ صدر قرار وزاري رقم (٣٩) لسنة ١٩٨٦ بتعديل بعض مواد القرار رقم (٢٥) لسنة ١٩٧٦ في شأن تأشيرة الدخول الى البحرين، وبموجب هذا القرار اصبح جائزا إصدار تأشيرة الدخول بمطار البحرين لمدة ٧٢ ساعة او لمدة سبعة ايام لارباب الاعمال والتجار المعروفين بنشاطهم

التجاري ولرجال الاعمال القادمين لعقد اجتماعات في الدولة ولاعضاء المؤتمرات والمعارض والمجموعات السياحية الوافدة بناء على ترتيبات مسبقة مع ادارة السياحة او المؤسسات العاملة في البلاد في مجال السياحة .

٢ ــ صدر المرسوم بقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٨٦ بشأن تنظيم السياحة متضمناً تعريف الخدمات والمواقع السياحية لاغراض تطبيق القانون وتنظيم الحصول على التراخيص الضرورية من وزارة العمل لمزاولة اعمال الخدمات السياحية او الانتفاع بالمواقع السياحية . و يتضمن القانون ايضا أوضاع الطعن في حالة رفض تجديد الترخيص او الغائه ، وتحديد الجزاءات المترتبة على مخالفة احكام القانون .

٣ ــ اقر المجلس الاعلى للسياحة في البحرين المشروع السياحي الكبير المزمع اقامته في احدى الجزر بالبلاد بتكلفة مقدارها ٢٤ مليون دولار .

٤ ــ تقرر اعفاء السيارات القادمة بصحبة الاجانب لفترة محددة من تسديد اية ضمانات للضريبة الجمركية .

وفي مجال تنظيم النشاط الصناعي في البلاد ودفعه في طريق التنمية . صدر قرار رقم (١) لسنة ١٩٨٦ باصدار اللائحة التنفيذية للمرسوم بقانون رقم (٦) لسنة ١٩٨٤ بشأن تنظيم الصناعة وتشمل اللائحة الاجراءات التي يجب اتباعها للحصول على الترخيص بإقامة منشأة صناعية جديدة او اجراء اي تغيير في منشأة قائمة واستحداث قسم السجل الصناعي بوزارة التنمية والصناعة لمسك سجل قيد للمنشآت الصناعية القائمة تدون فيه البيانات التي نصت عليها اللائحة على ان تنشر في الجريدة الرسمية البيانات المتعلقة بتاريخ ورقم القيد واسم المنشأة ونوعها وصاحبها وموقعها . كما تضمنت اللائحة اجراءات التظلم من القرارات التي تصدر بموجب المرسوم بقانون رقم (٦) لسنة ١٩٨٤ .

وفي مجال تنمية النشاط التجاري :

١ ــ صدر قرار رقم (٢٥) لسنة ١٩٨٦ بمنح الحق لمواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في تملك ٢٥ ٪ من اسهم شركات المساهمة ، شريطة ألا تقل ملكية البحرينيين فيها عن ٥١ ٪ وذلك مع الزام هذه الشركات المساهمة بحفظ سجل خاص تقيد فيه اسهم مواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية .

٢ ــ صدر المرسوم بقانون رقم (١٧) لسنة ١٩٨٦ في شأن تعديل بعض احكام قانون الشركات التجارية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٢٨) لسنة ١٩٧٥ وقد قضى التعديل بأن يكون جميع الشركاء في شركات المساهمة التي تؤسس لاحقا للعمل بالنص المعدل بحرينيي الجنسية ، على ان لا يخل ذلك بحق مواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في تملك نسبة ٢٥ ٪ من اسهم هذه الشركات . وبموجب هذا التعديل اصبح جائزا لشركة المساهمة اصدار اسهم ممتازة تنطبق عليها الاحكام التي تسري على الاسهم ، كما اجاز التعديل بيع الاسهم والشهادات المؤقتة واجاز للشركة شراء اسهمها لاغراض الاستثمار .

وقد حدد القرار الوزاري رقم (٢٦) لسنة ١٩٨٦ بشأن الاحكام التنفيذية لذلك المرسوم نسبة

٥ ٪ كحد اقصى لما يمكن ان تشتريه وتعيد بيعه شركة المساهمة لاغراض الاستثمار ونص على ان تفقد الاسهم المشتراة كافة مالها من حقوق في الشركة حتى تتم اعادة بيعها ، كما حدد الحالات التالية والتي يسمح فيها بشراء الاسهم :

أ ــ دعم اسعار اسهم الشركة في السوق .

ب ـ تسوية مديونيات للشركة على الغير.

جـ ـ شراء الاسهم بغرض بيعها او منحها لموظفي الشركة .

د ـ اية حالات اخرى .

واشترط القرار لشراء الاسهم الحصول على الموافقة المسبقة لوزير التجارة والزراعة ووجود فوائض نقدية كافية لدى الشركة تمكنها من الشراء ، كما نص على تسجيل عمليات البيع والشراء في سجل خاص واخطار وزارة التجارة والزراعة بأية صفقة خلال ٤٨ ساعة على الاكثر من إتمامها ، علاوة على اية بيانات تطلبها الوزارة .

٣ ــ أصدر مجلس الوزراء عدة قرارات بهدف تنشيط الاوضاع الاقتصادية في البلاد ، منها الموافقة على تأسيس سوق البحرين للاوراق المالية وتشجيع تأسيس الشركات والمؤسسات العامة ذات الجدوى الاقتصادية الجيدة كذلك تخفيض بعض الرسوم البلدية على المكاتب والمحلات التجارية والغاء الرسوم على البضائع المصدرة ورد الرسوم الجمركية عن البضائع المعاد تصديرها وتخفيض اجور التلكس والهاتف بنسبة ١٥ ٪ ، اضافة الى مجموعة من التوصيات تتعلق بتحسين اوضاع سوق العقار.

٤ ــ قررت وزارة التجارة والزراعة السماح لهيئة التأمينات وصندوق التقاعد بتملك ما لا يجاوز ١٠ ٪ من اسهم الشركات العامة القائمة والجديدة وذلك في اطار تنشيط الوضع الاقتصادي .

وفي اطار تطوير العمل المصرفي بالبلاد بما يتمشى مع مقتضيات ومتطلبات المرحلة الراهنة فقد اتخذت عدة قرارات اهمها ما يلي :

١ ــ اصدرت مؤسسة نقد البحرين تعليمات للبنوك التجارية العاملة في البحرين بتخفيض الفائدة على الودائع بنسبة ٠,٥ ٪ وذلك للودائع قصيرة الاجل حتى ١٥ شهراً .

٢ ــ تقرر تخفيض اسعار الفائدة على القروض المصرفية اعتبارا من ١٩٨٦/٩/١ لتصبح بحد اقصى ١٠ ٪ وحد ادنى ٧,٥ ٪ بدلاً من ١٢ ٪ ، ١٠ ٪ على الترتيب ، وقد سبق ذلك تخفيض آخر في مارس / آذار سنة ١٩٨٦ الى ١٢ ٪ بدلاً من ١٤ ٪ .

٣ ــ قررت مؤسسة نقد البحرين دفع ٥٠ ٪ من الفوائد على الرصيد النقدي الذي يتعين على البنوك التجارية الاحتفاظ به لدى المؤسسة والذي لم تكن تدفع عليه فوائد من قبل .

٤ ــ كما قررت المؤسسة السماح للوحدات المصرفية الخارجية (الاوفشور) البحرينية المنشأ بالتعامل مع المقيمين في البحرين في مجال تقديم الخدمات الاستشارية وادارة المحافظ المالية دون قبول ودائع او تقديم قروض .

وفي مجال زيادة فرص العمل المتاحة للبحرينيين ، ودعم المقاول الوطني :

١ ــ صدرت قرارات عن وزارة التجارة والزراعة وغرفة تجارة وصناعة البحرين باقفال محلات البيع

بالتجزئة التي يملكها اجانب للحد من ظاهرة استغلال الاجانب لمحلات بيع المواد الغذائية ومحلات الملابس الجاهزة والاحذية والاقمشة وغيرها .

٢ ــ قررت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية منع نقل الكفالات او التحويل المحلي للاجانب لمدة ٦ اشهر اعتبارا من يوليو ١٩٨٦ يعاد بعدها النظر في سياسة الاستقدام .

٣ ــ صدر المرسوم بقانون رقم (٢٠) لسنة ١٩٨٦ بتعديل قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٧٦ وقد قضى التعديل ، في شأن الاشتراكات عن التأمين ضد الشيخوخة والعجز والوفاة ، بخفض الحصة التي على صاحب العمل سدادها للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية من ١١ ٪ الى ٧ ٪ من اجور العاملين لديه ، كما خفض حصة المؤمن عليه الى ٥ ٪ من اجره الشهري .

٤ ــ تقرر تخفيض قيمة الاعتمادات المطلوبة من المقاول عند الدخول في مناقصة الى ٢ ٪ بدلاً من ٥ ٪ ، كذلك الموافقة على منح المقاول الوطني دفعة مقدمة تعادل ١٥ ٪ من القيمة الاجمالية لاية مناقصة حكومية ترسو عليه ، وذلك مساهمة في تخفيف الاعباء المالية عنه .

ومن أهم القرارات والاجراءات الاخرى ما صدر عن مجلس الوزراء في شأن :

١ ــ الموافقة على مشروع قانون إنشاء جامعة البحرين .

٢ ــ الموافقة على الاجراءات الجديدة لتنظيم صيد الاسماك بالمياه الاقليمية للمحافظة على الثروة السمكية وتنميتها .

٢ ــ ٢ ــ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية :

ارتبطت دولة البحرين خلال عام ١٩٨٦ بعدد من الاتفاقيات والترتيبات الثنائية والجماعية مع دول وهيئات عربية وغير عربية .

وتهدف هذه الاتفاقيات والترتيبات الى تدعيم التعاون في مجالات مختلفة كالصناعة والتجارة والقوى العاملة والمواصلات والتنمية الداخلية في البلاد .

١ ــ تم الاتفاق مع وزارة الصناعة والتجارة الاردنية على زيادة حجم التبادل التجاري بين الدولتين واقامة معارض تجارية دورية متخصصة في كل من البلدين ، وعقد ندوة بالبحرين في مطلع عام ١٩٨٧ للتعريف بفرص الاستثمار المتاحة في المملكة الاردنية الهاشمية ، كما اتفق الجانبان على دراسة إنشاء شركة مشتركة لانتاج الاسمدة الكيماوية في دولة البحرين باستخدام الفوسفات من الاردن والامونيا والطاقة من البحرين .

٢ ــ انضمت البحرين الى الاتفاقية العربية الدولية الخاصة بتأمين السيارات والمعروفة باسم (البطاقة البرتقالية) .

٣ ــ اتفاقية إنشاء المؤسسة العامة لجسر الملك فهد والتي تم التوقيع عليها في مدينة المنامة في ١٩٨٥/١٢/٢٥ ووفق عليها في ١٩٨٦/١/٢٩ وتم بموجبها تحديد منطقة الجسر في اراضي ومياه كل من الدولتين وانشأت الاتفاقية المؤسسة العامة للجسر كهيئة ذات شخصية اعتبارية مقرها مدينة الدمام بالمملكة العربية السعودية وخاضعة هي وموظفوها لانظمة

المملكة ، وتتولى ادارة منطقة الجسر وصيانتها وتحديد رسوم استخدام الجسر والمرور عليه .

٤ ــ اقرت كل من دولة البحرين والمملكة العربية السعودية الصيغة النهائية لمشروع مواصفات كابل الالياف البعدية الذي يربط البلدين عبر جسر البحرين ــ السعودية .

٥ ــ تقرر تشكيل لجنة مشتركة بين البحرين والمملكة المغربية للتنسيق في مجالات القوى العاملة وتشجيع انسياب القوى العاملة المغربية الى البحرين .

٦ ــ بناء على ما اتخذه المجلس الاعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورته الاخيرة (ابوظبي ١٩٨٦/١١/٢) ووفق على السماح لمواطني دول المجلس بممارسة تجارة التجزئة بدول الخليج اعتبارا من مارس / آذار ١٩٨٧ لفترة خمس سنوات يتم بعدها تقييم التجربة لتطويرها ، وبممارسة تجارة الجملة اعتباراً من اول مارس سنة ١٩٩٠ .

٧ ــ بدأ الاعداد لتأسيس شركة تونسية بحرينية للتجارة والصناعة يشارك في رأسمالها مستثمرون من كلا البلدين ، و يبلغ رأس المال المصرح للشركة مليون دينار بحريني . وقد تم وضع الملامح الرئيسية للشركة على ان يكون لها فرع في تونس وآخر في البحرين .

٨ ــ الموافقة على النظام الاساسي لهيئة المواصفات والمقاييس لدول مجلس التعاون .

٩ ــ تم الاتفاق مع هيئة الامم المتحدة ، على ان تساهم منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو) في مشروع دعم وتشجيع الصناعات المتوسطة والصغيرة ضمن سياسة حكومة البحرين في دعم الصناعات الوطنية القائمة .

١٠ - كما تم الاتفاق مع برنامج الامم المتحدة الانمائي على تمويل دراسة اقامة مركز تجاري دولي في البحرين .

١١ - تم التوقيع على اتفاقية مشروع انشاء مركز معلومات للتسويق والترويج والاستشارات الفنية السمكية للبلاد العربية (INFOSAMAK) مع برنامج الامم المتحدة الانمائي .

٢ ــ ٣ ــ وقائع واحداث :

تمكنت دولة البحرين من توفيق أوضاعها النقدية في ضوء الظروف الناشئة عن تراجع عائدات النفط ، فلم يجاوز العجز في ميزان الحساب الجاري ما قيمته ٢٦ مليون دولار بانتهاء عام ١٩٨٦ ، واستمرت جهودها من اجل ترشيد الانفاق والاستيراد وتشجيع موارد الدخل غير النفطية من صادرات وسياحة .

ففيما يتعلق بالاوضاع النقدية :

ــ اعلنت الموازنة العامة لعام ٨٧/٨٦ التي بلغ إجماليها ١١١٠ مليون دينار بحريني * بزيادة قدرها ٦٧ مليون دينار عن الموازنة السابقة اي بنسبة ٦ ٪ ، وقد وافقت الحكومة على زيادة الحد الاقصى للدين المحلي الى ١٠٠ مليون دينار بدلا من ٣٠ مليون دينار وذلك في محاولة منها لتمويل العجز في الموازنة والتحكم في فائض السيولة في اسواق المال المحلية .

(*) الدينار البحريني يعادل ٢,٦٥ دولار كما في ١٩٨٦/١٢/٣١ .

ـ بلغت موجودات مؤسسة نقد البحرين خلال النصف الاول من عام ١٩٨٦ من النقد الاجنبي ما قيمته ٣٩٢ مليون دينار بحريني مقابل ٣٢٨ مليون دينار خلال نفس الفترة من عام ١٩٨٥، محققة بذلك زيادة قدرها ٦٤ مليون دينار بحريني اي بنسبة ١٩,٥ ٪.

ـ شهدت الميزانية الموحدة لـ ٢٠ بنكا تجاريا عاملا بالبحرين خلال النصف الاول من عام ١٩٨٦ نموا ملحوظا في اصول وموجودات هذه البنوك حيث بلغت حوالي ملياري دينار بحريني بزيادة مقدارها ١١١ مليون دينار بحريني مقارنة بنفس الفترة من عام ١٩٨٥. وفي نفس الفترة هبطت موجودات بنوك «الاوفشور» في المنامة الى ٥١ مليار دولار مقابل ٥٧ مليار دولار خلال نفس الفترة عام ١٩٨٥ و٦١,٧ مليار بنهاية ١٩٨٥ مقارنة بـ٦٢,٧ مليار بنهاية ١٩٨٤.

وفي مجال الجهود المبذولة لزيادة الطاقة الانتاجية في البلاد:

ـ تم افتتاح مصنع شركة الخليج لدرفلة الالمنيوم والمقرر له ان يستوعب ٢٠ ٪ من انتاج شركة المنيوم البحرين (البا) عندما يعمل بكامل طاقته. و يعكس إنشاء هذا المصنع اتجاه الدولة الى الاهتمام بالصناعات التكميلية المرتبطة بالصناعات القائمة فعلا.

ـ تم خلال الاشهر الثلاثة الاولى من عام ١٩٨٦ تصدير اكثر من ٣٢ الف طن من الالمنيوم الاساسي الذي تنتجه شركة المنيوم البحرين، مسجلا بذلك رقما قياسيا لم يسبق تحقيقه خلال اية فترة محاسبية واحدة من قبل، و بذلك بلغ اجمالي صادرات الالمنيوم من البحرين خلال هذه الفترة من العام ٦٦,٥ الف طن بزيادة قدرها ٨٧ ٪ عن نفس الفترة من العام الماضي. ومن جهة اخرى اعلنت شركة المنيوم البحرين عن خطتها لزيادة طاقتها الانتاجية بنسبة ٢٥ ٪ على مدى السنوات الخمس القادمة. وتصل تكلفة هذا التوسع الى ١٦٠ مليون دولار.

ـ تم تأسيس شركة البحرين لمطاحن الدقيق برأس مال قدره ١٠ مليون دينار بحريني.

ـ أسست اول شركة مقاولات بحرينية / المانية مشتركة برأس مال قيمته ١/٢ مليون دينار بحريني.

ـ تم اشهار «الشركة العربية للاستثمار الزراعي» برأس مال عربي مشترك قدره ١٠٠ مليون دولار كشركة قابضة ستقوم بإنشاء عدد من الشركات بالدول العربية.

وفي اطار تنشيط القطاعات الاقتصادية:

بدأت الحكومة في تنفيذ عدد من مشاريع الري لزيادة الرقعة الزراعية وتطوير الانتاج الزراعي والحيواني مثل مشروع توبلي.

ـ لم يقتصر اهتمام الحكومة على المجال الصناعي والزراعي فقط بل اهتمت بتنشيط الحركة الاقتصادية والسياحية بالبلاد، وقامت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بدور رئيسي في تنشيط الحركة الاقتصادية وذلك بتسهيل انجاز معاملات المؤسسات والمنشآت والمواطنين وتسهيل تجديد رخص الاجانب العاملين في المؤسسات المصرفية والمالية والتأمين.

ـ عقد خلال شهر ابريل / نيسان المؤتمر السياحي الثاني لبحث سبل تنشيط وتوسيع مجالات السياحة في المنطقة.

ـ تم تأسيس شركة المشاريع السياحية برأس مال قدره ١٠ مليون دينار بحريني للمساهمة في

تنشيط السياحة في البلاد .

ـ افتتح جسر الملك فهد في ١٩٨٦/١١/٢٦ مما يسهل انتقال المواطنين والتجارة بين البحرين والسعودية و باقي دول مجلس التعاون .

أما فيما يتعلق بالاحداث السياسية ، فقد أمكن بجهود خليجية متضافرة احتواء الخلاف الذي نشب مع دولة قطر حول جزيرة فشت الديبل .

كما شهد العام بعض الاحداث الاخرى المتنوعة :

ـ فقد تم عقد ندوة النظام العربي لضمان ائتمان الصادرات بتنظيم مشترك بين غرفة تجارة وصناعة البحرين والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وتهدف الى تعريف المصدر البحريني بالآليات الجديدة المتوفرة لتنمية الصادرات العربية مساهمة مع جهود الدولة لزيادة الصادرات .

ـ كما تم عقد المؤتمر الاول لضباط الاتصال لمشروع (INFOSAMAK) التابع لمنظمة الاغذية والزراعة ومركزه دولة البحرين ، و يهدف المشروع الى توفير المعلومات المتعلقة بالنشاط التسويقي للثروة السمكية للدول الاعضاء .

ـ وقررت البحرين الاعتماد على القمح السعودي الذي تسلمت ٢٠ الف طن منه واوقفت الاستيراد من استراليا كما الغت مشروع اقامة صوامع لتخزين الغلال اعتمادا على الصوامع المتوفرة بمدينة الدمام بالمملكة العربية السعودية .

ـ وقد ادى انخفاض سعر الدولار و بالتالي الدينار البحريني مقابل الين الياباني والمارك الالماني الى ارتفاع اسعار السيارات والسلع المستوردة من هاتين الدولتين بنسبة ٤٢ ـ ٤٨ ٪ خلال شهر ابريل / نيسان ١٩٨٦ مقارنة بأسعارها خلال ابريل / نيسان ١٩٨٥ .

تم خلال العام التوقيع على اتفاقيات قروض على النحو التالي :

الجهات المقرضة	تاريخ الاتفاقية	قيمة القرض	عملة القرض	المشروع المستفيد
الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي	١٩٨٦/٣/١	١٧٠,٠٠٠	دينار كويتي	الشركة العربية للحديد والصلب

٢ ـ ٤ ـ فرص الاستثمار المتاحة :

٢ ـ ٤ ـ ١ ـ امكانيات الاستثمار المتاحة في القطاعات المختلفة :

على الرغم مما تتصف به البلاد من ندرة في الموارد الطبيعية وخاصة الاراضي الزراعية فضلاً عن قلة عدد السكان ، وما يترتب على ذلك من محدودية الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني فإنه ما

زالت هناك فرص متاحة امام المستثمرين سواء في القطاع الزراعي او القطاع الصناعي ويمكن اجمال هذه الفرص على النحو التالي :

القطاع الزراعي :

تبلغ مساحة الاراضي المزروعة في البحرين نحو ٥٠٠٠ هكتار وهي تمثل نحو ثلث الاراضي الصالحة للزراعة فقط اي انه لا يزال هناك نحو ١٠٠٠٠ هكتار من الاراضي الصالحة للزراعة لم تستغل بعد لذلك سعت الدولة الى تخصيص نحو ٣٠ مليون دينار للانفاق على القطاع الزراعي خلال الخطة الاخيرة (٨٢ــ ١٩٨٧) وذلك في اعقاب وضع سياسة زراعية خليجية في اطار مجلس التعاون الخليجي وفي هذا الصدد سيتم التركيز على خفض اعتماد البحرين المتنامي على المستوردات الغذائية . و يرى الخبراء ان بإمكان البحرين تحقيق نسبة اكتفاء ذاتي من الخضار والفاكهة مع تحسين انتاج الثروة الحيوانية بشكل جيد .

وتستهدف الخطة في هذا الصدد رفع الانتاج المحلي من الالبان بنحو ٤٠ ٪ والتركيز على الاهتمام بتربية الدواجن التي بلغ عددها نحو ٧٠ الف دجاجة تنتج نحو ٢٠ مليون بيضة سنو يا .

القطاع الصناعي :

في اطار سعيها لتنو يع مصادر الدخل القومي أولت الدولة اهتمامها الى التوسع في إنشاء مختلف الصناعات واكدت بصفة خاصة على صناعات الألمنيوم ، الحديد ومنتجات الفولاذ وتركزت السياسة الصناعية في توسيع وتطو ير التسهيلات لصناعات الحجم الكبير لانتاج السلع الموجهة للتصدير ومشاريع الحجم الصغير لانتاج السلع الموجهة للاستهلاك المحلي نظرا لضيق السوق المحلي ومثال ذلك صناعة الالبان والتمور.

القطاع السياحي :

تمثل البحرين مركزاً سياحياً هاماً في منطقة دول الخليج العر بي نظرا لتوفر المرافق السياحية فيها وقد ساهم افتتاح الجسر البحري بين المملكة العر بية السعودية والبحرين مؤخرا في تنشيط هذا القطاع . ولا شك ان ذلك سيحقق انتعاشاً في الحركة السياحية وفي تدفق الاستثمارات في مجال بناء الفنادق واقامة المرافق الترويحية المختلفة .

٢ ــ ٤ ــ ٢ ــ المشاريع المعروضة للاستثمار:

يوضح الجدول التالي بعض المشروعات المتاحة في البلاد لمجال الاستثمار.

المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح للمشروع	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي التكلفة التقديرية للمشروع
توسعة شركة الخليج لدرفلة الالمنيوم	مؤسسة الخليج للاستثمار	البحرين	دراسة اولية	غير محددة
انتاج القوالب الحديدية	مؤسسة الخليج للاستثمار	البحرين	دراسة اولية	٢٦٠ مليون دولار
انتاج حامض الأسيتك ومشتقاته	منظمة الخليج للاستشارات الصناعية	البحرين	دراسة اولية	غير محددة
انتاج الفحم البترولي	منظمة الخليج للاستشارات الصناعية	البحرين	دراسة اولية	غير محددة
انتاج البولي يوريثين	منظمة الخليج للاستشارات الصناعية	البحرين	دراسة اولية	غير محددة
مشروع انتاج الاسمدة النيتروجينية	الاتحاد العربي لمنتجي الاسمدة	البحرين	دراسة اولية	غير محددة
مشروع انتاج الاسمدة المركبة	الاتحاد العربي لمنتجي الاسمدة	البحرين	دراسة اولية	غير محددة

٢ ــ ٥ ــ الاستثمارات العربية الوافدة :

الجدول التالي يبين التراخيص الممنوحة لمستثمرين عرب .

اسم المشروع	نوع النشاط	تاريخ منح الترخيص	رأس المال	جنسية الشركاء العرب وقيمة مساهمتهم
شركة الواحة للتأمين	تأمين	١٩٨٦/١/١٨	١,٥٠٠,٠٠٠ دولار	سعودي ٦٠٪، اردني ٢٠٪
شركة الاستثمارات الصناعية الخليجية الثالثة	صناعة	١٩٨٦/٢/٥	١,٣٠٠,٠٠٠ دولار	كويتي ٠,٠١٪
شركة الاستثمارات الصناعية الخليجية السابعة	صناعة	١٩٨٦/٢/٥	١,٣٠٠,٠٠٠ دولار	كويتي ٠,٠١٪
بتروجاز ليمتد	خدمات	١٩٨٦/٤/١٧	١,٠٠٠,٠٠٠ دولار	لبناني ٤٩٪
الشركة العربية للاستثمار الزراعي	زراعي	١٩٨٦/٧/١٢	١٠٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار	مشروع عربي مشترك ١٠٠٪
نيتروسيرن ليمتد	نقل	١٩٨٦/٨/٣	٣,٠٠٠,٠٠٠ دولار	لبناني ٥٠٪
الشركة العربية الاميركية للتأمين	تأمين	١٩٨٦/١١/٢٠	٤٥٠,٠٠٠ دينار بحريني	سعودي ٥١٪
اوكاسان الدولية	خدمات	١٩٨٦/١١/٢٥	١٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار	كويتي ٢٢,٥٪
شركة الجزيرة للخدمات العقارية	خدمات	١٩٨٦	٢٠,٠٠٠ دينار بحريني	كويتي ٥٠٪
دار التصميم الهندسية	خدمات	١٩٨٦	١٠,٠٠٠ دينار بحريني	مصري ٤٩٪
شركة مطعم واحة العطشان	خدمات	١٩٨٦/٣/٢٢	١٥,٠٠٠ دينار بحريني	كويتي ٧٥٪
نرويج ونترسر للتأمين	تأمين	١٩٨٦	٣٠٠,٠٠٠ دولار	سعودي ٥١٪
الشركة المتحدة للتأمين	تأمين	١٩٨٦/٣/٢٧	١,٠٠٠,٠٠٠ دينار بحريني	كويتي ٢٥٪

[٤]

تقرير
مناخ الاستثمار
في
الجمهورية التونسية
لعام ١٩٨٦

مناخ الاستثمار
في الجمهورية التونسية لعام ١٩٨٦

تميزت سنة ١٩٨٦ بعدة احداث هامة على مختلف الاصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كانت ذات أثر على مناخ الاستثمار في الجمهورية التونسية. فقد كانت هذه السنة آخر سنوات مخطط التنمية السادس، وقد واكبتها بعض الصعوبات في المجال الاقتصادي جاءت نتيجة لعدة عوامل تأتي في مقدمتها تراجع محاصيل الحبوب وانخفاض أسعار النفط وتقلص مردود السياحة. وقد بذلت الحكومة جهدا واضحا لانعاش الاقتصاد من خلال وضعها لبرنامج إصلاحي يهدف الى تطوير الانتاج والحد من الاستهلاك وتنمية الصادرات واستيعاب أكبر عدد ممكن من اليد العاملة العاطلة عن العمل.

كما شهدت سنة ١٩٨٦ انعقاد المؤتمر الثاني عشر للحزب الاشتراكي الدستوري، والتئام مؤتمرات أغلب المنظمات الوطنية وهي الاتحاد التونسي للتجارة والصناعة والاتحاد القومي للفلاحين والاتحاد القومي النسائي. كما أجريت الانتخابات التشريعية للمدة النيابية السابعة. وعلى الصعيد الاجتماعي كانت سنة ١٩٨٦، سنة توحيد العمل النقابي من خلال دمج اتحادي الشغل في اتحاد واحد.

وفيما يلي ابرز مستجدات مناخ الاستثمار خلال العام:

٢ ــ ١ ــ تعديلات تشريعية واجراءات حكومية:

وضح عزم الحكومة التونسية لاصلاح الوضع الاقتصادي في تبنيها لعدد من التدابير والخطوات التي ترجمت في تشريعات واجراءات ادارية تتابع اصدارها خلال العام مثار التقرير، على محاور ثلاثة، يدور اولها حول اصلاح اوضاع الجهاز الاداري و يستهدف ثانيها مواجهة عجز ميزان المدفوعات. في حين يركز الثالث على تنشيط الاقتصاد الوطني وقطاعاته المختلفة.

ففي اطار إصلاح اوضاع الجهاز الاداري:

ــ استحدثت وزارتان جديدتان هما وزارة الطاقة والمناجم ووزارة الصناعة والتجارة وألحقت وزارة التخطيط بوزارة المالية لتصبحا وزارة واحدة باسم وزارة التخطيط والمالية، كما ألحقت وزارة الشغل بوزارة الحماية الاجتماعية تحت اسم وزارة الشغل والحماية الاجتماعية التي ما لبثت ان غُير اسمها الى وزارة الشؤون الاجتماعية. ومن جهة اخرى الغيت وزارة السياحة والصناعات التقليدية وعهد الى وزارة الصناعة والتجارة القيام بمهام الوزارة الملغاة والاشراف على جميع الشركات والمؤسسات الحكومية والهيئات التابعة لقطاعي السياحة والصناعات التقليدية، كما ألغيت وزارة العائلة والنهوض بالمرأة التي احيلت بعض هياكلها الى وزارتي التخطيط والمالية والشؤون الاجتماعية.

ــ اعيد تنظيم هياكل الضمان الاجتماعي في القطاعين العام والخاص على النحو الآتي:

أ ــ صناديق الضمان الاجتماعي وهي مؤسسة مركزية (الصندوق المركزي للضمان

الاجتماعي) وثلاث مؤسسات متخصصة (الصندوق القومي للتأمين على المرض، الصندوق القومي للجرايات (التقاعد)، الصندوق القومي للخدمات الاجتماعية).

ب - مؤسسة تعمل في الميدان العقاري وهي شركة البعث العقاري الكرائي.

وجميع هذه المؤسسات تخضع لإشراف وزارة الشؤون الاجتماعية.

وقد حلت تلك المؤسسات محل الصندوق القومي للضمان الاجتماعي، الصندوق القومي للتقاعد والحيطة الاجتماعية، صندوق التأمين على الشيخوخة والعجز والباقين على قيد الحياة، صندوق التقاعد لاعوان المصالح العمومية للكهرباء والغاز والنقل، وشركة النهوض بالمساكن الاجتماعية.

- اعلن وزير التخطيط والمالية ان الحكومة تنوي اعادة النظر في دور ومهام عدد من الهياكل والمؤسسات المشرفة على الاستثمار والتنمية، حيث من المقرر دمج كل من وكالة تطوير الاستثمارات، والوكالة العقارية والصناعية، والمركز القومي للدراسات الصناعية في مؤسسة مركزية واحدة، كما سيتم دمج مركز النهوض بالصادرات والديوان التونسي للتجارة.

وفي مجال مواجهة عجز ميزان المدفوعات اتخذت الحكومة التونسية عدة تدابير تجمل فيما يأتي:

- قررت الحكومة تخفيض قيمة الدينار التونسي - اعتبارا من ١٩٨٦/٨/١٩ - بمعدل ١٠ ٪ وذلك بالنسبة لأهم العملات المتداولة في المدفوعات الخارجية. وفي التقدير ان هذا الاجراء من شأنه ان يؤدي الى تدارك الفارق الحاصل في تطور سعر الدينار بالنسبة للعملات الاجنبية المنافسة للعملة التونسية في مجال التصدير، كما انه سيؤدي الى وضع حد للمضاربات التي قد تعوق الحركة الاقتصادية حيث سيسمح لمختلف الفعاليات الاقتصادية بوضع برامجها الخاصة بالتصدير والتوريد على أسس واضحة وثابتة كما سيمكن المواطنين التونسيين المقيمين في الخارج من تحويل مدخراتهم بعد فترة من الترقب بسبب عدم استقرار قيمة العملة.
- اتخذ البنك المركزي التونسي مجموعة من الاجراءات تهدف الى رفع القيود والمعوقات التي تحول دون دخول العملات الاجنبية الى البلاد تمثلت في قبول غرفة التعويض للشيكات الصادرة بالدينار القابل للتحويل، والسماح للبنوك الاخرى بتسليم مقبوضاتها من العملات الاجنبية الى البنك المركزي في نفس اليوم او اليوم التالي بنفس سعر الصرف في ذات اليوم بعد ان كانت هذه العملية لا تتم إلا بعد ثمان واربعين ساعة.
- اصدر البنك المركزي منشوراً لتنظيم تحصيل مقابل الصادرات واعادتها الى البلاد، اجيز بموجبه التصدير بائتمان لا يجاوز مائة وثمانين يوماً دون حاجة الى الحصول على ترخيص مسبق من البنك المركزي اذا كان الدفع مؤيداً بضمان مصرفي من بنك غير مقيم او من اعتماد غير قابل للالغاء لصالح المصدر، او اذا كان الدفع بكمبيالة من بنك غير مقيم (و يعفى من شرط الضمان، صادرات الجهات العامة والشركات التي تساهم فيها الدولة او التي لا يقل رأس مالها عن مائة وخمسين الف دينار*)، او اذا كان عقد التصدير مؤمنا عليه لدى الشركة التونسية لتأمين التجارة الخارجية. وقد اوجب المنشور على المصدرين ان يبادروا الى قبض

(*) الدينار التونسي يعادل ١,١٨ دولار كما في ١٩٨٦/١٢/٣١.

مستحقاتهم عن صادراتهم خلال عشرة أيام من تاريخ الاستحقاق وعليهم اعادة حصيلة صادراتهم المباعة بالحاضر ـ نقداً ـ الى البلاد خلال ثلاثين يوماً من تاريخ الشحن ، اما بالنسبة للصادرات التي تتم تحت نظام الايداع في انتظار البيع فيجب اعادة قيمتها او اعادة شحن البضاعة الى البلاد في مدة اقصاها مائة وثمانون يوماً من تاريخ الشحن .

ـ اصدر البنك المركزي منشوره رقم (١٣) لسنة ١٩٨٦ بتنظيم نشاط البنوك غير المقيمة وذلك بهدف ضبط شروط التصرف المالي لهذه المؤسسات والقواعد المنظمة لنشاطها مع المقيمين وعرض بعض الايضاحات المتعلقة بالوظائف التي تقوم بها بصفتها وسيطا مقبولا في عمليات الصرف الاجنبي ونظام الصرف والشروط المصرفية والنسب المطبقة عليها .

ولتنشيط الاقتصاد الوطني وقطاعاته ، أقرت الحكومة التدابير الآتية :

ـ اعفاء المؤسسات التي تخصص ٢٥ ٪ من رقم معاملاتها للتصدير من شرط الحصول على ترخيص لاستيراد مستلزماتها من المواد الاولية ونصف المصنعة ، حيث كانت هذه المؤسسات خاضعة لنظام « الرخصة السنوية للتوريد » ، اما الآن فإنها ستتمتع « بشهادة التوريد » وهي وثيقة يمكن الحصول عليها من البنك ، يحق بمقتضاها لصاحب المؤسسة استيراد احتياجاته لاستعمالها في مؤسسته دون بيعها او عرضها في السوق لغايات تجارية . وستجنب شهادة التوريد المؤسسات الاقتصادية من بعض الاجراءات الادارية ، اذ ان معاملاتها لن تمر مستقبلا بادارة التجارة الخارجية ولا بالبنك المركزي . هذا ومن جهة اخرى ، تقرر تطبيق نظام شهادة التوريد كذلك بالنسبة للتجهيزات الخاصة بالاستثمارات المصادق عليها من قبل وكالة تطوير الاستثمارات او وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية او اللجنة الفرعية للمصادقة على المشروعات السياحية .

ـ بالاضافة الى المؤسسات الصناعية والفنادق التي كانت تتمتع بالحق في استيراد ما تحتاجه من قطع الغيار واجزاء الهياكل الصناعية ، اصبح هذا الحق مخولا للفلاحين والمؤسسات الاستشفائية ومؤسسات الخدمات مثل النقل والاشغال العامة . والاتجاه العام يسير نحو التحرير الكامل ـ على مراحل ـ لاستيراد المواد الاولية ونصف المصنعة ومواد التجهيز وقطع الغيار المصدق عليها من طرف وكالتي تطوير الاستثمارات الصناعية والزراعية .

ـ تم اقرار نظام جديد لتحديد سعر الفائدة يعتمد التحرير التدريجي ، ومن المقرر تطبيق هذا النظام اعتباراً من ١٩٨٧/١/٤ ، سيتم الابقاء على السعر الموحد للقطاعات ذات الاولوية المطلقة كالزراعة والتصدير وتمويلات المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم ، في حين يشمل التحرير بقية القطاعات في اطار حد يضعه البنك المركزي ، يجب على البنوك التقيد به وعدم تجاوزه بأكثر من ثلاث نقاط . هذا ولن يشمل تحرير سعر الفائدة دفاتر الادخار ومدخرات العاملين بالخارج حيث ستظل مقيدة بالسعر الذي تحدده السوق النقدية ، تشجيعاً للادخار .

ـ وضعت الحكومة خطة اصلاحية لمدة ثلاث سنوات لقطاع الفوسفات الذي يتراوح انتاجه حاليا ما بين ٤,٥ و٤,٧ مليون طن سنوياً ، في الوقت الذي تردّت فيه اسعاره في الاسواق العالمية حيث هبطت من ٥٠ او ٦٠ دولار للطن خلال السبعينات الى ٢٠ او ٢٥ دولار خلال السنوات

الماضية من الثمانينات ، اضافة الى الفائض المسجل في عدد العاملين في هذا القطاع . وتعتمد خطة الحكومة على تخفيض عدد العاملين من ١٣,٩٠٠ عامل الى ١٠,٠٠٠ عامل مع نهاية ١٩٨٨ مع العمل على زيادة الانتاج من خلال تبني اسلوب الاجر بالقطعة اي ان يكون الاجر بحسب الانتاج ، وقد أدى ذلك الى زيادة الانتاج خلال النصف الاول من العام بنسبة ١٧ ٪ مقارنة مع انتاج نفس الفترة من العام السابق .

- وضعت الحكومة برنامجاً لتطوير قطاع انتاج الزيوت حيث رصدت لذلك تمويلات تقدر بمبلغ ٣٠٠ مليون دينار لرفع معدل انتاج زيت الزيتون في عام ٢٠٠٠ الى ١٢٠ الف طن وتوفير ٢٢ الف فرصة عمل .
- في نطاق الحملة الوطنية التي تنظمها الحكومة لتشجيع الصادرات ، تم تخفيض اجور نقل البضائع على متن الخطوط الجوية التونسية بنسبة ٥٠ ٪ لصالح المصدرين التونسيين وذلك بالنسبة لسلعهم المصدرة الى المشرق العربي و بلدان غرب افريقيا و بعض البلدان الاخرى كتركيا واسبانيا والبرتغال واليونان والبلدان الاسكندنافية . وسيتولى الصندوق الخاص بالنهوض بالصادرات تعويض شركة الخطوط الجوية التونسية عن خسائرها الناجمة عن هذا التخفيض .
- تقرر ان يحال الى التقاعد كل من بلغ السن المقررة لذلك ومنع اي اجير من العمل بعد هذه السن و يبلغ عدد من يخضعون لهذا الاجراء حوالي عشرين ألف عامل ، وقد تم ذلك بقصد توفير اكبر عدد ممكن من فرص العمل للشباب .
- تتجه الحكومة الى بيع بعض الشركات العامة للقطاع الخاص على ان تحتفظ الدولة بملكية الشركات والمؤسسات الانتاجية ذات الطابع الاستراتيجي .
- صدر القانون رقم (٧١) لعام ١٩٨٦ بتعديل القانون رقم (٦٧) لسنة ١٩٨٢ المتعلق بتشجيع الاستثمارات في قطاع الفلاحة والصيد البحري لتوفير بعض المزايا لمشروعات الزراعة التي تحقق ادخاراً في استعمال مياه الري (نتيجة اتباع اساليب التركيز في الري) ومشروعات زراعة الحبوب المرويه .
- صدر القانون رقم (٨٥) لسنة ١٩٨٦ المتعلق بتشجيع الاستثمارات السياحية حيث شمل باحكامه الاستثمارات المتعلقة بالايواء (الفنادق والقرى السياحية) والتنشيط (خدمات الاكل والشرب والترفيه) والنقل السياحي . و يوفر القانون العديد من الاعفاءات الضريبية التي تتوقف على حجم الاستثمار ويمكن بالنسبة للاستثمارات التي تكتسي أهمية او فائدة خاصة للاقتصاد الوطني ان تمنح مزايا اضافية بناء على اتفاقية خاصة مع الدولة ، وقد وفر القانون مزايا حرية التحويل بالنسبة لعوائد الاستثمار واصله كما حدد القانون طريق التحكيم وسيلة لتسوية منازعات الاستثمار .

٢ ــ ٢ ــ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية :

دخلت الجمهورية التونسية خلال العام في اتفاقيات وترتيبات ثنائية مع عدة اقطار عربية وغير عربية ، فضلا عن انضمامها الى احدى الاتفاقيات الجماعية العربية . شملت هذه الاتفاقيات ،

مجالات التعاون الزراعي والصناعي والتجاري والسياحي والمالي ، وذلك على النحو التالي :

٢ ــ ٢ ــ ١ ــ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع دول عربية :

١ ــ في مجال التعاون الزراعي والصيد البحري :

ــ تم تبادل وثائق التصديق على إتفاقية التعاون الزراعي الموقعة بين الجمهورية التونسية ودولة الامارات العربية المتحدة ، في العام الماضي . وتنص هذه الاتفاقية ومدتها خمس سنوات على دعم التعاون الفني بين البلدين في جميع الميادين الزراعية وإرسال الإخصائيين والخبراء التونسيين للعمل في الامارات لإبداء التوصيات المناسبة في قطاع التمور والثروة المائية والحيوانية ، وتبادل التجربة المتوفرة في ميدان النخيل ، كما نصت الاتفاقية على تكوين لجنة زراعية مشتركة تجتمع سنويا بالتناوب لدراسة المشاريع التي يمكن القيام بها في البلدين .

ــ زار وفد من الخبراء التونسيين العاصمة الموريتانية للمشاركة في الاجتماع الاول لمجلس ادارة الشركة التونسية الموريتانية للصيد البحري ، وقد قابل الوفد وزير الصيد البحري والثروات البحرية الموريتاني حيث تم بحث اوجه التعاون بين البلدين وسبل تطوير المبادلات التجارية بينهما .

ــ صادق مجلس النواب التونسي على انضمام تونس الى إتفاقية إنشاء الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي ، والتي تهدف أساسا الى ضمان الامن الغذائي في الوطن العربي عن طريق تنمية الموارد الزراعية في البلدان العربية الاعضاء وتكثيف تبادل المنتجات الزراعية ومتطلبات الانتاج الزراعي بين هذه البلدان .

٢ ــ في مجال التعاون الصناعي والتجاري :

ــ في اطار علاقات الجمهورية التونسية مع المملكة الاردنية الهاشمية اتفقت الدولتان على تنسيق جهودهما في ميدان الصناعات التعدينية والاستخراجية وخاصة فيما يتعلق بالفوسفات ، وذلك بهدف تجاوز المشكلات الناجمة عن تدني أسعار الفوسفات المنتج من البلدين ، في الاسواق العالمية . كما اتفق البلدان اللذان ينتجان سنويا نحو ١١ مليون طن من الفوسفات ، على اجراء مفاوضات مع المملكة المغربية ، التي تنتج ١٨ مليون طن سنويا ، وذلك بهدف تشكيل جبهة واحدة لدعم الاسعار في السوق العالمية .

ــ التأمت خلال شهر ابريل / نيسان جلسة عمل تونسية مغربية مشتركة ترأسها من الجانب التونسي وزير المالية ومن الجانب المغربي وزير الصناعة والتجارة ، تم الاتفاق على إثرها على تكوين لجنة فنية مشتركة ستتولى ضبط قائمة المشاريع المشتركة التي يمكن إقامتها في البلدين في نطاق التكامل الصناعي ، وهي مشاريع تخص مجالات أجزاء السيارات وعربات السكك الحديدية والنسيج . كما اتفق الطرفان على إعداد برنامج يمتد عدة سنوات ، ينظم المبادلات التجارية بين البلدين ، على أساس وضع قائمة تضم حدّا أدنى من المنتوجات المتبادلة ، والتعامل على أساس التزويد التفاضلي بينهما .

كما تم تشكيل غرفة تجارية وصناعية مشتركة بين تونس والمغرب .

ـ عقدت في عمان، اجتماعات اللجنة التونسية الاردنية المشتركة برئاسة وزير الاقتصاد التونسي ووزير الصناعة والتجارة والتموين الاردني، وقد تم بحث العلاقات التجارية والاقتصادية والسبل الكفيلة بدعمها وتطويرها. كما بحثت زيادة المبالغ المخصصة للمعارض التي تقام في البلدين ودراسة السبل الكفيلة بتوحيد الرسوم الداخلية المفروضة على منتوجات كل من البلدين عند تصديرها للبلد الآخر.

ـ بدأ الاعداد لتأسيس شركة تونسية بحرينية للتجارة والصناعة يشارك في رأس مالها مستثمرون من كلا البلدين، و يبلغ رأس المال المصرح للشركة مليون دينار بحريني، أما رأس المال المدفوع للتأسيس فيبلغ ١٠٠ الف دينار بحريني. وفي اجتماع عقد مؤخرا في تونس تم وضع الملامح الرئيسية للشركة على ان يكون لها فرع في تونس وآخر في البحرين وفروع أخرى في الخارج إذا اقتضى الامر.

ـ تم تأسيس شركة استثمارية تونسية سعودية مشتركة في المجالات الصناعية والتجارية والسياحية، يساهم فيها رجال أعمال من البلدين. ومن المؤمل أن تنطلق أعمال هذه الشركة مع الزيارة المرتقبة لوفد الغرفة التجارية والصناعية السعودية في جدة الى تونس، وذلك بناء على دعوة من رجال الاعمال التونسيين الذين زاروا المملكة في آواخر العام الماضي.

ـ عقدت الغرفة التجارية التونسية ـ الجزائرية، دورتها الثانية بالجزائر على هامش تنظيم معرض الجزائر الدولي الثاني والعشرين وقد تم التأكيد خلال الدورة على أهمية تكثيف التعاون بين المتعاملين الاقتصاديين في البلدين بهدف تحديد طرق ووسائل تجسيد عمليات التبادل التجاري بينهم. وقد تم تكوين ثماني لجان قطاعية بغرض دراسة إمكانية إقامة هياكل التكامل الاقتصادي بين البلدين.

وتنفيذا للاتفاق الحاصل بين الولايات (المحافظات) الحدودية التونسية والجزائرية في نطاق التكامل والتعاون بين البلدين، عقد في ولاية الوادي الجزائرية الاجتماع المشترك والذي ضم ولاة (محافظي) المناطق الحدودية في البلدين، حيث تم استعراض سير المشاريع المشتركة والتي تتمثل في تشجير ٢١ هكتارا وتحسين ٧٤ كلم من المسالك الغابية وفتح ٣٥ كلم من الحواجز الواقية من الحرائق، وانجاز طريق طبرقة ـ ملولة وطريق عين سلطان وغار الدماء على مسافة ١٧ كلم. ومن المشاريع البارزة في انتظار التنفيذ، المشروع المشترك لبناء معامل الهياكل الحديدية بغار الدماء.

وفي المجال التجاري تمثل التعاون في توريد اكثر من ٧٠٠ طن من الخشب الجزائري المعد للتصنيع وذلك من جملة ٤٥ الف طن من الخشب نص الاتفاق على توريدها من الجزائر مقابل تصدير أنابيب تونسية الصنع. و يقوم حاليا مقاولون تونسيون بإنجاز بناءات عمومية في عدد من الولايات الجزائرية.

٣ ـ في مجال التعاون السياحي:

ـ تم التوقيع على إتفاقية تنفيذ مشروع سياحي بين الحكومة التونسية والشركة البحرينية التونسية للاستثمار والتنمية. و يتمثل المشروع في بناء شقق وفلل ومحلات تجارية ومراكز ترفيهية

ورياضية ومراكز صحية وقصر للمؤتمرات في العاصمة التونسية. وتبلغ تكاليف المشروع حوالي ٤٠٠ مليون دينار تونسي، وسيتم انجازه على عدة مراحل تمتد بين ٦ الى ٧ سنوات.

٤ ــ في مجال التعاون المالي وحماية الاستثمارات:

ــ تمت المصادقة على اتفاقيتي التعاون المالي المبرمتين بالجزائر العاصمة بتاريخ ١٩٨٥/١١/٢.

ــ تمت المصادقة على اتفاقيتي تشجيع وحماية الاستثمارات وتجنب الازدواج الضريبي المبرمتين مع الجمهورية الاسلامية الموريتانية بتاريخ ١٩٨٦/٣/١٢.

٢ ــ ٢ ــ ٢ ــ اتفاقيات وترتيبات ثنائية مع دول غير عربية:

في إطار توثيق علاقاتها مع مختلف الدول الاجنبية دخلت الجمهورية التونسية في عدة اتفاقيات وترتيبات ثنائية مع العديد من هذه الدول تناولت بالخصوص حماية الاستثمارات المتبادلة وازالة الحواجز الجمركية وتجنب الازدواج الضريبي.

فضمن هذا الإطار، قام الوزير الاول التونسي في مطلع شهر فبراير/ شباط بزيارة الى ثمانية بلدان إفريقية، أثمرت عن التوقيع على العديد من الاتفاقيات لاقامة مشاريع مشتركة ولازالة الحواجز الجمركية مع بعض هذه البلدان. وأبرز هذه الاتفاقيات تلك التي أبرمت بين تونس والغابون وبين تونس والكاميرون حيث نصت الاتفاقيتان على إقامة معرضين للسلع التونسية في عاصمة الغابون والكاميرون وتصدير ما قيمته ١٠ ملايين دينار تونسي من السلع التونسية دون ضرائب. كما تم إبرام اتفاق بين تونس والسنغال يقضي بتبادل السلع بين البلدين دون رسوم جمركية، وتأسيس شركة مشتركة للتجارة الخارجية إضافة الى تأسيس البنك المشترك التونسي السينغالي والذي سيكون مقره بداكار.

ومن ناحية اخرى تمت المصادقة على الاتفاقيات الثنائية الآتية:

ــ الاتفاقية المبرمة مع الجمهورية الايطالية لتطوير الاستثمارات المتبادلة وحمايتها.

ــ الاتفاقية المبرمة مع اسبانيا لتفادي الازدواج الضريبي في مجال الضرائب على الدخل والثروة.

ــ الاتفاقية المبرمة مع الولايات المتحدة الامريكية لتفادي الازدواج الضريبي والتهرب الجبائي في مجال ضرائب الدخل.

ــ الاتفاقية المبرمة مع الجمهورية الغابونية لتجنب الازدواج الضريبي وارساء قواعد تبادل المساعدات في مجال الضرائب على الدخل والارباح.

ــ اتفاق التعاون المالي المبرم مع جمهورية المانيا الاتحادية.

٢ ــ ٣ ــ وقائع وأحداث:

شهدت الساحة التونسية وقائع واحداث ذات دلالات سياسية واقتصادية، من المأمول ان ينعكس مردودها ايجابياً على مجمل الاوضاع في تونس، من ذلك:

ــ جرت انتخابات اعضاء مجلس النواب التونسي حيث فاز فيها مرشحو قائمة الوحدة الوطنية الممثلة للحزب الاشتراكي الدستوري الحاكم والهيئات والاتحادات الوطنية، وكان المعدل العام

لنسبة المشاركة ٨٢,٩٤ ٪ .

ـ بعد سلسلة من التعديلات الجزئية التي شهدتها الوزارة ، تم إعفاء السيد / محمد مزالي من منصبه كوزير أول وامين عام للحزب الحاكم بعدما تصاعدت الاتهامات ضده ولبعض المحيطين به بسوء الادارة واستغلال النفوذ وجرى تعيين وزير المالية والاقتصاد السيد رشيد صفر وزيراً أول فيما بدا نهاية لفترة من المواجهات السياسية وفتح الباب لمصالحة وطنية مع بعض مجموعات المعارضة بخاصة من كان منهم مقيماً في الخارج .

ـ اقترح صندوق النقد الدولي جملة من الاجراءات لتنشيط الاقتصاد التونسي يتمثل أهمها ، اضافة الى تخفيض قيمة الدينار التونسي بنسبة ١٠ ٪ ، في تخفيض الضرائب والرسوم الجمركية وتنشيط الصادرات من المواد المصنعة بنسبة ٣٠ ٪ ومن الفوسفات ومشتقاته بنسبة ٥ ٪ ومن المواد الزراعية بنسبة ٤ ٪ وتنشيط السياحة بنسبة ١٢ ٪ ، و يقدر تقرير صندوق النقد الدولي ان تحقق هذه الاجراءات للدولة فائضاً قيمته ١٧٩ مليون دولار .

ـ صدرت في اول سبتمبر / ايلول ١٩٨٦ الميزانية الاعتيادية المنقحة وميزانية التنمية المنقحة حيث تم تبنى بعض التدابير التي تكفل زيادة متحصلات الخزانة العامة عن طريق تيسير اداء المكلفين لالتزاماتهم وزيادة بعض الرسوم والضرائب غير المباشرة من جهة والترخيص في اصدار سندات قرض في حدود ١٨ مليون دينار تخصص لاغراض ميزانية التنمية ، وقد سجلت الميزانية بعد تعديلها بعض الخفض في الاعتمادات .

ـ ذكر وزير التخطيط والمالية ان أهم ملامح خطة التنمية لسنة ١٩٨٧ تتلخص في الآتي :

- تنمية الصادرات (سلع وخدمات دون النفط) ليسجل حجمها ارتفاعا تصل نسبته ١٧ ٪ بالاسعار الجارية .
- تنمية الزراعة والصناعات المعملية .
- تحسين ميزان المدفوعات .
- خلق فرص عمل قدرت بـ ٤٠ الف فرصة ، والعمل على امتصاص البطالة .
- التحكم في الاستثمار الذي حدد بمليار و ٧٤٠ مليون دينار أي ما يعادل نسبة ٢٢ ٪ من الناتج القومي الاجمالي .
- تحرير الاسعار فيما يتعلق بالتوريد والاستثمار وذلك بتحرير حوالي ٦٧ ٪ من الاسعار المحلية .
- الغاء الموافقة المسبقة في مجال الاستثمار .
- تحرير التوريد فيما يتعلق بكل المواد الاولية للشركات التي تصدر ما لا يقل عن ١٥ ٪ من رقم معاملاتها .
- مراجعة التعريفات الجمركية بتحديد نسبة الضرائب بـ ١٥ ٪ على الاقل و ٥٠ ٪ على الاكثر .
- تشجيع حرية المنافسة بين المستثمرين فيما عدا القطاعات الرئيسية التي يتدخل فيها البنك المركزي .
- توحيد بعض الهياكل الخاصة بالاستثمار ودمجها في صلب هيكل واحد .

ـ ظهرت في جرجيس في الجنوب التونسي مؤشرات مشجعة على وجود النفط بكميات تجارية ،

وذلك إثر عمليات التنقيب الاولية. غير أن هذا يحتاج الى تأكيد وذلك عن طريق اجراء حفريات جديدة. وتأتي هذه المؤشرات في الوقت الذي بدأ فيه إنتاج تونس من النفط ينخفض تدريجيا، حيث من المنتظر ان يتقلص مخزونها النفطي في بداية التسعينات الى نحو ٤٥ مليون طن إضافة الى ارتفاع تكلفة الاستخراج حيث تتراوح بين ٣ــ ١٥ دولار للبرميل الواحد.

ــ اعلن عن اكتشاف منجم كبير في ولاية الكاف يعتبر من أهم المناجم المكتشفة في شمال افريقيا يحوي كميات ضخمة من الرصاص والزنك. وتقدر الكمية المدخرة بهذا المنجم نحو ٤ ملايين طن.

ــ بلغت صادرات تونس من الفواكه والخضر خلال العام ٤٥٣٨٢ طناً منها ٣٥١٠٢ طناً للسوق الاوروبية المشتركة و٣٨٩ طناً لدول الخليج العربية. وتتمثل المنتوجات المصدرة في الحمضيات والمشمش والتمور والبطاطس والطماطم والفاصوليا الخضراء.

ــ على الرغم من ان المبادلات التجارية بين تونس ودول الخليج العربية قد شهدت تحسناً في الآونة الاخيرة إلا انها لا زالت تمثل نسبة بسيطة من مبادلات تونس مع الخارج. هذا وقد بلغت الصادرات التونسية الى دول الخليج ــ كما صرح بذلك وزير الصناعة والتجارة ــ ٢١ مليون دينار خلال النصف الاول من العام مقابل ١٩,٢ مليون دينار عن نفس الفترة من العام السابق.

ــ تعتزم الجمهورية التونسية اقامة مركز تجاري بدولة الامارات العربية المتحدة للمساهمة في ترويج المنتجات التونسية وتعزيز التعاون التجاري والاقتصادي بين البلدين بخاصة ومع دول الخليج بعامة.

ــ نظم خلال شهر ابريل / نيسان بتونس المعرض الاول للصناعات الوطنية الاردنية، وقد اشتمل هذا المعرض على منتجات اردنية صناعية وكيماوية وزراعية، إضافة الى النسيج والعديد من المنتجات الاخرى. ويأتي هذا المعرض الاول ضمن إطار تمتين عرى التعاون بين البلدين والتعريف بالمنتجات الوطنية لديهما.

ــ نظم الديوان التونسي للسياحة بالتعاون مع الخطوط الجوية التونسية والسفارة التونسية بالمملكة العربية السعودية وسلسلة فنادق أبو نواس تظاهرة سياحية في مدينة الرياض للتعريف بتونس وما فيها من مرافق سياحية وترفيهية.

ــ أعلن في تونس عن تأسيس «شركة معرض تونس الاسلامي الدولي» برأس مال قدره عشرة ملايين دينار موزعا على مستثمرين تونسيين وسعوديين. سيشيد المعرض على مساحة ٣٥ ألف متر مربع مغطاة ومهيأة لاجنحة العرض والقاعات المتخصصة التي ستستقبل على مدار السنة منتجات النسيج والاحذية والتجهيزات الزراعية اضافة الى مواد البناء وتجهيزات الصيد البحري من البلدان الاسلامية، كما ستخصص قاعة للطب واخرى للتربية ومركزاً تجارياً اسلامياً وجناحاً دائما للمنتجات التونسية، ومن المتوقع ان يتم انجاز المشروع في منتصف عام ١٩٨٨ وان تبلغ قيمته الاجمالية عشرين مليون دينار تونسي.

ــ عقد مجلس إدارة الشركة المختلطة التونسية الكويتية الصينية للاسمدة الكيماوية اجتماعه

العادي بتونس ، وقرر المساهمون وضع حجر الاساس للشركة مع نهاية ١٩٨٦ وحددّت فترة بناء المركب بـ ٢٤ شهرا بداية من دخول عقد اقتناء التجهيزات حيزّ التنفيذ . وتبلغ التمويلات المخصصة لهذا المشروع ٥٠ مليون دولار امريكي منها ٦٠ ٪ للجانب العربي (وتبلغ المشاركة التونسية ٣٠ ٪) و ٤٠ ٪ للجانب الصيني .

ـ عقد خلال شهر اغسطس / آب الملتقى القومي العشرون للعمال التونسيين بالخارج تحت شعار «مساهمة العمال التونسيين بالخارج في الاقتصاد الوطني » وقد تم تنظيم معرض على هامش الملتقى عرضت فيه منتجات المؤسسات الصناعية والزراعية وقطاع الخدمات المنجزة من طرف العمال العائدين .

أما في مجال القروض فقد حصلت الجمهورية التونسية خلال العام على القروض والتسهيلات المالية التالية :

الجهات المقرضة	تاريخ الاتفاقية	قيمة القرض	عملة القرض	المشروع المستفيد
الجهات الممولة العربية :				
الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي	١٩٨٦/١/٣١	١٤,٠٠٠,٠٠٠	دينار كويتي	مشروع التنمية الريفية
الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية	١٩٨٦/٣/٢٦	٩,٠٠٠,٠٠٠	دينار كويتي	مشروع التنمية الريفية
الصندوق السعودي للتنمية	١٩٨٦/٢/٢٥	١٠٠,٠٠٠,٠٠٠	ريال سعودي	مشروع التنمية الريفية
الصندوق السعودي للتنمية	١٩٨٦/١٠/١٨	١٠٠,٠٠٠,٠٠٠	ريال سعودي	مشروع سد وادي سجنان
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٨٦/١/٣٠	١٠,٣٠٠,٠٠٠	دينار اسلامي	برنامج التنمية الريفية المتكاملة
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٨٦/٣/٣١	٦,٥٨٠,٠٠٠	دينار اسلامي	استيراد كبريت
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٨٦/٤/٢٠	٤,٠٢٠,٠٠٠	دينار اسلامي	استيراد بوتاس
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٨٦/٤/٢٢	٥,٥٢٠,٠٠٠	دينار اسلامي	شركة صناعة النسيج المجمعة
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٨٦/٥/١٧	٤,٥٧٠,٠٠٠	دينار اسلامي	استيراد لب الورق
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٨٦/٧/١٤	٤,٢٨٠,٠٠٠	دينار اسلامي	استيراد كبريت
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٨٦/٧/١٤	٤,٢٨٠,٠٠٠	دينار اسلامي	استيراد كبريت
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٨٦/١١/١١	٣,٤٣٩,٠٠٠	دينار اسلامي	استيراد امونيا
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٨٦/١١/١٧	٦,٦٣٨,٠٠٠	دينار اسلامي	استيراد كبريت
صندوق النقد العربي	١٩٨٦/١٢/٢٢	٤,٦٨٠,٠٠٠	دينار حسابي	دعم ميزان المدفوعات
صندوق النقد العربي	١٩٨٦/١٢/٣١	١,٥٠٠,٠٠٠	دينار حسابي	دعم ميزان المدفوعات
صندوق الاوبك للتنمية الدولية	١٩٧٦/١٠/٢٢	٥,٠٠٠,٠٠٠	دولار	اعتماد مصرفي
ثانياً : الجهات الممولة الاجنبية :				
البنك الافريقي للتنمية	١٩٨٦	٤٢,٠٠٠,٠٠٠	دينار تونسي	عدة مشاريع زراعية
البنك الدولي	١٩٨٦	١٥٠,٠٠٠,٠٠٠	دولار امريكي	برنامج الاصلاح الزراعي

تابع

الجهات المقرضة	تاريخ الاتفاقية	قيمة القرض	عملة القرض	المشروع المستفيد
البنك الدولي	١٩٨٦	٣٤,٢٠٠,٠٠٠	دولار امريكي	برنامج تحسين الخدمات العمرانية والمشروع النموذجي في مجال الاقتصاد في الطاقة
البنك الاوروبي للاستثمار	١٩٨٦	٢١,٠٠٠,٠٠٠	وحدة حسابية اوروبية	مشروع تحسين انتاج اللحوم والالبان
البنك السويدي «سفنسكا هاندلس بانكن»	١٩٨٦	١٠,٠٠٠,٠٠٠	دينار تونسي	مشروع ربط الارسال رقم «٤»
البنك الالماني للتنمية والانشاء والتعمير	١٩٨٦	٥٣,٠٠٠,٠٠٠	مارك الماني	مشروع تطهير ٣ ولايات على ضفاف نهر مجردة
الحكومة الامريكية	١٩٨٦	٥,٥٠٠,٠٠٠	دولار امريكي	استيراد ذرة
الحكومة الفرنسية	١٩٨٦	٣٣٠,٠٠٠,٠٠٠	فرنك فرنسي	مساعدات مالية لتمويل استيراد اجهزة ومواد خام فرنسية

٢ ــ ٤ ــ فرص الاستثمار المتاحة في الجمهورية التونسية :

٢ ــ ٤ ــ ١ ــ امكانيات الاستثمار المتاحة في القطاعات المختلفة :

أبرز مخطط التنمية السابع (١٩٨٧ــ ١٩٩١) أهم القطاعات الاقتصادية التي تتوفر فيها فرص استثمارية تحظى بأولوية من قبل الدولة . وهذه القطاعات هي :

قطاع التصدير :

أعطي قطاع التصدير أهمية خاصة ، حيث اعتبر مقياسا رئيسيا للحصول على الامتيازات والتشجيعات التي تمنحها الدولة في مجال الصناعة . و يتمتع هذا القطاع بأولوية نظرا لما يدّره من موارد من العملة الصعبة ، وغزو للاسواق العالمية الى جانب مزيد من فرص العمل .

وقد أعد مشروع قانون جديد لتشجيع الاستثمارات الصناعية ، يكرّس هذا الاتجاه ، ومن المنتظر أن يدخل حيز التنفيذ مع مطلع سنة ١٩٨٧ .

أما عن المبالغ التي تم رصدها ضمن الموازنة العامة للدولة للاستثمارات الصناعية ، لسنة ١٩٨٧ ، فهي تبلغ ٢٤٠ مليون دينار تونسي ، موزعة كالآتي :

ــ صناعة مواد البناء : ٦٦ مليون دينار تونسي .
ــ الصناعات الكيماوية : ٥١,٥ مليون دينار تونسي .
ــ الصناعات الميكانيكية : ٥٠ مليون دينار تونسي .
ــ الصناعات النسيجية : ٢٨ مليون دينار تونسي .
ــ الصناعات الزراعية والغذائية : ٢٦ مليون دينار تونسي .
ــ الصناعات التحويلية المختلفة : ١٨,٥ مليون دينار تونسي .

وتتوقع الموازنة ان تشهد سنة ١٩٨٧ زيادة في الصادرات الصناعية تبلغ حوالي ٢٠ ٪ عما كانت عليه في سنة ١٩٨٦ .

أما عن طبيعة المشاريع التي تتوفر فيها فرص استثمارية جيدة ، فهي تتمثل في :

ــ الصناعات الغذائية .
ــ الصناعات النسيجية .
ــ الصناعات الكيماوية .
ــ مواد البناء .

قطاع الزراعة والصيد البحري :

يتوقع أن يشهد هذا القطاع نموّا ، خلال المخطط السابع ، بنسبة سنوية تقدر بـ : ٦ ٪ بحيث يصل الى الاكتفاء الذاتي مع نهاية المخطط (١٩٩١) .

وقد تم رصد مبلغ : ٣٤٢ مليون دينار تونسي ضمن موازنة ١٩٨٧ لهذا القطاع ، مقابل ٣٣٢ مليون في سنة ١٩٨٦ ، وهي موزعة كالآتي :

ـ المياه : ١٣٨,٥ مليون دينار تونسي .
ـ تربية المواشي : ٤٣,٧ مليون دينار تونسي .
ـ مواد زراعية : ٤٥,٤ مليون دينار تونسي .
ـ التشجير: ٤٠,٩ مليون دينار تونسي .
ـ الصيد البحري : ٢٢,٨ مليون دينار تونسي .
ـ الحبوب : ٦,٢ مليون دينار تونسي .
ـ دراسات و بحوث : ٦,٨ مليون دينار تونسي .
ـ أنشطة أخرى مختلفة : ٣٧,٧ مليون دينار تونسي .

وتشجع الدولة قيام المشاريع المنفذة من طرف مستثمرين ينتمون الى القطاع الخاص حيث تتوفر فرص استثمارية جيدة في مختلف المجالات التالية :

ـ زراعة الاشجار المثمرة (التفاح ، الاجاص ، اللوز).
ـ زراعة الحبوب .
ـ زراعة الخضروات .
ـ تربية المواشي .
ـ اقتناء مراكب و بواخر للصيد البحري .

القطاع السياحي :

يعتبر القطاع السياحي ، من أهم ركائز الاقتصاد التونسي ، وقد أولت الدولة اهتمام متزايدا لهذا القطاع ، حيث بادرت في سنة ١٩٨٦ بمراجعة قانون الاستثمار السياحي وإصدار قانون جديد اشتمل على العديد من المزايا والاعفاءات . و يتوقع أن يرتفع عدد السياح خلال سنة ١٩٨٧ بنسبة ١٠ ٪ عن السنة السابقة ، وزيادة مداخيل الدولة من العملة الصعبة لتصل الى ٤٨٠ مليون دينار تونسي ، مقابل ٣٩٠ مليون دينار تونسي في سنة ١٩٨٦ .

وتتوفر فرص استثمارية جيدة في هذا القطاع نظرا للموقع الجغرافي المتميز للبلاد باطلالها على البحر الابيض المتوسط واعتدال مناخها طوال العام وتوفر المرافق السياحية المتكاملة .

٢ ــ ٤ ــ ٢ ــ المشاريع المعروضة للاستثمار:

المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح للمشروع	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي التكلفة التقديرية للمشروع	القطاع الاقتصادي للمشروع
اسفنج البولي يوثان المرن	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	غير محدد	دراسة الجدوي	٣,٧ مليون دولار	مشترك وخاص
الكونكريت الخلوي	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	غير محدد	دراسة الجدوى	٢٨ مليون دولار	مشترك وخاص
الطابوق الرملي الجيري	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	غير محدد	دراسة الجدوى	١٥ مليون دولار	مشترك وخاص
المحركات الكهربائية الصغيرة	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	غير محدد	دراسة الجدوى	٣٠ مليون دولار	مشترك وخاص
محركات الديزل	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	غير محدد	دراسة الجدوى	٥٤ مليون دولار	مشترك وخاص
تصنيع الضاغطات الصناعية للغازات	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	غير محدد	دراسة الجدوى	٣٣ مليون دولار	مشترك وخاص
مصنع شباك الصيد	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	غير محدد	دراسة الجدوى	٣٢,٥ مليون دولار	مشترك وخاص
تصنيع لحوم الدجاج البياض الغذائية	الاتحاد العربي للصناعات الغذائية	غير محدد	دراسة ما قبل الجدوى	غير محدد	مشترك وخاص
مشروع حامض الفوسفوريك	الاتحاد العربي لمنتجي الاسمدة	غير محدد	فكرة عامة	غير محدد	مشترك وخاص
مشروع الاسمدة المركبة	الاتحاد العربي لمنتجي الاسمدة	غير محدد	فكرة عامة	غير محدد	مشترك وخاص
تنمية المراعي وانتاج اللحوم	المنظمة العربية للتنمية الزراعية	المنطقة الوسطى والساحلية	دراسة اولية	٢٥ مليون دولار	مشترك وخاص
تجديد اشجار الزيتون	المنظمة العربية للتنمية الزراعية	مناطق زراعة الزيتون	دراسة اولية	٤٩,٩ مليون دولار	عام وخاص
مكافحة الاعشاب في زراعة الحبوب	المنظمة العربية للتنمية الزراعية	شمال تونس	دراسة اولية	١١,٦ مليون دولار	عام وخاص
تطوير زراعة الحبوب	المنظمة العربية للتنمية الزراعية	المنطقة الوسطى	دراسة اولية	٣٤,٢ مليون دولار	عام وخاص
تطوير زراعة الحبوب	المنظمة العربية للتنمية الزراعية	كافة المناطق	دراسة اولية	١٣٢ مليون دولار	عام وخاص
ميناء صفاقس لصيد الاسماك	البنك الاسلامي للتنمية	صفاقس	دراسة اولية	غير محدد	عام ومشترك
شركة الالبان التونسية	البنك الاسلامي للتنمية		دراسة اولية	غير محدد	عام ومشترك
شركة سوسلتا للدواجن	البنك الاسلامي للتنمية	سوسة	دراسة اولية	غير محدد	عام ومشترك

تابع

المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح للمشروع	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي التكلفة التقديرية للمشروع	القطاع الاقتصادي للمشروع
مشروع مصنع التمور	الاتحاد العربي للصناعات الغذائية	غير محدد	دراسة اولية	٣٢ مليون دولار	مشترك وخاص
مشروع مصنع زيت الزيتون	الاتحاد العربي للصناعات الغذائية	غير محدد	دراسة اولية	غير محدد	مشترك وخاص
مشروع انتاج الحليب ومشتقاته	الاتحاد العربي للصناعات الغذائية	غير محدد	دراسة اولية	غير محدد	مشترك وخاص
مشروع تربية الاسماك	شركة البحر الابيض المتوسط	تونس	دراسة الجدوى	٦ مليون دولار	خاص
مصنع استخراج الزيوت الروحية	قطاع خاص	تونس	دراسة الجدوى	غير محدد	خاص

٢ ــ ٥ ــ الاستثمارات العربية الوافدة :

تم خلال العام الترخيص لاستثمارات يملكها او يساهم في رؤوس اموالها مستثمرون عرب وذلك على النحو المبين في الجدول التالي :

التراخيص الممنوحة الى مستثمرين عرب او الى مشروعات يساهم فيها مستثمرون عرب في الجمهورية التونسية

اسم المشروع	نوع النشاط	تاريخ منح الترخيص	عنوان المشروع	راس المال المصرح به دينار تونسي	جنسيات الشركاء ونسبة مساهماتهم
أ ــ قطاع النسيج :					
٨ مشاريع :	صناعي	١٩٨٦	تونس	٥٣,٠٠٠	مصرية ٨٦ ٪
	صناعي	١٩٨٦	تونس	٩٣,٠٠٠	جزائرية ٥٠ ٪
	صناعي	١٩٨٦	تونس	١٨٠,٠٠٠	جزائرية ٥٠ ٪
	صناعي	١٩٨٦	تونس	٣١,٠٠٠	عراقية ٢٢ ٪
	صناعي	١٩٨٦	تونس	٢٥,٠٠٠	جزائرية ٧٠ ٪
	صناعي	١٩٨٦	تونس	٢٥,٠٠٠	جزائرية ٥٠ ٪
	صناعي	١٩٨٦	تونس	٣٥,٠٠٠	جزائرية ٤٩ ٪
	صناعي	١٩٨٦	تونس	٧,٤٠٠	سورية ٢٠ ٪
ب ـ الصناعات الميكانيكية :					
مشروعين :	صناعي	١٩٨٦	تونس	٥,٢٦٢,٠٠٠	جزائرية ٤٠ ٪
	صناعي	١٩٨٦	تونس	٢,٥٣٧,٠٠٠	كويتية ١٠ ٪

تابع

اسم المشروع	نوع النشاط	تاريخ منح الترخيص	عنوان المشروع	راس المال المصرح به دينار تونسي	جنسيات الشركاء ونسبة مساهماتهم
جـ ـ الصناعات الدوائية :					
مشروع :	صناعي	١٩٨٦	تونس	٦,٦٠٠,٠٠٠	سعودية ٣٦ ٪
د ـ مواد البناء :					
٣ مشاريع :	صناعي	١٩٨٦	تونس	٣٥,٠٠٠	ليبية ٨٦ ٪
	صناعي	١٩٨٦	تونس	١,٨٠٠,٠٠٠	ليبية ١٠ ٪
	صناعي	١٩٨٦	تونس	١,٠٢٥,٠٠٠	سعودية ١٠٠ ٪
هـ ـ قطاعات مختلفة :					
مشروعين :	صناعي	١٩٨٦	تونس	٤٢٢,٠٠٠	ليبية ٨٠ ٪
	صناعي	١٩٨٦	تونس	٦٠٠,٠٠٠	مصرية ٢٥ ٪

[٥]

تقرير
مناخ الاستثمار
في
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
لعام ١٩٨٦

مناخ الاستثمار
في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لعام ١٩٨٦

نتيجة لانخفاض عائدات النفط وما ادى اليه من آثار سلبية على مواصلة عملية التنمية بالمعدلات المرجوة، اتخذت الحكومة الجزائرية خلال السنة عدة اجراءات تقشفية صارمة تهدف الى ترشيد الانفاق العام، وتقليص الاستيراد، وزيادة الانتاج مع تحسين مستوى الانتاجية وتشجيع الصادرات غير البترولية. وكان من أهم هذه الاجراءات منح مؤسسات القطاع العام الاستقلالية الكاملة ودخول عدة وحدات انتاجية جديدة طور الانتاج، وتخفيض الميزانية العامة. كما شهد عام ١٩٨٦ تعديلا وزاريا شاملا برز فيه عدة تكنوقراطيين، وتنفيذا لسياستها التكاملية مع الجمهورية التونسية وقعت الجزائر عدة اتفاقيات تعاون اقتصادي واجتماعي مع هذه الاخيرة، كما وقعت اتفاقيات تعاون مع دول أخرى.

وفيما يلي أبرز مستجدات مناخ الاستثمار خلال العام.

٢ ــ ١ ــ تعديلات تشريعية واجراءات حكومية:

حفل العام مثار التقرير بإصدار عدد من التشريعات لتقنين خطة الدولة للتنمية في مجالاتها المختلفة سواء العقارية او المالية او العمالية، كذلك فيما يتعلق بتنظيم الشركات والمصارف وصناعة استخراج النفط.

في مجال تنظيم امتلاك واستغلال الاراضي والعقارات صدرت بتاريخ ٧ يناير/ كانون ثاني ١٩٨٦ عدة مراسيم بتنظيم المسائل العقارية المختلفة والمتعلقة بتحديد اسعار شراء البلديات للاراضي واسعار بيعها، واحداث وكالة عقارية وطنية تختص بتسهيل عمل البلديات في مجالات الاحتياطات العقارية والتسيير العمراني، وانشاء الوكالات العقارية المحلية في البلديات لتنفيذ العمليات المرتبطة بالتسيير العمراني وتحديد شروط بيع الاراضي التي تملكها الدولة.

وصدر المرسوم رقم (٨٦-٥٤) بتاريخ ١٨ مارس/ آذار ١٩٨٦ بتعديل وتتميم المرسوم (٧٣-٨٢) المتضمن شروط بيع المساكن الجديدة من قبل الهيئات العمومية القائمة بتأسيس البنايات الجماعية والمجموعات السكنية بحيث اصبح بالامكان ان يتم دفع سعر التنازل في آجال متعاقبة حسب صيغة البيع، وحظر على مالك المسكن الذي اشتراه وفقاً لاحكام المرسوم المعدل، أن ينقل ملكيته الى شخص آخر إلاّ اذا دفع ثمنه كاملاً، كما اجاز التنازل عن المساكن التي يتم استغلالها عن طريق الايجار ابتداءً من يناير/ كانون ثاني ١٩٨١ للمستأجرين ما عدا المساكن التي تختص بالادخار من اجل السكن، واضاف المرسوم حكماً جديداً اسند فيه للهيئات البائعة مهمة تقدير الاملاك المتنازل عنها، وحدد سعر بيع المساكن بما يساوي تكلفة البناء المحسوب بالمتر المربع للمساحة السكنية مضروباً في مساحة المساكن مع زيادة التكاليف المالية المستحقة غير المستهلكة ونسبة قيمة القرض الذي يقيد المسكن المزمع بيعه.

وبنفس التاريخ صدر المرسوم رقم (٨٦-٥٦) بتعديل شروط التنازل عن الاملاك العقارية ذات

الاستعمال السكني والمهني والتجاري والحرفي التابعة للدولة او الجماعات المحلية ، وقد حدد المرسوم شروط الترشيح لشراء الاملاك القابلة للتنازل للمستأجرين بالجنسية الجزائرية والرشد المدني وعدم التملك والوفاء بالالتزامات الايجارية وشغل المحل شغلاً دائماً وتقديم ما يفيد ان شغل المحل كان شغلاً قانونياً ، كما حظر على مستأجري الاملاك القابلة للتنازل والتابعة للقطاع العام الترشيح لشراء الاملاك التي يشغلونها إلاّ اذا تعلق الامر بمجالات السكن .

وبتاريخ ٤ مارس / آذار ١٩٨٦ صدر القانون رقم (٨٦-٠٧) والمراسيم رقم (٨٦-٣٨) و(٨٦-٣٩) و(٨٦-٤٣) بتنظيم الترقية العقارية بهدف تطوير الاملاك العقارية الوطنية لسد الحاجات السكنية وللبيع وللايجار في ظل التشريعات السارية .

وفي مجال التشريعات المالية صدر القانون رقم (٨٦-٠٨) بتاريخ ٢٥ يوليو/ تموز ١٩٨٦ بشأن قانون المالية التكميلية لسنة ١٩٨٦ وقد اجاز للسلطات منح المؤسسات العمومية اجل استثنائي مدته ٣ اشهر لتقديم تصريحاتهم واقتطاع ٢٥ ٪ من المبالغ المدفوعة للشركات الاجنبية للنقل البحري عند قيام مدين مقيم بدفع الضرائب على الارباح ، اما لغيرها من الشركات فيكون معدل الاقتطاع بنسبة ١٠ ٪ مع تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل ، كما فرض رسم تسجيل بالعملة الصعبة مقابل منح الموافقة على فتح مكتب اتصال للشركات الاجنبية ، وعدل قانون الطابع بحيث لا يكون رسم الطابع اقل من ١٠ دينار جزائري * . واخضع لرسم الطابع كل الاعلانات الخاصة كما اخضع تذاكر الشحن البحري لرسم طابع قدره ٣٠ دينار جزائري . وجوازات السفر لرسم قدره ٣٠٠ دينار جزائري . وقسائم الرهان الرياضي لرسم موحد قدره ٢ دينار جزائري . وعدل رسم بطاقة تسجيل السيارات السياحية والشاحنة وسيارات النقل العمومي واخضع امتلاك سفن النزهة لرسم سنوي وفرض تحصيل رسم وحيد اجمالي عند الانتاج بمعدل عام قدره ٢٠ ٪ ومعدل قدره ٧٧ ٪ بالنسبة للسجائر و٨٠ ٪ بالنسبة لانواع الجعه ، وفرض تحصيل رسوم ثابتة على السجائر وما في حكمها وعدل التعرفة الجمركية على أنواع مختلفة من الزيوت والغى التخفيض على البنزين المستعمل في الزراعة ، واجاز استفادة الغاز أو يل من التخفيض للرسم الداخلي للاستهلاك بشرط استعماله بدون تحويل او تغيير، واوجب ضرورة التصريح عن البضائع المستوردة او المصدرة بالتفصيل من قبل اصحابها او وكلائهم وحدد مدة ٤ أشهر كأجل نهائي لبقاء البضائع قيد الايداع وقرر اتاوة محددة عن كل سيارة واستثنى من اتاوة استعمال منشآت الطرق سيارات معينة وقرر اتاوة بالعملة الصعبة قدرها ١٥ ٪ من سعر الاقتناء نظير استعمال سيارات لم يتم اقتناؤها من عند المخولين او الوكلاء المعتمدين وعدل الرسوم الجمركية على سيارات متضرري حرب التحرير.

وصدر المرسوم رقم (٨٦-٤٣) بتاريخ ٢٥ يوليو/ تموز ١٩٨٦ بتحديد اسعار جديدة لبيع المنتوجات البترولية .

(*) الدولار يعادل ٤,٨٧ دينار جزائري كما في ١٩٨٦/١٢/٣١ .

وفي اطار تنظيمات العمل وحماية العمال صدر المرسوم رقم (٨٦-٠٩) بتاريخ ٧ يناير/ كانون ثاني ١٩٨٦ بالزام العمال الذين تدفع اجورهم شهرياً بقضاء ١٩٠ ساعة و٤٠ دقيقة في العمل شهرياً، و يبين طريق الحصول على قيمة ساعة العمل بالنسبة للعمال الذين يتقاضون اجورهم بالساعة، وذلك بقسمة مبلغ الاجر الشهري الاساسي للوظيفة على ١٩٠,٦٦.

وصدر المرسوم رقم (٨٦-١٣٢) بتاريخ ٢٧ مايو/ آيار ١٩٨٦ وحدد المبادىء العامة لحماية العمال من الاخطار التي قد تنجم عن الاشعاعات الايونية خاصة أثناء حيازة المواد الاشعاعية واستيرادها او عبورها الاراضي الجزائرية او صنعها او تحويلها او استعمالها او تداولها او تنقلها او تخزينها.

وفي مجال تنظيم الشركات والبنوك صدر القانون رقم (٨٦-١٢) بتاريخ ١٩ أغسطس/ آب بنظام البنوك والقروض المركزية، واشترط ان تكون مؤسسات القرض في اطار المخطط الوطني للتنمية وان تكون اداة تطبيق للسياسة التي تقرها الحكومة، وقد قسم تلك المؤسسات الى مؤسسات ذات صبغة عامة وهي البنك ومؤسسات القرض المتخصصة وجميعها بالاضافة الى البنك المركزي مؤسسات عامة.

وصدر القانون رقم (٨٦-١٣) بتاريخ ١٩ أغسطس/ آب ١٩٨٦ بتعديل وتتميم القانون رقم (٨٢-١٣) المتعلق بتأسيس الشركات المختلطة الاقتصاد وسيرها، وقد اعتبر هذا القانون الشركات المختلطة الاقتصاد التي مقرها الجزائر شركات تجارية بالاسهم واخضعها للقانون التجاري الجزائري واستوجب ان يكون انشاؤها في اطار خطة التنمية وان يكون من شأنها تحقيق مردود اقتصادي ومالي، واشترط على اطراف الشركة اعداد بروتوكول اتفاق يبين اهدافها ومجال عملها ومدتها وترتيبات اجور المستخدمين الاجانب. وضمن للطرف الاجنبي حق المشاركة في الادارة واتخاذ القرار طبقاً لاحكام القانون التجاري، كما ضمن للطرف الاجنبي حقه في تحويل حصة من الارباح وتحويل النسب المسموح بها من اجور العاملين الاجانب واشتراكهم في الضمان الاجتماعي، واعفى الشركات المختلطة الاقتصاد من دفع حق التحويل، بالمقابل عن المشتريات العقارية الضرورية ومن الضريبة على العقارات لمدة ٥ سنوات ومن الضريبة على الارباح الصناعية والتجارية لمدة الثلاث السنوات المالية الاولى وتخفيض قدره ٥٠ ٪ في السنة المالية الرابعة وتخفيض قدره ٢٥ ٪ في السنة المالية الخامسة، وخفض ضريبة على الارباح الصناعية والتجارية التي يعاد استثمارها الى نسبة ٢٠ ٪ واعفى فوائد الحسابات التجارية والحسابات المجمدة من الضريبة على دخل الديون والايداعات والضمانات... مع جواز تقرير امتيازات جبائية او مالية اخرى لها.

وفي المجال الصناعي وتنظيم عمليات التنقيب عن النفط صدر بتاريخ ١٩ أغسطس/ آب ١٩٨٦ القانون رقم (٨٦-١٤) لتنظيم اعمال التنقيب والبحث عن المحروقات واستغلالها ونقلها بالانابيب، الذي قرر ابتداء ملكية الدولة لجميع المواد والموارد من المحروقات المكتشفة في الجزائر، واقر احتكار الدولة لاعمال التنقيب والبحث والاستغلال والنقل، وحقها في اسناد تلك الاعمال للمؤسسات الوطنية او الترخيص باشتراك الاجانب في ذلك، وقد اعتبر كل تلك الاعمال من قبيل الاعمال التجارية، وحظر ممارستها الاّ بترخيص وقيد ممارسة اعمال النقل بالانابيب بالذات في

المؤسسات الوطنية فقط ، وحظر على الاشخاص المعنوية الاجنبية ممارسة تلك الاعمال إلاّ بالاشتراك مع المؤسسات الوطنية واشترط لذلك ابرام عقود خاصة تبين فيها احكام المشاركة وابرام بروتوكول بين الدولة والشخص المعنوي الاجنبي تحدد فيهما الالتزامات المتبادلة ، وقرر رد مصاريف الاستكشاف للطرف الاجنبي في حالات الاكتشافات التجارية ، واخضع المحروقات المستخرجة لنظام خاص بالجباية يشتمل على الاتاوة والضريبة وقد اعفى الاعمال من الرسم على النشاط المهني والضرائب الاخرى ومن رسوم الانتاج وتأدية الخدمات والرسوم الجمركية عن عمليات استيراد المعدات والمواد ... واشترط القانون اما توفر المقدرة المالية والكفاءة التقنية لدى الاطراف الاجنبية للمشاركة في اعمال التنقيب والبحث والاستغلال او التزام تلك الاطراف بتخصيص جهد مالي تقني ملائم ومناسب لتلك الاعمال .

وصدر المرسوم رقم (٨٦-٢٤٩) بتاريخ ٣٠ سبتمبر/ ايلول ١٩٨٦ الذي حول الى المركز الوطني للسجل التجاري الهياكل والوسائل والاملاك والاعمال والمستخدمين الذين كان يحوزهم او يسيرهم المعهد الجزائري للتوحيد الصناعي والملكية الصناعية ، فيما يخص علامات الطراز والرسوم والنماذج والتسميات الاصلية ، وقد انتقل بموجب هذا المرسوم الاختصاص المتعلق بعلامات الطراز والرسوم والنماذج والتسميات الاصلية من المعهد الجزائري للتوحيد الصناعي والملكية الصناعية الى المركز الوطني للسجل التجاري وذلك اعتباراً من اول يناير/ كانون ثاني سنة ١٩٨٧ .

كما صدر المرسوم رقم (٨٦-٢٥٠) بتاريخ ٣٠ سبتمبر/ايلول ١٩٨٦ بانشاء ديوان وطني للقياسة الوطنية والحاقه بوزارة الصناعات الخفيفة وجعل مدينة الجزائر مقراً له ، وقد حدد المرسوم اغراض الديوان في المشاركة في ايجاد قياسات عامة لحماية الاقتصاد الوطني في التبادل الدولي ، وتحقيق اهداف خطط التنمية ، ودراسة الادوات الجديدة للقياس ، ومراجعة المعايير النموذجية وعمليات التعيير الدقيق لادوات القياس ، وجمع المعلومات المتعلقة بهذه المواضيع .

وفي مجال توفير موارد الدولة من النقد الاجنبي وترشيد استخداماته وافقت الحكومة الجزائرية على سلسلة من الاجراءات من بينها فرض ضوابط حازمة على عمليات الاستيراد كي تقتصر على اقل مستويات ممكنة وذلك بهدف توفير مدخرات جوهرية للخزانة العامة يمكن عن طريقها الحفاظ على معدل النمو الاقتصادي .

وقررت الحكومة الجزائرية بأن الجزائريين لن يحصلوا إلاّ مرة كل سنتين بدلا من مرة كل سنة على الحصة السياحية التي كانت تسمح لهم بالحصول على ما قيمته ١٠٠٠ دينار جزائري للسفر الى الخارج كما استبعد القصر الذين تقل اعمارهم عن ١٨ سنة من هذا الاجراء بعد ان كانوا يتمتعون به قبل صدور القرار .

وبالنسبة لحجاج بيت الله الحرام فقد خفضت منحتهم من ١٧٥٠ دولار الى ١٣٥٠ دولار .

كما تم السماح للمواطنين الجزائريين بفتح حسابات بالعملات الاجنبية دون السؤال عن مصدرها وهو الامر الذي سيساعد الحكومة على تعويض خسائر في العملة الصعبة ناجمة عن هبوط عائدات صادرات النفط و يبلغ سعر الفائدة على الحسابات في البنوك الجزائرية التي ستبقى مأمونة وسريه ١٢ ٪ بالنسبة للحسابات بالعملة الاجنبية .

هذه الحسابات الى الدينار الجزائري . و يستهدف هذا الاجراء الجديد بشكل واضح جذب ارصدة من نحو ٧٥٠٠٠٠ عامل جزائري في فرنسا .

وفي مجال تشجيع وترويج المشروعات السياحية بهدف زيادة دخل البلاد من العملة الصعبة اصدرت السلطات الجزائرية المختصة موافقتها على ٥٤ مشروعا سياحيا سنة ١٩٨٥ وهذه المشروعات تقدر استثماراتها بمبلغ ٦٤٧,٤ مليون دينار جزائري .

وتجدر الاشارة الى انه قد تم انتهاج سياسة جديدة تقضي بتطوير السياحة على المستوى الوطني بمشاركة تونس واللجوء الى المستثمرين .

كما صدرت بعض القوانين الخاصة بمجالات اخرى متنوعة ، بيانها كما يلي :

ـ صدر القانون رقم (٨٦-٠١) بتاريخ ٢٨ يناير/ كانون الثاني ١٩٨٦ بتعديل المادة (٧) من الامر رقم (٦٦-١٥٤) المتضمن قانون الاجراءات المدنية ، لتختص المجالس القضائية بالفصل ابتدائيا بحكم قابل للاستئناف امام المجلس الاعلى في جميع القضايا التي تكون الدولة او احدى المؤسسات العامة ذات الصفة الادارية طرفاً فيها باستثناء مخالفات الطرق ، ومنازعات الايجار الفلاحي والسكني او التجاري او المهني والمنازعات المتعلقة بدعاوي المسؤولية .

ـ صدر المرسوم رقم (٨٦-٢٢) بتاريخ ٩ فبراير/ شباط ١٩٨٦ متضمناً الميثاق الوطني الموافق عليه في ١٦ يناير/ كانون الثاني ١٩٨٦ (نشر النص الكامل للميثاق في العدد السابع لسنة ١٩٨٦ من الجريدة الرسمية) .

٢ ـ ٢ ـ اتفاقيات وترتيبات ثنائية :

٢ ـ ٢ ـ ١ ـ اتفاقيات وترتيبات ثنائية مع الدول العربية :

استمرارا لسياسة الجزائر الرامية الى توثيق علاقاتها مع الدول العربية الشقيقة ، أبرمت العديد من الاتفاقيات ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية ، وقد حظيت الجمهورية التونسية بالنصيب الأوفر من هذه الترتيبات وذلك في اطار اتفاقية الاخاء والتعاون وحسن الجوار المبرمة بين الدولتين ، وفيما يلي بيان هذه الاتفاقيات :

١ ـ اتفاقية التعاون السياحي وبموجبها تستفيد الجزائر من التجربة التونسية في مجال الترويج للسياحة كما تحظى بمساعدة في مجال الترويج من خلال الممثليات التونسية في اوروبا .

٢ ـ تم التوقيع على محضر اعمال اللجنة الجزائرية التونسية المشتركة المختصة بتنمية التبادل التجاري بين البلدين ووضع برنامج لعام ١٩٨٧ .

٣ ـ صادقت الجزائر على بروتوكول الاتفاق الموقع بمدينة تونس والذي يحدد شروط ايفاد الخبراء وعملهم في اطار التعاون الثقافي والعلمي والتقني .

٤ ـ صادقت الجزائر على الاتفاقية الصحية في ميدان الطب البيطري مع تونس .

٥ ـ كما صادقت على اتفاقية التعاون والمساعدة المتبادلة في ميدان الحماية المدنية .

٦ ــ البرنامج الخاص لتعاون لتنمية المناطق الحدودية وذلك بتشييد مشاريع جديدة لزارة اكبر عدد ممكن من القرى الحدودية ، وتشييد مراكز لحماية الطفولة والامومة ، مستوصفات جديدة ، مراكز مراقبة مشتركة لمكافحة الحرائق والفياضانات والزلازل المحتملة .

٧ ــ اتفاقية لاقامة مشروعات مشتركة مع الجمهورية التونسية تضمنت انشاء عدة شركات في مجال النقل البحري ، النقل الدولي للبضائع ، الصيد البحري ، بناء واصلاح السفن .

اما مع بعض الدول العربية الشقيقة فقد تم التوقيع على :

١ ــ بروتوكول تعاون مع الجمهورية العراقية لتبادل المعلومات والوثائق والخبرات المتعلقة بالسياحة وكذلك اتفاقية للتعاون البحري بين البلدين .

٢ ــ محضر اجتماع مع المملكة العربية السعودية ينص ، بين امور اخرى ، على تعزيز التعاون الثنائي في شتى القطاعات الاقتصادية خاصة الصناعة والطاقة والصناعات الكيماوية والبتروكيماوية والزراعة والري والبيئة والنقل . وقد درس الطرفان امكانية اقامة مشاريع مشتركة وتبادل الخبرات وتشجيع التبادل التجاري وتمويل المشاريع .

٣ ــ محضر محادثات مع جمهورية الصومال الديمقراطية ينص على دراسة امكانية انشاء شركة مشتركة في مجال الصيد البحري ، مع تنظيم القواعد التي تسمح لسفن الصيد الجزائرية بالعمل في المياه الاقليمية الصومالية .

٤ ــ بروتوكول تعاون مع الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية ، لانشاء شركات مشتركة في مجالات الجيوفيزيا ، البحث عن وانتاج المحروقات والتنقيب عن المياه الجوفية . كذلك متابعة دراسة انشاء شركات مشتركة في مجال البناء والهندسة الميكانيكية وصناعة الالمنيوم والالكترونيات . ومشروع آخر لربط شبكات الكهرباء في البلدين .

٥ ــ تم تبادل وثائق التصديق على الاتفاقية الاقتصادية والعلمية والفنية مع دولة الامارات العربية المتحدة ، وتنص على تشجيع التبادل التجاري والمشاركة في المعارض التجارية بين البلدين وتأسيس شركة مشتركة برأسمال قدره ٢٠ مليون دولار .

٦ ــ محضر اجتماع مشترك مع الجمهورية العربية السورية لتنمية التبادل التجاري .

٢ ــ ٣ ــ وقائع واحداث :

عانت البلاد ، كغيرها من الدول المنتجة للنفط ، من تدني اسعار النفط وتخفيض الانتاج وانعكس ذلك في صورة تخفيض ارقام الموازنة العامة للدولة بنسبة ٢٥ ٪ . واتخذت التدابير اللازمة لترشيد الانفاق والاستهلاك ومحاولة زيادة موارد الدولة بتنمية وتطوير الانتاج الصناعي والزراعي وتشجيع الصادرات .

فيما يتعلق باقتصاديات النفط وأثر ذلك على الموازنة العامة للدولة ، صرح رئيس الجمهورية بأن دخل الدولة انخفض بنسبة ٨٠ ٪ نتيجة لتدهور أسعار النفط والدولار ، في الوقت الذي زادت فيه الواردات . وأوضح ان مديونية البلاد تقدر بحوالي ١٥ مليار دولار وهي لم تتجاوز هذا القدر منذ عام ١٩٧٩ . ودعى الى اتخاذ تدابير فعالة وصارمة في الرقابة على ادارة الجهاز الاقتصادي ومحاربة

الاسراف وترشيد استهلاك الخبز والسكر، وحث المواطنين على بذل المزيد من الجهد والتقشف والاعتماد على النفس .

وصرح وزير المالية بأن حجم عائدات الدولة عام ١٩٨٦ يقل بنسبة ٢٦ ٪ عن تقديرات مشروع الميزانية في ديسمبر/ كانون اول سنة ١٩٨٥ وسيؤدي ذلك الى عجز في الموازنة العامة مقداره ٣ مليار دولار تقريبا ويمثل أقل من ٥ ٪ من الناتج القومي الاجمالي .

ومن المتوقع ان تستمر سياسة التقشف خلال عام ١٩٨٧ حسب ما جاء في مشروع الميزانية لعام ١٩٨٧ والذي ووفق عليه في ديسمبر/ كانون اول سنة ١٩٨٦ . وقدرت المصروفات في مشروع الميزانية بـ١٠٨ مليار دينار بزيادة نسبتها ٣,٢ ٪ عن عام ١٩٨٦ . وقدرت الايرادات المتوقعة بنحو ٩٦ مليار دينار منها ٢٢ مليار دينار من الضريبة البترولية ، و بذلك يتوقع ان تغطي الايرادات ٩٣,٥ ٪ من المصروفات مقارنة بـ٨٦,٦ ٪ عام ١٩٨٦ .

و يوضح الجدول التالي توزيع الاستثمارات المخطط لها لعام ١٩٨٧ موزعة حسب القطاعات :

القطـــاع	المبلغ (ملايين الدنانير)
ـ المحروقات	٩٢٦١
ـ الصناعات التحويلية	١١٤١٢
ـ المناجم والمحاجر	٤١٨٥
ـ الزراعة والري	٣٠٤٤
ـ الخدمات	٥٣٠٥
ـ القاعدة الاقتصادية والادارية	٤٥٣
ـ التعليم والتكوين	١٦٦
ـ القاعدة الاجتماعية والثقافية	١٠٠
ـ البناء والطاقات الانشائية	٩٥٠٠
ـ الشركات الصغيرة والمتوسطة	٥٠٠
الاجمـالي	**٤٣٩٢٦**

ولتعويض عجز الخزانة العامة نتيجة لانخفاض الضرائب البترولية ، تقرر زيادة الضرائب الاخرى والرسوم الجمركية ، و بينت الاحصاءات الجمركية ان الاخيرة تمثل ٢٠ ٪ من موارد الخزينة العامة للدولة على الرغم من عدم تحصيل اي رسوم جمركية على بضائع تبلغ قيمتها حوالي ملياري دينار جزائري سنويا . وتتراوح نسبة الرسوم الجمركية ما بين ٥٠ ، ٢٠٠ ٪ من قيمة المنتج المستورد . وتعتبر المركبات من السلع التي تمثل رسومها الجمركية ايرادا هاما للخزانة العامة يقدر بحوالي ١,٢

مليار دينار سنويا . هذا ويحق للمواطن الجزائري ان يدخل بصحبته الى البلاد ما قيمته ١٠٠٠ دينار جزائري من المنتجات دون دفع رسوم جمركية .

وفي اطار تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على النفط كمصدر دخل وحيد ، زاد الاهتمام بالتنمية الزراعية والصناعية بغية الوصول الى الاكتفاء الذاتي من الغذاء واحلال المنتجات الصناعية المحلية بدلاً من الواردات الاجنبية .

وقد حققت الزراعة الجزائرية نتائج طيبة خلال عام ١٩٨٦/٨٥ في مجال تربية الدواجن وانتاج البطاطس ، فقد ارتفع انتاج اللحوم البيضاء الى ١٦٣ الف طن بزيادة نسبتها ١٣ ٪ ، وارتفع انتاج البيض بنسبة ٣٧٠ ٪ وذلك مقارنة بالعام السابق . وتحقق هذه النتائج ما كان مرجوا الوصول اليه في نهاية ١٩٨٦ . ومن جهة اخرى فقد حقق انتاج البطاطس تحسنا ملموسا ، ولاول مرة لم تلجأ الجزائر الى الاستيراد .

هذا وتم توقيع اتفاقية بين كل من وزارة الفلاحة والصيد البحري والمركز العربي لدراسة المناطق الجافة والاراضي القاحلة لانجاز مشروع لانتاج الحبوب والخضروات الجافة لصغار ومتوسطي الفلاحين بولاية تيبرت . يقوم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بتمويل هذا المشروع الذي ينتظر انجازه خلال ٣ سنوات . و يتولى المركز العربي مسؤولية البحث واجراء التجارب وتعميمها ومتابعة تنفيذ المشروع ، كما سيتولى تعميم النتائج ونشر عينات بالدول العربية الاخرى ، وتجدر الاشارة الى أن المركز العربي شارك في انجاز عدد من المشاريع الهادفة الى رفع الانتاج بالمناطق غير المروية في عدد من الدول العربية .

كما تقوم حاليا احدى الشركات اليوغسلافية بتشييد سد قرب مدينة بسكرة ، جنوبي شرق الجزائر ، و يكلف هذا المشروع حوالي ٧٠ مليون دولار و يستغرق انجازه حوالي ٤ سنوات . وسوف تستغل مياه هذا السد في المشاريع الزراعية بواحة بسكره وتزويد المدينة بمياه الشرب .

وفي اطار التنمية الصناعية التي حظيت بالاولوية منذ الاستقلال حتى بداية الثمانينات شهد عام ١٩٨٦ الانتهاء من انجاز عدة وحدات صناعية ودخولها حيز الانتاج .

وقد بدأ الانتاج مؤخرا في مصنع الكابلات بمدينة سكيكده ، وقد تكلف انجازه ١,٩ مليار دينار ، وسينتج ٢٨٧٠٠ طن من الكابلات سنويا تغطي ٩٠ ٪ من احتياجات البلاد .

كما بدأ الانتاج في مصنع المحركات والمحولات الكهربائية بمدينة عزازقا ، و يبلغ انتاج المصنع خلال هذا العام ١٦٠٠ محول و ١٨٠٠٠ محرك كهربائي .

ومن المتوقع ان يبدأ في نهاية العام الانتاج في مصنع لقطع الغيار في مدينة مستغانم قامت بانجازه شركة فيات الايطالية .

و يبدأ الانتاج في مصنع لمسحوق الغسيل في مدينة عين تيموشانت ، و ينتظر أن يصل انتاج المصنع سنة ١٩٨٨ الى ٨٦٠٠٠ طن تخصص كميات منها للتصدير . و يتم حاليا تشييد مصنعين مماثلين في مدينتي سور الغزلان وشلغوم العيد .

وقامت المؤسسة الوطنية الجزائرية للنقل بالسكك الحديدية بافتتاح خط جديد يربط بين مدينتي سوق أهراس (الجزائر) وغار الدماء (تونس) بتشغيل قطار يومي على هذا المحور مساهمة في تخفيف

مشكلة النقل بالمنطقة ولفك العزلة عن هذه المناطق الحدودية .

وعلى صعيد آخر نظم الاتحاد العربي للحديد والصلب في الفترة ٢٤ الى ٢٦ نوفمبر/ تشرين ثاني ملتقى دولي بالجزائر حول الانتاجية في صناعة الحديد والصلب . وكان الهدف من هذا الملتقى ، هو تبادل الخبرات والتحكم التكنولوجي في هذا المجال الحيوي . وقد أتاح الملتقى فرصة للخبراء لمناقشة العوامل الاساسية المرتبطة بالانتاجية والصيانة وتدريب العاملين . حضر الملتقى خبراء من المؤسسات الاعضاء في الاتحاد العربي للحديد والصلب من كل من الجزائر، موريتانيا ، ليبيا ، السعودية ، سوريا وقطر الى جانب خبراء من كل من المانيا الاتحادية ، النمسا ، المجر، فرنسا ، ايران ، اليابان و بولندا .

وفي مجال الصناعة النفطية قررت لجنة تحكيم بأن تقوم الشركة الامريكية بانهندل بدفع غرامة قدرها ٨٤٠ مليون دولار الى الشركة الجزائرية سونتراك وذلك لاخلالها بعقد استيراد الغاز الطبيعي المسال من الجزائر. وتنظر حاليا لجنتي تحكيم في كل من لندن وجنيف في جانبين آخرين لنفس القضية .

وتم تشكيل جمعية تضم البلدان الافريقية المصدرة للنفط ، وذلك إثر اجتماع كل من وزراء نفط الجزائر وليبيا ونيجيريا والجابون . وقد أوضح البيان الصادر في هذا الشأن ان هذه الجمعية لا تهدف الى ان تحل محل اي منظمة يشارك فيها اعضاؤها ، بل تهدف الى جذب الدول الافريقية المصدرة للنفط وغير المنتمية الى منظمة الاوبك .

أحداث اخرى متنوعة :

- جرى تعديل وزاري خلال شهر فبراير/ شباط اتسم بتعيين عدد من التكنوقراطيين وذلك في اطار سياسة الدولة الشاملة لمواجهة الازمة الاقتصادية .
- نظمت مجموعة البركة ندوتها الرابعة في مدينة الجزائر في الفترة من ١٥ الى ١٩ نوفمبر/ تشرين ثاني وحضر هذه الندوة الى جانب الشركات المنبثقة عن مجموعة البركة ، ممثلين عن المصارف الجزائرية ووزارة المالية الجزائرية ، وكانت الندوة فرصة لبحث امكانيات التعاون بين مجموعة البركة والقطاع المالي الجزائري .
- انخفضت واردات فرنسا من الجزائر خلال عام ١٩٨٦ بنسبة ١٦ ٪ ، و يرجع ذلك أساسا الى انخفاض قيمة صادرات المحروقات الجزائرية الى فرنسا . كذلك انخفضت واردات الجزائر من فرنسا خلال نفس الفترة بنسبة ٨,٥ ٪ .
- عقدت الغرفة التجارية الجزائرية التونسية المشتركة دورتها الثانية بالجزائر على هامش تنظيم معرض الجزائر الدولي في شهر ابريل / نيسان ١٩٨٦ .

وتمخضت هذه الدورة عن تشكيل ثماني لجان قطاعية بغرض دراسة امكانية اقامة هياكل التكامل الاقتصادي بين البلدين .

وتضم هذه اللجان القطاعية الصناعات المعدنية والميكانيكية والحديد والصلب والنسيج والبناء ومواد البناء والاشغال العمومية والهندسة والصناعات الالكترونية والكهرومنزلية والكيماوية والغذائية .

وقد سمحت طريقة العمل هذه باعداد جداول اقتصادية مشتركة خاصة بكل قطاع تحتوي على قائمة بكافة المتعاملين وقائمة بمنتجات البلدين كما سمحت بتحديد الامكانيات الآنية للتعاون وتبادل المنتجات والآفاق التي يمكن ان يتحقق في اطارها الإندماج الإقتصادي .

وفي هذا الاطار تمكنت لجنة النسيج من ابرام ثلاثة عقود في الوقت الذي تبحث فيه لجنة الالكترونيات في توحيد المعايير القياسية لمنتجات البلدين في هذا القطاع .

وقد درست الغرفة التجارية المشتركة امكانية انجاز وحدتين انتاجيتين الاولى تختص بانتاج المكابس الصناعية والثانية بصناعة المكابس والعوازل الكهربائية .

زار وفد تجاري جزائري المملكة الاردنية الهاشمية خلال شهر ابريل / نيسان واتفق على تعزيز العلاقات التجارية بين البلدين وكذلك على تنظيم معرض للمنتجات الجزائرية في العاصمة الاردنية ومعرض للمنتجات الاردنية في العاصمة الجزائرية .

تم خلال العام التوقيع على اتفاقيات القروض الآتية :

الجهات المقرضة	تاريخ التوقيع	قيمة القرض	عملة القرض	المشروع المستفيد
أولاً : مؤسسات التمويل العربية				
الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي	١٩٨٦/١/٢٩	٦,٥٠٠,٠٠٠	دينار كويتي	مشروع وادي مينا
الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي	١٩٨٦/١٢/١٤	١٠,٨٠٠,٠٠٠	دينار كويتي	مشروع سد الشرفا
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٨٦/٢/٢٣	٨,٠٤٠,٠٠٠	دينار اسلامي	استيراد سلع صناعية وسيطة
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٨٦/٤/٢٨	٢٢,٨٦٠,٠٠٠	دينار اسلامي	استيراد سلع صناعية وسيطة
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٨٦/٦/٣٠	١٢,٨٣٠,٠٠٠	دينار اسلامي	استيراد سلع صناعية وسيطة
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٨٦/٦/٢٢	٤,٢٨٠,٠٠٠	دينار اسلامي	استيراد ورق كرافت
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٨٦/١٠/١٢	٢١,٤٩٥,٠٠٠	دينار اسلامي	استيراد سلع صناعية وسيطة
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٨٦/١٠/٢٥	٤,٢٩٩,٠٠٠	دينار اسلامي	استيراد بتروكيماو يات
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٨٦/١٠/١٢	١٢,٤٣٤,٠٠٠	دينار اسلامي	استيراد سلع صناعية وسيطة
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٨٦/١٢/١٥	١٦,٥٨٥,٠٠٠	دينار اسلامي	استيراد سلع صناعية وسيطة
البنك الاسلامي للتنمية	—	١٠,٠٠٠,٠٠٠	دولار	استيراد قطن سوري

تابع

الجهات المقرضة	تاريخ التوقيع	قيمة القرض	عملة القرض	المشروع المستفيد
ثانياً: مؤسسات التمويل الاجنبية				
البنك الدولي	١٩٨٦/٣/١٧	٦٢,٠٠٠,٠٠٠	دولار امريكي	تحسين شبكة المياه في منطقتي قسنطينه ووهران
سوق لندن	١٩٨٦/١/٢٧	٣٣,٧٠٠,٠٠٠	دولار امريكي	بنك الفلاحة والتنمية الريفية لتمويل تجهيز مصنعي البان
البنك الياباني للائتمان طويل الاجل	١٩٨٦	١١٤,٠٠٠,٠٠٠	دولار امريكي	القرض الشعبي الجزائري
اربع مصارف بلجيكية	١٩٨٦	٢٠٨,٠٠٠,٠٠٠	دولار امريكي	بنك التنمية المحلية (تمويل صادرات بلجيكية للولايات الجزائرية)
بنك باركليز في لندن	—	١٤٤,٠٠٠,٠٠٠	دولار امريكي	خط اعتماد لتمويل معدات وخدمات بريطانية للجزائر
السوق المالي الياباني	١٩٨٦/٣/٣١	٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠	دولار امريكي	البنك الجزائري للتنمية
الصندوق المركزي الفرنسي للتعاون الاقتصادي	١٩٨٦	٥٩,٠٠٠,٠٠٠	فرنك فرنسي	تمويل مكمل لبناء ١١ مركز تكوين مهني
المجموعة الاوروبية	١٩٨٦	٣,٧٠٠,٠٠٠	دولار امريكي	منحة لتمويل برنامج تدريبي يخص ٦٠٠٠ عامل واطار في قطاع المناجم
المجموعة الاوروبية	١٩٨٦	٦٠,٠٠٠,٠٠٠	دولار امريكي	لتمويل مشروع رصف طريق سريع
الاتحاد السوفياتي	١٩٨٦	٣٥٠,٠٠٠,٠٠٠	دولار امريكي	اعتماد لتمويل مشروع اقتصادي
بنك سومتومو الياباني	١٩٨٦	٢٣,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	ين ياباني	البنك الخارجي الجزائري
بنك يسودا الياباني	١٩٨٦	٥٢,٠٠٠,٠٠٠	دولار امريكي	البنك الخارجي الجزائري

٢ ــ ٤ ــ ١ ــ امكانيات الاستثمار المتاحة في القطاعات المختلفة :

بالاضافة الى ثروتها النفطية ، تزخر الجزائر بالعديد من الموارد الطبيعية كما تمتلك قوة عمل كبيرة ومدربة مما يوفر مجالات واسعة للاستثمار في مختلف القطاعات الاقتصادية والتي يمكن اجمالها فيما يلي :

القطاع الزراعي :

تبلغ مساحة الاراضي الزراعية في الجزائر نحو ٧,٥ مليون هكتار يزرع منها نحو ٦,٥ مليون هكتار فضلا عما لديها من اراضي الغابات والمراعي الطبيعية والتي تبلغ مساحتها نحو ٣٥ مليون هكتار وكانت الجزائر قد عانت في السنوات الاخيرة من نقص في منتجاتها الزراعية وخاصة محاصيل الحبوب مما ادى الى زيادة الواردات من المواد الغذائية والحبوب والتي بلغت نحو ١٠ مليار دينار جزائري عام ١٩٨٤ لذلك اولت الدولة اهتماماً بالغا لهذا القطاع بغية العمل على توسيع رقعة الاراضي الزراعية وزيادة الانتاجية خاصة في جنوب البلاد . وقد بلغ اجمالي المبالغ المخصصة للزراعة في الخطة الخمسية (١٩٨٥ــ ١٩٨٩) نحو ٧٩ مليار دينار جزائري . (١٤,٤ ٪ من اجمالي الاستثمارات) .

القطاع الصناعي :

كان لانهيار اسعار البترول في السوق العالمي أثره في اهتمام الدولة بالصناعات التحويلية غير النفطية حتى تتمكن من تنويع مصادر الدخل القومي وتقليل الاعتماد على البترول والصناعات البترولية التي تتأثر كثيرا بالعوامل السياسية التي يصعب التنبؤ بها وكذلك الاتجاه نحو الاستثمار في الصناعات الخفيفة بدلا من السياسة السابقة التي ركزت على إقامة الصناعات الثقيلة والتي تسببت في زيادة حجم الديون الجزائرية وتمثلت هذه البرامج الجديدة في الاستثمار في المجالات التالية : انتاج الاسمنت ــ انتاج السيارات الصغيرة ــ انشاء شبكة اتصالات حديثة ــ الملابس الجاهزة ــ المنتجات الجلدية ــ المواد الغذائية ــ السجائر ــ الصناعات الكيماوية (صابون ، نترات امنونيا ، ميتانول ، ايتيلين ، أسمدة نتروجينية ، الفوسفات ، البلاستيك) .

وقد بلغت اجمالي الاستثمارات المخصصة للقطاع الصناعي في الخطة الخمسية (١٩٨٩/٨٥) نحو ١٧٤ مليار دينار جزائري (٣١,٦ ٪ من اجمالي الاستثمارات) .

القطاع السياحي :

تمتلك الجزائر كل المقومات الاساسية لتطوير قطاع سياحي ممتاز من أهمها ١٢٠٠ كيلومتر من الشواطىء المطلة على البحر الابيض المتوسط وجو معتدل فضلا عن قربها من دول منظمة السوق الاوروبية المشتركة مما يكفل لها مصدرا ضخما للسياح ، لذلك فقد أولت الدولة مؤخرا هذا القطاع

اهميه كبيرة لما يمكن ان يدره من دخل بالعملات الاجنبية وقد وافقت الحكومة خلال السنتين الاخيرتين على الترخيص لنحو ١٦٠ مشروع سياحي للقطاع الخاص تتضمن تزو يد القطاع السياحي بنحو ١٢٠٠٠ سرير جديد ، اي نحو ثلث عدد الاسرة في فنادق القطاع العام وفضلا عن كل ذلك فقد شرعت الدولة في انتهاج سياسة جديدة للترو يج للسياحة وعقد اتفاقات مع شركات السياحة في الدول المجاورة وعمل برامج سياحية للافواج القادمة وكذلك تشجيع السياحة الداخلية .

٢ ـ ٤ ـ ٢ ـ المشروعات المعروضة للاستثمار:

المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح للمشروع	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي الكلفة التقديرية للمشروع	القطاع الاقتصادي للمشروع
البولي فينيل كلورايد P.V.C.	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	غير محدد	دراسة جدوى	١٨ مليون دولار	عام ومشترك
ملدان الداى اوكتيل فيتالت	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	غير محدد	دراسة جدوى	٥,٧ مليون دولار	عام ومشترك
الكونكريت الخلوي	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	غير محدد	دراسة جدوى	٢٨ مليون دولار	عام ومشترك
الطابوق الرملي الجيري	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	غير محدد	دراسة جدوى	١٥ مليون دولار	عام ومشترك
الجبس والمنتجات الجبسية	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	غير محدد	دراسة جدوى	٧ مليون دولار	عام ومشترك
التأسيسات الكهربائية	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	غير محدد	دراسة جدوى	٥٥ مليون دولار	عام ومشترك
الكوابل المعزولة جهد متوسط	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	غير محدد	دراسة جدوى	٣٥,٥ مليون دولار	عام ومشترك
صناعة العازلات الكهربائية الخزفية	المنظمة العربية للتنمية الصناعة	غير محدد	دراسة جدوى	٢٥,٨ مليون دولار	عام ومشترك
محركات الديزل	المنظمة العربية للتنمية الصناعة	غير محدد	دراسة جدوى	٥٤ مليون دولار	عام ومشترك
التصنيع الهندسي الثقيل والمراجل البخارية	المنظمة العربية للتنمية الصناعة	غير محدد	دراسة جدوى	٥٨ مليون دولار	عام ومشترك
ادوات المكائن (آلات الورش)	المنظمة العربية للتنمية الصناعة	غير محدد	دراسة جدوى	٧٦ مليون دولار	عام ومشترك
مكائن لكسر وتصنيف الصخور والخامات المعدنية	المنظمة العربية للتنمية الصناعة	غير محدد	دراسة جدوى	٢٥ مليون دولار	عام ومشترك
مكائن تعبئة وتنظيف الاوعية	المنظمة العربية للتنمية الصناعة	غير محدد	دراسة جدوى	٤٥ مليون دولار	عام ومشترك
تصنيع الصمامات والمضخات الصناعية	المنظمة العربية للتنمية الصناعة	غير محدد	دراسة جدوى	٦٠ مليون دولار	عام ومشترك
توسعة مصنع الشاحنات الثقيلة	المنظمة العربية للتنمية الصناعة	غير محدد	دراسة جدوى	١٦٠ مليون دولار	عام ومشترك
مصنع شباك الصيد	المنظمة العربية للتنمية الصناعة	غير محدد	دراسة اولية	٣٥,٢ مليون دولار	عام ومشترك

تابع

المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح للمشروع	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي الكلفة التقديرية للمشروع	القطاع الاقتصادي للمشروع
مشروع تصنيع لحم الدجاج البياض	الاتحاد العربي للصناعات الغذائية	غير محدد	دراسة اولية	غير محدد	عام ومشترك
مصنع عربي لانتاج الهكسان	الاتحاد العربي للصناعات الغذائية	غير محدد	دراسة اولية	غير محدد	عام ومشترك
انتاج الحليب ومشتقاته	الاتحاد العربي للصناعات الغذائية	غير محدد	دراسة اولية	غير محدد	عام ومشترك
مشروع انتاج البروتين احادي الخلية	المنظمة العربية للدول المصدرة للنفط	غير محدد	دراسة اولية	٢٠٠ مليون دولار	عام ومشترك
انتاج حامض الفوسفوريك	الاتحاد العربي لمنتجي الاسمدة الكيماوية	غير محدد	دراسة اولية	غير محددة	عام ومشترك
انتاج الاسمدة المركبة	الاتحاد العربي لمنتجي الاسمدة الكيماوية	غير محدد	دراسة اولية	غير محددة	عام ومشترك
تطوير زراعة الحبوب	المنظمة العربية للتنمية الزراعية	مختلف المناطق	دراسة اولية	١٣٢ مليون دولار	عام ومشترك

[٦]

تقرير
مناخ الاستثمار
في
جمهورية جيبوتي
لعام ١٩٨٦

مناخ الاستثمار
في جمهورية جيبوتي لعام ١٩٨٦

شهد عام ١٩٨٦ عددا من التغيرات الحادة في الاوضاع الاقتصادية في البلاد ، فقد تردى العجز في الميزان التجاري بدرجة ملحوظة ، كما انخفضت المساعدات الفرنسية الى ٤ مليون دولار ، وتزايدت مشكلة الديون ، وانخفض عائد تجارة الترانزيت .

وكان لزاما ان تتخذ الحكومة عددا من الاجراءات والتشريعات تستهدف مواجهة الموقف ، فاتجهت الى تشجيع الدخل من السياحة والصناعة وتشغيل ميناء جيبوتي وتحسين خدمة المطار ، كما ابرمت عددا من الاتفاقيات مع الدولة العربية والافريقية تهدف الى تشجيع التبادل التجاري ومواجهة حالة الجفاف .

وعلى الصعيد السياسي تم اجراء تعديل وزاري يستهدف استكمال شغل الحقائب الوزارية ، كما تميز هذا العام باعادة العلاقة الدبلوماسية بين جيبوتي وجمهورية مصر العربية .

ونعرض فيما يلي أهم المستجدات على مناخ الاستثمار التي طرأت خلال عام ١٩٨٦ .

٢ ــ ١ ــ تعديلات تشريعية واجراءات حكومية :

اهتمت التشريعات الصادرة بمحاولة زيادة موارد الدخل للدولة وتنمية بعض مجالات النشاط الاقتصادي ، كما تناولت هذه التشريعات تشجيع عمليات التبادل التجاري مع سائر الدول الافريقية ، ويمكن رصد أهم هذه التشريعات فيما يلي :

١ ــ تم إنشاء الديوان الوطني للسياحة وتنمية الصناعات اليدوية التقليدية .

٢ ــ صدر قرار وزاري بتحديد رسوم جديدة بشأن خدمات السفن الاجنبية في ميناء جيبوتي ، اعتبارا من ١٩٨٦/٤/١٧ . والهدف من تحديد رسوم الخدمات ، هو تشجيع السفن العربية والاجنبية على استخدام ميناء جيبوتي في نقل السلع التجارية بين الدول المجاورة ، حيث كانت رسوم خدمات السفن في هذا الميناء غير محددة في السابق .

٣ ــ نشر في الجريدة الرسمية ان الحكومة بدأت في تأجير ساحات للتخزين في ميناء جيبوتي للشركات .

٤ ــ صدر قرار وزاري بتكوين لجنة وطنية لمتابعة تنفيذ بنود اتفاقية «منطقة التبادل التجاري التفضيلي بين دول افريقيا الشرقية والجنوبية» . وتضم اللجنة في عضويتها ممثلين عن كل من وزارات الخارجية والتعاون ، المالية والاقتصاد الوطني ، الصناعة والتنمية الصناعية ، الداخلية والمواصلات ، الزراعة والتنمية الريفية وممثل عن رئاسة الوزراء .

٥ ــ صدر قرار وزاري بشأن تنظيم الصيد البحري ، واشترط ضرورة الحصول على ترخيص مسبق لمن يرغب في الصيد من الاهالي . وجدير بالذكر ان الترخيص المسبق كان مفروضا على الصيد التجاري فقط قبل صدور هذا القرار .

٢ ــ ٢ ــ اتفاقيات وترتيبات ثنائية مع دول عربية وغير عربية :

في اطار تنمية التعاون الاقتصادي والتجاري والصناعي وقعت جيبوتي عدة اتفاقيات مع دول عربية وغير عربية تفصيلها كالآتي :

١ ــ صادقت حكومة جمهورية جيبوتي بتاريخ ١٩٨٦/٦/١٢ على اتفاقية التسهيلات التجارية الموقعة بين البنك المركزي الجيبوتي والبنك المركزي الاردني بهدف دعم التجارة بين البلدين .

٢ ــ تم التوقيع على اتفاقية للتعاون بين الغرفة الدولية للتجارة والصناعة بجيبوتي وغرفة تجارة وصناعة وزراعة الصومال وذلك بتاريخ ١٩٨٦/١٢/١ .

٣ ــ وقعت اتفاقية للتعاون التقني في مجال صيد الاسماك مع جمهورية الصومال الديمقراطية .

٤ ــ صادقت الحكومة الجيبوتية بتاريخ ١٩٨٦/٢/٣ على اتفاقية منطقة التبادل التجاري التفضيلي بين دول افريقيا الشرقية والجنوبية الموقعة بتاريخ ١٩٨١/١٢/٢١ . وتضم في عضويتها الى جانب حكومة جيبوتي كلا من بوروندي ، جزر القمر، اثيوبيا ، كينيا ، لسوتو، ملاوي ، جزر موريشيوس ، رواندا ، الصومال ، سوازيلاند ، تنزانيا ، اوغندا ، زامبيا ، وزمبابوي . ومن المنتظر إنشاء المركز التحكيمي المنصوص عليه في الاتفاقية في مدينة جيبوتي .

٥ ــ صادقت الحكومة بتاريخ ١٩٨٦/٥/٤ على اتفاقية إنشاء الهيئة الدولية لمحاربة الجفاف في دول افريقية الشرقية والموقعة في مدينة جيبوتي في يناير/ كانون الثاني ١٩٨٦ .

٢ ــ ٣ ــ وقائع واحداث :

تشير أهم احداث العام الى اتجاه الحكومة نحو تحديث اقتصادها لمواجهة مشكلة المديونية المتفاقمة والى الانفتاح على الدول الافريقية والعربية من اجل تشجيع التبادل التجاري فيما بينها وتحسين العلاقات السياسية مع الدول المجاورة . وفيما يلي أهم الوقائع والاحداث :

ــ صادقت الحكومة على الميزانية العامة للدولة لعام ١٩٨٦ بتاريخ ١٩٨٥/١٢/٢٨ حيث بلغت ٢٢,٨٥١,٢٦٧,٠٠٠ فرنك جيبوتي . *

ــ ارتفع عجز ميزان المدفوعات خلال العام ارتفاعاً حاداً ليبلغ حوالي ٥٠٠ مليون فرنك جيبوتي مقابل ٦٤ مليون فرنك خلال عام ١٩٨٥ . وجدير بالذكر ان جيبوتي تعاني من تزايد الديون الاجنبية وانخفاض حجم المساعدات الخارجية خاصة من فرنسا وانخفاض عائدات تجارة الترانزيت مما يزيد من حدة الخلل في ميزان المدفوعات .

ــ بدأت وزارة التجارة بالتعاون مع الغرفة الدولية للتجارة والصناعة في جيبوتي ، في تنفيذ مشروع بنك للمعلومات ، يهدف الى توفير المعلومات للمستثمرين المحليين والوافدين عن فرص الاستثمار المتاحة في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجراءات الواجب اتباعها لتنفيذ الاستثمار، وقد طلبت وزارة التجارة من مختلف الوزارات تزويدها بقائمة المشروعات المتاحة للاستثمار،

(*) الدولار يعادل ١٧٩ فرنك جيبوتي كما في ١٩٨٦/١٢/٣١ .

وكذلك اعداد استراتيجية لتنمية كل قطاع من القطاعات الانتاجية تمهيدا لاعداد برنامج استثماري للدولة للعام القادم ١٩٨٧ .

- تقوم وزارة الصناعة والتنمية الصناعية بالتعاون مع كل من منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO) والمنظمة العربية للتنمية الصناعية (AIDO) باجراء دراسة جدوى اقتصادية وفنية لإنشاء منطقة صناعية في جيبوتي .
- نظراً لاهمية قطاع الثروة الحيوانية في البلاد ، فقد عهدت الحكومة الى شركة صينية تنفيذ مشروع مسلخ مركزي تقدر تكاليفه بنحو ٣,١ مليون دولار.
- أُجرى بتاريخ ١٩٨٦/١٠/٢ تعديل وزاري شمل ثلاث حقائب وزارية ، فقد عين السيد سلام احمد حوماد وزيراً للوظيفة العمومية والاصلاح الاداري ، السيد سالم عبدو يحيى وزيراً للصناعة والتنمية الصناعية والسيد سليمان نجوح لودن وزيراً للتربية الوطنية والشباب والرياضة والثقافة . كما تم شغل ثلاث حقائب وزارية كانت شاغرة ، وشملت تعيين كل من محمد جامع الاب وزيراً للمالية والاقتصاد الوطني ، السيد محمد سلطان وزيراً للدفاع والسيد إلاف ارييس وزيراً للعدل والشؤون الاسلامية .
- استأنفت حكومة جيبوتي علاقاتها الديبلوماسية مع جمهورية مصر العربية والتي ظلت مقطوعة منذ مؤتمر القمة المنعقد في مدينة بغداد عام ١٩٧٩ .
- تم في شهر نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٨٦ ، اعادة الملاحة الجوية والبحرية بين كل من جمهورية جيبوتي وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ، بعد ان كانت جيبوتي قد اوقفت جميع الرحلات الملاحية الجوية والبحرية مع جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في شهر اغسطس / آب ١٩٨٦ .

تم خلال العام التوقيع على اتفاقيات قروض ومنح على النحو التالي :

الجهات المقرضة او المانحة	تاريخ الاتفاقية	قيمة القرض او المنحة	العملة	المشروع المستفيد
أولاً : مؤسسات تمويل عربية				
الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي	١٩٨٦/٤/١٥	٧٠٠,٠٠٠	دينار كويتي	معونة فنية لتمويل مشروع التسليف الزراعي
صندوق ابوظبي للانماء الاقتصادي العربي	١٩٨٦/٧/٣١	١٨,٥٠٠,٠٠٠	درهم امارات	مشروع تحسين مطار جيبوتي
الصندوق السعودي للتنمية	١٩٨٦/٦/١٨	٢٥,٧٣٠,٠٠٠	ريال سعودي	مشروع تحسين مطار جيبوتي
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٨٦/٣/٢٣	٤٥٠,٠٠٠	دينار اسلامي	معونة فنية لدراسة جدوى انشاء منطقة صناعية
الحكومة السعودية	١٩٨٦	٢٨,٩٠٠,٠٠٠	دولار امريكي	منحة لشراء وتركيب ثلاثة مولدات كهربائية
ثانياً : مؤسسات تمويل اجنبية				
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	١٩٨٦/٢/٢٣	١,١٥٠,٠٠٠	وحدة سحب خاصة	تنمية قطاع الصيد البحري
الصندوق المركزي للتعاون الاقتصادي الفرنسي	١٩٨٦/٥/١٤	٢٢,٠٠٠,٠٠٠	فرنك فرنسي	مشاريع تنموية متعددة
الحكومة الفرنسية	١٩٨٦/١١/٣٠	٢,٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠	فرنك فرنسي	دعم الميزانية العامة للدولة

٢ ــ ٤ ــ فرص الاستثمار:

٢ ــ ٤ ــ ١ ــ امكانيات الاستثمار في القطاعات المختلفة :

القطاع الصناعي :

يتوفر هذا القطاع على فرص استثمارية جيدة اذ تهدف سياسة التصنيع في البلاد الى اقامة قاعدة صناعية محلية متطورة ، وقد أولت الخطة السباعية ١٩٨٢ ــ ١٩٨٩ أهمية خاصة للقطاع الصناعي حيث خصصت له نحو ٩٤٦٠ مليون فرنك جيبوتي اي ما يعادل ١١ ٪ من اجمالي الاستثمارات المتوقعة في الخطة وما يعادل نحو ٥٧,٦ ٪ من اجمالي الاستثمارات المخصصة للقطاعات الانتاجية مجتمعة .

وقد اعطت الخطة أهمية كبيرة للاستثمار في الصناعات الآتية :

ــ الصناعات الغذائية .

ــ الصناعات النسيجية .

ــ الصناعات الكيماو ية .

ــ الصناعات الإنشائية .

ــ الصناعات الاستخراجية .

ــ الصناعات التي تنتج سلعا تحل محل الواردات .

ونظراً لضيق الطاقة الاستيعابية للسوق المحلي بسبب قلة عدد السكان وإنخفاض دخول نسبة كبيرة منهم فإن سياسة التصنيع في البلاد تتركز بشكل اساسي على تشجيع الصناعات التصديرية كبيرة الحجم التي تقوم على استغلال الموارد الطبيعية المتوفرة في البلاد .

قطاع الثروة السمكية :

يتوفر هذا القطاع على إمكانيات استثمارية واسعة يمكن ان تكون مجالا خصبا ومجزيا للاستثمارات اذ لا زالت معظم الامكانيات التي يتوفر عليها هذا القطاع غير مستغلة .

قطاع الخدمات :

يحتوي هذا القطاع على فرص استثمارية متسعة خاصة في مجال التجارة الخارجية وما يرتبط بها من خدمات وتخزين واعادة تصدير البضائع ، وكذلك في مجالي المال والمصارف ، وتعتبر المنطقة الحرة ضمن ميناء جيبوتي التجاري بما تتمتع به من اعفاءات وامتيازات عامل جذب رئيسي في هذا الشأن .

قطاع السياحة :

يشتمل هذا القطاع على امكانيات استثمارية لا بأس بها خاصة في ظل اهتمام الحكومة

بتطوير هذا القطاع واتاحة الفرصة لاستغلال امكاناته والسعي لمضاعفة عدد السياح البالغ حاليا حوالي مائة الف سائح سنويا خاصة وان جيبوتي تقع على ملتقى خطوط جوية عديدة الى مجموعة من المواقع السياحية الهامة مثل سيشل وموريشيوس وشرق افريقيا ، و يبلغ عدد الركاب العابرين لجيبوتي حوالي ١٢٠ الف راكب سنويا نصفهم تقريبا ممن لديهم الرغبة لقضاء عدة ايام في جيبوتي . وبالتالي فإن امكانيات الاستثمار في المنشآت الفندقية والسياحة الاخرى هي امكانيات كبيرة ، وتجدر الاشارة الى انه قد سبق لحكومة جيبوتي ان تعاقدت مع احدى الشركات الفرنسية لإجراء دراسة لتحديد الامكانيات السياحية في البلاد واقتراح سبل استغلال تلك الامكانيات .

٢ ــ ٤ ــ ٢ ــ المشروعات المعروضة للاستثمار:

يبين الجدول التالي المشروعات المعروضة للاستثمار في جيبوتي .

المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح للمشروع	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي التكلفة التقديرية للمشروع	القطاع الاقتصادي للمشروع
مشروع البرلايت	الشركة العربية للتعدين	سهل سيراد	دراسة اولية	غير محددة	مشترك وخاص
انتاج الحليب ومشتقاته	الاتحاد العربي للصناعات الغذائية	غير محدد	دراسة اولية	غير محدد	مشترك وخاص
انتاج البيض والدجاج	الاتحاد العربي للصناعات الغذائية	غير محدد	دراسة اولية	غير محدد	مشترك وخاص
مشروع الاسمدة المركبة	الاتحاد العربي لمنتجي الاسمدة الكيماوية	غير محدد	فكرة عامة	غير محدد	مشترك وخاص
مصنع مساحيق الغسيل	وزارة الصناعة + قطاع خاص	جيبوتي	دراسة جدوى	٨٠ مليون فرنك جيبوتي	خاص ومشترك
صناعة ودباغة الجلود	وزارة الصناعة + قطاع خاص	جيبوتي	دراسة جدوى	٩٠٠ مليون فرنك جيبوتي	خاص ومشترك
مصنع مغلفات كرتونية وبلاستيكية	وزارة الصناعة + قطاع خاص	جيبوتي	دراسة جدوى	٣٦٤ مليون فرنك جيبوتي	خاص ومشترك
مشروع صيد الاسماك	وزارة الصناعة + قطاع خاص	جيبوتي	دراسة اولية	غير محدد	خاص ومشترك
مشروع استخراج الملح	وزارة الصناعة + قطاع خاص	بحيرة العسل	دراسة اولية	غير محدد	خاص ومشترك
مشروع صناعة الثلاجات والمكيفات	وزارة الصناعة + قطاع خاص	جيبوتي	دراسة اولية	غير محدد	خاص ومشترك
مشروع تجميع السيارات	وزارة الصناعة + قطاع خاص	جيبوتي	دراسة اولية	غير محدد	خاص ومشترك

٢ ــ ٥ ــ الاستثمارات العربية الوافدة:

صدر خلال العام ترخيص لمشروع واحد يمتلكه بالكامل مستثمر من المملكة العربية السعودية ، كما هو مبين في الجدول التالي :

اسم المشروع	تاريخ التأسيس	العنــوان	راس المال	جنسية المستثمر العربي وقيمة مساهمته
شركة البيض والدواجن	١٩٨٦	مدينة جيبوتي	٣٥٠ مليون فرنك جيبوتي	سعودي ١٠٠ ٪

[٧]

تقرير
مناخ الاستثمار
في
المملكة العربية السعودية
لعام ١٩٨٦

مناخ الاستثمار
في المملكة العربية السعودية لعام ١٩٨٦

ساد مناخ الاستثمار خلال العام، مجموعة من العناصر التي كانت انعكاسا لتراجع الايرادات النفطية الناجمة عن انهيار الاسعار فضلا عن تدني حجم الانتاج من عشرة ملايين برميل يوميا الى نحو ٢,٢ مليون برميل، الامر الذي ترتب عليه تأجيل اعلان الميزانية العامة للدولة اكثر من مرة وبالتالي اعادة النظر في حجم النفقات العامة، واضطرت الحكومة ولاول مرة للسحب من احتياطياتها. إلاّ ان ذلك لم يقلل من اهتمام الحكومة في مواصلة جهودها لاستكمال العديد من مشاريع البنية الاساسية وانجاز العديد من المشاريع الصناعية والاجتماعية وفقا لخطة التنمية الحالية، كما بذلت الحكومة جهودا كبيرة للنهوض بالقطاع التجاري وايجاد سياسات متطورة لتسويق المنتجات السعودية في الخارج. وفي مجال الامن الغذائي، تم تحقيق وفر في انتاج القمح تجاوز ضعف احتياجات الاستهلاك المحلي، فضلاً عن انجاز العديد من الصناعات الغذائية الاخرى.

وفيما يلي ابرز مستجدات مناخ الاستثمار هذا العام.

٢ ــ ١ ــ تعديلات تشريعية واجراءات حكومية:

تركزت اهتمامات الحكومة السعودية خلال العام على تنظيم وتنشيط القطاعات الاقتصادية وعلاقات الانتاج بين اصحاب العمل والعاملين، لا سيما تطوير نظام التأمينات الاجتماعية.

ففي مجال تنظيم وتنشيط القطاعات الاقتصادية:

١ ــ صدر القرار الوزاري رقم (٨٦٢/٣) بتطبيق الاعفاء من الرسوم الجمركية على السلع الزراعية والحيوانية والمواد الخام المعدنية وغير المعدنية المنصوص عليها في الفقرتين (١)، (٢) من المادة السادسة من اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين دول الجامعة العربية، وذلك حسب القوائم المرفقة بالقرار، على ان يسري هذا الاعفاء بالنسبة لواردات المملكة من الدول التي صادقت على الاتفاقية المذكورة واودعت وثائق التصديق عليها لدى الامانة العامة لجامعة الدول العربية، كما يسري الاعفاء ايضاً على الواردات من الدول التي تصادق على الاتفاقية فيما بعد، وتقوم الامانة العامة بالجامعة العربية بابلاغ المملكة العربية السعودية بذلك.

واشترط القرار ان يتم الاعفاء بموجب شهادة المنشأ المرفق نموذجا لها بالقرار على ان يكتب اسم المصنع والبلد المنتج بشكل بارز وواضح على السلع ذاتها، واذا تعذر ذلك فيكفي وضع دلالة المنشأ على الاغلفة والعبوات.

٢ ــ صدر قرار الهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس الذي اعتمدت بموجبه مواصفات قياسية سعودية ملزمة لبعض منتجات المواد الانشائية والصناعات الغذائية.

٣ ــ اضيفت بموجب القرار الوزاري رقم (٦٦٦) بعض الاحكام للائحة التنفيذية لنظام المحاسبة، تنظم قيد شركات المحاسبة، التي تؤسس وفقا لهذا النظام في سجل الشركات

المهنية بوزارة التجارة مع منحها شهادة تفيد ذلك ويجب على الشركة وضعها في مكان بارز في مقرها .

٤ ــ قررت وزارة المالية والاقتصاد الوطني اعتبار احتياطي البنوك السعودية من اموال مخصصة لتغطية القروض بدون فائدة كنفقات لا تدخل في حساب الضرائب المفروضة على هذه البنوك .

وفي مجال تنظيم علاقات العمل :

١ ــ صدر المرسوم رقم (م/٢٧) الخاص بفرض عقوبات على المتلاعبين بتأشيرات الدخول والخروج والاقامة والعمل .

٢ ــ صدر القرار الوزاري رقم (٩٣) بتاريخ ١٤٠٧/٣/٩ هـ الذي ينص على اعطاء اصحاب العمل المتخلفين عن تسجيل منشآتهم او المتأخرين عن سداد الاشتراكات المستحقة عليهم وكل من نسب اليهم مخالفة او اكثر لنظام التأمينات الاجتماعية ، مهلة مدتها سنة اعتبارا من ٢٨ نوفمبر/ تشرين ثاني ١٩٨٦ لتسديد التزاماتهم دون تحمل غرامات التأخير. كما نص القرار على معاملة صاحب العمل الذي يسدد الاشتراكات المتراكمة على اقساط ، على اساس معاملة كل قسط وفق الفترة التي تم الدفع خلالها . كما تم اعفاء اصحاب العمل الذين سددوا الاشتراكات المستحقة عليهم قبل بدء العمل بهذا القرار من غرامات التأخير التي لم تسدد بعد وكانت مستحقة عما سددوه من اشتراكات . ونص القرار على تسجيل المنشآت للمرة الاولى اعتبارا من اول الشهر التالي لاستكمال النصاب العددي الذي يوجب خضوعها لنظام التأمينات . و يعامل هذا القرار صاحب العمل الذي عاد لمزاولة النشاط بعد توقف لفترة سنتين على الاقل ، معاملة من يباشر النشاط لاول مرة .

٣ ــ عدل القرار الوزاري رقم (٩٠) بتاريخ ١٤٠٦/٩/١٩ هـ المادة (١٢) من لائحة قواعد واجراءات تطبيق الاخطار المهنية ، بحيث اوقف اخضاع المؤمن عليهم ، الذين يوفدون للخارج ، للتأمين ضد الاخطار المهنية الى حين عودتهم من الخارج ، واعفى صاحب العمل من اداء الاشتراكات الخاصة بذلك عنهم اعتبارا من اول الشهر التالي لسفرهم على ان يستأنف سداد الاشتراكات منذ اول الشهر الذي يعودون خلاله للبلاد . واستثنى القرار من الحكم السابق اطقم الطائرات العاملين على متن طائرات الخطوط الجوية السعودية اثناء تواجدهم في رحلات خارجية .

٢ ــ ٢ ــ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية :

وقعت المملكة العربية السعودية خلال العام عدة اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع دول عربية واخرى غير عربية ، شملت هذه الا تفاقيات مجالات التعاون الاقتصادي والفني والاعلامي والنقل الجوي والا تصالات ، وذلك على النحو التالي :

٢ ــ ٢ ــ ١ ــ اتفاقيات وترتيبات ثنائية مع دول عربية :

في مجال الطرق والمواصلات ، وقعت اتفاقية مع حكومة المملكة الاردنية الهاشمية ، تقوم المملكة السعودية بموجبها بتمويل مشروع طريق بري ، بمبلغ ٢٨ مليون دولار امريكي .

وفي مجال التعاون الاقتصادي والتجاري والفني والثقافي ، دخلت الحكومة السعودية في عدة ترتيبات واتفاقيات على الوجه الآتي :

١ ــ المصادقة على اتفاقية انشاء المؤسسة العامة للجسر السعودي البحريني .
يتكون الجسر من مسارين في كل اتجاه ، اضافة الى مسار للطوارىء على كل جانب . و يبلغ عرض الجسر (٢٥) متر ، وطوله (٢٥) كيلومتر ، و يبدأ عند نقطة تبعد بحوالي ٦ كلم جنوب مدينة الخبر .

٢ ــ توقيع اتفاقية للتعاون الاقتصادي والفني والثقافي مع الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

٣ ــ مسودة اتفاق تعاون تجاري مع حكومة السودان ، بقيمة مليار دولار امريكي ، و يتضمن الاتفاق تبادل المنتجات الزراعية والصناعية والمواد الاولية والحديد .

٤ ــ مشروع مشترك مع جمهورية السودان لاقامة مبان سكنية لذوي الدخل المحدود ، وتبلغ تكلفة المشروع (٥) مليون دولار يساهم الجانب السعودي بنسبة ٦٠ ٪ والجانب السوداني بنسبة ٤٠ ٪ .

٥ ــ قررت الحكومة السعودية اعفاء ما يزيد على مائة وعشرين صنفاً من السلع الاردنية من الرسوم الجمركية وذلك في اطار الاتفاقية الاقتصادية الموقعة بين البلدين . كما وافقت على انشاء شركة سعودية اردنية مشتركة برأسمال قدره ٥٠ مليون دولار يوزع مناصفة بينهما .

٢ ــ ٢ ــ ٢ ــ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع دول غير عربية :

في اطار سياسة المملكة الرامية الى دعم وتوثيق صلات التعاون مع الدول الصديقة ، في مختلف المجالات وقعت المملكة خلال العام عدة اتفاقيات في مجال النقل الجوي والاعلام ، والاتصالات ، وضمان وتشجيع الاستثمار .

١ ــ المصادقة على اتفاقية للنقل الجوي مع جمهورية بنغلادش .

٢ ــ المصادقة على اتفاقية للنقل الجوي مع مملكة بلجيكا .

وفي مجال الاتصالات الدولية ، صادقت المملكة على الاتفاقية الدولية للاتصالات السلكية واللاسلكية ، الموقعة في نيروبي لعام ١٩٨٢ ، وتحل هذه الاتفاقية محل اتفاقية (ملقا) للاتصالات السلكية واللاسلكية الدولية .

وفي مجال ضمان وتشجيع الاستثمارات الدولية ، صدر المرسوم رقم (م/٣١) بمصادقة المملكة العربية السعودية على اتفاقية إنشاء الوكالة الدولية لضمان الاستثمار .

وفي مجال التعاون الاقتصادي والفني ، اعتمدت حكومة المملكة اتفاقية للتعاون الاقتصادي والفني مع حكومة اليونان .

٢ ــ ٣ ــ وقائع واحداث :

عكست الاحداث والوقائع هذا العام في المملكة آثار تراجع اسعار وحجم انتاج النفط ، مما فرض على الحكومة اتخاذ العديد من الاجراءات لمراجعة مجمل الاوضاع الاقتصادية ، وترشيد الانفاق العام . كما اولت الحكومة السعودية اهتماما كبيرا لتسويق منتجات المملكة في الخارج .

وفيما يلي ابرز احداث ووقائع العام .

في القطاع المالي والمصرفي :

١ ــ كان ابرز ما تميز به الوضع المالي في المملكة ، انعكاسات انهيار الاسعار في سوق النفط الدولي ، وما تبع ذلك من انخفاض في ايرادات الدولة وبالتالي تأجيل اعلان الميزانية العامة السنوية لاكثر من مرة .

وتشير البيانات الواردة من وزارة المالية والاقتصاد الوطني الى ان الايرادات بلغت خلال السنة المالية التي انتهت في ١٣ مارس / آذار نحو (٣٦) مليار دولار امريكي ، في حين بلغت قيمة المصروفات نحو ٥١ مليار دولار امريكي ، بعجز قدره ١٥ مليار دولار . وقد كان من المتوقع ان يكون الفارق اكبر بكثير لولا ان الحكومة السعودية قررت في نهاية الصيف الماضي التخلي عن السعر الرسمي ورفعت انتاجها من ٢,٥ مليون برميل الى ٤,٥ مليون برميل يوميا . قبل ان تتعرض لضغوطات مالية حادة تضطرها لسحب جزء كبير من احتياطياتها .

٢ ــ تم اصدار الميزانية التقديرية للسنة المالية ١٤٠٧ ــ ١٤٠٨ هـ وتبلغ الايرادات ١١٧,٢٨٠ مليار ريال سعودي * كما تبلغ المصروفات ١٧٠ مليار ريال سعودي ويمول الفرق وقدره ٥٢,٧٢٠ مليار ريال سعودي ، من الاحتياطي العام للدولة ، وتوزع مبالغ الميزانية حسب القطاعات بالمليار ريال سعودي كما يلي :

الخدمات البلدية ٨,١ ، الصحة والاعلام والشؤون الاجتماعية ١١,٩ ، وزارة المعارف ٩,١٠٤ ، الرئاسة العامة لتعليم البنات ٦,٦٨٣ ، الجامعات ٥,٨٣ ، معاهد ومراكز التدريب ١,٢٩ ، النقل والمواصلات ١١,٩٣٤ ، الموارد الاقتصادية ٨,٤٣٩ ، التجهيزات ٤,٣ ، الادارة العامة ١٠,٢٥٤ ، صناديق التنمية ٣,٥٩ ، الاعلانات المحلية ٦,٨ ، المرافق والبنود العامة ٢١,٠١٢ ، القطاعات العسكرية والامنية ٦٠,٧٥٢ .

٣ ــ صدر مرسوم ملكي بتحديد بداية السنة المالية للدولة من اليوم الاول من برج الجدي من كل عام .

٤ ــ قدمت المؤسسات الاهلية قروضا لمشاريع تنموية للقطاع الاهلي السعودي ، بلغت ٢٣٥ مليون ريال ، كما بلغ مجموع القروض التي قدمها صندوق التنمية العقارية لتمويل المشاريع السكنية ٨٦ مليون ريال سعودي ، وهذه القروض طويلة الاجل وبدون فوائد .

(*) الدولار يعادل ٣,٧٥ ريال سعودي كما في ١٩٨٦/١٢/٣١ .

وفي مجال المنشآت الكهربائية بلغت التمويلات ٣٨ مليار ريال سعودي .

٥ ــ ومن جهة اخرى اصدر مجلس الوزراء السعودي بيانا يكذب فيه ادعاءات بعض الشركات الاجنبية بأن المملكة لم تلتزم بدفع مبالغ مستحقة لتلك الشركات ، في مواعيدها و يبين البيان ان هذه المبالغ غير مستحقة فعلا ، وان دفعها يتوقف على قيام تلك الشركات باستكمال الوفاء بالتزاماتها العقدية التي لم تتم بسبب التأخير في تنفيذ المشاريع المسندة اليها في الوقت المحدد ، واوضح ان المملكة ستدفع فورا اية مبالغ مستحقة في حينها . وقدرت بعض المصادر حجم هذه المتأخرات بما يتراوح بين ١٠ ــ ١٨ مليار دولار.

٦ ــ حذرت السلطات النقدية في المملكة المصارف المحلية من المضاربة ضد الريال السعودي ، واكدت انه لا توجد ثمة نية لتخفيض قيمة الريال .

وكانت شائعات قد راجت في الاوساط المالية ، حول مثل هذا الاجراء ، في اعقاب اخفاق مؤتمر الاوبك في التجاوب مع الادارة السعودية في تهدئة السوق .

٧ ــ تقوم الحكومة السعودية بدراسة حول امكانية فرض رسوم مالية على الطرق السريعة في المملكة ، وذلك اسوة بما هو متبع في كثير من الدول .

ــ وفي مجال التأمين واعادة التأمين ، الذي يعتبر من المواضيع الحساسة في المملكة بسبب موقف الشريعة الاسلامية منه ، و بالرغم من وجود شركات تأمين اجنبية تعمل بحرية في السوق السعودي من خلال وكيل محلي ، و بالرغم ايضا من التدابير التي تطالب الشركات التي تنفذ عقودا حكومية بأن تكون لديها تغطية تأمينية ، إلا انه لم يتوفر طول الوقت في المملكة قانون يحكم نشاط التأمين .

وتوجد الان بعض الدلائل التي تشير الى عزم الحكومة على تنظيم سوق التأمين . من ذلك انشاء الشركة الوطنية للتأمين التبادلي ، برأس مال قدره ٥٠٠ مليون ريال سعودي ، مساهمة بين مؤسسة التأمينات الاجتماعية ووزارة المالية والاقتصاد الوطني وصندوق الاستثمارات العامة .

وقد شاركت الشركة الوطنية للتأمين التبادلي في شهر مارس / آذار في اجتماعات لشركات التأمين الخليجية بغية انشاء شركة موحدة لاعادة التأمين بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، وتطبيق المواطنة الاقتصادية في مجال التأمين .

وفي مجال التجارة الخارجية :

تزداد قناعة السلطات السعودية بأهمية مواصلة الجهود والسعي لايجاد سياسات متطورة ومتقدمة لتصريف المنتجات المحلية ، واصبح هذا الامر ملحا للغاية بعد انجاز المملكة للعديد من الصناعات في مختلف المجالات وخاصة الصناعات البتروكيماوية والغذائية والإنشائية ، ومن ابرز الاحداث في هذا المجال خلال العام :

١ ــ سعي المملكة الى انشاء شركة موحدة للتصدير ، وسوف يكون من مهام هذه الشركة توحيد اجراءات تصدير المنتجات السعودية للخارج بدلا من قيام كل مصنع بتصدير منتجاته على

حدة ، حيث تتولى هذه الشركة التي يساهم فيها القطاع العام الى جانب القطاع الخاص القيام بشراء المنتجات السعودية من المصانع وتوحيدها وتصديرها للخارج .
كما اعلن ان هذه الشركة ستكون على غرار الشركات المشابهة في اليابان ، وستقوم بتنشيط تصدير المنتجات الوطنية سواء عن طريق الصفقات المتبادلة «المقايضة» او التصدير العادي .

٢ ــ انخفضت الواردات السعودية بنسبة ٣١٪ خلال الشهور السبعة الاولى من العام ، حيث بلغت قيمة واردات المملكة خلال الفترة ٦٤,٥ مليار ريال ، مقابل ٩٣,٥ مليار ريال سعودي خلال الفترة نفسها في العام السابق ، و يرجع السبب في انخفاض الواردات الى زيادة الانتاج المحلي في كثير من السلع الاساسية ، ومما تجدر الاشارة اليه ان المملكة تمنح الاولوية في عقودها للمنتجات المحلية .

٣ ــ تم مؤخرا شحن عشرين الف غصن من الزهور المختلفة والورود السعودية الى هولندا من احدى المزارع الوطنية في المملكة في تبوك ، كما تقوم المزرعة بتصدير الخضار (الخيار ، البامية ، الملوخية) الى فرنسا .
وقد انشئت مزرعة تبوك على مساحة ستة ملايين متر مربع ، كما تعتزم المزرعة تصدير الزهور الى انجلترا وفرنسا ، بموجب عقود يجرى التفاوض عليها ، و يبلغ انتاج المزرعة حاليا من الزهور ١٠ ملايين غصن ، وتتم الزراعة في بيوت محمية طوال السنة .

٤ ــ هددت الحكومة السعودية بأنها قد تتخذ اجراءات انتقامية ضد المجموعة الاقتصادية الاوروبية ، اذا استمرت في فرض التدابير التي تستهدف تقييد دخول البتروكيماويات السعودية الى اسواقها .

٥ ــ حققت السعودية فائضا في ميزانها التجاري مع امريكا بلغ ٤٤٠ مليون دولار امريكي خلال الاشهر الثمانية الاولى من العام . وتتضمن الصادرات السعودية بصفة اساسية النفط الخام ومشتقاته .

وفيما يتعلق بالقطاع الصناعي :

١ ــ تشهد المملكة نهضة واضحة وتطورا كبيرا ، في مختلف المجالات الصناعية ، بعد استكمال العديد من مشاريع البنية الاساسية خلال السنوات الماضية ، واصبح الكثير من الصناعات الاساسية في مرحلة الانتاج ، مثل الصناعات الكيماوية ، الاسمنت ، المواد الغذائية ، وتواصل المملكة جهودها التنموية باقامة العديد من الصناعات الاخرى ، الكهربائية ، الاسفنج ، الخرسانة المسلحة ، المواد الانشائية بمختلف انواعها والصناعات الزراعية والحيوانية ، هذا وقد بلغ عدد المصانع في المملكة ما يزيد على ١٩٠٠ مصنعا ، ووصلت استثماراتها الى اكثر من ٢٥ مليار ريال سعودي ، وجدير بالذكر انه من شأن هذه الاستثمارات الضخمة المساعدة في تقليل الواردات عن طريق تشجيع المنتجات الوطنية .

٢ ــ وفي مجال المشاريع السعودية الخليجية المشتركة ، يوجد في المملكة اكثر من ١٠٠ مشروع

صناعي وغير صناعي برؤوس اموال سعودية خليجية مشتركة بلغت اكثر من ٦,٤٠٠ مليار ريال سعودي .

٣ ــ وفي مجال الصناعات المتخصصة ، دخلت المملكة العربية السعودية مرحلة تصنيع الدواء والمستلزمات الصحية ، حيث تم وضع الحجر الاساسي لمصنع الادوية بمدينة بريدة ــ القصيم ، وهو اول مشروع من مشاريع الشركة السعودية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية ، ومن المتوقع ان يبدأ الانتاج عام ١٩٨٩ و يشمل ٩٠ صنفا دوائيا ، تسد ٤٠ ٪ من احتياجات السوق .

٤ ــ وفي مجال الصناعات البتروكيماوية ، فقد بلغ انتاج شركة سابك منها خلال الفترة من ١٩٨٦/١/١ ــ ١٩٨٦/٩/٣٠ نحو ٥,٥٩٨,٥٠٠ طن ، تم تسويق ٥,١٨٩,٨٠٠ طن منها ، وتم الاتفاق مع الصين الوطنية على ان تستورد ٢٠٠ الف طن متري من الاسمدة سنويا من السعودية ، وبذلك يبلغ عدد الدول التي تصدر إليها المنتجات السعودية البتروكيمياوية ٦٥ دولة . هذا وقد تم البدء بتنفيذ مصنع للمنتجات الكيميائية تبلغ كلفته ٣٠٠ مليون دولار امريكي وتبلغ الشركات المنتجة ضمن شركة سابك ١٢ شركة .

٥ ــ تم انجاز ٨ مصانع للاسمنت مما كان له أثر ايجابي في توفير هذه المادة الهامة بأسعار رخيصة ، حيث انخفض سعر كيس الاسمنت من ٤٠ ريال سعودي الى ٨ ريالات .

٦ ــ افتتح معرض الصناعات الوطنية الثالث بالقصيم ، وشارك فيه ١٥٠ مصنعا سعوديا ، كما تم افتتاح المرحلة الثانية من المنطقة الصناعية بمدينة القصيم ايضا ، وتم تجهيزها بكافة المرافق الضرورية .

بلغ عدد المصانع المنتجة بالمدينة ١٢ مصنعا و٣٦ مصنعا قيد التنفيذ ، كما تم توزيع اراضٍ لاقامة مجموعة اخرى من المصانع تغطي مجالات التصنيع الغذائي والكيماوي والاسمنت والرخام والمنتجات المعدنية .

٧ ــ حدد مجلس غرف التجارة والصناعة موعد انعقاد المؤتمر الثالث لرجال الاعمال السعوديين في مطلع سنة ١٩٨٧ ، كما حدد مدينة ابها مكانا لانعقاد هذا المؤتمر.

وتتصدر خطة التنمية الخمسية والمرحلة الجديدة للاقتصاد السعودي قائمة أهم ابحاث المؤتمر في مختلف الجوانب والقطاعات .

وفي القطاع الزراعي :

تبذل المملكة جهودا حثيثة لتأمين الاكتفاء الذاتي ، ادراكا منها لاهمية وضرورة توفير الامن الغذائي لشعبها ، وحققت نجاحات باهرة في هذا المجال ، فقدر الانتاج السعودي في السنة الماضية بحوالي ١,٧ مليون طن قمح اي ضعف احتياجات الاستهلاك المحلي في المملكة تقريبا ومن المتوقع ان يزيد الانتاج خلال السنة الحالية عن السنة الماضية ، وتم ابرام عدة عقود لتزويد الدول الاعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية بكميات كبيرة من القمح .

كما اصدر وزير الزراعة والمياه السعودي ترخيصا باقامة مجموعة من المشاريع الزراعية والحيوانية

بمختلف مناطق المملكة، وتتعلق هذه المشاريع بانتاج الاعلاف، والفاكهة والدجاج والخضار، وضمن اطار سياسة الدولة لتشجيع المزارعين تقرر ان يتم الدفع الفوري لجميع مزارعي القمح الذين حولوا محصولهم الى مخازن الهيئة العامة لمطاحن وصوامع الدقيق بالمملكة.

وفي مجال النفط والثروة المعدنية:

حققت المملكة نجاحات كبيرة فيه خلال العام وهي:

١ ــ اكتشاف حقل من اكبر الحقول على مستوى العالم للفوسفات، في منطقة الجلاميد شمال المملكة.

٢ ــ اكتشاف كميات من خام الذهب تقدر بـ ٦ ملايين طن في منطقة الصخيرات بالقصيم، وتجرى حاليا دراسات الجدوى الاقتصادية لهذا الاكتشاف. وذكر ان النتائج الاولية تبشر بالخير لمستقبل الثروة المعدنية في السعودية.

٣ ــ يقدر احتياطي المملكة من الزيت الخام بحوالي ١٦٩ بليون برميل، كما قدرت احتياطيات الغاز بحوالي ١٢٦ تريليون قدم مكعب.

٤ ــ تم افتتاح مصفاة بترومين شل، في مدينة الجبيل، وتبلغ الطاقة الاجمالية للمصفاة ٢٥٠ الف برميل يوميا، وسيخصص انتاج المصفاة للتصدير.

وبافتتاح هذه المصفاة، تكون لدى السعودية مصفاتان للتصدير بعد مصفاة تكرير ينبع التي تنتج ٢٥٠ الف برميل يوميا، كما سيتم افتتاح مصفاة ثالثة تقريبا في مدينة رابغ بطاقة انتاجية تقدر بـ ٣٥٠ الف برميل يوميا، ليصل بذلك اجمالي انتاج المملكة من المشتقات البترولية المخصصة للتصدير الى ٥٨٠ الف برميل يوميا، وتمتلك الحكومة حاليا ثلاث مصاف مخصصة للانتاج المحلي.

وفي مجال الخدمات تم انجاز ما يلي:

١ ــ تنفيذ ٩ محطات كهربائية رئيسية في المنطقة الشرقية، وبلغت تكاليفها مليارين و ٤٠٠ مليون ريال سعودية.

٢ ــ تم افتتاح محطة كهربائية، تعتبر اكبر محطة من نوعها على ساحل البحر الاحمر، وتقع غربي مدينة جدة بالسعودية وبلغت تكلفتها ٧٤٦ مليون دولار.

٣ ــ تم انجاز مشروع المحطة المركزية في نجران والفروع التابعة لها، وبذلك تنعم المنطقة بالتيار الكهربائي بصورة جيدة، وبلغت تكلفة المشروع اكثر من ٨٠٠ مليون ريال سعودي.

٤ ــ تنفيذ ٧٨ مشروعا من الطرق في جميع انحاء المملكة بطول اجمالي قدره ٣٥٠٠ كلم من الطرق الرئيسية والثانوية، والفرعية، كما تقوم المملكة باستكمال ١٤ مشروعا من مشروعات الطرق بطول اجمالي يبلغ ٨٦٧ كلم. وبلغت التكاليف الاجمالية لهذه المشاريع حوالي ٦,٢ مليار ريال سعودي.

٥ ــ افتتاح طريق الرياض ــ القصيم السريع البالغ طوله ٣١٧ كلم ويخدم هذا الطريق اكثر من

٦٠ مدينة وقرية على جانبيه ، يبلغ عدد سكانها اكثر من مليون نسمة ، و بلغت تكلفته ١٦٨٠ مليون ريال سعودي .

٦ ــ البدء في تنفيذ تطوير مطار المدينة المنورة ، بتكلفة اجمالية قدرها ٢٩٦ مليون ريال سعودي ، يتم التنفيذ خلال ٣٠ شهرا ابتداء من نوفمبر/ تشرين ثاني ١٩٨٦ .

٧ ــ افتتح الملك فهد مستشفى القطيف الذي بلغت تكلفته حوالي ٣٦٠ مليون ريال سعودي . وتبلغ سعة المستشفى ٣٨٥ سريرا ، ويحتوي المجمع السكني التابع له على ٣٧٠ وحدة سكنية للاطباء والفنيين .

٨ ــ تجرى الاستعدادات على قدم وساق لانجاز قاعة الملك فهد الرياضية الدولية في الرياض في سنة ١٩٨٧ ، وتبلغ تكلفة هذه القاعة نحو ٤٥٠ مليون دولار امريكي ، وتتسع لـ ٦٦,١٥٠ مقعد ، و بذلك تكون اكبر قاعة العاب رياضية في العالم العربي .

الاحداث السياسية :

كان ابرز هذه الاحداث التغييرات التي حدثت خلال العام في القيادات العليا في قطاع النفط والثروة المعدنية ، حيث صدر مرسومان باعفاء وزير النفط والثروة المعدنية السابق ، ومحافظ المؤسسة العامة للبترول والمعادن من منصبيهما . كما صدر مرسوم آخر بتعيين السيد / هشام محي الدين ناظر وزيرا للبترول والثروة المعدنية .

٢ ــ ٤ ــ فرص الاستثمار:

٢ ــ ٤ ــ ١ ــ امكانيات الاستثمار المتاحة في القطاعات المختلفة :

تهدف السياسة الاقتصادية في المملكة العربية السعودية الى السعي نحو تنويع القاعدة الاقتصادية من خلال تقليل الاعتماد على قطاع النفط كمصدر رئيسي للدخل القومي والعمل على تشجيع وتوسعة مجالات الصناعات التحويلية وخاصة تلك التي تعتمد على المنتجات الزراعية وكذا الاهتمام بالتوسع في الانتاج الزراعي بزيادة مساحة الرقعة الزراعية ورفع الكفاية الانتاجية للهكتار وعلى ذلك فإنه يمكن القول بأن هناك فرصا حقيقية للاستثمار في كل من قطاعي الصناعة والزراعة .

القطاع الصناعي :

تمثل الصناعات البتروكيماوية في المملكة العربية السعودية الركيزة الاولى للقطاع الصناعي نظرا لتوفر المواد الخام البترولية وانخفاض تكلفة الطاقة وتوفر رؤوس الاموال اللازمة مما دعا المملكة ان تركز في خطتها التنموية الرابعة ١٤٠٥ــ ١٤١٠ هـ على التوسع في انتاج السلع الكيماوية والبترولية الوسيطة التي تعتمد بصفة اساسية على المواد المنتجة من الصناعات البتروكيماوية الاساسية ويمكن اجمال هذه السلع الكيماوية والبترولية الوسيطة والتي تمثل الفرص الرئيسية

للاستثمار في المجال الصناعي في المملكة في المنتجات التالية :

- خيوط البوليستر وحامض الترستليك .
- حامض الملينك اللامائي .
- البولي برو يلين .
- اسود الكربون وهو من أهم المشروعات وهو المادة الرئيسية لصناعة الاطارات .
- النومالدهايد .
- بولي فوسفات الصوديوم .
- حامض الخليك .

وذلك فضلا عن فرص الاستثمار المتاحة في الصناعات غير البترولية والمتمثلة في الصناعات التي تعتمد في انتاجها على توفر المواد الخام المحلية مثل الصناعات الزراعية والسلع الغذائية وصناعة الالومنيوم وصناعة منتجات الحديد ، صناعة الاسلاك والانابيب ، صناعة الاجهزة المعدنية والكهربائية ، صناعة الاسمدة الكيماوية والعضوية المركبة ، صناعة الاعلاف المركبة ، صناعة تعليب الخضروات والمربات واغذية الاطفال .

القطاع الزراعي :

لم تزل المملكة تولي التنمية الزراعية اهتمامها الكبير حيث تلعب الزراعة الان دورا رائدا في تحقيق الاستراتيجية الوطنية الرامية الى تنويع القاعدة الاقتصادية . وتسعى الدولة نحو تنمية وتوسعة الزراعة وفقا لاستراتيجية خطة التنمية الرابعة وذلك باستمرارها في مسح وتصنيف الاراضي وتوزيع الصالح للزراعة منها وكذلك الاستمرار في دعم الانتاج الزراعي وتوسعة الخدمات الزراعية وتحسين نظم الري والصرف القائمة وقد بلغت مخصصات القطاع الزراعي في الخطة نحو ٧٩٥٩ مليار ريال للانفاق على برامج وزارة الزراعة والمياه وتهدف برامج التخطيط في المملكة الى زيادة الرقعة المزروعة بالحبوب الى نحو ٣٦٥ الف هكتار عام ٢٠٠٠ مقابل نحو ٢٦٢ الف هكتار عام ١٩٨٠ وزيادة المساحات المزروعة بالخضر من ٥٥ الف هكتار في عام ١٩٨٠ الى نحو ١١٢ الف هكتار عام ٢٠٠٠ .

٢ ـ ٤ ـ ٢ ـ المشروعات المعروضة للاستثمار:

المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح للمشروع	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي التكلفة التقديرية للمشروع	القطاع الاقتصادي للمشروع
البولي دينيل كلورايد .P.V.C	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	السعودية	دراسة الجدوى	١٨ مليون دولار	مشترك وخاص
ملدان الدامي اوكتيل فيتالت	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	السعودية	دراسة الجدوى	٥,٧ مليون دولار	مشترك وخاص
اسفنج البولي بوثان المرن	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	السعودية	دراسة الجدوى	٣,٧ مليون دولار	مشترك وخاص
الكونكريت الخلوي	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	السعودية	دراسة الجدوى	٢٨ مليون دولار	مشترك وخاص
الطابوق الرملي الجيري	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	السعودية	دراسة الجدوى	١٥ مليون دولار	مشترك وخاص
الجبس والمنتجات الجبسية	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	السعودية	دراسة الجدوى	٧ مليون دولار	مشترك وخاص
التأسيسات الكهربائية	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	السعودية	دراسة الجدوى	٥٥ مليون دولار	مشترك وخاص
الكوابل المعزولة جهد متوسط	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	السعودية	دراسة الجدوى	٢٨,٥ مليون دولار	مشترك وخاص
محولات التلات لنقل الكهرباء	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	السعودية	دراسة الجدوى	٣٥,٥ مليون دولار	مشترك وخاص
التصنيع الهندسي الثقيل والمراجل البخارية	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	السعودية	دراسة الجدوى	٥٨ مليون دولار	مشترك وخاص
ادوات المكائن وآلات الورش	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	السعودية	دراسة الجدوى	٧٦ مليون دولار	مشترك وخاص
مكائن تنظيف وتعبئة الاوعية	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	السعودية	دراسة الجدوى	٤٥ مليون دولار	مشترك وخاص
تصنيع المضخات والصمامات الصناعية	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	السعودية	دراسة الجدوى	٦٠ مليون دولار	مشترك وخاص
تصنيع الضاغطات الصناعية للغازات	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	السعودية	دراسة الجدوى	٣٣ مليون دولار	مشترك وخاص
تصنيع المحملات والجرافات	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	السعودية	دراسة الجدوى	٥٠ مليون دولار	مشترك وخاص
الانابيب الحديدية غير الملحومة	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	السعودية	دراسة الجدوى	١٠٠٠ مليون دولار	مشترك وخاص
مركز الدفع النفثي السعودي	الدار السعودية للخدمات الاستشارية	مطار الملك خالد	دراسة الجدوى	١١٧ مليون دولار	قطاع عام
مركز تطوير الطائرات	الدار السعودية للخدمات الاستشارية	مطار الملك خالد	ما قبل الجدوى	١٣٠ مليون دولار	قطاع عام
مركز الالكترونيات الحديثة	الدار السعودية للخدمات الاستشارية	مطار الملك خالد	ما قبل الجدوى	١٠٠ مليون دولار	قطاع عام

تابع

المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح للمشروع	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي التكلفة التقديرية للمشروع	القطاع الاقتصادي للمشروع
مركز المعدات المكملة للطائرات	الدار السعودية للخدمات الاستشارية	مطار الملك خالد	ما قبل الجدوى	٣٦ مليون دولار	قطاع عام
اجهزة الاتصالات الرقمية	الدار السعودية للخدمات الاستشارية	مطار الملك خالد	ما قبل الجدوى	٦٠ مليون دولار	قطاع عام
تصنيع الطائرات العمودية	الدار السعودية للخدمات الاستشارية	غير محددة	ما قبل الجدوى	١٥٠ مليون دولار	قطاع عام
مركز التقنية التطبيقية	الدار السعودية للخدمات الاستشارية	غير محددة	ما قبل الجدوى	٣٥ مليون دولار	قطاع عام
هندسة القوى	الدار السعودية للخدمات الاستشارية	غير محدد	ما قبل الجدوى	٤٠ مليون دولار	قطاع عام
التقنية الحيوية	الدار السعودية للخدمات الاستشارية	غير محدد	ما قبل الجدوى	٢٠ مليون دولار	مشترك وخاص
برامج الحاسب الآلي	الدار السعودية للخدمات الاستشارية	غير محدد	ما قبل الجدوى	١٨ مليون دولار	مشترك وخاص
انابيب الصلب ذات الاقطار الكبيرة	الدار السعودية للخدمات الاستشارية	غير محدد	ما قبل الجدوى	٣٨ مليون دولار	مشترك وخاص
انتاج المعدات الطبية	الدار السعودية للخدمات الاستشارية	غير محدد	ما قبل الجدوى	١٠ مليون دولار	مشترك وخاص
صناعة مراكب الصيد والاحياء المائية	الاتحاد العربي لمنتجي الاسماك	فكرة عامة	افكار اولية	غير محددة	مشترك وخاص
انتاج طائرات الرش الزراعية	اتحاد المهندسين الزراعيين العرب	فكرة عامة	افكار اولية	غير محددة	مشترك وخاص
الشركة العربية السعودية لانتاج الدواجن	الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية	القصيم	دراسة جدوى	١١,٦ مليون دينار كويتي	مشترك وخاص
الشركة السعودية لانتاج جدات الفروخ	الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية	غير محددة	دراسة تفصيلية	٢ مليون دينار كويتي	مشترك وخاص
تصنيع معدات الدواجن وحيوانات المزرعة	الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية	غير محددة	تحت الدراسة	غير محدد	
انتاج البروتين احادي الخلية	المنظمة العربية للاقطار المصدرة للنفط	غير محددة	تحت الدراسة		
انتاج وتربية اصول الدواجن	مجلس التعاون لدول الخليج العربية	غير محددة	دراسة اولية	٨,٥ مليون دينار كويتي	مشترك وخاص
شركة زراعية خليجية	مجلس التعاون لدول الخليج العربية	غير محددة	دراسة اولية	٤٥٠ مليون ريال سعودي	مشترك وخاص
شركة خليجية لانتاج البذور والتقاوي	مجلس التعاون لدول الخليج العربية	غير محددة	افكار عامة	غير محدد	مشترك وخاص
تنمية انتاج الحبوب	المنظمة العربية للتنمية الزراعية	سبعة مناطق	دراسة تفصيلية	٣٩٠ مليون دولار	مشترك وخاص
تصنيع لحوم الاضاحي	الاتحاد العربي للصناعات الغذائية	منطقة مكة المكرمة	دراسة اولية	غير محدد	مشترك وخاص

٢ ـ ٥ ـ الاستثمارات العربية الوافدة :

يبين الجدول التالي الاستثمارات العربية الوافدة الى المملكة العربية السعودية خلال العام .

التراخيص الجديدة الممنوحة لمستثمرين عرب
او مشروعات يساهم فيها مستثمرون عرب

اسم الشركة	رأس المال	نسبة المساهمة
شركة البلاد لمعالجة الوسائط الكيماوية المحدودة	٢٠,١٠٠,٠٠٠ ريال سعودي	٣٠ ٪ بحرينية
مصنع القوالب والقطع التبديلية «طالب محمد عبيد»	٣,١١٢,٠٠٠ ريال سعودي	٤٠ ٪ سوري
مصنع العتيبي لانتاج الشكمانات	١,٠٦٣,٠٠٠ ريال سعودي	١٩,٩٤ ٪ فلسطيني

[٨]

تقرير
مناخ الاستثمار
في
جمهورية السودان
لعام ١٩٨٦

مناخ الاستثمار
في جمهورية السودان لعام ١٩٨٦

اتخذت الحكومة السودانية خلال عام ١٩٨٦ عدداً من الاجراءات والتشريعات تهدف الى تنظيم وضع البلاد الاقتصادي والتصرف في الاراضي الحكومية واصلاح النظام النقدي، كان من أبرزها اصدار قانون الزكاه لسنة ١٤٠٦ هـ وقانون ضريبة الدخل رقم (٨٦) لسنة ١٩٨٦ وقانون التصرف في الاراضي لسنة ١٤٠٦ هـ ووضع لائحة تنظيم التعامل بالنقد الاجنبي موضع التطبيق، وتكوين اللجان المتخصصة لتنفيذ توصيات المؤتمر القومي الاقتصادي.

وقد حفل العام بالجهود المبذولة من الحكومة لتحسين العلاقات الخارجية بوجه عام ومع البلاد المجاورة، بوجه خاص، بعد تدهور هذه العلاقات خلال العهد السابق، حيث أبرمت الحكومة عددا من اتفاقيات التعاون الاقتصادي والتجاري مع هذه الدول وغيرها من الدول الاخرى.

اما على صعيد السياسة الداخلية فقد شهد العام اجراء اول انتخابات عامة حيث انتخب الشعب السوداني ممثليه في الجمعية التأسيسية، بعد أن انتهت مرحلة الحكم الانتقالي في التاريخ المحدد لها سلفا، والتي استغرقت سنة واحدة، وقد تم تشكيل حكومة وطنية ائتلافية تعهدت بحفز الجهود على اشاعة السلام والاستقرار الامني في البلاد، والعمل على حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وفقا لخطة مدروسة.

٢ ــ ١ ــ تعديلات تشريعية واجراءات حكومية:

حفل العام مثار التقرير بالعديد من الاحداث والتطورات الهامة التي أثرت بصورة جذرية في المسار السياسي والاقتصادي والاجتماعي للبلاد، مما تطلب إصدار العديد من القوانين واتخاذ الاجراءات الضرورية في هذا الصدد.

ففي مجال تنظيم التعامل بالنقد الاجنبي ومحاولة زيادة موارد الدولة منه اصدر بنك السودان بتاريخ ١٩٨٦/١/٣٠ لائحة تنظيم التعامل بالنقد الاجنبي، تم من خلالها حصر التعامل بالنقد الاجنبي داخل قنوات الجهاز المصرفي. وأوكلت اللائحة امر تمويل الواردات للجنة مصرفية (لجنة الموارد) من حصيلة ما يتوفر للبنوك التجارية من عملات اجنبية. كما سمح للاشخاص بفتح حسابات بالعملات الاجنبية.

وشهد النظام الضرائبي تغييراً تشريعياً كبيراً اذ صدر قانون الزكاة لسنة ١٤٠٦ هـ ليلغي قانون الزكاة والضرائب لسنة ١٩٨٤م، واسند تنفيذ القانون لادارة الزكاة بديوان الزكاة والضرائب، كما صدر قانون ضريبة الدخل رقم (٨٦) لسنة ١٩٨٦ والذي من أهم ملامحه فرض الضريبة على الناتج عن ارباح الاعمال وايجار العقارات والدخل الشخصي، ومنها تحديد الدخول المعفاة من الضريبة، وفئات الضريبة والتي تتراوح من ١٠٪ الى ٦٠٪، وهناك قانون ضريبة الأرباح الرأسمالية لسنة ١٤٠٦ هـ والذي يفرض الضريبة على التصرفات الناقلة لملكية الاراضي والمباني والاراضي الزراعية التي تبلغ مدة تملكها ثلاث سنوات او أكثر، على أنه اذا كانت مدة التملك دون الثلاث سنوات اعتبر ذلك عملاً تجارياً استوجب خضوعه للضريبة بموجب قانون ضريبة الدخل،

ويحدد القانون الاعفاءات وشرائح وفئة الاسعار والتي تتراوح من ٥ ٪ الى ٣٠ ٪ . إلا بالنسبة للشركات المحدودة فيخضع صافي الربح لفئة قدرها ٤٠ ٪ ، وفيما يتعلق بالضرائب غير المباشرة فقد صدر قانون ضريبة المبيعات لسنة ١٤٠٦ هـ وقانون رسم الدمغة لسنة ١٤٠٦ هـ وقانون الجمارك رقم (٦٨) لسنة ١٩٨٦ .

ـ ففي مجال تنظيم حرية التعامل بالنقد الاجنبي صدرت التعليمات التالية :

١ ـ حصر التعامل بالنقد الاجنبي داخل قنوات الجهاز المصرفي .

٢ ـ الاستمرار بالسماح بالحسابات الحرة بالنقد الاجنبي لدى البنوك على ألا تستخدم في الاستيراد او أداء المدفوعات المتعلقة بالتجارة الخارجية .

٣ ـ الابقاء على الحسابات الخاصة بالنقد الاجنبي بالنسبة للجهات المصرح لها بذلك ، وان تظل مصادر تغذيتها وأوجه استخدامها كما هي دون تغيير.

٤ ـ ضرورة الاعلان عن النقد الاجنبي عند الدخول والخروج من البلاد لاي مبلغ يزيد عن ٢٠٠٠ دولار امريكي .(•)

٥ ـ السماح بالحيازة الشخصية للنقد الاجنبي خارج القنوات الرسمية في حدود ٢٠٠٠ دولار.(•)

٦ ـ اعطاء فترة سماح لمدة ثلاثة اسابيع لكل من لديه نقد اجنبي داخل البلاد للتصرف فيه وذلك اما بفتح حساب حر او اضافته لحساب حر مفتوح لدى البنوك او بيعه للبنوك المعتمدة .

٧ ـ يستطيع المسافر ان يخرج النقد الاجنبي الذي أعلن عنه عند الدخول للبلاد خلال فترة اقصاها ثلاثة اسابيع بالشكل الذي أعلن عنه .

ـ اما في مجال موارد واستخدامات السوق الحر، فتقضي البلائحة بأن :

١ ـ يشكل محافظ بنك السودان لجنة من مدراء المصارف التجارية يوكل لها مهمة تحديد سعر الصرف في السوق الحر الذي يتسم بالمرونة التي تعكس قوى السوق الحقيقية ، كما يوكل لها توجيه وترشيد تمويل الاستيراد والمدفوعات غير المنظورة حسب الاسبقيات المقررة .

٢ ـ تجميع حصيلة البنوك من موارد السوق الحر في وعاء واحد يتم التصرف فيه بموافقة اللجنة المذكورة اعلاه (لجنة الموارد) .

٣ ـ كما اباحت اللائحة للبنوك المعتمدة شراء النقد الاجنبي في كل صوره دون ان تسأل عن مصدره ، لحساب اللجنة المذكورة اعلاه ، ولا يسمح للبنوك التصرف فيه الا بتعليمات من اللجنة .

(•) تم تعديلها لاحقاً بحيث يتم الاعلان عن النقد الاجنبي عند الدخول وعدم حيازة النقد الاجنبي خارج القنوات الرسمية أيا كانت قيمته .

ـ وفي مجال معالجة الاوضاع الاقتصادية بالبلاد فقد صدرت القرارات التالية :

١ ـ أصدرت وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي قراراً ينص على تكوين ثلاث لجان لتنفيذ التوصيات الخاصة بخطة الانقاذ العاجلة ، تمشياً مع توصيات المؤتمر الاقتصادي القومي التي حددت التوجهات العامة لايقاف التدهور وتصحيح مسار الاقتصاد السوداني .
واللجان التي نص القرار على تكوينها هي : اللجنة الاستشارية للسياسات الاقتصادية ، اللجنة العليا للتخطيط ، واللجنة الفنية .

٢ ـ انشأت وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي «وحدة التمويل والعون الخارجي» التي سيشمل اختصاصها جميع الامور المتعلقة بالعون الخارجي من حيث الصفة القانونية ، الشروط ، طرق ووسائل ومدد السداد .

٣ ـ صدر قانون البنك الصناعي السوداني لعام ١٤٠٦ هـ معدلاً القانون الصادر في سنة ١٩٦١ وقد تم بموجب التعديل توسيع انشطة البنك كتقديم التمويل على اساس المشاركة والمرابحة ، والقيام بجمع الأعمال المصرفية والتجارية التي تمارسها البنوك التجارية ، والقيام بأعمال الايداع الاستثماري .

٤ ـ صدر قانون المناجم والمحاجر لسنة ١٤٠٦ هـ معدلاً القانون الصادر في ١٩٧٢ ليصبح بموجبه مجلس شؤون البترول والتعدين لجنة للمناجم والمحاجر وتضاف الى الاختصاصات المسندة لها اختصاصات جديدة مثل اقتراح السياسة القومية الخاصة بالتنقيب عن الموارد المعدنية واستغلالها واقرار الخطط والبرامج المتعلقة بعمليات التنقيب ، والاضطلاع بالرقابة والحفاظ على البيئة .

ـ اما فيما يتعلق بتنظيم الثروة الحيوانية والانتاج الزراعي فقد اتخذت عدة قرارات هي :

١ ـ وافق المجلس العسكري الانتقالي على قرار مجلس الوزراء رقم (٣٥) الذي ينص على انشاء وزارة للثروة الحيوانية تحت اشراف رئيس مجلس الوزراء .

٢ ـ صدر قانون التصرف في الاراضي لسنة ١٤٠٦ هـ ليحكم التصرف في الاراضي الحكومية بالبيع والايجار والتخصيص والوقف والرهن والهبة وكذلك تخصيص الأرض وفقا لرخص التنقيب عن المعادن والبترول وقانون تشجيع الاستثمار لسنة ١٩٨٠ ، ومنح أفضلية تخصيص الأراضي المخصصة للبناء للمشاريع المميزة بموجب قانون تشجيع الاستثمار، ونص على أن تؤجر الاراضي الزراعية لمدة ابتدائية لا تقل عن ثلاث سنوات ولا تتجاوز سبع سنوات ، وحظر تملك الاجنبي لاي ارض في السودان دون الحصول على موافقة مجلس الوزراء واستثنى من ذلك انتقال الملكية عن طريق الارث او الهبة او الوصية لافراد اسرة المتوفى ، كما اشترط لسريان حظر التملك الا يتعارض مع احكام اي قانون آخر.

٣ ـ صدر بتاريخ ١٩٨٦/١٠/١٥ قرار مجلس الوزراء الخاص بأسس وخطط منح حيازات الاراضي الزراعية . ومن هذه الاسس :

ـ وضع خارطة استثمارية توضح تصنيف الاراضي الصالحة للاستثمار لتسهيل مهمة

تخصيص الاراضي للاغراض المختلفة وتحديد المساحات التي يترك امر التصرف فيها للمركز والاقليم .

- قيام مجلس قومي للموارد الطبيعية تحت اشراف وزير الزراعة والموارد الطبيعية على ان تكون اولى مهام هذا المجلس ترجمة الخارطة الاستثمارية الى واقع انتاجي .
- تعديل قانون الاستثمار المعمول به حالياً لتصبح وزارة الزراعة والموارد الطبيعية هي المعنية بتوزيع وتخصيص الاراضي الزراعية .
- التحرك الفوري لتنظيم الزراعة الآلية غير المخططة لتلافي الآثار العكسية على البيئة وانشطة الزراعة التقليدية والعمل على التوفيق بين مختلف الفئات ذات المصلحة في الارض مع تشجيع الاشكال المختلفة للصناعات الريفية .
- اعداد لائحة للاستخدامات المختلفة للأراضي في نطاق الزراعة التقليدية .
- ايجاد صيغة للتعاون بين شيوخ القرى والسلطات المحلية لحصر الحيازات وتصنيفها والعمل على اعادة تخصيصها لمقابلة المستجدات التي من شأنها ان تسمح بزيادة الانتاجية والابقاء على اراضي الغابات والمراعي والاراضي البور .
- المراجعة الكاملة والشاملة للقوانين التي تحكم حيازة الاراضي الزراعية بالاقليم الشمالي ومعتمدية العاصمة القومية . وذلك بهدف استنباط صيغة للخروج من الآثار الضارة التي نجمت عن تفتت الحيازات و بالتالي عدم الاستغلال الامثل للارض . وفي هذا الاطار تتم معالجة مشكلة الاراضي (القصاد) التي تحد من انطلاق المشاريع الكبرى التي تقع على بعد من مصادر المياه .
- وضع أسس لتحديد حجم الحيازة للاراضي الزراعية على النحو التالي :

أ ـ الا تزيد الحيازة عن ٤٠ ألف فدان للافراد والشركات الخاصة في مشاريع الاستثمار الآلي المطري .

ب ـ الا تزيد الحيازة عن ١٥ ألف فدان في القطاع المروي .

جـ ـ يستثنى من احكام البندين (أ) و(ب) الحيازات التي تدخل فيها الحكومة كشريك .

كما صدرت عدة قرارات اخرى في مجال تنظيم العمل الداخلي ، وتخفيف أعباء المعيشة على المواطنين وتوفير المزيد من الحريات كما يلي :

١ ـ أجاز المجلس العسكري الانتقالي تعديل قانون العلاقات الصناعية لعام ١٩٧٦ بحيث تمثل وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي ، بوصفها المستخدم الوحيد للعاملين في الدولة ، في مراحل التفاوض والتحكيم بتسوية المنازعات الخاصة بشروط خدمة العاملين .

٢ ـ أجاز مجلس الوزراء مشروع قانون لتعديل قانون ضريبة الدخل لسنة ١٩٨٦ ، خفضت فيه الفئات الضريبية القصوى من ٦٠ ٪ الى ٥٠ ٪ لارباح الاعمال ، ومن ٦٠ ٪ الى ٤٠ ٪ للدخل الشخصي .

٣ ـ قرر المجلس العسكري الانتقالي إلغاء قانون أمن الدولة لسنة ١٩٧٣ ، وذلك عملاً بأحكام دستور السودان الانتقالي لسنة ١٩٨٥ .

٢ ــ ٢ ــ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية :

٢ ــ ٢ ــ ١ ــ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع الدول العربية :

أبرمت جمهورية السودان خلال العام عدداً من الاتفاقيات الثنائية مع بعض الدول العربية بهدف تنشيط مجالات التعاون الاستثماري والتجاري والعمالي ، وذلك على النحو التالي :

ففي مجال التعاون الاستثماري تم ابرام اتفاقية مع الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية تنص على انشاء شركة ثنائية قابضة تهتم بمجالات الاستثمارات في البلدين .

وفي مجال التعاون التجاري أبُرمت الاتفاقيات التالية :

١ ــ بروتوكول تجاري مع جمهورية مصر العربية بشأن تبادل عدد كبير من السلع والمنتجات وتسوية قيمتها بالدولار الحسابي ، وابرام صفقة متكافئة بالعملات الحرة لعدد من السلع الزراعية والصناعية والمواد الاساسية التي يحتاجها البلدان . تبلغ قيمة المبادلات بموجب البروتوكول ٢٢٠ مليون دولار.

٢ ــ بروتوكول تجاري مع الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية حددت قيمة مبادلاته خلال عام ١٩٨٦ بنحو ٦٠ مليون دولار امريكي ، يساهم كل طرف فيه بنسبة ٥٠ ٪ . و ينص البروتوكول على تصدير السلع الفائضة لدى كل بلد الى البلد الآخر.

ولتسهيل الاجراءات المالية الخاصة بهذا البروتوكول ، تم توقيع اتفاقية مصرفية بين بنك النيلين (السوداني) والمصرف التجاري الوطني (الليبي) للاشراف على التنفيذ .

٣ ــ اتفاقية تجارية مع الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية بتاريخ ١٩٨٦/٩/٢٦ تقوم الجماهيرية بموجبها بتصدير النفط والمنتجات النفطية والكيماوية والبتروكيمياوية والاسمنت والجير لجمهورية السودان ، مقابل منتجات غذائية تشمل اللحوم والحبوب الزيتية والسمسم والفول السوداني إضافة الى الجمال والجلود المذبوغة والقطن السوداني .

٤ ــ اتفاقية مع الجمهورية العربية السورية بتاريخ ١٩٨٦/٢/١٦ لتطوير المبادلات التجارية بين البلدين بأسلوب الصفقات المتكافئة للسلع والمنتجات الغذائية والصناعية ، وذلك لمدة عامين . وتم في ذات الاطار ، توقيع محضر اجتماع اللجنة الاقتصادية السودانية السورية المشتركة التي عقدت اجتماعاتها بدمشق خلال الفترة ١١ ــ ١٩٨٦/٢/١٧ .

٥ ــ اتفاقية تجارية مع الجمهورية العراقية بتاريخ ١٩٨٦/١١/١٥ تنص على تصدير منتجات سودانية الى العراق منها المواد الغذائية والجلود ، مقابل النفط والاسمنت والتمور العراقية .

٦ ــ التوقيع على مسودة اتفاق تعاون تجاري مع حكومة المملكة العربية السعودية بقيمة مليار دولار امريكي ، و يتضمن الاتفاق تبادل المنتجات الزراعية والصناعية والمواد الاولية والحديد . كما تم الاتفاق على انشاء مشروع مشترك بين البلدين لاقامة مبان سكنية لذوي الدخل المحدود في السودان ، وتبلغ تكلفة المشروع ٥ مليون دولار يساهم الجانب السعودي بنسبة ٦٠ ٪ والجانب السوداني بنسبة ٤٠ ٪ .

وفي المجال العمالي ، دخلت البلاد في اتفاقية مع الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية

بشأن استخدام الايدي العاملة السودانية في الجماهيرية ومنحها حق المساواة بالعامل الليبي من حيث الاجر و بدلات السكن والعلاج .

٢ ــ ٢ ــ ٢ ــ اتفاقيات وترتيبات ثنائية مع دول غير عربية :

دخلت البلاد في عدد من الا تفاقيات مع بعض الدول الاخرى ، ففي مجال التعاون الاقتصادي والتجاري أبرمت الا تفاقيات التالية :

١ ــ توقيع اتفاقية تجارية بين جمهورية السودان والاتحاد السوفياتي تتبادل بموجبها الدولتان سلعاً بقيمة ٥٠ مليون دولار سنو يا . يزود الاتحاد السوفياتي السودان بموجب الا تفاقية بالسكر وأدوات البناء وانابيب الغاز والمنسوجات القطنية ، وذلك مقابل السمسم والقطن من السودان .

٢ ــ بروتوكول تجاري بين جمهورية السودان وايران للتعاون في المجالات الاقتصادية والنفطية والثقافية والعسكرية . ستقوم ايران بتزو يد السودان بمشتقات نفطية وجرارات زراعية واسمدة كيماو ية ، إضافة الى ٥٠٠ حافلة ، وذلك مقابل نصف مليون طن من الذرة و١٠٠,٠٠٠ طن من السمسم السوداني . تبلغ قيمة المبادلات التجارية بموجب البروتوكول ١٠٠ مليون دولار امريكي .

وفي مجال الخدمات تم توقيع عدد من الا تفاقيات مع الاتحاد السوفييتي بهدف اعادة صيانة بعض المشاريع التي تم تشييدها بمساعدة سوفييتية في بداية السبعينات .

وفي اطار التعاون الدولي لمواجهة الجفاف والتصحر انضمت جمهورية السودان الى الهيئة الدولية لمحاربة الجفاف في دول شرق افريقيا ، والتي تم انشاؤها في مطلع عام ١٩٨٦ بين كل من جمهورية السودان ، جمهورية الصومال الديمقراطية ، جمهورية جيبوتي ، اثيوبيا وكينيا .

٢ ــ ٣ ــ وقائع وأحداث :

شهدت جمهورية السودان خلال العام أحداثاً سياسية واقتصادية بارزة أهمها انتهاء مرحلة الحكم الانتقالي وفق ما هو محدد سلفا وأجريت في ابريل (نيسان) ، أول انتخابات عامة تم خلالها نقل السلطة بالكامل للشعب ، وشكل مجلس رأس الدولة ومجلس الوزراء كما اكتملت الاجهزة والمؤسسات السياسية في مناخ ديمقراطي ، و بذلت الحكومة الجديدة جهداً كبيراً لتخطي العقبات والتحديات التي تواجه مسار الاقتصاد الوطني . فتصدت لمخاطر المجاعة والتصحر والجفاف وكونت اللجنة العليا للاغاثة ، وأمكن احتواء آثار المجاعة في زمن قياسي بالجهود الوطنية ودعم ومساعدات عدة دول ومنظمات .

وأعلنت الدولة برنامجها الاقتصادي الذي أعطى اهتماماً كبيراً لتذليل مشاكل البنية الاساسية وذلك لتحقيق انطلاقة الاقتصاد الوطني ، كما وجهت جهودها لاحتواء مشكلة الجنوب واشاعة الاستقرار الامني . وعلى صعيد العلاقات الخارجية ، انتهجت الدولة سياسة حسن الجوار وتحسين العلاقات مع البلدان المجاورة ، إضافة الى تطبيع العلاقات مع دول المعسكر الشرقي ، وترشيد

التعاون مع العالم الغربي بما يكفل تحقيق المصالح الوطنية .
وفيما يلي أبرز الوقائع والاحداث التي شهدها العام :

١ ــ أحداث سياسية :

بدأت في أول ابريل (نيسان) ١٩٨٦ عملية الاقتراع لاختيار ٣٠١ نائبا للجمعية التأسيسية كخطوة اولى نحو ترسيخ مسار النظام الديمقراطي بعد الانتفاضة الشعبية في ابريل (نيسان) ١٩٨٥ . وأسفرت النتائج عن فوز حزب الامة بأكبر عدد من المقاعد تلاه حزب الاتحادي الديمقراطي فالجبهة الاسلامية . وبعد ان قدم المجلس العسكري الانتقالي استقالته الى رئيس الجمعية ، أصدرت الجمعية قراراً بانتخاب رئيس وأعضاء رأس الدولة ، كما تم تشكيل اول حكومة وطنية ائتلافية بين حزبي الامة والاتحادي الديمقراطي ، إضافة الى الاحزاب الجنوبية ، برئاسة السيد الصادق المهدي رئيس حزب الامة . وقد تضمنت الوزارة لاول مره ، وزارة للسلام وشؤون المؤتمر الدستوري ، ترسيخا لاهتمام الدولة الجديدة بضرورة إحلال السلام وحل مشكلة الجنوب . وسعياً لمعالجة هذه المشكلة التي شغلت بال المواطن السوداني لسنين طويلة فقد اجتمع رئيس مجلس الوزراء على هامش اجتماعات قمة منظمة الوحدة الافريقية في أديس أبابا خلال يوليو (تموز) ، بالعقيد جون قرنق ممثل حركة الجنوب . ولم يسفر الاجتماع عن نتائج ايجابية محددة نظراً لتباين وجهات نظر الفريقين خاصة فيما يتعلق بمسألة قانون الشريعة الاسلامية الذي طالبت الحركة بإلغائه ، بينما عرضت الحكومة استبداله بقانون جديد يطبق على المسلمين فقط .

إلا ان الحركة عادت وأعربت في وقت لاحق عن استعدادها لاستئناف الحوار مع الحكومة بهدف التوصل لحل سلمي لمشكلة الجنوب يرضي كافة الاطراف المعنية ، وذلك بالاستناد الى المحادثات والقرارات التي دارت بين الحركة ووفد التجمع الوطني في مدينة كوكا دام باثيوبيا خلال عام ١٩٨٥ . وترى حكومة السودان أن أثيوبيا تساند وتدعم حركة المتمردين حيث أعلن رئيس الوزراء عن تفاقم الازمة مع الجارة أثيوبيا لتقديمها العون العسكري والفني لهم .

أما على صعيد العلاقات الخارجية ، فقد انتهجت الدولة سياسة حسن الجوار وتحسين العلاقات مع البلدان المجاورة ، فقامت وفود رسمية بزيارة كل من اثيوبيا والجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية أسفرت عن توقيع بعض الاتفاقيات الاقتصادية مع الاخيرة . كما قام رئيس مجلس الدولة بزيارة رسمية لكل من جمهورية مصر العربية ، دولة الكويت والجمهورية العراقية أسفرت عن تعزيز سبل التعاون الثنائي ، وزار رئيس الوزراء ايران والاتحاد السوفييتي لتصحيح مسار العلاقات الثنائية ، كما زار الولايات المتحدة الامريكية وبعض الدول الغربية والاوروبية لشرح سياسات السودان الخارجية .

٢ ــ أحداث تتعلق بالاصلاح الاقتصادي والمالي :

اضافة الى سعيها لترسيخ مؤسسات الحكم الديمقراطي الدستوري ، وجهت الدولة جهودها لوضع الحلول العاجلة للمشكلة الاقتصادية بموجب نص الميثاق الاقتصادي القومي الذي تبنته كافة

الاحزاب والهيئات والاتحادات السودانية عقب انتهاء اعمال المؤتمر الاقتصادي القومي . وقد تعهد الميثاق بمبادىء اساسية تهدف الى تصحيح مسار الاقتصاد الوطني وتنظيم مؤسساته ، ومن أهم ما جاء بالميثاق :

١ ــ اعطاء أسبقية مطلقة لتنفيذ خطة الانقاذ الوطني في حدود السنوات الثلاث القادمة ، والعمل على إعادة بناء الانسان السوداني .

٢ ــ العمل على صيانة وتأمين الموارد الطبيعية ومكافحة التصحر والجفاف .

٣ ــ تقليل آثار الفوارق الاقتصادية والاجتماعية التي سادت خلال العهد السابق ، ومعالجة آثار الخلل الهيكلي الذي أصاب البناء الاقتصادي والاجتماعي القومي من جراء عمليات النمو غير المتوازن اقليمياً .

٤ ــ محاسبة رموز الفساد خلال العهد السابق .

٥ ــ توفير ودعم السلع الضرورية ، والسعي لتحريك الموارد والطاقات المعطلة .

٦ ــ تنظيم النقابات والاتحادات والهيئات المختلفة ، والعمل على تضافر جهود الدولة وأصحاب العمل على توفير المناخ والظروف الملائمة للعمل والانتاج .

٧ ــ توفير المناخ اللازم للاستثمار الوطني والعربي والاجنبي وفق مبادىء وأسس التكافؤ وبضمانات وشروط وضوابط تراعي المصلحة العامة والمشتركة دون المساس بالسيادة الوطنية .

٨ ــ انتهاج الاسلوب العلمي في التخطيط والمتابعة ، وجعل التخطيط الاقليمي أساساً ومرتكزاً للتخطيط القومي ، واعادة تنظيم الخدمة العامة لتستعيد قدرتها وحيويتها .

وكان المؤتمر الاقتصادي قد بدأ اعماله بتاريخ ١٩٨٦/٣/٩ حيث قدمت الوثيقة الرئيسية للمؤتمر متضمنة كافة التقارير والمقترحات والتوصيات التي خرجت بها المؤتمرات الاقتصادية القطاعية السابقة له ، وهي الوثيقة التي حددت أبعاد الازمة الاقتصادية التي سببتها سياسات وممارسات العهد السابق ، بما يلي :

ــ اختلال الموقف المالي للقطاع العام نتيجة للالتزامات المتضخمة في الانفاق ، مقابل العجز في زيادة الايرادات .

ــ اختلال بين قدرة المجتمع على الادخار والحاجة لموارد اضافية للاستثمار .

ــ اختلال بين القدرة على زيادة الصادرات والطلب المتزايد على الواردات .

ــ مشكلة الديون الخارجية المتزايدة والتي تجاوزت (٩) مليار دولار ، وبلغت التزامات سدادها السنوية ثلاثة أضعاف حصيلة الصادرات .

ــ مشكلة تدني الانتاج والانتاجية وتدني مستويات الاداء في كل الاجهزة والقطاعات .

كما انعقدت في ذات الاطار مؤتمرات اقتصادية اخرى اهمها مؤتمر الاقتصاد الكلي الذي اوصى بقيام مجلس استشاري فني يضع الاسس والسياسات المستنبطة من واقع الاقتصاد الوطني للتفاوض مع المؤسسات المالية الدولية . ومؤتمر « اركويت » العاشر الذي خصص لمناقشة القضايا الاقتصادية ودور العون الفني في مسار التنمية القومية .

وأعلنت الدولة برنامجها الاقتصادي الذي شمل محاورا رئيسية أهمها الغاء السياسة الائتمانية

التي كان معمولاً بها في السابق واعلان سياسة جديدة ، واعطاء اولوية لاعادة التعمير والصيانة العامة للمشاريع والمؤسسات والتركيز على مبدأ الاعتماد على النفس ، ودعم القطاع الزراعي وترشيد الاستيراد واعطاء اسبقية للانفاق العام على أمن البلاد وتحقيق السلام ، وتحقيق التنمية المتوازنة لكافة القطاعات والاقاليم .

ففي مجال السياسة الائتمانية ، أصدر بنك السودان المركزي التوجيهات التالية :

أ ــ توجيهات بخصوص ضبط التمويل المصرفي وترشيده :

١ ــ في مجال تمويل الصادرات : يجب ان لا يقل حجم التمويل الممنوح للمصدر عن نسبة ٣٠ ٪ من اجمالي السقف الائتماني المحدد لكل بنك .

٢ ــ في مجال تمويل رأس المال العامل : على البنوك مراعاة ان لا يقل حجم التمويل المخصص لمقابلة احتياجات رأس المال العامل في الصناعة عن نسبة ٢٥ ٪ من اجمالي السقف الائتماني المحدد لكل بنك .

٣ ــ في مجال تمويل المحاصيل : لتشجيع حركة الصادرات ، على البنوك مراعاة تمويل محاصيل السمسم والفول والصمغ العربي .

٤ ــ في مجال تمويل الواردات : تهدف السياسة الائتمانية الى الحد من استيراد السلع غير الاساسية وعدم تخزين السلع التموينية ، ولا يسمح للبنوك باعادة تمويل اي سلع مستوردة فيما عدا التمويل الاول لرخصة الاستيراد .

٥ ــ التمويل للاغراض التنموية : يمكن لبنوك القطاع العام تقديم تمويل متوسط وطويل الاجل والمساهمة في رؤوس اموال المشاريع الانتاجية بنسبة ٢٠ ٪ من اجمالي السقف التمويلي المحدد لكل بنك ، و بنوك القطاع الخاص بنسبة ٣٥ ٪ .

ب ـ الحد من سيولة البنوك التجارية :

تهدف التوجيهات في هذا المجال الى الحد من السيولة المفرطة التي تتمتع بها البنوك التجارية . بتوجيهات هي :

١ ــ ان تحتفظ البنوك التجارية بارصدة نقدية لدى بنك السودان لا تقل عن ٢٠ ٪ من جملة ودائعها كل شهر .

٢ ــ تحويل مستحقات الموردين الاجانب لتحفظ في حساب مجمد في بنك السودان .

٣ ــ حظر الاستلاف فيما بين البنوك (Inter Bank Lending) .

٤ ــ يجب على البنوك الاجنبية مراعاة ان لا تقل جملة رأس مالها المدفوع عن نسبة ١٠ ٪ من جملة التزاماتها بالعملة المحلية ، ولا يسمح لهذه البنوك بفتح حسابات جارية او توفير او استثمار بالعملة المحلية إلا لعملائها من المستوردين والمصدرين .

واوصى البنك بتشكيل لجنة التعامل في موارد السوق الحر من القطع الاجنبي ، وأوكل اليها مهام تحديد أسعار صرف العملات الاجنبية في هذا السوق ، وفتح حسابات بالنقد الاجنبي باسم اللجنة لدى البنوك لاستقبال كافة مشتريات البنوك من هذا النقد ، وتوزيعها وفقا للاولويات

المعلنة لسياسة الاستيراد التي تتلخص في حظر استيراد السلع الكمالية ومحاربة التهريب ودعم الصادرات الوطنية وتشجيع المنتجات المحلية .

وعلى صعيد تنظيم الاداء في المصارف ، اجازت وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي للبنوك المحلية قبول هامش نقدي منخفض نسبيا مقداره ٤٠ ٪ وذلك بالنسبة لاستيراد السلع الضرورية بينما حظرت تمويل الواردات غير الضرورية او استيراد السلع الضرورية بقصد التخزين ، كذلك حظرت الوزارة على البنوك تقديم تسهيلات نقدية بغرض شراء العملات الاجنبية او للاغراض الشخصية او لتمويل شراء الاراضي والعقارات . كما شكل مكتب المدعي العام لجنة مختصة للتحقيق في أداء البنوك ، كشف اول تقرير لها عن وجود مخالفات مالية في سجلات ١٢ مصرفاً محلياً واجنبياً شملها التحقيق .

وفي مجال النقد ، اتخذ بنك السودان الترتيبات اللازمة لسحب العملات الورقية الصغيرة التي تحمل صورة الرئيس الاسبق على ان يتم ذلك بنهاية يناير (كانون الثاني) ١٩٨٧ ، والعملات الورقية الكبيرة في بداية مارس (آذار) من العام نفسه ، والاستعاضة عنها بطبعة جديدة .

ـ وفي مجال دعم القطاع الزراعي ، كثفت الدولة جهودها لتأمين توفر الحاصلات الزراعية نظراً لاهمية قطاع الزراعة في الدخل القومي وفي حياة المواطن السوداني . وبممارسة مبدأ الاعتماد على الذات والاستفادة من اوجه الدعم والمساعدات التي حصلت عليها من الدول الشقيقة والصديقة ، مما مكن الدولة من تأمين مستلزمات هذا القطاع للموسم الحالي وجزء من مدخلاته في العام القادم . ووافقت اللجنة الوزارية للقطاع الاقتصادي على توفير ٤٠٠ مليون جنيه سوداني للبنك الزراعي للقيام بشراء ربع محصول الذرة للموسم الحالي لتسويقه محلياً وعالمياً . كما فتح المجال لتصدير الذرة امام الراغبين من القطاع الخاص وفقاً لضوابط وشروط البنك . ووافقت اللجنة على توحيد اسعار السكر في كافة الاقاليم .

ـ وفي مجال دعم القطاع الصناعي وجهت الحكومة جهدها لتأمين مستلزمات هذا القطاع ، علماً بأن ما تحتاجه المرافق الصناعية يقدر بنحو ٢٠ مليون دولار شهرياً لكي تصل طاقتها الانتاجية الى نحو ٦٠ـ ٧٠ ٪ من الطاقة القصوى . وخصصت الدولة جزءاً من العون السلعي المتاح لها لاستيراد بعض مدخلات هذا القطاع .

ـ اما في مجال تنظيم التجارة ، اعلنت الدولة عن سياسة تشجيعية لقطاع الصادرات وذلك بتحفيز القطاع الخاص عن طريق رفع النسب التي يتقاضها المصدر عن صادراته من ٣٠ ٪ من عائداتها بالسعر الحر و ٧٠ ٪ بالسعر الرسمي ، لتصبح ٥٠ ٪ من كل سعر .

كما اعلنت وزارة التجارة عن تفاصيل نظام المقايضة الذي يمكن بموجبه لرجال الاعمال تقديم طلب للحصول على رخصة تصدير ٢٠ نوعاً من السلع السودانية مقابل استيراد ١٣ نوعاً محدداً . كما اعلن عن تشكيل لجنة عليا لتسويق المحاصيل الزراعية أوكلت اليها مهمة اقتراح الاستراتيجيات الخاصة بالتصدير وابداء الرأي فيما يختص بالاسعار العالمية للمواد الزراعية واقتراح الاسعار التصديرية المناسبة لها ، وشحذ المجهودات العامة والخاصة المتعلقة بالنقل والتخزين والشراء .

وفضلاً عن ذلك فقد عهدت الحكومة بمهمة تصدير واستيراد بعض السلع التقليدية كالحبوب

الزيتية والذرة الى شركة عامة ، مما حدا باتحاد اصحاب العمل السوداني الى انتقاد سياسات الحكومة واجراءاتها في مجالي التصدير والاستيراد ، وخاصة لعدم اتباعها سياسة اقتصادية تحفظ التوازن بين القطاعين العام والخاص .

الميزانية العمومية ومشكلة الديون الخارجية :

قدمت وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي الى الجمعية التأسيسية مشروع الميزانية العامة وميزانية التنمية للعام المالي ١٩٨٦ــ ١٩٨٧ . وقد بلغ اجمالي الايرادات العامة الذاتية للميزانية نحو ٢٦٨٣ مليون جنيه سوداني * ، منها مبلغ ١٦٧٠ مليون ايرادات ضرائبية و١٠١٣ مليون ايرادات اخرى . وفي جانب الانفاق العام ، قدرت المصروفات العامة بنحو ٥٥٤٢ مليون جنيه ، خصص منها مبلغ ١٣٨٠ مليون جنيه للانفاق على التنمية ، و٥٢٠ مليون لسداد الديون الخارجية والباقي لمواجهة المصروفات الجارية . وقدر حجم المساعدات النقدية والسلعية بنحو ٢,٨ مليار جنيه .

وركزت الميزانية على أهمية ارساء دعائم الانضباط المالي واحكام الرقابة على الصرف التي تم بموجبها ايقاف جميع العمليات التي كانت تتم خارج الميزانية وهي المتعلقة بتمويل القمح ، البترول ، الدقيق والدواء ، كما تم وقف عمليات السحب على المكشوف التي كانت تمارسها بعض الوحدات الحكومية مما رفع مديونية الحكومة لدى بنك السودان واحدث خللاً كبيراً في توازن الميزانيات السابقة . وقد اولت الميزانية اهتماماً ملحوظا لدعم جهود القطاع الخاص في زيادة الانتاج ، وذلك بتخصيص جزء من العون السلعي المتاح للحكومة لاستيراد جزء من احتياجات هذا القطاع من مستلزمات الانتاج الصناعي .

وارتكز توجه الميزانية ايضاً على زيادة الانتاج وخفض الانفاق الحكومي واتباع سياسة حازمة تقوم على التقشف ، واعطاء اولوية لبرامج اعادة التعمير ، ووضع خطة واضحة لسد عجز الميزانية عن طريق زيادة الايرادات وخفض الانفاق وخطة اخرى لسد عجز ميزان المدفوعات .

وكان مجلس الوزراء قد وافق مبدئيا في وقت سابق على مشروع الاعتماد المالي للميزانية المؤقتة للاشهر الثلاثة الاولى من العام المالي الذي يبدأ في ١٩٨٦/٧/١ ، والذي يبلغ حجم الصرف المرصود فيه ٩١٢ مليون جنيه ، و يتضمن الايرادات اللازمة للتغطية .

أما بشأن مشكلة الديون الخارجية فقد اعلنت جمهورية السودان خمسة حلول ممكنة لتسوية هذه المشكلة :

ــ الغاء الديون بموافقة الدائنين .
ــ الحصول على قروض لسداد القروض التجارية .
ــ الحصول على قروض طويلة الاجل و بأسعار فائدة مخفضة .
ــ تجميد سداد الديون لحين ازدهار الاقتصاد السوداني .

(*) الدولار يعادل ٤ جنيه سوداني كما في ١٩٨٦/١٢/٣١ .

ـ تحديد حصص سداد الديون بنسبة ٢٥٪ من الريع السنوي للصادرات الوطنية .

وقد نوقشت هذه الحلول مع السلطات المعنية في بعض الدول الدائنة ، كل على حدة ، ووافقت ايطاليا وكندا وهولندا على الغاء جزء من ديونها القائمة ، كما وافقت ايطاليا على منح قروض ذات تسهيلات بالدفع . وأعربت الحكومة السودانية عن عزمها على تقييم الديون الخارجية لتحديد الملزم منها قانونياً واعلان عدم الالتزام بالديون غير القانونية التي تمت خلال العهد السابق . وقد رحبت الحكومة باقتراح كندا بإنشاء صندوق لسداد ديون السودان الخارجية الذي أيدته كل من هولندا والدانمرك . وأعربت الدول الثلاثة عن استعدادها للسعي لدى الدول الدائنة الاخرى للمشاركة في هذا المشروع .

ومن جهة اخرى ، قدرت وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي قيمة الديون الخارجية الاجمالية بنحو ١٠,٣ مليار دولار ، منها نحو مليار دولار للبنوك التجارية و ٤٠٠ مليون لصندوق النقد الدولي ، والجزء الآخر للصناديق العربية ومجموعة دول نادي باريس وشركات عربية واجنبية .

وأبرمت الوزارة في هذا الصدد خلال العام عدداً من اتفاقيات اعادة جدولة الديون الخارجية هي :

ـ اتفاقية في يناير (كانون الثاني) ١٩٨٦ في اطار اتفاقية نادي باريس ، لاعادة جدولة ديون كل من الولايات المتحدة ، ايطاليا ، بريطانيا ، المانيا ، بلجيكا ، اسبانيا ، النرويج ، والدانمرك ، والبالغة ٨٠٠ مليون دولار .

ـ اتفاقية بتاريخ ١٩٨٦/٢/١٦ في اطار اتفاقية نادي باريس الثالثة ، لاعادة جدولة الديون اليابانية المستحقة بنهاية ١٩٨٣ والبالغة ١,٩ مليارين ياباني . تقضي الاتفاقية بسداد هذه الديون على مدى ١٦ عاماً مع فترة سماح قدرها ٦ سنوات .

ـ اتفاقية في اطار اتفاقية نادي باريس الرابعة ، لاعادة جدولة الديون اليابانية المستحقة بنهاية ١٩٨٤ ، إضافة للديون المستحقة لكل من فرنسا وهولندا .

ـ اتفاقية اعادة جدولة الديون المستحقة لبنك التنمية الاسلامي والبالغة نحو ٥١٠ مليون دينار اسلامي . يستأنف البنك بموجب الاتفاقية نشاطاته التمويلية في جمهورية السودان .

وبسبب مشكلة الديون الخارجية ، تلقت الحكومة السودانية في بداية العام اخطاراً رسمياً من صندوق النقد الدولي يعلن فيه قراره التوقف عن اقراض السودان لعدم سداده لجزء من الديون المستحقة عليه والبالغه نحو ٢٥٠ مليون دولار ، وكذلك لعدم الاستجابة لاقتراح الصندوق بتطبيق برنامج اصلاح مالي واقتصادي كانت أبرز بنوده تخفيض سعر صرف الجنيه السوداني . وكرر الصندوق في وقت آخر من العام اقتراحه بتخفيض قيمة الجنيه ولكن بطريقة غير مباشرة بتبني نظام بيع العملات الاجنبية بمزاد علني دون تدخل الحكومة في تحديد الاسعار .

هذا وقد وافق صندوق النقد ، وكذلك البنك الدولي ومعظم الدول المقرضة ، على الاطار العام لبرنامج انعاش الاقتصاد السوداني الذي تبناه المؤتمر الاقتصادي القومي .

ـ تم الاتفاق بين صناديق التنمية العربية والحكومة السودانية ، استأنفت بموجبه الصناديق العربية عملياتها التمويلية للسودان .

٣ ــ احداث تتعلق بالاستثمار والتعاون العربي :

شهد العام مثار التقرير بعض المتغيرات الايجابية على مستوى مناخ الاستثمار القطري من حيث تنظيم الهياكل وتوزيع المسؤوليات . فقد وجهت الحكومة اجهزة الاستثمار للبت في مشاريع الاستثمار وخلق القنوات التنسيقية فيما بين هذه الاجهزة لتسهيل الاجراءات وتجنب المعوقات وتفادي التداخلات الحكومية في الاشراف والمتابعة . وأعدت امانة شؤون العاملين في الخارج دراسات قطاعية استثمارية لتنوير المغتربين عن قنوات الاستثمار الملائمة ومساعدتهم في تحديد نوع الاستثمار الذي يرغبونه في ضوء السياسة الاقتصادية العامة للتنمية . كما فرغت وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي من اعداد التصور الخاص بالاجراءات التي ستتبع بشأن تنفيذ الاستثمار من ناحية القوانين والهياكل الادارية المشرفة والمسائل الاجرائية ... الخ . وقد اعلن في نهاية العام عن وقف تسجيل الشركات وذلك كاجراء مؤقت على ما يبدو ، تمهيداً لاعتماد تنظيمات جديدة يعلن عنها في مطلع عام ١٩٨٧ . اما على صعيد التعاون العربي ، فقد تعهد الصندوق السعودي للتنمية بتقديم المساعدات في كافة المجالات التي يحتاجها السودان ، وأعرب وفد من رجال الاعمال والمستثمرين السعوديين عن اهتمامه بالاستثمار في المشاريع السودانية منها شركة سيجاف التجارية والزراعية التي تبنت مشروع ايصال المياه لمدينة بورتسودان من خزان خشم القربة وتوليد الطاقة اللازمة لقيام مشاريع زراعية .

وبحث وفد من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية مع الجهات الرسمية المختصة مساهمات الصندوق في المشاريع التنموية المنبثقة عن الخطة المالية لعام ٨٧ ــ ١٩٨٨ ، وامكانية تقديم المساعدات الفنية اللازمة للخطط التنموية .

وأكد السودان عزمه على تعزيز علاقات التعاون والتكامل مع جمهورية مصر العربية من خلال تقديم تصور جديد لهذه العلاقات لدراستها والوصول الى نقاط لقاء مشتركة تحقق مصلحة البلدين ، وذلك بعد الغاء اجهزة التكامل واناطة مهمة استمرار العمل التكاملي للوزارات المختصة في البلدين .

ووافقت الحكومة خلال العام على تذليل كافة المشاكل المتعلقة بأنشطة الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي ، وشكلت لجنة مختصة لمتابعة ذلك .

وبالنسبة للتعاون الدولي لحل مشكلة اللاجئين في السودان ، فقد بدأت الجهات المختصة بالتحرك لاعداد مؤتمر المائدة المستديرة لايجاد المصادر التمويلية اللازمة لتغطية احتياجات اللاجئين ــ الذين يقدر عددهم بنحو مليوني لاجيء ــ من كافة الخدمات الاجتماعية والصحية والسلع الغذائية والتموينية .

٤ ــ احداث تتعلق بالشؤون النفطية :

واصلت الحكومة خلال العام جهودها الهادفة الى تنظيم الامور المتعلقة بالقطاع النفطي ، فشكلت لجنة فنية لتقييم اتفاقيات التنقيب الموقعة خلال العهد السابق مع شركات التنقيب الاجنبية . وقد كشف تقرير اللجنة عن جوانب المفارقات والاجحاف في تلك الاتفاقيات ، وأوصى

باعادة النظر فيها بما يكفل للسودان استعادة حقوقه الوطنية . وفي هذا المجال ، اتفقت الحكومة مع شركة شيفرون الامريكية على استمرار اعمالها . وتشكيل لجنة مشتركة لاعادة النظر في الاتفاقيات السابقة الموقعة بينهما لتحقيق مصلحة الطرفين في ضوء المتغيرات النفطية العالمية والسياسات الجديدة للحكومة الوطنية . وتم خلال العام الاعلان عن اكتشافات نفطية جديدة تقدر كميتها بنحو ٢ مليار برميل ، تضاف الى الكميات السابق اكتشافها والبالغة ١٠ مليارات برميل وحول تأمين مستلزمات السوق المحلي من النفط ، ووجهت الحكومة جهودها للاتصال بالدول الشقيقة والصديقة لتوفير كميات النفط اللازمة ، كما طلبت من اللجنة الوزارية للقطاع الاقتصادي دراسة امكانية تخفيض اسعار المواد البترولية محلياً في ضوء انخفاض السعر العالمي لتخفيف العبء على المستهلك .

وأصدرت الحكومة قراراً بحل شركتي النيل الابيض والنيل الازرق للنفط باعتبار ان الشركتين انشئتا من اجل تصدير النفط و بناء خط الانابيب ، حيث طرأت توجهات جديدة للاستفادة من النفط السوداني محليا على ضوء المتغيرات العالمية والاسعار الجديدة وما زالت الاتصالات والمناقشات جارية مع الشركاء في الشركتين بما فيهم شركة شيفرون .

ـ تم خلال العام التوقيع على اتفاقيات قروض على النحو التالي :

الجهات المقرضة	تاريخ الاتفاقية	قيمة القرض	عملة القرض	المشروع المستفيد
أولاً: مؤسسات التمويل العربية				
الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية	١٩٨٦/١/١٦	١٠,٥٠٠,٠٠٠	دينار كويتي	مشروع طريق سنار ـ الدمازين
الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية	١٩٨٦/٦/٢	٣,٨٠٠,٠٠٠	دينار كويتي	مشروع صيانة وتدعيم ري الرهد
الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية	١٩٨٦/٦/٢	١٠,٠٠٠,٠٠٠	دينار كويتي	مشروع كهرباء العاصمة القومية
صندوق الاوبك للتنمية الدولية	١٩٨٦/٦/٢٥	٤,٠٠٠,٠٠٠	دولار امريكي	دعم ميزان المدفوعات
صندوق الاوبك للتنمية الدولية	١٩٨٦/١٠/٢٢	٦,٢٠٠,٠٠٠	دولار امريكي	نقل وتوزيع الكهرباء في منطقة الخرطوم
الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي	١٩٨٦/٩/٢٣	٢,٥٠٠,٠٠٠	دينار كويتي	مشروع مياه ومجاري العاصمة
الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي	١٩٨٦/٩/٢٣	١,٦٠٠,٠٠٠	دينار كويتي	مشروع الاتصالات السلكية واللاسلكية
الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي	١٩٨٦/٩/٢٣	٣,٤٠٠,٠٠٠	دينار كويتي	اعادة تأهيل مشاريع السكر
الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي	١٩٨٦/٩/٢٣	٩,٦٠٠,٠٠٠	دينار كويتي	اعادة تأهيل مشروع الجزيرة
ثانياً: مؤسسات التمويل الاجنبية				
وكالة التنمية الدولية		٣٣,٦٠٠,٠٠٠	دولار امريكي	مشاريع زراعية
البنك الدولي		٣٢,٠٠٠,٠٠٠	دولار امريكي	مشروع الطاقة الرابع
بنك التنمية الافريقي		٣٠,٠٠٠,٠٠٠	دولار امريكي	مشروع الطاقة الرابع
الولايات المتحدة الامريكية		٢٤,٠٠٠,٠٠٠	دولار امريكي	تمويل مشتريات مواد غذائية
ايطاليا		١٥,٠٠٠,٠٠٠	دولار امريكي	تمويل مدخلات زراعية
ايطاليا		٨,٥٠٠,٠٠٠	دولار امريكي	صيانة خط سكك حديد كردفان
ايطاليا (منحة)		٢,٥٠٠,٠٠٠	دولار امريكي	برنامج مكافحة الجراد
ايطاليا (منحة)		٤٠,٠٠٠,٠٠٠	دولار امريكي	تمويل مدخلات زراعية

تابع

الجهات المقرضة	تاريخ الاتفاقية	قيمة القرض	عملة القرض	المشروع المستفيد
السوق الاوروبية المشتركة		٨,٥٠٠,٠٠٠	دولار امريكي	تمويل مدخلات زراعية
بريطانيا		٥,٢٠٠,٠٠٠	جنيه استرليني	برنامج مكافحة المجاعة
بريطانيا		١٠,٢٠٠,٠٠٠	جنيه استرليني	تمويل المرحلة الثالثة لمشروع السافانا
هولندا (منحة)		١٨,٠٠٠,٠٠٠	دولار امريكي	تمويل شراء الحبوب من المنتجين المحليين
هولندا (منحة)		٣٥,٠٠٠,٠٠٠	دولار امريكي	بموجب برنامج المساعدة لعام ١٩٨٧
اليابان (منحة)		١٥,٠٠٠,٠٠٠	دولار امريكي	مشروع الخدمات الصحية ومشروع شبكة المياه
اليابان		١٧,٥٠٠,٠٠٠	دولار امريكي	مشروع تطوير الشبكة المائية
بنك التنمية الافريقي		٤,٣٠٠,٠٠٠	دولار امريكي	مشروع الطاقة
بنك التنمية الافريقي		١٥,٧٠٠,٠٠٠	دولار امريكي	دعم انشطة البنك الصناعي
السوق الاوروبية المشتركة		١٨٠,٠٠٠,٠٠٠	دولار امريكي	دعم مشاريع الزراعة والنقل والبنية الاساسية
فرنسا		٢,٩٠٠,٠٠٠	دولار امريكي	مواد غذائية للجنوب السوداني
منظمة الاغذية والزراعة (منحة)		٥,٨٠٠,٠٠٠	دولار امريكي	مكافة المجاعة
الولايات المتحدة الامريكية (منحة)		٢٥,٠٠٠,٠٠٠	دولار امريكي	تمويل مستوردات بترولية ومنتجات صناعية
الولايات المتحدة الامريكية (منحة)		٧,٥٠٠,٠٠٠	دولار امريكي	معونات غذائية
المانيا الاتحادية		٥٠,٠٠٠,٠٠٠	مارك الماني	اعادة تأهيل ٥ مشاريع زراعية
				مدخلات صناعية
				صيانة طريق الدويم
				توسيع مصنع الطوب بعطبرة

٢ ــ ٤ ــ فرص الاستثمار المتاحة :

٢ ــ ٤ ــ ١ ــ امكانيات الاستثمار المتاحة في القطاعات المختلفة :

تمتلك جمهورية السودان امكانيات عظيمة من الموارد الطبيعية فضلاً عما لديها من امكانيات بشرية كبيرة مما يوفر فرصا واسعة للاستثمار في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي التي يمكن ان نجملها على النحو التالي :

القطاع الزراعي :

يمتلك السودان مساحات شاسعة من الاراضي الزراعية تقدر بنحو ١٩٠ مليون فدان يزرع منها فقط نحو ١٨ مليون فدان على الرغم مما لديها من موارد مائية كافية متمثلة في مياه نهر النيل وروافده المتعددة ومياه الامطار والمياه الجوفية المتجددة والتي تكفي لزراعة اضعاف المساحات المزروعة فعلا . وتولى الحكومة هذا القطاع أهمية كبيرة بغية تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال المواد الغذائية والتصدير الى الخارج ، وتعطى الدولة أهمية خاصة لتطوير زراعة الحبوب الزيتية والخضروات والفاكهة للتصدير .

قطاع تربية الماشية :

يعد قطاع تربية الماشية من القطاعات الرائدة في الاقتصاد السوداني حيث تتوفر المساحات الشاسعة من اراضي الرعي والتي تبلغ نحو ٢٤ مليون هكتار (٦٠ مليون فدان) يعيش عليها نحو ٥٦ مليون رأس من الماشية وتسعى الدولة الى تنمية هذه الثروة للتصدير للاسواق الخارجية باستخدام وسائل التربية الحديثة بإقامة المزارع الخاصة بتربية الماشية واعداد الاعلاف اللازمة لها بطرق علمية حديثة وتشجع الدولة الاستثمار الاجنبي في هذا المجال وهناك عدة مشاريع لتربية وتسمين الماشية والاغنام معروضة للتمويل .

قطاع الثروة السمكية :

يمتلك السودان موارد سمكية وفيرة بفضل ما لديها من انهار و بحيرات بالاضافة الى اطلالها على ساحل البحر الاحمر الغربي لمسافة ٧٠٠ كيلومتر وتتراوح الكميات التي يتم صيدها حاليا ما بين ٢٠ــ٢٣ الف طن سنويا بينما تبلغ الامكانات السنوية نحو ثلاثة اضعاف هذا الحجم اذا ما توافرت الهياكل اللازمة من سفن صيد حديثة وثلاجات للتبريد والتخزين .

قطاع التعدين :

يتوفر بالسودان العديد من الخامات المعدنية التي لم يتم استغلال الكثير منها بعد ، منها مناجم الحديد التي اكتشفت في منطقة البحر الاحمر وكردفان والتي قدرت احتياطياتها بنحو ٦٠ــ ٨٠ مليون طن وخام الكروم في جبال الانقسنا وتقدر احتياطياته بنحو ٥ مليون طن ، الاسبستوس في

جنوب شرق السودان ، الذهب و يتركز وجوده في منطقة البحر الاحمر وشمال السودان ، الجبس و يوجد في غرب وشرق السودان وقدرت احتياطياته بنحو ١٠ مليون طن ، كل ذلك يخلق فرصا عديدة ومتزايدة للاستثمار في مجال استخراج وتصنيع هذه الخامات لتلبية الطلب في الاسواق العالمية .

القطاع الصناعي :

تتوفر في السودان الموارد الطبيعية لقيام الصناعات في العديد من المجالات ، فبالاضافة الى الصناعات المرتبطة بالقطاع الزراعي والتي تتركز فيها الاستثمارات الصناعية الحالية وتشجع الحكومة المزيد من الاستثمار فيها كصناعة السكر والنسيج واستخراج الزيوت النباتية ودباغة الجلود وتعليب الخضروات ، هناك مجالات واسعة للاستثمار في صناعة مواد البناء خاصة الاسمنت والطوب والرخام والادوات الصحية والزجاج والعديد من الصناعات الخفيفة ولدى الحكومة العديد من المشاريع في مختلف المجالات السابقة تسعى للترويج لها .

٢ ــ ٤ ــ ٢ ــ المشروعات المعروضة للاستثمار:

المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح للمشروع	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي التكلفة التقديرية للمشروع	القطاع الاقتصادي للمشروع
مشروع الاسمدة النيتروجنية	الاتحاد العربي لمنتجي الاسمدة الكيماوية	غير محدد	غير متوفرة	غير محددة	
مشروع الارز بحوض ابي قصى	المنظمة العربية للتنمية الزراعية	غير محدد	دراسة تفصيلية	١٠٢ مليون دولار	عام ومشترك
مشروع اعالي عطبرة والستيت	المنظمة العربية للتنمية الزراعية	غير محدد	دراسة تفصيلية	١٢٠٠ مليون دولار	عام ومشترك
مشروع تسمين الماشية	المنظمة العربية للتنمية الزراعية	غير محدد	دراسة تفصيلية	٩٧ مليون دولار	عام ومشترك
المجمع الصناعي الزراعي	المنظمة العربية للتنمية الزراعية	غير محدد	فكرة عامة	٣٧٥ مليون دولار	عام ومشترك
مشروع المكابرات للانتاج الزراعي	المنظمة العربية للتنمية الزراعية	الاقليم الشمالي	دراسة تفصيلية	١٤٠ مليون دولار	مشترك وخاص
المجمع الصناعي الزراعي دارفور	المنظمة العربية للتنمية الزراعية	دارفور	دراسة تفصيلية	١٣٤ مليون دولار	مشترك وخاص
سكر كنانة	الشركة العربية للاستثمار	كنانة	توسعة	غير محددة	عام ومشترك
مشروع الدواجن	الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية	غير محدد	دراسة جدوى	٢٠ مليون دولار	مشترك وخاص
انتاج لحوم الابقار	المنظمة العربية للتنمية الزراعية	الكدرو	دراسة تفصيلية	١٧,٣ مليون دولار	مشترك وخاص
استكمال مشروع سكر عسلاية	المنظمة العربية للتنمية الزراعية	عسلاية	دراسة تفصيلية	٢٦,٥ مليون دولار	مشترك وخاص
زيادة طاقة مزارع ومصانع سكر	المنظمة العربية للتنمية الزراعية	غير محدد	دراسة تفصيلية	٥٩ مليون دولار	مشترك وخاص
اكمال مصنع سكر ملوط	المنظمة العربية للتنمية الزراعية	غير محدد	دراسة تفصيلية	١١٠ مليون دولار	
تطوير زراعة الفول السوداني	المنظمة العربية للتنمية الزراعية	الجزيرة والمناقل	دراسة اولية	١٩٥ مليون دولار	مشترك وخاص

تابع

المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح للمشروع	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي التكلفة التقديرية للمشروع	القطاع الاقتصادي للمشروع
مزرعة رعوية للاغنام شرق السودان	المنظمة العربية للتنمية الزراعية	جنوب القضارف	دراسة اولية	٥,٦ مليون دولار	خاص ومشترك
مزرعة رعوية للاغنام شرق السودان	المنظمة العربية للتنمية الزراعية	دلتا القاش	دراسة اولية	٥,٦ مليون دولار	خاص ومشترك
انتاج لحوم الاغنام في كسلا	المنظمة العربية للتنمية الزراعية	منطقة البطانة	دراسة اولية	١٧,٣ مليون دولار	خاص ومشترك
الانتاج الحيواني في العسيلات	المنظمة العربية للتنمية الزراعية	العسيلات	دراسة اولية	٣٣,٥ مليون دولار	خاص ومشترك
تحسين انتاج اللحوم والالبان في الجزيرة	المنظمة العربية للتنمية الزراعية	الجزيرة	دراسة اولية	٣١,٥ مليون دولار	خاص ومشترك
انتاج لحوم الابقار في الدمازين	المنظمة العربية للتنمية الزراعية	الدمازين	دراسة اولية	٣٩,٢ مليون دولار	خاص ومشترك
اقامة ستة مصانع للعلف المركز	المنظمة العربية للتنمية الزراعة	واد مدنى	دراسة اولية	٢٦,٢ مليون دولار	خاص ومشترك
مركز بحث وتطوير تكنولوجيا للبذور الزيتية	الاتحاد العربي للصناعات الغذائية	غير محدد	دراسة اولية	غير محددة	عام ومشترك
مصنع انتاج الخميرة والسبرتو	قطاع خاص	كنانة	دراسة جدوى	غير محددة	خاص
مشروع جناين يوسف	قطاع خاص	السبيل، منطقة سوبا	دراسة جدوى	غير محددة	خاص
مطاحن لانتاج الغلال	قطاع خاص	الخرطوم	ما قبل الجدوى	غير محددة	خاص
مصنع لانتاج الطوب الرملي	قطاع خاص	الخرطوم	ما قبل الجدوى	غير محددة	خاص
مصنع اعادة تجديد الاطارات	قطاع خاص	الخرطوم	ما قبل الجدوى	غير محددة	خاص
مشروع محطة زراعية	قطاع خاص	النيل الازرق، الدمازين	ما قبل الجدوى	غير محددة	خاص
مشروع مصنع الاحذية العسكرية	المؤسسة الصناعية العسكرية	الخرطوم	ما قبل الجدوى	غير محددة	مشترك
مشروع مصنع للالبسة العسكرية	المؤسسة الصناعية العسكرية	الخرطوم	ما قبل الجدوى	غير محددة	مشترك
مشروع مصنع اسمنت مسبق الصنع	مؤسسة التنمية السودانية	الخرطوم	ما قبل الجدوى	غير محددة	مشترك

تابع

المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح للمشروع	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي التكلفة التقديرية للمشروع	القطاع الاقتصادي للمشروع
الشركة السودانية لتمويل الاستثمار	مجموعة من المغتربين	الخرطوم	شركة قابضة	غير محدد	قطاع خاص
مشروع لانتاج وتعليب الفواكه والصلصة	قطاع خاص	جنوب النيل الازرق	دراسة جدوى	٤ مليون جنيه سوداني	تمويل او مشاركة
مشروع للغزل والنسيج	وزارة الصناعة	الخرطوم	دراسة جدوى	٤ مليون جنيه سوداني	
انتاج البطاريات الجافة	وزارة الصناعة	الخرطوم	دراسة جدوى	٥ مليون دولار	
مشروع مدبغة للجلود	وزارة الصناعة	الخرطوم	دراسة جدوى	١٢ مليون دولار	
مشروع مطاحن كسلا للغلال	وزارة الصناعة	كسلا	دراسة جدوى	٤ مليون جنيه سوداني	
مشروع تسمين الماشية	وزارة الصناعة	سنجة	دراسة جدوى	٤ مليون جنيه سوداني	

٢ ــ ٥ ــ الاستثمارات العربية الوافدة خلال العام :

تم خلال العام الترخيص لثمانية مشاريع يمتلكها او يساهم في رؤوس اموالها مستثمرون عرب على النحو المبين في الجدول التالي :

التراخيص الممنوحة لمستثمرين عرب خلال العام

اسم المشروع وعنوانه	تاريخه	القطاع	راس المال	نسبة مساهمة الجانب العربي وجنسيته
السيف للنقل الجماعي	٨٦/١	نقل	١١,٢٣٣ م.ج(*)	١٠٠٪ سعودي
شركة أومادا المغربية	٨٦/١٠	زراعي	١٠ م.ج	١٠٠٪ مغربي
الشركة العربية للتنمية	٨٦/١	صناعي	٥ م.د(*)	١٠٪ سعودي
شركة نجد العالمية	٨٦/٣	نقل	١٢ م.د	٢٥٪ سعودي
الشركة السعودية السودانية	٨٦/٢	نقل	٧,٥ م.ج	٨٠٪ سعودي
شركة باسهل السويكي	٨٦/١٠	زراعي	١ م.د	٣٥٪ سعودي
شركة تحسين فاتر	٨٦/١١	نقل	٢٠ م.ج	٨٠٪ سعودي
شركة الرخى للحفريات	٨٦/١٠	مقاولات	١٠ م.ج	٧٥٪ سعودي

المصدر: احصائيات ادارة البحوث والاحصاء ــ امانة الاستثمار.

(*) م.ج : مليون جنيه سوداني .

(*) م.د : مليون دولار امريكي .

[٩]

تقرير
مناخ الاستثمار
في
الجمهورية العربية السورية
لعام ١٩٨٦

مناخ الاستثمار
في الجمهورية العربية السورية لعام ١٩٨٦

اتسم العام موضوع التقرير بتضافر عدد من العوامل التي كان لها اثرها على مجمل الاوضاع الاستثمارية في الجمهورية العربية السورية . فقد ركزت الدولة جهودها على سن التشريعات ووضع القوانين والقرارات اللازمة لتنظيم العمل في مختلف القطاعات الاقتصادية ، وعلى وجه الخصوص تنظيم الاستثمار في قطاع الزراعة ، حيث صدر مرسوم تشريعي اجاز تأسيس شركات مساهمة زراعية بمساهمة من القطاعين العام والخاص المحلي والعربي وبين الحوافز والاعفاءات التي تتمتع بها مثل هذه الشركات ، وتم بالفعل تأسيس عدة شركات من هذا النوع . كما قامت الحكومة ببذل الجهود لتنظيم القطاع المالي والنقدي وترتيب اوضاع قطاع التجارة ولاسيما تشجيع الصادرات وتقييد الاستيراد ، اضافة الى تركيز الدولة على مواجهة حملات الضغط السياسي التي رعتها الحكومة البريطانية بتعاون من بعض الدول الغربية .

وفيما يلي ابرز مستجدات مناخ الاستثمار خلال العام .

٢ ــ ١ ــ تعديلات تشريعية واجراءات حكومية :

في مجال تنظيم الاستثمار في القطاع الزراعي ، صدر المرسوم التشريعي رقم (١٠) ليرسي قواعد الاستثمار في هذا القطاع ، الذي توجه الدولة جهودا ملموسة لتطويره . كما عكست الاجراءات النقدية اهتمام الحكومة بتنظيم القطاع المالي . فأوضحت قواعد ادخال واخراج العملة الوطنية والعملات الاجنبية وسنت القوانين اللازمة لمنع المتلاعبين والمضاربين بهذه العملات في السوق غير الرسمية .

وفيما يلي عرض لاهم التعديلات التشريعية والاجراءات الحكومية خلال العام :

ــ في مجال تنظيم الاستثمار صدر المرسوم التشريعي رقم (١٠) بشأن جواز تأسيس شركات مساهمة زراعية ، فأجاز تأسيس شركات زراعية (نباتي وحيواني) يساهم فيها القطاع العام بنسبة لا تقل عن ٢٥ ٪ و يكون التأسيس بقرار من رئيس مجلس الوزراء ، وقرر ان الاسهم التي تزيد على مساهمة القطاع العام تطرح على الاكتتاب العام و يدفع عند الاكتتاب ٥٠ ٪ من قيمة الاسهم الاسمية و يسدد الباقي خلال الستة اشهر التالية لنهاية الاكتتاب ، وحدد الحد الاقصى لملكية المساهم بـ ٥ ٪ من أسهم رأس المال ، وقرر ألا تسرى على مثل هذه الشركات الاحكام والقيود الواردة على شركات القطاع العام مهما بلغت مساهمة الدولة فيها ، واجاز لهذه الشركات ان تستورد مباشرة :

أ ــ الآلات والمعدات وسيارات العمل والتجهيزات .

ب ـ المواد اللازمة لتشغيل منشآتها ، كما اعفى المستوردات من فئة (أ) أعلاه من كافة الضرائب والرسوم المالية والبلدية والجمركية وغيرها بشرط عدم ادخالها للسوق المحلية بقصد البيع ، واعفى اسهم هذه الشركات واموالها وارباحها وكافة نشاطاتها في مجال

عملها من جميع الضرائب والرسوم مهما كان نوعها وطبيعتها وذلك للسنوات السبع الاولى من تاريخ اول موازنة رابحة، وتستفيد من هذا الاعفاء المنشآت التي تؤسسها الشركة لنفس المدة، واجاز المرسوم للشركة ان تفتح حساباً بالنقد الاجنبي لدى المصرف التجاري السوري.

كما صدرت التعليمات رقم (٣/٣١٨٥) التي تبين الخطوات الواجب اتباعها عند تأسيس الشركات التي تساهم فيها الدولة وفقاً للمرسوم التشريعي رقم (١٩٨٦/١٠) بشأن جواز تأسيس شركات زراعية، وصدرت ايضاً التعليمات رقم (١/٣٨١٥) متضمنة نموذج قرار تأسيس هذه الشركات.

وقد أصدرت وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي، في ذات الاطار، قراراً بإنشاء مديرية مركزية للقطاع المشترك، وذلك اثر صدور المرسوم التشريعي رقم (١٠) يكون مركزها مدينة دمشق، وتتولى مهام التنسيق بين الشركات المشتركة والوزارة.

وصدر ايضا القرار رقم (٣٤/ت) بتنظيم المشاتل الخاصة، فعرف المشاتل الخاصة بأنها تلك التي لا تعود للحكومة بل للافراد او الجمعيات التعاونية الزراعية او المؤسسات او الشركات ومن في حكمهم واخضع القرار انشاء المشاتل الخاصة لترخيص من وزير الزراعة والاصلاح الزراعي وفق الشروط والاجراءات المحددة فيه، واجاز بيع ونقل الغراس المثمرة بعد اخذ موافقة مديرية الزراعة والاصلاح الزراعي.

- وفي القطاع المالي والنقدي صدر قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية بشأن قواعد ادخال العملات الاجنبية والسورية فسمح لكل المقيمين في سوريا بادخال جميع وسائل الدفع بالعملات الاجنبية بما فيها الاوراق النقدية وسمح لغير المقيمين بادخال جميع وسائل الدفع بالعملات الاجنبية بما فيها الاوراق النقدية بموجب اقرار جمركي، كما سمح للمقيمين باخراج مبلغ اقصاه ١٠٠٠ دولار امريكي او ما يعادله من العملات الاجنبية الاخرى كمخصصات سفر لكل شخص او باخراج العملات الاجنبية الممنوحة لهم من قبل المصارف العاملة لغايات السفر او غيرها وذلك باستثناء المسافرين الى الاردن ولبنان الذين يجوز لهم اخراج الليرات السورية بما لا يتجاوز ٢٠٠٠ ليرة *، وسمح القرار كذلك لغير المقيمين باخراج العملات الاجنبية في حدود المبالغ المصرح بها عند دخولهم الى سوريا بموجب اقرار جمركي بعد تنزيل المبالغ المباعة للمصارف المأذونة، كما سمح للمقيمين وغير المقيمين بادخال الليرات السورية اوراقاً نقدية، وحظر اخراج الليرات السورية من قبل المقيمين وغير المقيمين باستثناء حالات السفر الى لبنان والاردن فيسمح باخراج ما لا يزيد عن ٢٠٠٠ ليرة سورية وحدد القرار بدلات التسوية لمخالفة احكامه بمعدل ١٠٠ ٪ من المبالغ التي تتجاوز الحدود المسموح بها وتستوفى هذه التسويات لحساب مصرف سورية المركزي (مكتب القطع). والغى هذا القرار، القرار الوزاري رقم (١٧٢) الصادر بتاريخ ١٩٧٤/٣/٧ وقرار لجنة مكتب القطع رقم (١٩٢) الصادر بتاريخ ١٩٨١/٦/٢٩ م.

---

(٥) الدولار يعادل نحو ٢٢,٥ ليرة سورية كما في ١٩٨٦/١٢/٣١. (السعر التشجيعي)

وفي المجال الضريبي، صدر قرار وزير المالية رقم (١٦٩٤) والذي انشئت بموجبه مديرية الاستعلام الضريبي في الادارة المركزية لوزارة المالية وعهد اليها بجميع المهام والاختصاصات والصلاحيات والمسؤوليات الخاصة بالاستعلام الضريبي التي كانت تقوم بها مديرية الدخل، الى حين وضع النظام الداخلي للوزارة.

كما صدر القانون رقم (٤٢) بتعديل المادة (١٦٦) من قانون الجمارك رقم (٩) الصادر بتاريخ ١٩٧٥/٧/١٦ بحيث اجاز الاعفاء من الرسوم الجمركية ومن الرسوم والضرائب الاخرى، الهبات والتبرعات والهدايا الواردة كمستلزمات تشييد وتجهيز وممارسة نشاطات الجهات الدينية والتعليمية والصحية والاجتماعية التي لا تستهدف الربح.

وقد اشترط القرار ان تحدد المنتجات التي يوجد ما يماثلها من الانتاج المحلي بقرار من مجلس الوزراء على ان تخضع المستوردات من مستلزمات التشييد والتجهيز لرسم مراقبة يعادل ٥ ٪ من قيمتها.

وصدر قرار رقم (١٩٨٨/و) باعفاء الخضار والفواكه المصدرة من قبل القطاع العام او القطاع الخاص او المشترك، من ضريبة الانتاج الزراعي اعتباراً من ١٩٨٧/١/١ ولغاية ١٩٨٧/١٢/٣١.

وفي مجال التجارة، اصدرت الحكومة عددا من القرارات والقوانين التي تخص التجارة الداخلية والخارجية وتنظم فتح الاعتمادات والمواد المسموح باستيرادها، فبالنسبة لتنظيم التجارة الداخلية صدر قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم (١١٤) بشأن شروط ادخال المواد الغذائية المعلبة، فحظر ادخال المواد الغذائية المعلبة او المغلفة المحددة فيه، او بيعها او عرضها للبيع او حيازتها بقصد البيع إلاّ اذا سمحت الانظمة النافذة بادخالها وكانت تحمل بيانات تفصيلية ورد ذكرها في القرار المذكور: اسم المادة والشركة الصانعة وبلد الانتاج والوزن او الحجم الصافي ومكونات المادة الغذائية وتاريخ الانتاج والصلاحية ومنشأ اللحم والدهن واية معلومات اخرى يراها المنتج ضرورية وان المادة استعملت في البلد المنتج فترة لا تقل عن سنتين، وحظر ادخال اية مواد غذائية الى البلاد لا مغلفة او معلبة ما لم ترفق بشهادة صحية مصدقة حسب الاصول، تؤكد صلاحية تلك المواد للاستهلاك البشري لمدة لا تقل عن ثلثي مدة صلاحيتها بعد ورودها للبلاد، كما حظر القرار طرح المواد الغذائية المنتجة محلياً من قبل القطاع العام او الخاص او التعاوني او المشترك والمحدد في القرار، ما لم تذكر عليها البيانات الموضحة فيه بالاضافة الى ذكر العلامة الفارقة اذا توفرت شروطها باللغة العربية ويجوز ان تكتب بأية لغة اخرى الى جانب العربية بشرط ان تكون البيانات العربية ابرز مكاناً واكبر حجماً من مثيلاتها في اللغة الأخرى. وحظر على المنتجين والتجار والباعة بيع المواد الغذائية المنتهية الصلاحية او عرضها للبيع او حيازتها بقصد البيع ويسري هذا القرار اعتبارا من ١٩٨٧/١/١ وأنهى العمل بقراري الوزير رقم (٤٥٣) لعام ١٩٦٥ ورقم (١٣٩٥) لعام ١٩٨٣.

صدر قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم (١٢٧) حظر بمقتضاه على جميع التجار والباعة

حيازة او بيع المواد والسلع الاستهلاكية التي لم توافق المؤسسة العامة الاستهلاكية على حيازتهم او بيعهم لها في محلاتهم .

صدر قرار وزير التموين والتجارة الداخلية بشأن شروط ادخال المواد غير الغذائية فحظر ادخال المواد غير الغذائية المعبأة ، او المغلفة الى سوريا او بيعها او عرضها للبيع او حيازتها بقصد البيع إلاّ اذا حملت البيانات التالية : اسم المادة ونوعها واسم الشركة الصانعة او المنتج و بلد الانتاج والوزن او الحجم الصافي بالنظام الدولي ومكونات الانتاج وتاريخه وصلاحيته واي معلومات ضرورية اخرى ، كما اوجب القرار بأن تحمل المواد كالجص والمعاجين والمبيضات ... بالاضافة الى ما تقدم العلامة التجارية اذا كان المنتوج خاضعاً للعلامة التجارية الاجبارية على ان تكتب هذه البيانات باللغة العربية او اية لغة اخرى الى جانب اللغة العربية و بشرط ان تكون البيانات باللغة العربية ابرز مكاناً واكبر حجماً ، وحظر بيع المواد غير الغذائية المنتهية الصلاحية او عرضها للبيع او حيازتها بقصد البيع هذا وتسرى احكام هذا القرار اعتباراً من تاريخ ١١ يناير/ كانون ثاني ١٩٨٧ .

صدر القرار رقم (٥٤١/و) بشأن الخضروات المسموح باستيرادها وقد حدد اصناف الخضروات المسموح باستيرد بذورها واصولها وشتولها ومطاعيمها وكذلك الاشجار المثمرة المسموح باستيرادها وقيد الاستيراد من البلدان المنتجة لتلك الاصناف او من بلدان اخرى بشرط ان تكون الجهة المنتجة هي التي تقوم بذلك .

صدر قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم (١٢٩٥) تاريخ ١٩٨٦/١٠/٤ حدد ربح اي منتج بـ ٢٥ ٪ من تكاليف الانتاج وربح الموزع او تاجر الجملة بـ ٥ ٪ من سعر الشراء وربح بائع المفرق بـ ٢٠ ٪ من سعر الشراء .

صدر القانون رقم (٤١) بحصر عمليات شراء و بيع السيارات بمختلف انواعها سواء كانت مستعملة او غير مستعملة بالمؤسسة العامة للآليات والتجهيزات واسند للمؤسسة اختصاص القيام بعمليات الشراء والبيع من والى الراغبين بالبيع والشراء سواء كان ذلك للجهات العامة او للقطاعين المشترك والخاص او اية جهة اخرى وتقوم المؤسسة بالشراء وفق الاسس التي تحدد بقرار من مجلس الوزراء وتقوم بالبيع وفق نفس الاسس على ان تراعي في تحديد سعر البيع القيمة التي اشتريت السيارة بموجبها مضافاً اليها التكاليف مع عمولة المؤسسة واحكام المادة (٩٩) من قانون السير رقم (١٩) لعام ١٩٧٤ ، واجاز القانون التنازل عن ملكية السيارة كلياً او جزئياً ونقل ملكيتها عن طريق المؤسسة شريطة دفع مبلغ ٥٠٠ ليرة سورية لتغطية المصاريف الادارية وعلى ان يكون التنازل بين الاصول والفروع والزوج والزوجة والاخوة والاخوات او بين الورثة او بين الشركاء في الملكية او لاحدهم في حالة الملكية على الشيوع ، وحظر القانون فتح مكاتب خاصة لشراء و بيع السيارات وألغى مكاتب الوساطة اعتباراً من تاريخ نفاذ القانون في ١٩٨٧/١/٢٠ .

صدر قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم (١٠٩) بتعديل النظام الاساسي لاتحاد وكلاء التأمين عدلت بموجبه المواد ٥ و١٠ و١٢ من القرار الوزاري رقم (٧٢٨) بحيث يستوفى من كل عضو منتسب الى الاتحاد / وكيل او / منتج مساهمة قدرها ٥٠٠ ليرة سورية سنويا و بحيث يصرف لكل عضو او ذويه في حالة الوفاة او العجز الكلي الدائم اعانة مقطوعة قدرها ٥٠٠٠٠ ليرة سورية

شريطة ان يكون العضو قد سدد اشتراكاته ، وبحيث اصبح رسم الانتساب ٥٠٠٠ ليرة سورية للوكيل ونصف هذا المبلغ للمنتج ، كما عدل القرار الاحكام المتعلقة بادارة اتحاد وكلاء التأمين .

ـ أما بالنسبة لتنظيمات التجارة الخارجية ، فقد صدرت القوانين والقرارات التالية :

صدر قرار رئيس مجلس الوزراء باعفاء عمليات الاستيراد والتصنيع واعادة التصدير من شرطي المؤونة وفتح الاعتماد ، وقد تم بموجبه اعفاء عمليات الاستيراد للادخال المؤقت للتصنيع واعادة التصدير التي تتم لحساب غير المقيمين من شرطي المؤونة النقدية وفتح الاعتمادات المستندية ، وسمح للمقيمين بالاستيراد بموجب بوالص برسم التحصيل بتسهيلات ائتمانية لمدة ١٨٠ يوما للمواد الاولية ومستلزمات الانتاج اللازمة لعمليات الادخال المؤقت للتصنيع واعادة التصدير ، كما اخضع عمليات تصدير تلك المنتجات لشرط تنظيم تعهدات باعادة القطع و بيعها الى المصرف التجاري السوري ، ونظم التعهدات على اساس القيمة المضافة والارباح بحد ادنى لا يقل عن ٤٠٪ من القيمة الاجمالية للمنتجات المصدرة اذا تمت لحساب غير المقيمين او لحساب المقيمين الذين يستوردون المواد الاولية ومستلزمات الانتاج عن طريق التسهيلات الائتمانية التي لا يتم تحويل قيمتها بالقطع الاجنبي عن طريق المصارف العاملة في البلاد ، كما نظم التعهدات على اساس كامل القيمة الاجمالية للمنتجات المصدرة لحساب المقيمين عند تحويل القطع الاجنبي اللازم لاستيراد موادها الاولية ومستلزمات الانتاج من قبل المصارف العاملة في البلاد ، واخيرا فقد اجاز القرار شراء العملات الاجنبية القابلة للتحويل والعائدة لتعهدات اعادة القطع على اساس ١٠٠٪ بالسعر السياحي للقطع .

صدر قرار وزير النقل بالسماح للسيارات الشاحنة والمقطورات وانصاف المقطورات المسجلة في بلدان غير عربية سواء فارغة او محملة سمح لها بدخول وعبور الاراضي السورية خلال الفترة من ١٩٨٦/٤/١ ولغاية ١٩٨٦/٦/٣٠ .

صدر قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية بشأن قواعد وشروط الاستيراد سمح للمستوردين من القطاع الخاص المرخص لهم بتسديد قيمة مستورداتهم بواسطة المصرف التجاري السوري بفتح اعتمادات مستندية او بتحويل قيم الوثائق برسم التحصيل شريطة ان يؤدوا للمصرف العملات اللازمة لتغطية قيمة الاعتمادات المستندية او الوثائق الواردة برسم التحصيل ، وذلك بعد ان يقدموا رخصة او اجازة استيراد سارية المفعول وان يسلموا العملة الاجنبية التي تمثل التغطية اللازمة لفتح الاعتماد او قيمة الوثائق برسم التحصيل دون السؤال عن مصدرها وان يؤدوا نسبة لا تزيد على ٥ ٪ من كامل قيمة الاعتماد او نسبة لا تزيد على ٢ ٪ من قيمة الوثائق برسم التحصيل بالعملات الاجنبية لقاء ما سيترتب من نفقات وعمولات مصرفية ، كما اجاز القرار استخدام العملات الاجنبية المسلمة للمصرف لتسديد قيمة المستوردات المنفذة وفق احكامه ، وفي حالة عدم استعمالها تعاد للمستورد ، وسمح للمستوردين تسديد العملات الاجنبية بجميع وسائل الدفع وتبديل العملات الاجنبية المسلمة الى المصرف باية عملات اخرى يرغب المستورد في الحصول عليها وفقا لقواعد التبديل السارية ، وقرر بأن العملات الاجنبية المسلمة من المستورد للمصرف لا تعفي صاحبها من

تسديد التزاماته بموجب انظمة القطع النافذة، واخيرا فقد قضى القرار بان احكامه لا تسري على المستوردين من الدول التي ترتبط مع سوريا باتفاقيات مدفوعات.

صدر القرار رقم (١٥٥٣) بتعديل القرار رقم (٢٩٠٦) لعام ١٩٨٥ بشأن استيراد الاغنام الحية، فأوجب تسليم وثائق الشحن الى الجهة المستوردة للاغنام الحية المشمولة بالبند الجمركي (١/٤/أ) دون دفع اي سلفة بالليرات السورية الى المصرف التجاري السوري.

صدر المرسوم التشريعي رقم (١٩) بتشكيل لجنة وزارية للتصدير تتولى الاشراف على التصدير وتوجيهه وتتولى اللجنة على الاخص تحديد السلع المطلوب تصديرها في المؤسسات والوزارات وتحديد مواصفاتها وكمياتها ومواعيد التصدير، كما تقوم بتحديد المزايا والحوافز التي يجوز منحها لعمليات التصدير والجهات المصدرة.

صدر قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم (٥٥٧) بشأن قواعد اعادة مؤونات وتأمينات اجازات الاستيراد وقد سمح القرار للمصرف التجاري السوري اعادة مؤونات وتأمينات اجازات وموافقات استيراد القطع التبديلية بشرط ان يطلب المستورد ذلك وان تكون وثائق المستوردات قد وردت للمصرف التجاري السوري برسم التحصيل مع موافقة الجهة المرسلة للوثائق العائدة لتلك المستوردات واعفاء المصرف من تحويل قيمتها اليه.

صدر قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم (٥٦٨) بانهاء العمل بالقرار رقم (١٣٧) لعام ١٩٨٤ فقرر عدم السماح باستيراد القطع التبديلية للمنشآت الصناعية التي لا تتجاوز قيمتها ٦ آلاف ليرة سورية او ما يعادلها استثناء من شرط تسديد قيمتها بموجب اعتمادات مستندية واوجب ان يتم الاستيراد مهما كانت القيمة وفق الانظمة السارية.

كذلك صدر قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم (٥٦٩) بتعديل مدة التسهيلات الائتمانية للاستيراد، فقرر ان تصبح المدة الممنوحة لاستيراد المواد والبضائع المسموح باستيرادها من قبل القطاع الخاص بموجب قرارات وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ١٨٠ يوما علما بان هذا القرار لا يسري على اجازات وموافقات الاستيراد الممنوحة قبل صدوره.

صدر قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم (٥٧٠) باضافة نص الى القرار رقم (٤٠٢) لعام ١٩٨٢ يقضي بان تسلم وثائق شحن الآلات والتجهيزات العائدة للمنشآت الصناعية الجديدة المستوردة بتسهيلات ائتمانية على اقساط على اساس استيفاء ٥٠ ٪ من معادل قيمة القسط المستحق فورا كسلفة لحين تصفية العملية على اساس استيفاء ٥٠ ٪ من معادل قيمة اي قسط من الاقساط اللاحقة وتعاد السلفة المذكورة بعد استيفاء اخر التسهيلات الائتمانية وفق قرار مجلس الوزراء رقم (٨٥/٢٧٤٥).

صدر كذلك قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم (٥٧٢) استثنيت بموجبه من احكام منع الاستيراد الكابلات الكهربائية المرنة الخاصة بالمصاعد الكهربائية والمشمولة بالبند الجمركي (٢٣/٨٥) بشرط ان يتم استيرادها من قبل الصناعيين المرخصين لصناعة المصاعد الكهربائية وفي حدود التقديرات السنوية لوزارة الصناعة او مديرياتها لكل طلب على حدة.

صدر القرار رقم (٧٢٠) عن وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية والقاضي بالسماح للقطاع

الخاص باستيراد حفارات الابار الدوارة (ارتوازي) المركبة على سيارات و بتسهيلات ائتمانية لمدة ١٨٠ يوما بموجب بوالص برسم التحصيل ووفق الانظمة النافذة الاخرى .

صدر قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم (٧٠٨) بالسماح بتداول المعادن الثمينة المصنعة بما في ذلك الداخل في تصنيعها الاحجار الكريمة واللآلىء والميداليات والمسكوكات التذكارية ، وحظر التداول او المتاجرة بالمسكوك او غير المصنع من المعادن الثمينة عن غير طريق المصارف المأذونة ، وسمح بادخال واخراج الحلى والمجوهرات الشخصية للقادمين او المغادرين البلاد ، واخضع استيراد المعادن الثمينة غير المصنعة كالذهب والفضة والبلاتين والماس والسبائك الذهبية والفضية المسبوكة والمسكوكة الى نظام اجازة الاستيراد ومنع استيراد المعادن الثمينة المصنعة وفق نظام الاستيراد الاستثنائي (الكوتا) او وفق نظام مخصصات معرض دمشق الدولي واستثنى من ذلك اجازة وموافقات الاستيراد الممنوحة اصلا في حدود الكميات المشحونة قبل صدور هذا القرار واخضع عمليات اعادة التصدير للمعادن الثمينة المستوردة على سبيل الادخال المؤقت لحساب المقيمين او غير المقيمين بعد تصنيعها الى نظام التعهد باعادة القطع الاجنبي بالقيمة المضافة وفق نسبة مئوية من المواد المصدرة تحدد من قبل لجنة ادارة مكتب القطع و يباع القطع الناتج عن التصدير الى المصرف التجاري السوري باسعار السوق التشجيعية للقطع .

ـ وفي مجال تنظيم القطاع الصناعي ، تم اتخاذ ما يلي :

صدر قرار وزير الصناعة رقم (٣٥) متضمنا قائمة بالصناعات التي تدخل ضمن نشاطات القطاع الصناعي المسموح بالترخيص لها في البلاد .

صدر القرار رقم (٨٥٨) بنظام احداث واستثمار المناطق الصناعية فقرر مراعاة ما يلي عند احداثها : دراسة حجم الصناعات اللازمة للتجمع السكاني في المنطقة قبل استملاك العقارات وضرورة اختيار المواقع خارج التجمعات السكنية وتوفر المياه اللازمة وامكانية تصريف المخلفات والمياه المالحة وضرورة مراعاة اتجاه الرياح حفاظا على الصحة العامة ، كما اوجب القرار على الجهات الادارية وضع مخطط تنظيمي وتقسيم للمشروع تراعى فيه المساحات اللازمة ، وقرر ان يستفيد من المناطق الصناعية الفئات التالية : المنذرون بهدم المحلات الحرفية الصناعية لتنفيذ المشاريع العامة ، والقطاع العام والجمعيات التعاونية والحرفية ، والمستثمرون المنذرون بالانتقال الى المنطقة الصناعية والحرفيون والصناعيون الراغبون في فتح محلات حرفية او صناعية الحاصلون على تراخيص بمزاولة تلك الحرف والصناعات ، هذا والزم القرار الجهة الادارية المسؤولة بأن تعلم اصحاب الافضلية المستفيدين من المناطق الصناعية عن توفر المقاسم الجاهزة للاستثمار على ان يتحمل المستثمر كافة الضرائب والرسوم المترتبة على ابرام عقد الاستثمار كما يتحمل نفقات الصيانة و يتم تمويل المقاسمات اما عن طريق بنائها على حساب الجهة الادارية مقابل بدل استثمار سنوي تتقاضاه من المستفيد نسبته ٧,٥ ٪ من تكلفة البناء لمدة عشرين سنة او بناء المقسم من قبل المستثمر مقابل استثماره للوحدة الحرفية او الصناعية لمدة ٣٥ سنة تؤول بعدها ملكية البناء للجهة الادارية ، و يعاد النظر في بدل استثمار الوحدات الحرفية والصناعية مرة كل ٥ سنوات .

ـ كما صدرت تعديلات تشريعية واجراءات حكومية اخرى متنوعة على النحو التالي :

صدر قرار وزير الكهرباء رقم (٢٦) بتعديل نظام استثمار الطاقة الكهربائية وقرر ان يغذى المشترك بالطاقة اذا زادت على ١٠ كيلواط بواسطة محطة تحويل او مركز تحويلي خاص و يستوفى منه في حالة محطة التحويل كل نفقات خطوط التوتر العالي او العالي جدا ونفقات محطة التحويل بما فيها المحولة ، وفي حالة المركز التحويلي تستوفى منه نفقات التوتر المنخفض ونفقات المركز التحويلي بما فيها المحولة ومبلغ مساهمة عن خط التوتر المتوسط المراد تنفيذه لكل كيلوفولط أمبير من استطاعة المحولة المتعاقد عليها والمبينة في القرار ذاته .

صدر قرار وزير الاسكان والمرافق رقم (١٢١٠) بتعديل نظام البناء في مدينة دمشق فحدد المساحة الدنيا للافراد في الاراضي الزراعية بـ ٤٠٠٠ متر مربع وابقى حظر البناء ساري المفعول في المنطقتين اللتين اقترحهما المكتب التنفيذي لمجلس محافظة مدينة دمشق .

صدر القانون رقم (٣٩) بتنظيم شروط شراء وتخصيص المساكن من الدولة او القطاع العام ومنع من تخصص لهم تلك المساكن من التصرف فيها بالبيع او الهبة ومن عقد عقود تأمين او رهن عليها لغير الجهة التي باعتها او خصصتها قبل مضي خمسة عشر عاما على تاريخ الشراء او التخصيص وقبل سداد كامل قيمتها ، و ينتهي منع التصرف بوفاة المشتري او المخصص له المسكن ، واعتبر القرار كل تصرف او توكيل مخالف لاحكامه باطلا بطلانا مطلقا ، وحظر على غير الجهة التي باعت او خصصت المسكن طلب التنفيذ الجبري عليه و بيعه بالمزاد العلني لاي سبب ونتيجة اي التزام قبل تحقق شروط التصرف المنوه عنها اعلاه ، وقد حدد تاريخ ١٩٨٧/١/٢٠ موعدا لسريان هذا القانون .

صدر القانون رقم (١٩٨٦/١٢) المتعلق بازالة الشيوع . وقد نصت المادة الاولى منه انه «اذا اختلف الورثة او الشركاء على الشيوع في اقتسام العقارات او اجزاء العقارات الشائعة بسبب الارث او التملك والمسجلة في السجلات العقارية او دفاتر التمليك باسم المورث او الشركاء في الملكية ، فتتم ازالة الشيوع من قبل لجنة او اكثر في كل محافظة ، وتؤلف بقرار من وزير العدل» .

صدر قرار مجلس محافظة دمشق بتحديد اوقات فتح واغلاق المحلات بالاسواق ، وسمح بتشغيل المصانع وردية ليلية بشرط التقيد باستعمال الطاقة الكهربائية خلال الفترات من الساعة ١٨,٣٠ الى الساعة ٢٤ اعتبارا من ٤/١ وحتى ٩/٣٠ ومن الساعة ١٦,٣٠ حتى الساعة ٢٣ اعتبارا من ١٠/١ حتى ٣/٣٠ وتحدد الورديات الليلية بعد الساعة ٢٣ شتاء والساعة ٢٤ صيفا وتستثنى من ذلك المطاعم ومحلات الحلويات والمرطبات ... ومحلات تصليح التلفزيون حتى الساعة ٢٢ صيفا والساعة ٢١ شتاء و يسمح بفتح المحلات في ايام العطلة الاسبوعية خلال اعياد الفطر والاضحى والميلاد ورأس السنة .

صدر قرار وزير السياحة رقم (٣٧٥) بشأن سقوف الاسعار والخدمات في المطاعم و يقضي هذا القرار بالزام المطاعم السياحية والمحلية بالاعلان عن اسعارها بشكل واضح بعد تصديقها وختمها من وزارة السياحة واشترط تقديم قوائم الاسعار تلك الى الزبائن على ان تكون مكتوبة باللغة العربية واحدى اللغتين الفرنسية او الانجليزية .

صدر القانون رقم (٣٤) بتعديل المادة ١٦ من قانون الجنسية العربية السورية بحيث اجاز منح ابناء البلاد العربية الجنسية العربية السورية بمرسوم بناء على طلب خطي يقدمه طالب التجنس الذي يشترط ان يكون كامل الاهلية متمتعا بجنسية بلد عربي ومقيما اقامة عادية في سوريا وقت تقديم الطلب وخاليا من الامراض السارية والعاهات التي تمنعه من مزاولة اي عمل وحسن السلوك لم يسبق الحكم عليه بعقوبة خيانة او مقيدة للحرية في جريمة شائنة الا اذا رد اليه اعتباره .

٢ ــ ٢ ــ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية :

ابرمت حكومة الجمهورية العربية السورية خلال العام عدداً من الاتفاقيات الثنائية والجماعية مع الاقطار العربية شملت مجالات التعاون الاقتصادي والتجاري والفني . فضلاً عن توقيع اتفاقيات مع بعض الدول الصديقة ، كما هو مبين ادناه .

٢ ــ ٢ ــ ١ ــ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع دول عربية :

شملت الاتفاقيات التي ابرمتها الحكومة السورية مع بعض الدول العربية مجالات التعاون التجاري والنقل ، وذلك على النحو التالي :

التعاون في مجال تنمية التبادل التجاري :

١ ــ تم في دمشق التوقيع على محضر الاجتماع المشترك بين الحكومتين السورية والجزائرية . و يقضي المحضر بتطوير وتنمية التبادل التجاري بين البلدين في كافة المجالات . كما تضمن قائمة بالسلع التي يمكن تصديرها او استيرادها من كلا البلدين الى البلد الاخر عن طريق المقايضة .

٢ ــ اتفاق تطوير المبادلات التجارية مع جمهورية السودان والذي يقضي بتطوير التجارة بين البلدين باستخدام نظام الصفقات المتكافئة للسلع والمنتجات الغذائية والصناعية ، وذلك لمدة سنتين من تاريخ التوقيع .

٣ ــ عقدت اللجنة المشتركة السورية الاردنية اجتماعاً في عمان خلال شهر آذار (مارس) ١٩٨٦ ، أقرت فيه اتخاذ جميع الاجراءات لتنمية التبادل التجاري بين البلدين وازالة العقبات التي تحول دون ذلك . وستعمل اللجنة على اتخاذ الترتيبات اللازمة للوصول الى حد ادنى من التبادل التجاري للعام الحالي بقيمة ٢٠ مليون دينار اردني لكل جانب ، كما تم اعتبار المنتجات الوطنية لكلا البلدين المحددة من قبل اللجنة ، كسلع استرشادية يتم تبادلها بين القطرين وفق حاجات كل منهما ، على ان لا تحول هذه السلع دون تبادل المنتجات الوطنية الاخرى التي لم ترد في قوائم السلع . واتفق الجانبان على اتخاذ الاجراءات اللازمة لانشاء مركز تجاري سوري في عمان ، ومركز تجاري اردني في دمشق يقوم كل منهما باستيراد المنتجات الوطنية و بيعها ، ويخصص لكل مركز ثلاثة ملايين دينار اردني لاستيراد المنتجات الوطنية و بيعها .

كما اتفقا ايضاً على إقامة المعارض المتخصصة بشكل دوري . وفي هذا الاطار اتفق على

اقامة معرض سوري في عمان في ٣٠ نيسان (ابريل) ومعرض اردني في دمشق خلال آيار (مايو) ١٩٨٦ .

٤ ــ بدأ مصرف سورية المركزي والبنك المركزي الاردني بتنفيذ ترتيبات مصرفية جديدة وذلك في ضوء اتفاق التعاون الاقتصادي وتنظيم التبادل التجاري الموقع بين البلدين عام ١٩٧٥ ، وتنفيذا لما ورد في محضر اجتماعات اللجنة الاردنية السورية المشتركة ، فقد عمم المصرفان على البنوك والشركات المالية المرخصة في كلا البلدين الاحكام العامة لتسديد أثمان السلع المتبادلة بين البلدين والسارية المفعول حتى ١٩٨٧/٥/١٤ .

وبشأن التعاون في مجال النقل تم التوقيع على الاتفاقيات التالية :

١ ــ اتفاق تعاون مع المملكة الاردنية الهاشمية نص على تغطية رأس مال الشركة الاردنية السورية للنقل البري البالغ ٣ ملايين دينار اردني مناصفة بين البلدين ، وتجديد اسطول الشركة وتطويرا عمالها .

٢ ــ اتفاق تعاون مع جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في مجال النقل الجوي ، المؤرخ ١٩٨٦/٥/٢٠ .

٣ ــ اتفاق تعاون مع الجمهورية اللبنانية يتناول الاجراءات الخاصة بتسهيل عمليات الترانزيت من لبنان الى الخارج ومن الخارج الى لبنان عبر سوريا ، عن طريق الحد من التعقيدات الادارية مع الحفاظ على القيود الرامية الى مكافحة التهريب .

كما تم توقيع اتفاقية مع الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية للتعاون العلمي والفني وفي مجال التخطيط وانتقال الأيدي العاملة .

وفي مجال الاتفاقيات الجماعية فقد تم الاتي :

١ ــ التصديق على اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية ، وذلك بموجب القانون رقم (١١) لسنة ١٩٨٦ .

٢ ــ التصديق على الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الاموال العربية في الدول العربية ، وذلك بموجب القانون رقم (٢٧) لسنة ١٩٨٦ .

٢ ــ ٢ ــ ٢ اتفاقيات ثنائية مع دول غير عربية وتشمل ما يلي :

١ ــ صدر مرسوم رقم (٢٤٣) بالتصديق على اتفاقية التعاون العلمي والفني المبرمة بين حكومتي الجمهورية العربية السورية والجمهورية القبرصية الموقعة في نيقوسيا بتاريخ ١٩٨٣/٥/٢٦ .

٢ ــ صدر مرسوم تشريعي رقم (٢٥) بالتصديق على اتفاقية التعاون الفني الموقع بين حكومتي الجمهورية العربية السورية والحكومة اليابانية في دمشق بتاريخ ١٩٨٥/٧/١٨ .

٣ ــ صدر مرسوم بالتصديق على الاتفاق الموقع في دمشق بتاريخ ١٩٨٥/٤/٢ بين حكومتي الجمهورية العربية السورية وجمهورية مالطا .

٢ ــ ٣ ــ وقائع واحداث :

جاءت وقائع واحداث هذا العام انعكاساً واضحاً للاجراءات التي اتخذتها الحكومة منذ مطلع

العام والتي تهدف الى تنشيط الحركة الاقتصادية في البلاد والتي تمثلت في ترشيد الانفاق وتعديل بنية الاقتصاد الوطني لصالح القطاعات الانتاجية وتحقيق التكامل بين قطاعات الزراعة ، الصناعة ، والتجارة . والتركيز على تنمية قطاع النفط والغاز والمعادن بعد ان اثبتت التجارب وجود احتياطي كبير في الجزء الشرقي من البلاد واعلنت الحكومة عن اكتشاف معدن الماس الثمين في المناطق الساحلية الشمالية من البلاد .

ومن جهة اخرى شهد هذا العام أحداثا سياسية بارزة من اهمها التعرض لحملة عدوانية غربية تزعمتها الحكومة البريطانية ، بحجة ان سوريا ترعى وتدعم الارهاب الدولي ، كما قامت الحكومة السورية بقطع كافة علاقاتها مع المملكة المغربية احتجاجاً على الزيارة التي قام بها رئيس وزراء الكيان الصهيوني للمملكة المغربية .

وفيما يلي بيان بأهم تلك الاحداث :

ففي مجال تنظيم الشؤون الاقتصادية في البلاد ، تركزت جهود الحكومة خلال العام على اتخاذ الاجراءات الفاعلة في مختلف الميادين بهدف اعطاء قوة دفع اكبر للخطط الطموحة . وقد اوضحت الحكومة ان الاجراءات الاقتصادية سيكون محورها «المحاسبه» وانها لن تسمح لاية مظاهر سلبية تستهدف الاقتصاد الوطني .

كما اعلنت الحكومة ، امام مجلس الشعب ، ان الخطوط الرئيسية لخطة العمل الاقتصادي تتركز على تعديل بنية الاقتصاد الوطني لصالح قطاعات الانتاج السلعي وتوسيع دور القطاع الزراعي وتعميق دور القطاع العام لعمليات التنمية وتشجيع القطاعين الخاص والمشترك ، وتحقيق التكامل بين القطاعات الثلاثة : الزراعة ، الصناعة ، والتجارة .

فقد استمرت الحكومة في توسيع الاستثمارات في القطاع الصناعي بما يجعله مدعما لقطاع الزراعة وملبيا لحاجاته ، ووضع الحلول الجذرية للمشاكل التي تواجهها الصناعات القائمة واعداد الدراسات الفنية اللازمة لاقامة الصناعات التي تعتمد على المواد الاولية المتاحة محليا مثل الصناعات الزراعية والصناعات الدوائية .

وبالنسبة لقطاع التجارة اعلنت الحكومة انها ستتابع تشجيع الصادرات وفتح الاسواق الجديدة وعقد اتفاقيات تجارية بما يخدم هذه الغايات .

واما بالنسبة لقطاع الزراعة ، الذي توليه الحكومة اهمية خاصة بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية ، وقد عقد المجلس الاعلى للزراعة عدة اجتماعات ، اقر خلالها عدة خطط في مجال تنفيذ السياسة الزراعية منها خطة توفير الاعلاف المطلوبة لانتاج لحوم الدواجن والبيض ، وخطة تأمين المبيدات الحشرية اللازمة لمختلف المحاصيل الزراعية . كما وضعت وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي بالتعاون مع المركز الدولي للبحوث الزراعية برنامجاً للتعاون العلمي المشترك ، الذي شمل الخطة الزراعية لعام ١٩٨١ــ ١٩٨٧ . ومن جهة اخرى كثف المصرف الزراعي التعاوني انشطته الاقراضية للمزارعين والفلاحين من القطاعين التعاوني والخاص ، فزاد من عدد وحجم قروضه الانمائية المتوسطة الاجل ، وتم تعديل النظام الاساسي للمصرف بقصد اختصار اجراءات الكشوف وتسهيل اجراءات منح القروض ورفع رأسماله الى مليار ليرة سورية .

وبهدف تحسين العمل في الدوائر الحكومية ومؤسسات القطاع العام، تم احالة بعض المسؤولين الى القضاء لاقدامهم على تصرفات تتنافى وقواعد السلوك العام. كما اتخذت الحكومة بعض الاجراءات الاقتصادية بهدف ضغط النفقات والاعتماد على الموارد الذاتية والانتاج المحلي لسد حاجة السوق ومكافحة التهريب وتشجيع الصادرات وتقليل الواردات. وبغية ترشيد الانفاق تم تشكيل لجنة فنية للدواء برئاسة وزير الصحة مهمتها تحديد انواع الادوية الضرورية والاقل سعراً، وتحديد انواع الادوية الممكن تصنيعها محليا ووقف استيراد ما يماثلها في التركيب الكيماوي كليا او جزئيا.

وبالنسبة للموازنة العامة للدولة للسنة المالية ١٩٨٦، أقر مجلس الشعب مشروع الموازنة التي بلغت اعتماداتها نحو ٤٣,٨ مليار ليرة سورية بزيادة بلغت نسبتها ١,٩٦ ٪ عن اجمالي اعتمادات عام ١٩٨٥. وقد بلغت اعتمادات العمليات الجارية في الموازنة الجديدة نحو ٢٤,٥ مليار ليرة واعتمادات المشاريع الاستثمارية نحو ١٩,٣ مليار ليرة.

ومن جهة اخرى، بدأت وزارة المالية باتخاذ الاجراءات اللازمة لاعداد مشروع الموازنة العامة لعام ١٩٨٧. وقدمت الوزارة مشروع الموازنة ــ بعد اعداده ــ الى مجلس الوزراء لمناقشته، فحدد المجلس التوجيهات الاساسية للمشروع المقترح بالاعتماد على الموارد المحلية في الدرجة الاولى مع مراعاة زيادة مردودها وتنويع مجالاتها وخفض النفقات الجارية الى الحدود الضرورية مع تحسين جدوى الانفاق. وفي المجال الاستثماري، أكد المجلس على ضرورة التوجه نحو تنفيذ المشاريع الاستثمارية في الزراعة والصناعة، ولا سيما ذات المردود العاجل منها والمشاريع التي تؤدي الى تسريع وضع الثروات الوطنية كالنفط والغاز والمعادن الاخرى المكتشفة، قيد الاستعمال.

هذا وصرح وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية، بأن الخطة الخمسية الخامسة قد حققت نمواً سنوياً قدره ٩ ٪ بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي، كما زادت قيمة التكوين الرأسمالي بمعدل سنوي قدره ٥,٥ ٪، وبلغت نسبته الى الناتج ٢٣,٤ ٪. وبلغ المعدل الوسطي السنوي لنمو الادخار ١٣ ٪ وزادت نسبة مساهمة الادخار المحلي في تمويل التكوين الرأسمالي من ٣٨ ٪ عام ١٩٨٠ الى ٥٣ ٪ عام ١٩٨٥.

وفي مجال النفط والثروة المعدنية، فقد بدأ في منطقة دير الزور الضخ والانتاج التجاري من حقل اكتشف عام ١٩٨٤ في منطقة الثيم التابعة لمحافظة دير الزور، وهي من ضمن امتياز شركة بكتين (PECTEN) الامريكية. وقد اعلن وزير النفط والثروة المعدنية ان انتاج الحقل يبلغ حالياً نحو ٤٥ الف برميل يومياً، وأعلن عن اكتشافات تراكيب اخرى في مناطق مختلفة، خاصة في حقل «الهول» مما يزيد في احتياطي النفط السوري. كما أعلن الوزير ان سوريا لم تتأثر بانخفاض اسعار النفط، وان التأثير غير المباشر لهذا الانخفاض كان ايجابياً في شراء مستلزمات الانتاج كمواسير التغليف التي تحتاجها الصناعة والحفارات التي انخفضت اسعارها ايضاً.

واما بالنسبة لانتاج الغاز، فمن المتوقع ان يصل الى حوالي ٦٠٠ مليون متر مكعب سنويا اعتبارا من عام ١٩٨٨.

وبالنسبة للثروة المعدنية، أعلن عن اكتشاف معدن الماس الثمين في بعض المناطق الساحلية

الشمالية من البلاد ، وفي مكامن عديدة وهامة من الصخور الحاملة للالماس . وتقوم المؤسسة العامة للجيولوجيا والثروة المعدنية في الوقت الحاضر باجراء المعالجات الفنية لصخور كافة المكامن المكتشفة وذلك لوضع تقييم اقتصادي لكل موقع في ضوء ما يحويه من كميات من هذا المعدن الثمين .

أحداث سياسية :

تعرضت الجمهورية العربية السورية لحملة غربية بدأتها المملكة المتحدة التي اتهمت سوريا برعاية ودعم الارهاب الدولي وقطعت علاقاتها الديبلوماسية معها . وقد ساندت الولايات المتحدة الاميركية وكندا والمانيا الغربية ، الاجراءات البريطانية ، فسحبت سفراءها لدى الجمهورية العربية السورية ، كما أقدمت بعض دول السوق الاوروبية المشتركة على تعليق علاقات التعاون الاقتصادي مع الجمهورية العربية السورية .

وقد اتخذت الحكومة السورية اجراءات مضادة ، فبادرت بسحب سفيرها وقطعت علاقاتها الديبلوماسية مع بريطانيا ، وأعلنت اغلاق المطارات والموانىء والاجواء السورية في وجه الطائرات والسفن البريطانية ، كما سحبت سفيرها من بون وخفضت عدد الديبلوماسيين العاملين في السفارة الالمانية بدمشق .

وطلبت الحكومة السورية عقد مؤتمر دولي باشراف الامم المتحدة لبحث موضوع الارهاب والتمييز بينه وبين النضال المشروع للشعوب .

ومن جهة اخرى قطعت الحكومة السورية كافة علاقاتها مع المملكة المغربية احتجاجا على الزيارة التي قام بها رئيس وزراء الكيان الصهيوني للمملكة المغربية واجتماع العاهل المغربي به .

اما بالنسبة للاحداث الاخرى فقد شملت ما يلي :

١ ــ سجلت حركة الارتباطات الخارجية على القطن السوري نشاطا ملحوظا حيث بلغ عدد الدول التي دخلت سوق القطن وتعاقدت على شراء كميات من محصول عام ٨٥ــ١٩٨٦ حوالي ٢١ دولة ، زادت مشترياتها على ١٠٠ الف طن من القطن المحلوج . وفي نفس الوقت ، نشطت حركة صادرات القطن الى الدول المتعاقدة حيث بلغت منذ بداية الموسم وحتى شهر مايو (آيار) نحو ٦٤٥٠٣ أطنان .

٢ ــ رفع مصرف التسليف الشعبي سقف القروض لذوي الدخل المحدود بحيث اصبح مبلغ القرض الممكن منحه ٢٠ الف ليرة سورية بدلاً من ١٠ آلاف .

٣ ــ بلغ عدد سكان القطر العربي السوري حتى نهاية عام ١٩٨٤ ، وفقاً لسجلات الاحوال المدنية ١١,٥٣٨,٠٩٨ نسمة منهم ٥,٧٦٥,٥٥٧ من الذكور و ٥,٧٦٢,٥٤١ من الاناث .

تم خلال العام التوقيع على اتفاقيات قروض على النحو التالي :

الجهات المقرضة	تاريخ الاتفاقية	قيمة القرض	عملة القرض	المشروع المستفيد
أولاً : مؤسسات تمويل عربية :				
الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي	١٩٨٦/٤/١٥	١,٠٠٠,٠٠٠	دينار كويتي	مشروع الاتصالات السلكية واللاسلكية
الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي	١٩٨٦/١٢/٨	١,٧٠٠,٠٠٠	دينار كويتي	مشروع التنف الرائد لتطوير حوض الحماد العربي المشترك
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٨٦/٣/٢٣	١١,٦٠٠,٠٠٠	دينار اسلامي	استيراد الواح ومواسير صلب
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٨٦/٣/٢٣	١٠,٦٠٠,٠٠٠	دينار اسلامي	مشروع استيراد اكياس خيش
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٨٦/٣/٢٣	٧,٠٠٠,٠٠٠	دينار اسلامي	مشروع ري وادي اليرموك الاعلى
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٨٦/٧/١٩	٥,٥٦٠,٠٠٠	دينار اسلامي	استيراد منتجات خيش
صندوق النقد العربي	١٩٨٦/٥/٢٨	٢,٩٤٠,٠٠٠	دينار عربي حسابي	دعم ميزان المدفوعات
صندوق النقد العربي	١٩٨٦/٧/٢	٢,٤٠٠,٠٠٠	دينار عربي حسابي	دعم ميزان المدفوعات
ثانياً : مؤسسات تمويل اجنبية :				
اليابان		١٤٨,٠٠٠,٠٠٠	دولار امريكي	مشروع محطة بانياس
بنك الاستثمار الاوروبي		١٤,٨٠٠,٠٠٠	دولار امريكي	مشروع مجاري حلب
البنك الدولي		٧٠,٠٠٠,٠٠٠	دولار امريكي	مشروع مجاري حلب
البنك الدولي		٣٠,٠٠٠,٠٠٠	دولار امريكي	مشروع مجاري حمص وحماه
صندوق النقد الدولي		٨,٤٠٠,٠٠٠	دولار امريكي	دعم ميزان المدفوعات
برنامج الغذاء العالمي		١٤,٠٠٠,٠٠٠	دولار امريكي	تمويل مشاريع التشجير
المجموعة الاقتصادية الاوروبية المشتركة	١٩٨٦/٣/١٨	١٠,٠٠٠,٠٠٠	وحدة حسابية اوروبية	تمويل مشروع ري وصرف الفرات

٢ ــ ٤ ــ فرص الاستثمار المتاحة :

٢ ــ ٤ ــ ١ ــ امكانيات الاستثمار في القطاعات المختلفة :

تمتلك الجمهورية العربية السورية العديد من الموارد الاقتصادية الطبيعية والبشرية مما يوفر امكانات كبيرة للاستثمار في مختلف القطاعات الاقتصادية والتي يمكن اجمالها فيما يلي :

القطاع الزراعي :

تبلغ مساحة الاراضي الزراعية في سوريا نحو ٦,٢ مليون هكتار يزرع منها نحو ٣,٧ مليون هكتار فقط كما يضم القطر السوري كذلك نحو ٨,٣ مليون هكتار من المراعي الطبيعية فضلاً عن توفر الموارد المائية اللازمة لزراعة المزيد من الاراضي ولذلك أولت الحكومة السورية اهتماما بالغا لهذا القطاع بغية زيادة انتاجه خاصة من تلك المنتجات القابلة للتصنيع فتم الاعلان عن تأسيس شركتين للاستثمار في قطاع الزراعة بالمساهمة بين القطاعين العام والخاص وفي هذا السبيل فقد سعت الدولة نحو العمل على بناء السدود والخزانات لتوفير المزيد من الموارد المائية اللازمة لعمليات التوسع الزراعي وفي مجال تربية الماشية فقد توسعت في تنفيذ برامج الرعاية البيطرية والتلقيح الصناعي ومكافحة الامراض الحيوانية السارية وتشجيع الصناعات القائمة على المنتجات الحيوانية .

القطاع الصناعي :

ان توفر العديد من الخامات في القطر السوري واتساع السوق الداخلية الى حد بعيد وتميز موقعها الجغرافي وتوفر الايدي العاملة المدربة الرخيصة هي عوامل كافية لقيام العديد من المشروعات الصناعية الناجحة وخاصة في مجال الصناعات الزراعية التي توليها الدولة اهمية خاصة ، وفيما يلي أهم المجالات التي تتوفر فيها فرص الاستثمار الصناعي .

الصناعات الغذائية ــ تصنع الاعلاف ــ تصنيع مخلفات الذبح ــ تصنيع المكرونة ــ تصنيع الالبان ومنتجاتها ــ صناعة الاخشاب ومنتجاتها ــ صناعة الورق ــ دباغة الجلود ــ الادوية البيطرية ــ مواد الصباغة للمشروبات الغازية ــ مواد الصباغة لدباغة الجلود وصبغ الاقمشة ــ تصنيع الالياف البلاستيكية ــ صناعة الغزل والمنسوجات ــ صناعة الملابس الجاهزة ــ صناعة الاثاث المنزلي والمفروشات الخشبية والمعدنية .

القطاع السياحي :

تعد سوريا واحدة من البلاد العربية الغنية بالموارد السياحية مما يوفر الاساس المطلوب لقيام صناعة سياحية مزدهرة في البلاد واجتذاب الآلاف من السائحين من اوروبا والعالم العربي وقد حرصت الدولة في خططها الاخيرة على تطوير هذا المرفق بما يمكن استقبال المزيد من اعداد السائحين ومن أهم المشاريع المطروحة في هذا الصدد مشروع انشاء مدينة سياحية على الساحل السوري شمال مدينة اللاذقية يتضمن إنشاء عدة فنادق من مستويات دولية ممتازة وقرية سياحية تضم شاليهات فخمة وشقق سياحية مفروشة ومركز تجاري واداري وخدمات عامة ومطاعم ومقاهي ومسرح وملاعب وصالات رياضية وحديقة للاطفال .

٢ ــ ٤ ــ ٢ ــ المشاريع المعروضة للاستثمار:

الجدول التالي يبين المشروعات المعروضة للاستثمار.

المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح للمشروع	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي التكلفة التقديرية للمشروع	القطاع الاقتصادي للمشروع
الكونكريت الخلوي	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	غير محدد	دراسة الجدوى	٢٨ مليون دولار	مشترك وخاص
الطابوق الرملي الجيري	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	غير محدد	دراسة الجدوى	١٥ مليون دولار	مشترك وخاص
الجبس والمنتجات الجبسية	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	غير محدد	دراسة الجدوى	٧ مليون دولار	مشترك وخاص
المحركات الكهربائية الصغيرة	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	غير محدد	دراسة الجدوى	٣٠ مليون دولار	مشترك وخاص
التأسيسات الكهربائية	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	غير محدد	دراسة الجدوى	٥٥ مليون دولار	مشترك وخاص
الكوابل المعزولة جهد متوسط	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	غير محدد	دراسة الجدوى	٢٨,٥ مليون دولار	مشترك وخاص
ادوات المكائن (آلات الورش)	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	غير محدد	دراسة الجدوى	٧٦ مليون دولار	مشترك وخاص
مكائن تكسير وتصنيف الصخور والخامات المعدنية	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	غير محدد	دراسة الجدوى	٢٠ مليون دولار	مشترك وخاص
مكائن تنظيف وتعبئة الاوعية	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	غير محدد	دراسة الجدوى	٤٥ مليون دولار	مشترك وخاص
تصنيع المضخات والصمامات الصناعية	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	غير محدد	دراسة الجدوى	غير محدد	مشترك وخاص
تصنيع الرافعات الشوكية	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	غير محدد	دراسة الجدوى	١١٢ مليون دولار	عام ومشترك
تصنيع المحملات والجرافات	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	غير محدد	دراسة الجدوى	٥٠ مليون دولار	عام ومشترك
اعداد وتجهيز زراعة الشمندر	المنظمة العربية للتنمية الزراعية	دير الزور، الرقة، الغاب	دراسة الجدوى	٦٠ مليون دولار	عام ومشترك
تحسين الابقار العكشية	المنظمة العربية للتنمية الزراعية	دير الزور، الحسكة، طرطوس، اللاذقية حمص وحماه	دراسة الجدوى	٢٠ مليون دولار	عام ومشترك

تابع

المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح للمشروع	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي التكلفة التقديرية للمشروع	القطاع الاقتصادي للمشروع
تسميد محاصيل القمح والبذور الزيتية	المنظمة العربية للتنمية الزراعية	مختلف المحافظات	دراسة الجدوى	١٣٥ مليون دولار	عام ومشترك
الانتاج المكثف للاغنام ١٠ محطات	المنظمة العربية للتنمية الزراعية	حوض الفرات	دراسة الجدوى	١٨ مليون دولار	عام ومشترك
معالجة الملوحة في الاراضي المروية	المنظمة العربية للتنمية الزراعية	حوض الفرات والعاصي	دراسة الجدوى	١٠٠ مليون دولار	عام
تطوير زراعة الذرة الصفراء	المنظمة العربية للتنمية الزراعية	مختلف المحافظات	دراسة الجدوى	٣٥ مليون دولار	عام ومشترك
اكثار البذور المحسنة	المنظمة العربية للتنمية الزراعية	مختلف المحافظات	دراسة الجدوى	١٨ مليون دولار	عام
تطوير انتاج الزيتون	المنظمة العربية للتنمية الزراعية	مناطق انتاج الزيتون	فكرة عامة	٤ مليون دولار	خاص
الانتاج المكثف للالبان	المنظمة العربية للتنمية الزراعية	مختلف المحافظات	فكرة عامة	١٣٠ مليون دولار	عام ومشترك
انتاج الاعلاف الخضراء	المنظمة العربية للتنمية الزراعية	حوض الفرات	فكرة عامة	١٦,٤ مليون دولار	عام ومشترك
تنمية الثروة السمكية في المياه الداخلية		البحيرات والسدود	فكرة عامة	٥٠,٥ مليون دولار	عام ومشترك
انتاج الاسمدة المركبة	الاتحاد العربي لمنتجي الاسمدة الكيماوية	غير محدد	فكرة عامة	غير محددة	عام ومشترك
انتاج الاسمدة الفوسفاتية	الاتحاد العربي لمنتجي الاسمدة الكيماوية	غير محدد	فكرة عامة	غير محددة	عام ومشترك
انتاج العسل	المنظمة العربية للتنمية الزراعية	مختلف المحافظات	فكرة عامة	مليون دولار	خاص ومشترك
التوسع بالتشجير المثمر المطري	المنظمة العربية للتنمية الزراعية	المناطق الجبلية والمطرية	دراسة اولية	٧٠٠ مليون دولار	خاص ومشترك
تطوير انتاج الحليب ومشتقاته	الاتحاد العربي للصناعات الغذائية	مختلف المناطق	فكرة عامة	غير محددة	خاص ومشترك
تسمين الخراف والعجول والاغنام	الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية	القامشلي	دراسة جدوى	١٣ مليون دولار	عام
الانتاج الحيواني المتكامل	الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية	دير الزور	دراسة جدوى	٦ مليون دولار	عام ومشترك
مكافحة التصحر في البادية السورية	المنظمة العربية للتنمية الزراعية	البادية السورية	فكرة عامة	٥٠ مليون دولار	عام ومشترك

تابع

المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح للمشروع	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي التكلفة التقديرية للمشروع	القطاع الاقتصادي للمشروع
تطوير اساليب الري	المنظمة العربية للتنمية الزراعية	حوض اليرموك والعاصي	دراسة جدوى	٥٣ مليون دولار	عام ومشترك
مشروع مدينة الازهار والتسلية	وزارة السياحة السورية	دمشق، كيوان	دراسة جدوى	٢٠٠ مليون ليرة سورية	قطاع مشترك
المدينة السياحية بجبل قاسيون	وزارة السياحة السورية	دمشق	ما قبل الجدوى	٤٠٠ مليون دولار	قطاع مشترك
مجمع طارق بن زياد السياحي	وزارة السياحة السورية	حلب	ما قبل الجدوى	٥٠٠ مليون دولار	قطاع مشترك
مجمع سياحي على ضفاف بحيرة الاسد	وزارة السياحة السورية	بحيرة الاسد	ما قبل الجدوى	٥٠٠ مليون دولار	قطاع مشترك
تجمعات سياحية في رأس البسيط	وزارة السياحة السورية	رأس البسيط، اللاذقية	ما قبل الجدوى	١٨٠٠ مليون دولار	قطاع مشترك
تجمع سياحي في رأس ابن هاني	وزارة السياحة السورية	رأس ابن هاني، اللاذقية	ما قبل الجدوى	٣٥٠ مليون دولار	قطاع مشترك
تجمع سياحي في ام الطيور	وزارة السياحة السورية	ام الطيور شمال اللاذقية	ما قبل الجدوى	١٥٠٠ مليون دولار	قطاع مشترك
مجمع سياحي في وادي قنديل	وزارة السياحة السورية	وادي قنديل، اللاذقية	ما قبل الجدوى	١٠٠٠ مليون دولار	قطاع مشترك
مجمع منطقة الصنوبر	وزارة السياحة السورية	الصنوبر، جنوب اللاذقية	ما قبل الجدوى	٣٠٠٠ مليون دولار	قطاع مشترك
مجمع سياحي في منطقة الباص	وزارة السياحة السورية	الباص، جنوبي طرطوس	ما قبل الجدوى	١٥٠ مليون دولار	قطاع مشترك
مشروع فندق حمص	وزارة السياحة السورية	مدينة حمص	ما قبل الجدوى	١٠٠ مليون دولار	قطاع مشترك
اقامة ثلاث فنادق على الفرات	وزارة السياحة السورية	حوض الفرات	ما قبل الجدوى	٢٠٠ مليون دولار	قطاع مشترك
تجمعات سياحية في المناطق الجبلية	وزارة السياحة السورية	١ ـ وادي العيون، حماه ٢ ـ جبل الاربعين ادلب ٣ ـ عين التبنة، اللاذقية ٤ ـ كسب وصلنفة وسد بلوران، اللاذقية ٥ ـ صيدنايا ومعلولا دمشق ٦ ـ الزبداني و بلودان دمشق	ما قبل الجدوى	٧٥ مليون دولار كلفة كل مجمع	قطاع مشترك
استثمار وزراعة الاشجار المثمرة	وزارة الزراعة	دمشق	جدوى اقتصادية		مشترك وخاص

تابع

المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح للمشروع	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي التكلفة التقديرية للمشروع	القطاع الاقتصادي للمشروع
انتاج الحليب ومشتقاته وتربية الابقار	وزارة الزراعة	اللاذقية	جدوى اقتصادية		مشترك وخاص
زراعة البيوت البلاستيكية	وزارة الزراعة	مختلف المحافظات	جدوى اقتصادية		مشترك وخاص
تربية الابقار وتسمين العجول	وزارة الزراعة	منطقة دوما، دمشق	جدوى اقتصادية		مشترك وخاص
تصنيع الادوية البيطرية	وزارة الزراعة	غير محددة	دراسة اولية		مشترك وخاص
استثمار واستصلاح اراضي السعدوني	وزارة الزراعة	السعدوني، دير الزور	دراسة اولية		مشترك وخاص
زراعة واستثمار اشجار الحق	وزارة الزراعة	مختلف القطاعات	دراسة اولية		مشترك وخاص
تربية الاسماك في المياه الحلوة	وزارة الزراعة	مختلف المحافظات	دراسة اولية		مشترك وخاص
مشتل زراعي لانتاج الغراس المثمرة	وزارة الزراعة	مختلف المحافظات	دراسة اولية		مشترك وخاص
مشروع مزرعة فروج لانتاج اللحوم	وزارة الزراعة	مختلف المحافظات	دراسة اولية		مشترك وخاص
مزرعة لانتاج بيض المائدة	وزارة الزراعة	مختلف المحافظات	دراسة اولية		مشترك وخاص
مزرعة لانتاج العنب الاحمر	وزارة الزراعة	محافظة حمص	دراسة اولية		مشترك وخاص
مزرعة لانتاج الفاكهة	وزارة الزراعة	محافظة دمشق	دراسة اولية		مشترك وخاص
مزرعة لانتاج الدراق	وزارة الزراعة	مختلف المحافظات	دراسة اولية		مشترك وخاص
مشروع تصنيع اللحوم الحمراء	وزارة الزراعة	مختلف المحافظات	دراسة اولية		مشترك وخاص
مشروع محطة متكاملة للانتاج الحيواني	وزارة الزراعة	محافظة دير الزور	دراسة اولية		مشترك وخاص
الشركة العربية السورية لتنمية المنتجات الزراعية	قطاع مشترك	مدينة دمشق	شركة قابضة	٣٠٠ مليون دولار	مشترك وخاص

تابع

المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح للمشروع	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي التكلفة التقديرية للمشروع	القطاع الاقتصادي للمشروع
شركة بركة للانتاج الزراعي والحيواني	قطاع مشترك	مدينة حمص	شركة قابضة	١٠٠ مليون دولار	مشترك وخاص
شركة الفرات للاستثمارات الزراعية والحيوانية	قطاع مشترك	مدينة دير الزور	شركة قابضة	٥٠ مليون دولار	مشترك وخاص
مشروع انتاج عبوات الزجاج الدوائية	الشركة العربية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية	عدرا، دمشق	جدوى اقتصادية	٢٨ مليون دولار	مشترك وخاص
مشروع مصنع للمنتجات البلاستيكية	قطاع خاص	دمشق	جدوى اقتصادية	غير محددة	خاص
مشروع قرية سياحية	الشركة العربية السورية للفنادق والسياحة	اللاذقية	جدوى اقتصادية	١٠٠ مليون ليرة سورية	خاص ومشترك
تصنيع الشاحنات الثقيلة	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	غير محدد	جدوى اقتصادية	١٦٠ مليون دولار	عام ومشترك
مشروع مدينة الزهور السياحية	قطاع خاص	دمشق	جدوى اقتصادية	٢٥٥ مليون ليرة سورية	قطاع خاص

٢ ــ ٥ ــ الاستثمارات العربية الوافدة :

تم خلال العام التقدم بطلبين للحصول على تراخيص لمشروعات زراعية بمساهمات عربية ، ومن المتوقع ان تتم اجراءات الترخيص وتنفيذ الاستثمار خلال عام ١٩٨٧ .

[١٠]

تقرير
مناخ الاستثمار
في
جمهورية الصومال الديمقراطية
لعام ١٩٨٦

مناخ الاستثمار
في جمهورية الصومال الديمقراطية لعام ١٩٨٦

مع ما بذلته الحكومة الصومالية من جهود في المجالات التنظيمية والتنموية لاقرار مناخ ايجابي للاستثمار، لا زال الاقتصاد الصومالي يعاني من ندرة الموارد الموجهة للنشاط الانمائي فضلاً عن وطأة الدين الخارجي، الامر الذي انعكس على الاداء الاقتصادي للبلاد ودفع الحكومة الى تحريكه من خلال سعيها مع الصناديق والمؤسسات العربية والاجنبية لتوفير احتياجات التنمية في البلاد. وعلى الصعيد السياسي شهدت البلاد اعادة انتخاب رئيس الجمهورية في اقتراع عام اضافة الى تحقيق تقدم ملحوظ في مجال علاقاتها بالدول المجاورة.

وفيما يلي بيان بأهم المستجدات في مناخ الاستثمار:

٢ ــ ١ ــ تعديلات تشريعية واجراءات حكومية:

اتخذت الحكومة خلال العام عدداً من التدابير بهدف تنظيم بعض نواحي النشاط وضبط مسيرة الاقتصاد في البلاد، من ذلك:

- صدر المرسوم رقم (٧) بتاريخ ١٩٨٦/٢/٢ باعادة نظام كتاب العدل او محرري العقود للعمل وخوّل وزارة العدل والشؤون الدينية بتعيين اعضائه، كما اجاز للمحامين فتح مكاتب في ظل هذا النظام خلال ٦٠ يوماً من تاريخ نفاذ هذا القرار.
- صدر المرسوم رقم (١٣) بتاريخ ١٩٨٦/٤/٢٧ واشترط لممارسة اعمال تصدير المواشي ان يتم من خلال شركات تؤسس من عدد لا يقل عن ٣٠ شخصاً. واجاز لهذه الشركات العمل بأسمها كما اجاز لمؤسسيها العمل منفردين بصفاتهم الشخصية على الاّ تقل مساهمة المكتتبين في هذه الشركات عن ٥٠,٠٠٠ شلن صومالي، * كما اوجب المرسوم ان تتم عمليات تصدير المواشي عن طريق الموانىء المهيئة لذلك واستعمال خطابات الاعتماد فقط، كما حظر المرسوم تصدير اناث المواشي للخارج.
- صدر المرسوم رقم (١٨) بتاريخ ١٩٨٦/٥/٣١ بطبع اوراق عملة جديدة من فئات المائة، الخمسين، العشرين، العشرة والخمسة شلن صومالي.
- تم اجراء تحوير لدور غرفة تجارة وصناعة الصومال بحيث تحولت من مؤسسة تتبع القطاع العام الى مؤسسة تتبع القطاع المشترك، وذلك لمنح الغرفة مرونة اكثر في العمل تمكنها من دعم القطاع الخاص الصومالي، إضافة للقطاع العام.
- انشئت لجنة لتسويق المنتجات الحيوانية اوكل اليها مهام تسويق هذه المنتجات محلياً وخارجياً.
- اعدت وزارة التخطيط القومي دراسة عن فرص الاستثمار المتاحة لرجال الاعمال من القطاع الخاص المحلي والعربي والاجنبي، وذلك بهدف تشجيع الاستثمار في البلاد.
- اعدت المسودة الاولى لمشروع قانون تشجيع الاستثمار الاجنبي في جمهورية الصومال الديمقراطية.

(*) الدولار يعادل نحو ٨٠ شلن صومالي كما في ١٩٨٦/١٢/٣١.

وقد أقر مشروع القانون ميزات افضل وتسهيلات وحوافز اضافية للمستثمرين .

— بدأ العمل في شهر اغسطس (آب) ١٩٨٦ بنظام جديد لاسعار القطع الاجنبي . وقد قرب النظام بين سعري الصرف الرسمي والحر المعمول بهما بموجب النظام القديم المطبق منذ عام ١٩٨٥ . ونص النظام على تطبيق السعر الرسمي على حصيلة الصادرات ، والقروض الرسمية ، والمنح والاعانات ، والمستوردات الحكومية بما فيها مستوردات النفط ومشتقاته ، بينما يطبق السعر الحر على كافة العمليات الاخرى . ويجدر التنويه الى ان صندوق النقد الدولي شارك بوضع هذا النظام الجديد .

٢ — ٢ — اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع الدول العربية وغير العربية :

ارتبطت جمهورية الصومال الديمقراطية خلال العام باتفاقية واحدة مع دولة عربية ، كما انها بصدد ابرام اتفاقيتين مع دولتين عربيتين اخريين . وفي اطار علاقاتها الافريقية انضمت الحكومة الصومالية لاتفاقية جماعية . تفصيل ذلك كما يلي :

— جرى التوقيع في ١٩٨٦/١/٢٢ على اتفاقية التعاون التقني في مجال صيد الاسماك مع حكومة جمهورية جيبوتي وتم التصديق عليها بمرسوم جمهوري صدر في ١٩٨٦/٥/٣ .

— تم اعداد مشروع اتفاقية للتعاون الاقتصادي والتقني والتبادل التجاري مع حكومة المملكة المغربية ، كما تم اعداد مشروع اتفاقية لتنمية التبادل التجاري مع حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية . ومن المنتظر التوقيع على هاتين الاتفاقيتين خلال عام ١٩٨٧ .

— بتاريخ ١٩٨٦/٤/٧ صدر مرسوم جمهوري بالموافقة على انضمام جمهورية الصومال الديمقراطية الى الهيئة الدولية لمحاربة الجفاف في دول شرق افريقيا ، والتي تم انشاؤها بموجب اتفاقية دولية بين كل من جمهورية السودان ، جمهورية جيبوتي ، كينيا واثيوبيا .

٢ — ٣ — وقائع واحداث :

حفل العام بأنشطة واحداث على الصعيدين المحلي والخارجي عكست توجهات الحكومة الصومالية نحو اشاعة الاستقرار في الداخل وتقوية علاقاتها بالخارج والعمل على توفير الامكانيات اللازمة لمواصلة تنفيذ خطتها للتنمية . وفيما يلي أبرز الوقائع والاحداث التي شهدها العام .

١ — أحداث سياسية :

قام رئيس الجمهورية خلال شهر يناير (كانون الثاني) بزيارة رسمية لجمهورية جيبوتي ، تم خلالها توقيع عدة اتفاقيات بين البلدين تناولت مجالات الشؤون الثقافية والاقتصادية ، كما تم التوصل الى اتفاق على تشكيل لجنة حكومية مشتركة تهتم بتحسين العلاقات الثنائية وتحديد سبل تنمية التعاون المشترك .

واثر زيارة قام بها وزير الخارجية لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ، اتفق البلدان على اعادة العلاقات الطبيعية بينهما بعد توتر علاقاتهما خلال حرب اوغادين مع اثيوبيا عام ١٩٧٧ — ١٩٧٨ ، كما اتفق على تعزيز التعاون الثنائي بما يحقق مصلحتهما الوطنية .

جرت خلال العام اول انتخابات عامة لرئاسة الجمهورية ، اسفرت عن اعادة انتخاب رئيس الجمهورية السيد / محمد سياد بري ، لفترة رئاسية جديدة مدتها سبع سنوات .

٢ ــ أحداث اقتصادية :

أُعلنت أرقام الميزانية العامة لعام ١٩٨٦ وقد قدرت النفقات الجارية بنحو ٩,٦ مليار شلن صومالي ، ومخصصات التنمية بنحو ٢,١ مليار شلن .

و يوفر برنامج المعونة الذي وافقت عليه الدول المقرضة في نوفمبر (تشرين الاول) ١٩٨٥ ، نحو ١٣ مليار شلن تستعمل في الانفاق على التنمية في المرحلة الاولى من البرنامج . وتقدر الميزانية التمويلات الخارجية بنحو ٦ مليارات شلن على شكل قروض و٧ مليارات شلن على شكل منح . تتركز استثمارات الميزانية في قطاعات الزراعة ، تربية المواشي ، الثروة المعدنية ، المياه ، الصيد البحري ، و بناء الطرق .

ومن جهة اخرى ، اجازت الحكومة في منتصف العام نتائج الميزانية العامة للدولة لعام ١٩٨٥ والتي أظهرت عجزاً مقداره ١٥٢ مليون شلن ، كما اظهرت الميزانية ارتفاعاً بقيمة الناتج المحلي الاجمالي بلغت نسبته ١٨ ٪ ، بينما بلغت هذه النسبة في عام ١٩٨٤ نحو ١٣ ٪ .

و بالنسبة لميزانية الدولة لعام ١٩٨٧ ، وافق مجلس الوزراء على مشروع الميزانية المقدم إليه ، والتي بلغت قيمتها ٥٥ ملياراً و١١٩ مليون شلن ، و يتوقع ان تساهم الدول الصديقة في نفقاتها بنحو ٣٧,٢ مليار شلن .

دعا الصومال الدول العربية الى الاعداد لاجتماع خاص تحضره الصناديق ومؤسسات التمويل العربية لتتدارس فيما بينها برنامجاً للانعاش الاقتصادي والسبل الكفيلة باعانة الصومال . وطالب الدول العربية مساعدته في المحافل الدولية نظراً لتراكم متأخرات الديون وتوقف المشاريع الانمائية في البلاد نتيجة توقف القروض من الصناديق العربية . وتقترح الحكومة الصومالية ان تمول هذه الصناديق تكلفة المشاريع بالعملات الاجنبية واعادة جدولة ديون الصومال المستحقة مع اعطائه فترة سماح مدتها ثلاث سنوات ، وهي المدة اللازمة لظهور نتائج برنامج التصحيح المقبل مع صندوق النقد الدولي ورفع الحظر على تصدير المواشي الصومالية .

ومن جهة اخرى دعت الحكومة الى عقد اجتماع للدائنين الرسميين في اطار نادي باريس ، وذلك لاعادة جدولة الديون الخارجية . وتشير التقارير الاقتصادية الى ان الحكومة الصومالية لن تتمكن ــ بدون اعادة الجدولة ــ من الوفاء بالتزاماتها الخارجية في مواعيد استحقاقها ، حيث تبلغ نسبة خدمة الدين الى حصيلة الصادرات نحو ١٢٠ ٪ .

وفي مجال التنقيب عن النفط ، اعلنت شركة «إلف أكيتين» استغناءها عن الامتياز الممنوح لها بالتنقيب عن الغاز وذلك بسبب النتائج غير الواعدة التي اسفرت عنها عمليات التنقيب في مناطق امتيازها خلال عام ١٩٨٥ .

إلا ان الحكومة الصومالية وقعت اتفاقاً جديداً مع شركة النفط الامريكية «كونوكو» تقوم الشركة بموجبه بالتنقيب عن النفط في مناطق محددة بشمال القطر . كما منحت الحكومة شركة شيفرون الامريكية ، وشل الهولندية ، وسيبيك الكندية ، امتيازات جديدة بالتنقيب ، تشمل مناطق

مختلفة من البلاد .

وفي مجال التجارة ، تضاعفت قيمة الصادرات الصومالية الى نحو ١١٠ مليون دولار امريكي في نهاية عام ١٩٨٥ ، وانخفضت قيمة الواردات من ٤٦٦ مليون دولار عام ١٩٨٤ الى نحو ٣٨٩ مليون في نهاية عام ١٩٨٥ . كما انخفض معدل التضخم من ٩٢,٢ ٪ الى نحو ٣٠ ٪ خلال ذات الفترة .

واعلن في مطلع العام الحالي ١٩٨٦ عن وضع برنامج لمراقبة صحة المواشي الصومالية ، مدته سبع سنوات ، يشمل الاقاليم الشمالية من البلاد . تبلغ تكاليف البرنامج ١١,٦ مليون دولار امريكي و يساهم في تغطيتها كل من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ووكالة التنمية الدولية . ومن الجدير بالذكر ان الحظر السعودي على مستوردات المواشي الحية من الصومال لا يزال سارياً منذ عام ١٩٨٣ وذلك بسبب تقارير عن اصابة المواشي الصومالية بأمراض سارية . وقد أسفرت الجهود الحكومية لتسويق المواشي التي يشكل تصديرها العنصر الرئيسي في موارد القطع الاجنبي ، عن فتح اسواق جديدة لها في كل من جمهورية مصر العربية ، الجمهورية العربية اليمنية ، والمملكة الاردنية الهاشمية .

٣ ــ أحداث اخرى :

ــ لا زالت هجرة المزارعين الاثيوبيين الى جمهورية الصومال الديمقراطية مستمرة . وتشير الاحصائيات الى ان عدد المهاجرين الذين دخلوا الصومال خلال شهر يناير (كانون ثاني) قد بلغ نحو ١٥,٠٠٠ مهاجراً ، مما رفع عدد المهاجرين المقيمين الى نحو ٨١٠,٠٠٠ مهاجر . وقد اضطر هذا الامر مكتب الامم المتحدة لعمليات الطوارىء الى الاعلان عن حاجة الصومال للمواد الغذائية لاعانة هؤلاء اللاجئين . وقدر المكتب هذه الحاجة بنحو ١٤٠,٠٠٠ طن من الحبوب لم يغط منها الا نحو ٥٦,٠٠٠ طن ، ونحو ١٧,٠٠٠ طن من المواد الغذائية الأخرى .

ــ اكد وزير الصناعة والتجارة ترحيب جمهورية الصومال الديمقراطية بالاستثمار الاجنبي في مختلف المشاريع الانتاجية . وذكر الوزير ان القوانين الصومالية السارية تكفل حماية رؤوس الاموال الاجنبية وفقاً لبرنامج اعادة تنظيم الاقتصاد الوطني وتطويره .

ــ تم رسمياً في بداية العام الحالي تدشين ميناء كسمايو بعد تحديثه وتوسيعه بتكلفة بلغت ٣ مليارات شلن صومالي .

تم خلال العام التوقيع على اتفاقيات قروض على النحو التالي :

الجهات المقرضة	تاريخ الاتفاقية	قيمة القرض	عملة القرض	المشروع المستفيد
أولاً : مؤسسات التمويل العربية				
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٨٦/٣/٢٢	١٥٠,٠٠٠	دينار اسلامي	معونة فنية لتطوير الانتاج الحيواني
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٨٦/٣/٢٩	٤,١٠٠,٠٠٠	دينار اسلامي	انشاء طريق فرعية بطول ٤٨ كيلومتر
ثانياً : مؤسسات تمويل اجنبية				
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	١٩٨٦	٦,٣٠٠,٠٠٠	دولار امريكي	تمويل مشروع خاص بالثروة الحيوانية
الحكومة الفرنسية	١٩٨٦	١١٠,٠٠٠,٠٠٠	فرنك فرنسي	تمويل مصنع اسمنت بربره
الصين الشعبية	١٩٨٦	١٧,٠٠٠,٠٠٠	دولار	تطوير مصائد الاسماك
وكالة التنمية الدولية	١٩٨٦	٢٢,٦٠٠,٠٠٠	دولار	تطوير وتحديث موانىء كسمايو، مقديشو وبربرة
الولايات المتحدة الامريكية	١٩٨٦	٢٠,٥٠٠,٠٠٠	دولار	دعم ميزان المدفوعات
الولايات المتحدة الامريكية	١٩٨٦	٢٠,٠٠٠,٠٠٠	دولار	عدة مشاريع اقتصادية
المانيا الغربية	١٩٨٦	٧,٠٠٠,٠٠٠	مارك	تطوير مشاريع الاسماك في كسمايو
الدانمرك	١٩٨٦	٤٥,٠٠٠,٠٠٠	كورونا	تطوير مشاريع الاسماك في كسمايو
وكالة التنمية الدولية	١٩٨٦	٣٥,٠٠٠,٠٠٠	دولار	مشاريع تنموية
المانيا الغربية	١٩٨٦	٢٣,٠٠٠,٠٠٠	دولار	مشاريع تنموية
اليابان	١٩٨٦	٢,٠٠٠,٠٠٠	دولار	مشاريع تنموية
ايطاليا	١٩٨٦	٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠	دولار	يسحب خلال ٥ سنوات بموجب برنامج الاغاثة الايطالية

٢ ــ ٤ ــ فرص الاستثمار المتاحة :

٢ ــ ٤ ــ ١ ــ امكانيات الاستثمار في القطاعات المختلفة :

تمتلك جمهورية الصومال الديمقراطية العديد من الموارد الاقتصادية التي تفتح المجال واسعا أمام الاستثمارات في مختلف القطاعات الاقتصادية والتي يمكن اجمالها فيما يلي :

القطاع الزراعي :

تبلغ مساحة الاراضي الزراعية في الصومال ٨,٢ مليون هكتار يزرع منها حاليا نحو ٠,٩ مليون هكتار فقط على الرغم من توفر الموارد المائية اللازمة لزراعة المزيد من هذه الاراضي (نهر شبيللي ، نهر جوبا) وذلك فضلاً عن الاراضي الرعوية التي تبلغ نحو ٢٨,٨ مليون هكتار. وتشجع الدولة الاستثمارات الزراعية حيث تمنح الاراضي بالمجان لكل من يرغب في استصلاحها وزراعتها كما تعفى الآلات والمعدات اللازمة للمشروعات الزراعية والثروة الحيوانية من كافة الرسوم الجمركية وتتوفر الفرص للاستثمار في زراعة الفواكه للتصدير (الموز، الجريب فروت ، الباباي ، المانجو) والقطن وغيرها من المحاصيل الاستوائية والمدارية .

قطاع الصيد البحري :

يبلغ طول السواحل الصومالية المطلة على المحيط الهندي والبحر الاحمر نحو اكثر من ٣٣٠٠ كيلومتر وهي تزخر بثروة سمكية كبيرة تقدر بنحو ٦٩٣ الف طن سنويا يبلغ ما يتم صيده منها حاليا نحو ٢٥ الف طن فقط و يوضح ذلك مدى الامكانيات الاستثمارية الكبيرة المتاحة في هذا القطاع سواء في مجال تزويده بسفن صيد حديثة او ثلاجات للتبريد وحفظ الاسماك او اقامة احواض جافة وورش لاصلاح السفن و بناء مراسي للصيادين او تزويده بمصانع لتعليب الاسماك ، و يعد قطاع الصيد من القطاعات الاساسية التي تلقى رعاية الدولة لما يمكن ان يساهم به في تنمية الصادرات الصومالية وخلق فرص عمل لمزيد من الايدي العاملة .

القطاع الصناعي :

على الرغم من ان النشاط الصناعي ما زال دوره محدودا في المساهمة في تكوين الناتج القومي إلا انه يمثل احد التطلعات الهامة التي يمكن ان تساهم في زيادة هذا الناتج ودعم الصادرات خاصة مع توفر مقومات نجاحه في العديد من الصناعات مثل صناعات المواد الغذائية التي تعتمد على المنتجات الزراعية والحيوانية المتوفرة في البلاد ، صناعة تعليب الفواكه والخضروات ، طحن الدقيق ، صناعة النسيج ، دبغ الجلود ، منتجات الالبان ، تعليب الاسماك وتصنيعها ، صناعة الآلات والمعدات الزراعية وتمثل هذه المجالات فرص الاستثمار في القطاع الصناعي .

٢ ـ ٤ ـ ٢ ـ المشروعات المعروضة للاستثمار:

المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح للمشروع	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي التكلفة التقديرية للمشروع	القطاع الاقتصادي للمشروع
الكونكريت الخلوي	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	غير محدد	دراسة جدوى	٢٨ مليون دولار	عام ومشترك
الطابوق الرملي الجيري	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	غير محدد	دراسة جدوى	١٥ مليون دولار	عام ومشترك
انتاج الحليب ومشتقاته	الاتحاد العربي للصناعات الغذائية	غير محدد	دراسة اولية	غير محدد	عام ومشترك
الصيد البحري	الاتحاد العربي لمنتجي الاسماك	غير محدد	دراسة اولية	٣٧ مليون دولار	عام ومشترك
انتاج الاسمدة المركبة	الاتحاد العربي لمنتجي الاسمدة الكيماوية	غير محدد	افكار عامة	غير محدد	عام ومشترك
تطوير مزرعة ومصنع سكر جوهر	المنظمة العربية للتنمية الزراعية	جوهر	دراسة اولية	١٧,٣ مليون دولار	عام ومشترك
تسمين الابقار في جبليب	المنظمة العربية للتنمية الزراعية	جبليب	دراسة اولية	٣٧ مليون دولار	عام ومشترك
تسمين الابقار في موجابو	المنظمة العربية للتنمية الزراعية	موجابو	دراسة اولية	١٨ مليون دولار	عام ومشترك
تسمين الابقار وانتاج اللحوم	المنظمة العربية للتنمية الزراعية	عدة مناطق	دراسة اولية	١١١ مليون دولار	عام ومشترك
تطوير زراعة المحاصيل	المنظمة العربية للتنمية الزراعية	جينال، يولو، ماريرنا،	دراسة اولية	٦٣ مليون دولار	عام ومشترك
تسمين الابقار والاغنام	المنظمة العربية للتنمية الزراعية	جوهر	دراسة اولية	١٨ مليون دولار	عام ومشترك
تطوير صيد الاسماك التقليدي	المنظمة العربية للتنمية الزراعية	السواحل	دراسة اولية	٢٨ مليون دولار	عام ومشترك
مشرروع هبوي الزراعي	الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي	هبوي	دراسة اولية	١١ مليون دينار كويتي	عام
مشروع سديد برديري	الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي	برديري	دراسة اولية	٢٢٠ مليون دينار كويتي	عام
مشروع مصنع لتصنيع وتعليب الفواكه	قطاع خاص	مقديشو	دراسة جدوى	٠,٨٥ مليون دولار	خاص
مشروع تسمين الماشية	قطاع خاص	مقاطعة جوبا السفلى	دراسة جدوى	٢,٨ مليون دولار	خاص
مشروع تسمين الماشية	قطاع خاص	افكويو بالعلا	دراسة جدوى	٠,٢٥ مليون دولار	خاص
مشروع محطة زراعية لانتاج الخضار	قطاع خاص	منطقة جولوين	دراسة جدوى	غير محدد	خاص
مشروع اقامة فندق ممتاز	قطاع خاص	مقديشو	دراسة جدوى	غير محدد	خاص

٢ ــ ٥ ــ الاستثمارات العربية الوافدة :

تلقت ادارة تشجيع الاستثمار الخاص بوزارة التخطيط اربعة طلبات استثمار من مواطنين عرب خلال العام ، طلبين منها من مواطنين فلسطينيين يقيمان في الجمهورية العربية اليمنية لاقامة مشاريع زراعية وتربية المواشي وطلبين من مستثمرين من المملكة العربية السعودية لانشاء مشروع للصيد البحري وآخر زراعي . الاّ ان الادارة المعنية لا تزال تنتظر تقديم بيانات ودراسات عن المشاريع المذكورة تمهيدا لمنحها التراخيص اللازمة .

[١١]

تقرير
مناخ الاستثمار
في
الجمهورية العراقية
لعام ١٩٨٦

مناخ الاستثمار
في الجمهورية العراقية لعام ١٩٨٦ (١)

على الرغم من الحرب التي يخوضها العراق والتي دخلت عامها السابع ، وما تشهده ساحاتها من تصعيد ، فإن ذلك لم يصرف الحكومة العراقية عن متابعة جهودها لتنشيط الاقتصاد الوطني وتنظيم قطاعاته المختلفة وتنمية علاقاتها مع الدول الشقيقة والصديقة على مختلف الاصعدة . وفيما يلي بيان بأهم مستجدات مناخ الاستثمار خلال العام .

٢ ــ ١ ــ تعديلات تشريعية واجراءات حكومية :

استهدفت التعديلات التشريعية والاجراءات الحكومية الصادرة خلال العام ، تنظيم وتنشيط قطاعات النشاط الاقتصادي المختلفة اضافة الى اقرار بعض المزايا والضوابط في مجال الضرائب .

---

(١) فيما يلي بيان بملاحظات وزارة المالية بالجمهورية العراقية كما وردت الى المؤسسة تعقيباً على تقرير مناخ الاستثمار للعام الماضي ١٩٨٥ :

(١) حددت الفقرة ١ ــ ١ من تقرير مناخ الاستثمار في العراق لعام ١٩٨٥ التشريعات المنظمة للاستثمار الوافد للقطر بقرارات مجلس قيادة الثورة وقوانين الاستثمار القطاعية ، علما بأنه يوجد اضافة الى ذلك انظمة وتعليمات اخرى صادرة عن الجهات الحكومية ذات العلاقة بالاستثمار لها اثر مباشر على اجراءات تنظيم الاستثمار في القطاعات المختلفة قد اغفلها التقرير المذكور وهي ما يلي :

(أ) تعليمات المؤسسة العامة للسياحة بشأن تسهيل تنفيذ قرار مجلس قيادة الثورة المرقم (٣٥٣) في ١٩٨٠/٣/٦ .

(ب) تعليمات وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي رقم (٧٨) لسنة ١٩٨٣ حول ايجار اراضي الاصلاح الزراعي الى الشركات الزراعية العراقية والعربية والافراد الواردة بالقانون رقم (٣٥) لسنة ١٩٨٣ .

(ج) النظام الداخلي للجهاز المركزي لتسجيل الشركات رقم (١٤) لسنة ١٩٨٣ .

(د) قانون الاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية العراقية رقم (٢٤) لسنة ١٩٨٣ .

(هـ) نظام فروع الشركات والمؤسسات الاقتصادية الاجنبية رقم (١٧) لسنة ١٩٨٤ .

(٢) تطرق التقرير في الفقرة (٣.١.٣.١) منه الى امكانية مزاولة الرعايا العرب العمل التجاري في العراق والانتساب الى غرف التجارة والصناعة دون الاشارة الى الشروط اللازمة لممارسة ذلك العمل وهي :

(أ) تسجيل الاسم التجاري والقيد في السجل التجاري بعد تقديم وثيقة المواطنين العرب الممنوحة له من مكتب شؤون المواطنين العرب .

(ب) ان لا تقل مدة اقامته عن خمس سنوات وان يكون لديه حساب جاري في السنوات الثلاث الاخيرة قبل تاريخ تقديم الطلب . اما اذا كانت اقامته تقل عن خمس سنوات فيجب ان يقوم طالب الانتساب بتحويل مبلغ لا يقل عن خمسة الاف دينار عراقي من الخارج وبالعملات الاجنبية . وان يقدم ما يثبت كونه مارس العمل التجاري في بلده او اي بلد آخر بشكل رسمي .

(ج) ان يمارس العمل التجاري بمحل خاص به وبموجب عقد ايجار مصدق . وان يتخذ التجارة حرفة معتادة له .

(د) ان يكون متمتعا بالاهلية القانونية .

(هـ) ان لا يكون محكوما عليه بالافلاس ولم يرد اعتباره .

(٣) اغفل التقرير بيان ضوابط تسجيل واعادة تسجيل فروع الشركات والمؤسسات الاقتصادية العربية والاجنبية في العراق بموجب قانون الشركات رقم (٣٦) لسنة ١٩٨٣ وهي :

(أ) لا تمنح الشركة او المؤسسة الاقتصادية الاجنبية اجازة فرع لها الا اذا كانت مجازة لممارسة نشاط دائم في العراق بموجب معاهدة او اتفاق او عقد مع الدولة . او اذا كانت متعاقدة لتنفيذ مشروع معين مع دوائر الدولة والقطاع الاشتراكي .

(ب) يكون للفرع مدير مخول من ادارة الشركة او المؤسسة الاقتصادية الاجنبية .

(ج) يباشر باجراءات تصفية الفرع خلال ستين يوما من انتفاء منحه الاجازة .

(د) تطبق على الفرع العقوبات المنصوص عليها في قانون الشركات رقم (٣٦) لسنة ١٩٨٣ عند ارتكابه ما يوجب ايقاعها عليه.

و يتم تجديد تسجيل فرع الشركة او المؤسسة الاقتصادية الاجنبية بعد تقديم الوثائق التالية :

(أ) وثيقة تؤيد ان المعاهدة او الاتفاق او العقد التي تجيز للفرع مزاولة نشاطه لا زالت نافذة المفعول او وثيقة تؤيد ان الشركة او المؤسسة الاقتصادية الاجنبية قد تعاقدت لتنفيذ مشروع اخر.

(ب) وثيقة مصدقة تؤيد ان الشركة او المؤسسة الاجنبية لا زالت مسجلة في بلد تسجيلها الاصلي.

(ج) بيان يتضمن اسم المدير المكلف بادارة الفرع في العراق والمقيم فيه فعلا وعنوان مركز ادارة الفرع.

(٤) تضاف الى الفقرة (ب) من البند (٢.١.٣.١) المتعلقة بضوابط ايجار اراضي الاصلاح الزراعي الواردة بقانون ايجار اراضي الاصلاح الزراعي رقم (٣٥) لسنة ١٩٨٣ ما يلي :

ـ على الشركات العربية والافراد ايداع او تحويل رأس المال الى البنك المركزي العراقي بالعملات الاجنبية بعد الاتفاق عليه مع وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي على ان يتناسب مع حجم المشروع المزمع اقامته في القطر.

ـ لا تتحمل الدولة اية التزامات مالية او تحويل خارجي ناجم عن استيراد ما يحتاجه المستثمر العربي من الالات والادوات الزراعية والايدي العاملة العربية من الخارج لتنفيذ التزاماته التعاقدية.

(٥) يضاف ما يلي الى النقطة (٣) من الفقرة (ب) من البند (٢.١.٣.١) وتخضع الشركات الزراعية لاحكام قانون الشركات رقم (٣٦) لسنة ١٩٨٣.

(٦) يضاف الى الفقرة (١.٢.٣.١) الخاصة باجراءات الاستثمار في القطاع الصناعي ما يلي :

ـ يشترط في الشخص الطبيعي الذي يتقدم بطلب الحصول على اجازة تأسيس مشروع صناعي ان يكون :

(أ) من مواطني احد الاقطار العربية.

(ب) ذا كفاءة مالية تتناسب مع الكلفة التقديرية للمشروع الذي يرغب في تأسيسه.

(٧) تحذف الفقرة (ج) من (٣.٢.٣.١) بالنسبة للاستثمار السياحي ويحل محلها ما يلي :

(ج) تسمح الشركة الوطنية للاستثمارات السياحة للقطاع الخاص العراقي والعربي المساهمة بنسبة ١٠ ٪ من رأسمالها الاسمي البالغ ٤٠,٠ مليون دينار.

(٨) تحذف نهاية الفقرة (١) من حوافز الاستثمار (٤.١) «ورد بواسطة احد المصارف المجازة و بعد تأييد المديرية العامة للرقابة على التحويل الخارجية» ويحل محلها ما يلي : «ورد بواسطة احد المصارف المجازة و بعد تأييد من قبله».

(٩) تحذف الفقرة (٢) من حوافز الاستثمار الواردة في (٤.١) من التقرير ويحل محلها ما يلي : «يحق للمستثمرين العرب الحصول على التسهيلات اللازمة لدخول وخروج امتعتهم وسياراتهم مع مراعاة التعليمات الكمركية بهذا الشأن».

(١٠) تحذف نهاية الفقرة (٤) من حوافز الاستثمار (٤.١) الواردة في تقرير المؤسسة لتصبح بالشكل التالي «تمنح المشاريع المرخص فيها اجازة استيراد من المؤسسات القطاعية ـ كل حسب اختصاصها ـ تحصل بموجبها على استيراد جميع الاجهزة والادوات وقطع الغيار والاثاث ومستلزمات التشغيل واية تجهيزات اخرى يحتاجها المشروع.

(١١) يضاف ما يلي الى اخر الفقرة (٥) من حوافز الاستثمار «بشرط ادخال رأس المال الثابت ورأسمال التشغيل للمشروع من خارج القطر و بالعملات الاجنبية».

١ ــ ففي مجال الزراعة : صدر قرار وزاري يعهد الى هيئة تنفيذ مشاريع الري واستصلاح الاراضي بتنفيذ مشاريع الري واستصلاح الاراضي لدوائر الدولة والقطاع الاشتراكي والقطاع المختلط والخاص التي يتم التعاقد على تنفيذها وضمن الاهداف التي حددها قانون الهيئة .
وصدر النظام رقم (٢) لسنة ١٩٨٦ الذي ينص على ان تتولى المؤسسة العامة لتجارة الحبوب والمواد الغذائية اعداد الخطط اللازمة لتوفير الحبوب والمواد الغذائية من الانتاج المحلي او عن طريق الاستيراد وفق احتياجات القطر والقيام بالاعمال التجارية والصناعية ذات العلاقة بهذا القطاع .
وصدر قرار من وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي ، تخول الهيئات الزراعية بالمحافظات الاستيلاء على الاراضي الزراعية التي لم تستثمر من قبل مالكيها بالشكل المطلوب ، وذلك بهدف الحيلولة من ترك الاراضي الزراعية والبساتين دون استغلال وللحد من الهدر الذي يحدث من جراء عدم الاستفادة من مواردها الزراعية .

٢ ــ وفي المجال الصناعي : اصدرت وزارة الصناعات الخفيفة خطة التنمية الصناعية للعراقيين المقيمين بالخارج ، والتي يمكن بموجبها للعراقي المقيم بالخارج ، المساهمة في تنفيذ الخطة شريطة ان يكون غير مسقطة عنه الجنسية وغير مكتسب لاي جنسية اخرى ، ويحمل جواز سفر نافذ المفعول ، وله مردود مالي وكفاءة مهنية تؤهله للقيام بتمويل عمليات الاستيراد ، بدون تمويل خارجي على ان يتعزز ذلك بتأكيد من السفارة العراقية او من يمثلها .
واشتملت الخطة على ١٨٣ مشروعا صناعيا منها ١٣ مشروعا للصناعات الغذائية و٣٥ مشروعا للصناعات النسيجية و١٩ مشروعا للصناعات الخشبية ، ١٧ مشروعا للصناعات الورقية و٢٥ مشروعا للصناعات الكيماوية و١٧ مشروعا للصناعات البلاستيكية و١٤ مشروعا للصناعات الانشائية و٢٧ مشروعا للصناعات المعدنية و١٦ مشروعا للصناعات التحويلية .

٣ ــ وفي اطار الجهد المبذول من طرف الحكومة العراقية لتشجيع التصدير لمختلف الاسواق الخارجية ، اتخذت عدة اجراءات جديدة ، تمثلت في السماح للقطاع الخاص بتصدير السلع ذات المنشأ العراقي ــ باستثناء السلع الممنوع تصديرها ــ وذلك على سبيل المقايضة بالمواد الاولية وبمستلزمات الانتاج الزراعي والصناعي ، وتشمل مواد التعبئة والتغليف والمواد الصناعية الاولية ونصف المصنعة والمكائن والعدد والادوات الاحتياطية فيما حُددت المواد الزراعية بالمضخات الاروائية وكافة انواع المرشات الخاصة بالمكافحة والاغطية البلاستيكية واقفاص الدجاج ومعدات خدمات البستنة واكياس تعبئة الخضر.
كما اصدرت المؤسسة العامة للتصدير تعليمات جديدة تضمنت الاسس والضوابط الخاصة بتصدير الفواكه والخضر. وفي ضوء هذه التعليمات اصبح المصدر يمتلك الحرية في تسويق منتجاته في الخارج وفق الاسلوب الذي يراه مناسبا (عن طريق وكيل او بدونه) وبما يضمن اعادة قيمة السلع المصدرة ، باسعار صرف تشجيعية ، كما نصت التعليمات على ان يمنح المصدرون دعما ماديا نسبته ٢٥ ٪ من قيمة الصادرات المنفذة فعلا بعد تأييد البنك المركزي

العراقي لذلك ، و٣٥٪ للمبالغ المحولة للقطر والتي تزيد على تلك المبالغ ، اضافة الى دعم تكاليف واجور نقل الفواكه والخضر بالسيارات العراقية بنسبة ٢٥ ٪ من التعرفة الرسمية المعتمدة .

٤ ــ وفي اطار تنظيم الوكالات والوساطات التجارية صدر قرار وزاري بتاريخ ١٩٨٦/٦/٧ اشترط على كل وكيل او وسيط ان يقدم ، لغرض تسجيل وكالته او وساطته ، تحويلا من الجهة التي يمثلها يحدد نسبة العمولة او الراتب المتفق عليه ومدة الوكالة ، وطبيعة النشاط الذي ينوى القيام به .

٥ ــ اما في مجال الضرائب ، فقد صدرت التعديلات التشريعية التالية :

ــ صدر القانون رقم (١٠٥) لسنة ١٩٨٦ القاضي بتخفيض الرسوم المقطوعة ، وذلك رغبة من الحكومة في تشجيع النشاط التصديري للبضائع والمنتجات العراقية .

ــ وبهدف تشجيع نشاط الشركات الاجنبية العاملة داخل القطر ، صدر قرار من مجلس قيادة الثورة باعفاء الاموال المستوردة بصفة مؤقتة او دائمة من قبل هذه الشركات ، من الرسوم والضرائب بما في ذلك ضريبة الدفاع الوطني .

ــ وصدر قرار مجلس قيادة الثورة المؤرخ ١٩٨٦/٣/٤ ، القاضي باستثناء جميع المشاريع والمقاولات المشمولة بأحكام قانون تنفيذ مشاريع التنمية الكبرى رقم (٦٠) لسنة ١٩٨٥ من أداء ضريبة الدفاع الوطني .

ــ صدر القانون رقم (١٥) لسنة ١٩٨٦ بتعديل قانون ضريبة الدخل رقم (١١٣) لسنة ١٩٨٢ ، والقاضي بتوقيع عقوبة جزائية قدرها ١٠ آلاف دينار * على كل فرع شركة اجنبية تأخر عن تقديم حساباته الختامية المدققة من قبل ديوان الرقابة المالية الى السلطة المالية بعد ٦ اشهر من انتهاء السنة المالية للشركة .

٢ ــ ٢ ــ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية :

دخلت الحكومة العراقية خلال العام في عدة اتفاقيات وترتيبات ثنائية مع الدول العربية وغير العربية ، شملت مجالات التعاون الاقتصادي والتجاري والنقل والسياحة ، وذلك على النحو التالي :

٢ ــ ٢ ــ ١ ــ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع دول عربية :

أبرمت الحكومة العراقية الاتفاقيات التالية ، للتعاون في المجال الاقتصادي والتجاري :

١ ــ اتفاقية التعاون الملاحي للنقل البحري مع المملكة الاردنية الهاشمية وجمهورية مصر العربية .**

٢ ــ محضر مشترك مع المملكة الاردنية الهاشمية للتعاون في المجالات الاقتصادية والتجارية والطاقة والصناعة والنقل والمواصلات .

(*) الدينار العراقي يعادل ٣,٢٧ دولار كما في ١٩٨٦/١٢/٣١ .

(**) تصديق على الاتفاقيتين .

٣ ــ اتفاقية التعاون البحري مع الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، و بروتوكول تعاون بشأن تنمية السياحة بين البلدين .

٤ ــ بروتوكول التعاون التجاري مع جمهورية السودان .

٥ ــ محضر مشترك مع سلطنة عمان ، للتعاون في المجال الاقتصادي والفني والعلمي .

٦ ــ اتفاقية التعاون التجاري مع جمهورية مصر العربية .

ــ وعلى صعيد التعاون في المجال المالي ، ابرم البنك المركزي العراقي اتفاقية تعاون مع البنك المركزي الاردني لتغطية المدفوعات التجارية بين البلدين والتي تبلغ نحو مليار دولار خلال العام ١٩٨٦ .

ــ كما تم توقيع اتفاقية للتعاون الفني والعلمي مع الجمهورية العربية اليمنية .

٢ ــ ٢ ــ ٢ ــ اتفاقيات وترتيبات ثنائية مع دول غير عربية :

ابرمت الحكومة العراقية الاتفاقيات التالية في مجال التعاون الاقتصادي والتجاري والفني :

ــ اتفاقية للتبادل التجاري مع اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية .

ــ اتفاقية للتعاون الاقتصادي والفني والتجاري مع اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية .

ــ اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني مع جمهورية الصين الشعبية .

ــ اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري مع جمهورية مالطا .

ــ اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني مع جمهورية بلغاريا الشعبية .

ــ وفي مجال التعاون السياحي ابرمت الحكومة العراقية اتفاقية مع جمهورية الهند .

ــ وفي مجال التعاون في ميدان النقل الجوي ابرمت الحكومة العراقية اتفاقية مع الجمهورية الكورية الجنوبية .

٢ ــ ٣ ــ وقائع واحداث :

دخلت الحرب الايرانية العراقية عامها السابع ، رغم الجهود المبذولة على مختلف الاصعدة لايقافها . واستعداد العراق لوقف الاقتتال والتفاوض ، وقد أثر استمرار الحرب على الوضع الاقتصادي ليس بالنسبة للعراق فحسب بل بالنسبة لدول المنطقة كلها ، حيث شهدت الحياة الاقتصادية نوعا من الركود ، تزامن مع تراجع اسعار النفط ، ومع ذلك فقد سجل العام عدداً من الوقائع والاحداث الرامية الى احتواء آثار الحرب في المجالات الاقتصادية والتنموية . وفيما يلي أهم الوقائع والاحداث التي شهدها العام .

١ ــ في نطاق انجاز المشاريع الاقتصادية المشتركة مع الاقطار المجاورة .

ــ دخل مشروع تزويد دولة الكويت بالغاز الطبيعي العراقي ، مرحلة التنفيذ حيث يتم تصدير ٢٠٠ مليون قدم مكعب قياسي في اليوم ، علما بأن المرحلة الثانية للمشروع والتي ستنجز مع بداية عام ١٩٨٧ ستضاعف الطاقة التصديرية للغاز العراقي لتصل الى ٤٠٠ مليون قدم مكعب قياسي .

ــ من ناحية اخرى ، شرع في اعداد دراسات الجدوى اللازمة لتنفيذ مشروع تزويد دولة

الكويت بمياه شط العرب، حيث كلفت (٦) شركات دولية للاستشارات الهندسية باعدادها. وتتضمن الخطوط العريضة لهذا المشروع، مد انبوب ضخم لضخ ٣٥٠ مليون غالون من مياه شط العرب، يوميا، الى الكويت، وسيخصص الجزء الاكبر من هذه المياه للاستهلاك المنزلي والجزء المتبقي للري والاغراض الصحية.

ـ ومع تركيا، شرع في تنفيذ مشروع التوسعة الثانية لانبوب النفط العراقي، المار عبر تركيا، الذي تشرف على انجازه مجموعة من الشركات العالمية. ومن المتوقع ان تزيد طاقة الخط بعد التوسعة من مليون الى مليون ونصف المليون برميل و يسير التنفيذ وفقا للبرنامج الزمني المحدد، حيث سيتم التشغيل في مطلع شهر يونيو/ حزيران من عام ١٩٨٧.

٢ ـ وعلى صعيد التنمية الداخلية، انجزت هيئة تنفيذ السكك الحديدية العراقية مشروع ربط شمال العراق بغربه عبر خط حديدي طوله ٢٥٢ كيلومتر، يربط مركز محافظة التأميم شمالي العراق بقضاء حديثه بمحافظة «الانبار» غربي العراق وذلك عبر قضاء «بيجي» بمحافظة صلاح الدين وسط العراق. وسيؤمن المشروع نقل ١,١ مليون مسافر و٣,٥ مليون طن من الحمولات سنويا، ترتفع في عام ٢٠٠٠ الى ٢,٩ مليون مسافر و٦,٦ مليون طن من الحمولات بعد الانتهاء من تنفيذ خطة كهربة الخط.

ـ اكد وزير التخطيط العراقي ان العراق حقق قفزات كبيرة في انجاز مشاريع التنمية المختلفة رغم ظروف الحرب وقال ان العام الماضي شهد الانجاز الكامل لمائتين وتسعين مشروعا تنمويا بلغت تكلفتها الاجمالية مليارين و٨٢١ مليون دينار عراقي، موزعة على قطاعات الصناعة والزراعة والنقل والتربية والتعليم والخدمات الاساسية في ميادين الصحة والماء والكهرباء.

ـ اعلن ان وزارة الصناعات الخفيفة ستباشر قريبا تنفيذ المرحلة الاولى من مشروع مجمع النهروان الصناعي للقطاع الخاص بكلفة ٢٩ مليونا و٥٠٠ الف دينار عراقي. وتستهدف هذه المرحلة انجاز عدة معامل للطابوق (الطوب) بطاقة انتاجية اجمالية تصل الى ٦٠ مليون طابوقة سنويا، هذا بخلاف العديد من المباني الخدمية، وشبكة للماء والكهرباء والهاتف وطرقا رئيسية وفرعية ومجمعا تسويقيا ومرافق صحية ومناطق سكنية.

ـ عقدت المؤسسة العامة للتصدير ندوة لمصدري الفواكه والخضر تمت خلالها مناقشة عملية تصدير المنتجات العراقية الى الاسواق الخارجية والوقوف على المعوقات التي تعترضها. وقد تم التأكيد خلال الندوة على ان هناك تسهيلات تقدم للمصدرين منها تخصيص دعم مادي لهم بنسبة ٢٠ ـ ٢٥ بالمائة من التكلفة وذلك لتشجيع المصدر العراقي. كما ناقشت الندوة ايضا اسلوب توفير وسائل النقل من خلال التنسيق مع مؤسسة النقل البري و برمجة تصدير السلع وتوفير مواد التغليف والتعبئة وتسهيل عمليات التمويل الخارجي والسفر.

ـ انجزت غرفة تجارة وصناعة بغداد دراسات ومسوحات لنحو ١٢٥٠ مشروع قائم في بغداد، تتضمن مختلف الصناعات المحلية المتطورة. وذلك بهدف تطوير هذه المشاريع من خلال معالجة المعوقات وتحقيق الاستغلال الامثل لطاقتها والارتقاء بكفاءة ادائها وقدرتها على تلبية احتياجات السوق المحلية وتعزيز دورها في التنمية الاقتصادية. ومن المقرر ان يشمل المسح كافة المشاريع

البالغ عددها ٨٠٠٠ مشروع في بغداد، وسيتم اعداد قوائم بأسماء وعناوين المشاريع الصناعية القائمة والمصدرين حسب تخصصهم السلعي وجمع واعداد البيانات عن الصادرات العراقية بهدف تشجيع وتعضيد عمليات التصدير لاصحاب النشاط الخاص.

- افتتح وزير الري العراقي سدّ القادسية على نهر الفرات، والذي بلغت تكلفته الاجمالية ١,٥ مليار دولار. وقد استغرق انشاء هذا السد سبع سنوات، و يبلغ ارتفاعه ٥٤ مترا وطاقة حجزه للمياه ثمانية مليارات متر مكعب.
- اعلنت وزارة النفط عن انشاء مؤسسة عامة للغاز، تهدف الى استثمار الغاز المصاحب للانتاج النفطي وتصنيعه لاغراض الاستهلاك المحلي والتصدير. وستقوم المؤسسة باعداد استراتيجية متكاملة لقطاع الغاز. ووضع الخطط لتطويره كما ستقوم بتنفيذ وتشغيل المشاريع المتعلقة بمعالجة الغاز وتصنيعه ونقله واستخدامه اضافة الى مساهمتها في بلورة السياسة الوقودية.

٣ ـ وعلى صعيد الاكتشافات الجديدة للخامات الطبيعية، اعلن عن اكتشاف كميات هائلة من الصخور الفوسفاتية في مناطق محددة بالعراق، تقدر بنحو ٣,٥ مليار طن. كما اعلن ان الاحتياطيات المكتشفة والمثبتة والمتوقع الحصول عليها مستقبلا من خلال استمرار الابحاث الجيولوجية في المناطق التي تتوفر فيها مؤشرات مشجعة ستجعل العراق في طليعة دول العالم في مجال خامات الفوسفات.

٤ ـ وعلى الصعيد المالي، طرح البنك المركزي العراقي اصدارا جديدا من السندات بقيمة ٥٠ مليون دينار عراقي وكان البنك قد اصدر سندات في عام ١٩٨١ بنفس القيمة ولمدة ٥ سنوات. وجدير بالذكر ان اول اصدار طرحه العراق في عام ١٩٤٤ بقيمة بلغت مليوني دينار عراقي. ثم اعقبه سبع اصدارات استهدفت جميعها جمع ٥٣ مليون دينار عراقي بغرض تمويل مشاريع بعض المؤسسات والدوائر الحكومية.

ـ تم خلال العام التوقيع على اتفاقيات قروض على النحو التالي :

الجهات المقرضة	تاريخ الاتفاقية	قيمة القرض	عملة القرض	المشروع المستفيد
أولاً : مؤسسات التمويل العربية				
الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي	١٩٨٦/٣/٢٦	٨,٩٠٠,٠٠٠	دينار كويتي	انشاء مخزن للتجميد في نينوى
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٨٦/٢/٢٣	٩,١٩٠,٠٠٠	دينار اسلامي	استيراد اكياس خيش
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٨٦/٣/٢	٩,١٩٠,٠٠٠	دينار اسلامي	استيراد اسمدة يوريا
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٨٦/٤/٥	٩,١٥٠,٠٠٠	دينار اسلامي	استيراد زيت نخيل
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٨٦/٤/١٩	٩,١٥٠,٠٠٠	دينار اسلامي	استيراد نحاس
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٨٦/٦/١٧	٤,٢٨٠,٠٠٠	دينار اسلامي	استيراد منتجات خيش
صندوق النقد العربي	١٩٨٦	٢٧,٩٣٠,٠٠٠	دينار عربي حسابي	انشاء مخازن تبريد

٢ ــ ٤ ــ فرص الاستثمار المتاحة :

٢ ــ ٤ ــ ١ ــ امكانيات الاستثمار في القطاعات المختلفة :

قطاع الزراعة والثروة الحيوانية :

تتوفر في القطاع الزراعي امكانيات جيدة للاستثمار وخاصة في ضوء الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية للاعوام ١٩٨٦ــ ١٩٩٠ وما أولته من أهمية خاصة للتنمية الزراعية ، و يتوقع للقطاع الزراعي ان ينهض بمعدل نمو سنوي وسطي بحدود ١,٤ ٪ حتى عام ١٩٩٠ (بعد مرحلة تراجع سابقة) و بصفة خاصة بعد استكمال مشروعات الري والبزل والصرف والسدود الحديثة التي تجرى اقامتها .

وهناك اهتمام خاص لتنمية حاصلات العراق من القمح والشعير والارز والقطن والتمر والمواد الخام الزراعية التي تدخل في الصناعات التحويلية ، اضافة الى امكانيات الاستثمار في مجال تنمية الثروة الحيوانية .

القطاع الصناعي :

تهدف خطة التنمية الاقتصادية للاعوام ١٩٨٦ــ ١٩٩٠ الى تحقيق معدل نمو سنوي وسطي يتجاوز نسبة ٦ ٪ ، و يتوفر في هذا القطاع امكانيات استثمارية واسعة خاصة في مجالات الصناعات الهندسية والكيماوية والبلاستيكية والنسيجية والصناعات الزراعية التي تقوم على الاستفادة من المواد الزراعية المنتجة محلياً .

قطاع البناء والتشييد :

يتوقع لهذا القطاع الذي شهد نموا متواضعا في عام ١٩٨٥ ان يحقق معدلات نمو جيدة خلال الاعوام ١٩٨٦ــ ١٩٩١ خاصة في ظل الفرص المتاحة للقطاع الخاص للدخول بشكل متزايد للتعاقد على مشروعات هذا القطاع من مستشفيات ومدارس ومشروعات إسكان وغيرها .

٢ ــ ٤ ــ ٢ ــ المشروعات المعروضة للاستثمار في الجمهورية العراقية :

المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح للمشروع	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي التكلفة التقديرية للمشروع	القطاع الاقتصادي للمشروع
الكونكريت الخلوي	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	غير محدد	دراسة الجدوى	٢٨ مليون دولار	مشترك او خاص
الطابوق الرملي الجيري	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	غير محدد	دراسة الجدوى	١٥ مليون دولار	مشترك او خاص
المحركات الكهربائية الصغيرة	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	غير محدد	دراسة الجدوى	٣٠ مليون دولار	مشترك او خاص
محولات القدرة لنقل الكهرباء	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	غير محدد	دراسة الجدوى	٣٥,٥ مليون دولار	مشترك او خاص
صناعة العازلات الكهربائية الخزفية	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	غير محدد	دراسة الجدوى	٢٥,٨ مليون دولار	مشترك او خاص
مكائن تكسير وتصنيف الصخور والخامات المعدنية	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	غير محدد	دراسة الجدوى	٢٠ مليون دولار	مشترك او خاص
مكائن تنظيف وتعبئة الاوعية	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	غير محدد	دراسة الجدوى	٤٥ مليون دولار	مشترك او خاص
تصنيع المضخات والصمامات الصناعية	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	غير محدد	دراسة الجدوى	٦٠ مليون دولار	مشترك او خاص
تصنيع الضاغطات الصناعية للغازات	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	غير محدد	دراسة الجدوى	٣٣ مليون دولار	مشترك او خاص
تصنيع الرافعات الشوكية	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	غير محدد	دراسة الجدوى	١١٢ مليون دولار	مشترك او خاص
تصنيع الشاحنات الثقيلة	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	غير محدد	دراسة الجدوى	١٦٠ مليون دولار	مشترك او عام
الانابيب الحديدية غير الملحومة	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	غير محدد	دراسة الجدوى	١٠٠٠ مليون دولار	مشترك او عام
انتاج عسل التمر	الاتحاد العربي للصناعات الغذائية	المنطقة الوسطى	دراسة ما قبل الجدوى	٥١ مليون دولار	مشترك او خاص
انتاج المخابز الآلية ومعدات المعجنات	الاتحاد العربي للصناعات الغذائية	غير محددة	دراسة ما قبل الجدوى	١٠ مليون دولار	مشترك او خاص
اكثار وتسويق فسائل النخيل	الاتحاد العربي للصناعات الغذائية	الطفيلية، بغداد	دراسة ما قبل الجدوى	٢,٦ مليون دينار عراقي	مشترك او خاص

تابع

المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح للمشروع	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي التكلفة التقديرية للمشروع	القطاع الاقتصادي للمشروع
انتاج الاغذية الخاصة بالقوات المسلحة	الاتحاد العربي للصناعات الغذائية	غير محدد	دراسة ما قبل الجدوى	غير محدد	مشترك او خاص
مشروع الاسمدة المركبة	الاتحاد العربي لمنتجي الاسمدة الكيماوية	غير محدد	فكرة عامة	غير محدد	عام او مشترك
مجمع الاسمدة الفوسفاتية	الاتحاد العربي لمنتجي الاسمدة الكيماوية	غير محدد	فكرة عامة	غير محدد	عام او مشترك
الاسمدة النتروجينية	الاتحاد العربي لمنتجي الاسمدة الكيماوية	غير محدد	فكرة عامة	غير محدد	عام او مشترك
تحسين شبكات البزل والري	المنظمة العربية للتنمية الزراعية	المناطق الوسطى والجنوبية	دراسة اولية	٥٢٠٠ مليون دولار	عام
تطوير زراعة الحبوب والمحاصيل الزيتية	المنظمة العربية للتنمية الزراعية	مختلف المناطق	دراسة اولية	٣٦٥ مليون دولار	عام وخاص
تطوير زراعة الحبوب والمحاصيل الزيتية	المنظمة العربية للتنمية الزراعية	مختلف المناطق	دراسة اولية	٤٣٨ مليون دولار	عام وخاص
انتاج الاغنام المكثف	المنظمة العربية للتنمية الزراعية	١٥ محطة في مختلف المناطق	دراسة اولية	١٦ مليون دولار	مشترك وخاص
انتاج الحبوب والاعلاف والخضار	المنظمة العربية للتنمية الزراعية	الحلة، الديوانية	دراسة اولية	٥٥ مليون دولار	مشترك وخاص

٢ ــ ٥ ــ الاستثمارات العربية الوافدة :

لم يمكن الحصول على بيان بها .

[١٢]

تقرير
مناخ الاستثمار
في
سلطنة عمان
لعام ١٩٨٦

مناخ الاستثمار
في سلطنة عمان لعام ١٩٨٦ (١)

نتيجة تراجع العائدات النفطية والانتهاء من انجاز معظم المشروعات الحكومية الهامة و بالتالي انخفاض الانفاق الحكومي بدرجة كبيرة ، فقد عمدت معظم شركات المقاولات وشركات الخدمات المرتبطة بها وعدد من الشركات التجارية الى الاستغناء عن اعداد كبيرة من عمالها الاجانب ، كما استغنت الوزارات والدوائر الحكومية عن بعض موظفيها الوافدين ، وقد كان لذلك انعكاسات سلبية عديدة خاصة على القطاع العقاري وقطاع التجارة العامة وكذلك على القطاع المصرفي ، حيث انخفضت الايجارات بشكل واضح ولم تستطع البنوك استرداد قروضها من اصحاب العمارات السكنية . وشهد العام ايضا تخفيض سعر صرف الريال مقابل الدولار بنسبة ١٠ ٪ وتراجع سعر صرفه مقابل العملات الاجنبية الرئيسية بسبب تراجع سعر صرف الدولار امام تلك العملات ، وارتباط الريال العماني بالدولار ، مما افقده نحو ٥٠ ٪ من قيمته هذا العام ، وقد أثار هذا الانخفاض تخوف قطاع الاعمال في البلاد مما جعل الحكومة تؤكد عدم نيتها لاجراء تخفيض آخر في سعر صرف الريال . كما شهد هذا العام بداية الخطة الخمسية الثالثة للسنوات ١٩٨٦ــ ١٩٩٠ وكذلك اقرار مشروع الميزانية العامة للدولة لعام ١٩٨٧ التي تميزت بانخفاض كل من الايرادات والمصروفات المقدرة بنسبة ٢٠ ٪ و١٤ ٪ على التوالي بالمقارنة مع الميزانية التقديرية لعام ١٩٨٦ .

وقد اتخذت الحكومة عدة اجراءات واصدرت عدة تعديلات تشريعية بهدف تنظيم الوضع الاقتصادي في البلاد ، من ابرزها اجراء تعديلات بشأن ضريبة الدخل ، دعم الانتاج المحلي وتنظيم القطاعات الاقتصادية في البلاد وخاصة القطاع العقاري ، القطاع الزراعي ، القطاع التجاري والقطاع المصرفي . وواصلت حكومة سلطنة عمان سياستها في توثيق علاقاتها مع مختلف الدول العربية والصديقة ، شملت توقيع اتفاقيات للتعاون التجاري والاقتصادي والفني ، التعاون في مجال النقل الجوي وفي مجال التمثيل الدبلوماسي . وفيما يلي ابرز مستجدات مناخ الاستثمار التي شهدها هذا العام .

---

(١) بعد صدور تقرير مناخ الاستثمار في الوطن العربي لعام ١٩٨٥ ورد للمؤسسة الملاحظات التالية من سلطنة عمان :
(١) تم فصل وزارة الزراعة والاسماك والنفط والمعادن الى وزارتين ، وزارة الزراعة والاسماك ووزارة النفط والمعادن .
(٢) لم يشر التقرير الى الدعم المالي الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (١٩٨٠/٨٣) الذي يوفر قروضا بدون فوائد ومنحا للوحدات الانتاجية في مجالات الصناعة والزراعة والاسماك والمعادن والمحاجر وفقا لشروط معينة .
(٣) لم يشر التقرير الى الاعفاءات الضريبية التي يوفرها المرسوم السلطاني رقم (٧٥/٢١) للشركات العاملة في مجال الزراعة والاسماك ، والاعفاءات الضريبية التي يوفرها المرسوم السلطاني رقم (٧٧/٦٥) للشركات المختلطة بوجه عام والعاملة في شتى المجالات في السلطنة ، لذا اقتضى التنويه .

٢ ــ ١ ــ تعديلات تشريعية واجراءات حكومية :

شهد العام اصدار العديد من التعديلات التشريعية والاجراءات الحكومية التي لها تأثيراً مباشراً على مناخ الاستثمار في البلاد . من ابرزها التعديلات التي تتعلق بدعم الانتاج المحلي وتلك التي تتعلق بتنظيم القطاعات الاقتصادية في البلاد والتي شملت كل من القطاع التجاري ، القطاع الزراعي ، والقطاع المصرفي ، والتعديلات التي تتعلق بضريبة الدخل . وذلك على النحو التالي :

فيما يتعلق بالاجراءات التي تهدف الى دعم الانتاج المحلي :

ــ صدر القراران الوزاريان رقم (٤٢)، (٤٤) لسنة ١٩٨٦ بفرض رسوم جمركية على الواردات من الاصباغ بنسبة ١٥ ٪ وعلى بعض المنتجات الزراعية بنسبة ٥٠ ٪ خلال الموسم الزراعي ١٩٨٦ .

ــ تقرر تخفيض اسعار الغاز المستخدم للاغراض الصناعية بنسبة ١٢ ٪ وتخفيض ايجار الاراضي بالمناطق الصناعية بنسبة قد تصل الى ٥٠ ٪ من سعرها الحالي .

ــ في اطار خطة الدولة لدعم وتشجيع الصناعة الوطنية في البلاد ، اصدرت وزارة التجارة والصناعة تعميما لكافة الشركات في السلطنة باعطاء افضلية في المشتروات الحكومية للمنتجات الصناعية المحلية وذلك من خلال وضع مواصفات العطاءات الحكومية بحيث يراعى فيها مواصفات المنتجات المحلية .

ــ واصلت وزارة التجارة والصناعة اصدار قرارات اعفاء من الرسوم الجمركية لبعض الشركات وتمديد الاعفاء الممنوح لشركات اخرى .

وفيما يتعلق بتنظيم القطاعات الاقتصادية ، صدرت التشريعات الآتية :

ــ بالنسبة للقطاع العقاري صدر مرسوم رقم (٨٦/٧٨) باصدار قانون تنظيم اعمال السمسرة في المجالات العقارية والذي قضى بما يلي :

أ ــ الحصول على ترخيص خاص من وزارة التجارة والصناعة كشرط لمزاولة مهنة السمسرة في المجالات العقارية .

ب ـ ان يمارسه الشخص الطبيعي العماني الجنسية والمقيم في السلطنة ، او الشركة العمانية المؤسسة وفقا لاحكام قانون الشركات التجارية وقانون الحرف الاجنبية واستثمار الرأسمال الاجنبي ، شريطة ان يكون الشخص الطبيعي او المعنوي مسجلا في السجل العقاري وعضوا في غرفة تجارة وصناعة عمان ، وله مقر او مكتب خاص مناسب باسمه في السلطنة .

جـ ـ تحديد الواجبات التي على السمسار مثل مسك السجلات بالمعاملات والصفقات التي يتوسط فيها ، والاعلان عن اسمه ورقم قيده في السجل في المكاتبات والاوراق الصادرة منه ، ومنعه من المتاجرة لنفسه او لاسرته في العقار ، ومسؤوليته في حفظ ما يتسلمه من مستندات او اوراق متعلقة بالصفقة التي يتوسط فيها .

د ـ تنظيم المسائل المتعلقة بالاجرة التي يتقاضاها .

هـ ـ مخالفات القانون والجزاءات المنصوص عليها .

ـ صدر قرار بزيادة رأس مال بنك الاسكان العماني من عشرين مليون ريال عماني * الى ثلاثين مليون ريال لزيادة قدراته الاقراضية للمشاريع العقارية في البلاد .

و بالنسبة لقطاع الفندقة والسياحة :

ـ صدر القرار الوزاري رقم (٩٢) لسنة ١٩٨٦ بتحديد نسب تخفيضات اسعار الاقامة في الفنادق ، و يقضي بوجوب اعتماد اسعار الاقامة في الفنادق من دائرة السياحة بوزارة التجارة والصناعة حسب درجة كل منها ، كما نص القرار على عدم منح تخفيضات في اسعار الاقامة تزيد على النسب المحددة في القرار .

اما بالنسبة للقطاع الزراعي :

ـ صدر القرار الوزاري رقم (١٧) لسنة ١٩٨٦ بشأن العمل ببطاقة الحيازة الزراعية ليحل محل النظام الصادر بالقرار الوزاري رقم (٥) لسنة ١٩٨٢ ، و يقرر النظام الجديد للمزارعين العمانيين دون غيرهم حق الحصول على البطاقة والتي بموجبها يحصل الحائز على مستلزمات الانتاج الزراعي ومواد علف الحيوان والخدمات الزراعية والبيطرية .

وفيما يتعلق بقطاع التجارة :

ـ صدر المرسوم السلطاني رقم (٨٦/٨٨) بتعديل احكام قانون السجل التجاري رقم (٧٤/٣) وقد قضى التعديل بإنشاء امانة للسجل التجاري في وزارة التجارة والصناعة ، يعهد اليها مسك السجل التجاري لتدوين ونشر المعلومات المتعلقة بالتجار والشركات والاشخاص المعنوية العامة ، وقد استثنى المرسوم من القيد في السجل التجاري الافراد المشتغلون بالزراعة او الصيد والذين يقومون بنقليات صغيرة على البر او سطح الماء لقاء اجور او نفقات عامة زهيدة ، واية فئات صغيرة اخرى من التجار او الحرفيين البسطاء يقرر وزير التجارة والصناعة اعفاءها . كما حظر المرسوم احتراف التجارة في السلطنة قبل الحصول على ترخيص بذلك من وزارة التجارة والصناعة .

ـ صدر المرسوم السلطاني رقم (٩٩) لسنة ١٩٨٦ باجراء تعديل في النظام العام لغرفة التجارة والصناعة عهد لها بموجبه القيام بجمع كافة المعلومات والاحصاءات التي تهم التجارة والصناعة وتبويبها وامداد الحكومة والهيئات العامة بالبيانات والمعلومات والآراء المتعلقة بالمسائل التجارية والصناعية . كما اجاز لها التقدم بمقترحات ودراسات حول انشاء المعارض والبورصات والموانىء والاسواق ودراسة مشاريع القوانين والانظمة التجارية والصناعية والمعاهدات الخارجية الاقتصادية . كما اوجب النظام على كل من يزاول الاعمال التجارية مواطنا كان ام اجنبيا ، شخصا طبيعيا او معنويا ان ينتسب الى غرفة التجارة والصناعة ، و يتم تسجيله بالغرفة او الفرع الذي يقع مقر عمله الرئيسي ضمن نطاقه .

ـ صدر القرار الوزاري رقم (١٣٤) لسنة ١٩٨٦ بتعديل الرسوم الجمركية على الواردات ليزيد هذه الرسوم من ٤ ٪ الى ٥ ٪ .

(*) الريال العماني يعادل نحو ٢,٦ دولار كما في ١٩٨٦/١٢/٣١ .

ـ وصدر قرار وزاري رقم (٢٦) لسنة ١٩٨٦ الذي يقضي بجواز الاستيراد من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية دون الحاجة الى وكيل محلي وذلك تنفيذا للاتفاقية الاقتصادية الموحدة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية .

ـ وصدر القرار الوزاري رقم (١٣) لسنة ١٩٨٦ بشأن تنظيم البيع بالاسعار المخفضة ، و ينص القرار على الاّ تتجاوز نسبة التخفيض على كافة انواع السلع ٢٠ ٪ من الاسعار المحددة للبيع قبل التخفيض والاّ تزيد نسبة الربح فيها بعد التخفيض على ٢٠ ٪ من تكلفتها الحقيقية .

واما بخصوص القطاع المصرفي :

ـ فقد اصدر البنك المركزي العماني قرارا بالزام جميع البنوك المحلية بالاحتفاظ بودائعها داخل البلاد وذلك لحماية حقوق المودعين .

ـ كما صدرت اللائحة رقم (ب م/١٩٨٦/٨/٢٧) تنص على السماح لفروع المصارف الاجنبية العاملة بالسلطنة بالاحتفاظ بأرصدة دائنة بعملات اجنبية لدى المركز الرئيسي او لدى فروعها خارج السلطنة شريطة ألا تتجاوز هذه الارصدة ١٠٠ ٪ من القيمة الصافية لهذه الفروع داخل السلطنة .

ـ ومن جهة اخرى اصدر البنك المركزي تعميما الى جميع المصارف العاملة في البلاد اجاز لها اللجوء لاستعمال تسهيلات مقايضة الدولار التي يقدمها البنك المركزي العماني بما لا يتجاوز ٤٠ ٪ من مجموع ودائع العملة الاجنبية لدى كل مصرف دون ادخال الودائع المأخوذة من المصارف بعين الاعتبار .

كما صدرت عدة تشريعات تنظم بعض المسائل المتعلقة بضريبة الدخل ، فصدر القراران الوزاريان رقم (٥) ورقم (٣٢) لسنة ١٩٨٦ اللذان قضيا بأن يراعى عند تحديد الدخل السنوي الخاضع للضريبة لاية شركة تأمين اجنبية تعمل في السلطنة عن طريق وكيل مفوض معتمد ، عدم السماح بخصم اي مبلغ يجاوز ٢٥ ٪ من الدخل الاجمالي (الاقساط المحصلة) مقابل العمولة التي يتقاضاها الوكيل ، على ان يسري ذلك على الدخل الخاضع للضريبة اعتبارا من السنة الضريبية المنتهية في ١٩٨٦/١٢/٣١ كما صدر المرسوم السلطاني رقم (٤٥) لسنة ١٩٨٦ قاضيا بامتداد الاعفاء المقرر بمقتضى المرسوم السلطاني رقم (٦١) لسنة ١٩٨٠ للشركات المملوكة بالكامل لعمانيين من ضريبة الدخل على الشركات حتى نهاية ١٩٨٦/١٢/٣١ كما صدر القرار الوزاري رقم (٤٣) لسنة ١٩٨٦ والذي حدد الهيئات التي تخصم التبرعات المقدمة لها من الدخل السنوي الخاضع للضريبة مع وضع حد اقصى قدره ١٠ ٪ من الدخل الاجمالي .

٢ ـ ٢ ـ اتفاقيات وترتيبات ثنائية او جماعية :

بهدف توثيق علاقاتها مع مختلف الدول العربية والاجنبية ارتبطت حكومة سلطنة عمان بعدة اتفاقيات ثنائية شملت مجالات التعاون التجاري والاقتصادي والفني وتبادل الاعفاء الضريبي ، وكذلك التعاون في مجال النقل الجوي .

٢ ــ ٢ ــ ١ ــ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع الدول العربية :

في مجال التعاون الاقتصادي والتجاري والفني :

١ ــ تم بتاريخ ١٩٨٦/٢/١٨ التوقيع على اتفاقية التعاون التجاري والاقتصادي مع حكومة المملكة الاردنية الهاشمية . وتم في وقت لاحق التصديق على هذه الاتفاقية من قبل حكومتي البلدين .

٢ ــ صادقت حكومة سلطنة عمان على اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني الموقعة بينها وبين حكومة جمهورية مصر العربية وتهدف هذه الاتفاقية الى تحديد الاطار العام للتعاون الاقتصادي والفني بين البلدين وتشجيع اقامة المشروعات المشتركة . وتدريب واعداد الكوادر الفنية وتبادل الخبرات في المجالات المختلفة .

٣ ــ وقعت حكومة سلطنة عمان مع حكومة المملكة المغربية اتفاقية تجارية ، تقوم السلطنة بموجبها باستيراد الحمضيات من المغرب ، وسيتم النقل في المرحلة الاولى عن طريق جدة .

٤ ــ محضر مشترك مع الجمهورية العراقية للتعاون في المجال الاقتصادي والفني والعلمي .

وفي مجال تبادل الاعفاء الضريبي تم التوقيع على اتفاقية تبادل الاعفاء الضريبي مع حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وتقضي بتبادل الاعفاء الضريبي على الدخل الناشىء عن النقل الجوي بين البلدين .

كما صدر المرسوم السلطاني رقم (٣٧) لسنة ١٩٨٦ بالتصديق على اتفاقية تبادل الاعفاء الضريبي بين حكومتي سلطنة عمان ودولة الكويت ، الموقع عليها في مدينة مسقط بتاريخ ١٩٨٦/٢/٢٢ .

وفي مجال النقل الجوي :

١ ــ صدر المرسوم السلطاني رقم (٥٢) لسنة ١٩٨٦ بالتصديق على اتفاقية النقل الجوي مع حكومة الجمهورية التونسية .

٢ ــ صدر المرسوم السلطاني رقم (٧٠) لسنة ١٩٨٦ بالتصديق على اتفاقية التعاون بشأن الخدمات الجوية الموقعة مع حكومة الجمهورية العراقية .

٣ ــ صدر المرسوم السلطاني رقم (٦٩) لسنة ١٩٨٦ بتفويض وزير المواصلات بالتوقيع على اتفاقية التعاون في مجال الخدمات الجوية مع حكومة جمهورية مصر العربية .

وفي اطار تنفيذ القرارات الصادرة تطبيقا للاتفاقية الاقتصادية الموحدة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية صادقت حكومة سلطنة عمان على السماح لمواطني دول المجلس بالتملك العقاري في جميع الدول الاعضاء التي اقرها المجلس الاعلى لقادة دول المجلس في دورته السادسة .

كما صدر القرار الوزاري رقم (٢٦) لسنة ١٩٨٦ بجواز الاستيراد من دول المجلس دون الحاجة الى وكيل محلي .

٢ ــ ٢ ــ ٢ ــ اتفاقيات وترتيبات ثنائية مع دول اجنبية :

ابرمت حكومة سلطنة عمان اتفاقيات مع بعض الدول الاجنبية شملت التعاون في مجال النقل

الجوي ، التعاون الاقتصادي والتجاري والفني وتشجيع وحماية الاستثمارات .

فصدرت المراسيم السلطانية رقم (١٢) لسنة ١٩٨٦ ورقم (٦٧) لسنة ١٩٨٦ و(٦٩) لسنة ١٩٨٦ بتفويض وزير المواصلات في توقيع اتفاقيات للتعاون في مجال النقل الجوي مع كل من حكومات جمهورية المانيا الاتحادية والاتحاد الفدرالي السويسري وجمهورية سنغافورة وجمهورية بنغلاديش .

وتم التصديق على اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري والفني مع جمهورية باكستان الاسلامية وعلى اتفاق التعاون الفني مع الجمهورية الفرنسية ، وجرى التوقيع بالاحرف الاولى على اتفاقية للتعاون الاقتصادي والتكنولوجي واخرى لتشجيع وحماية الاستثمارات مع مملكة هولندا .

٢ ــ ٣ ــ وقائع واحداث :

أدى انخفاض عوائد الدولة من النفط خلال العام الى تباطؤ في اداء معظم قطاعات الاقتصاد العماني ، ومع ذلك فقد سعت الحكومة الى تجاوز حالة الانكماش باقرار خطة خمسية جديدة للتنمية سجلت زيادة في مجمل مخصصاتها تزيد على ما رصد للخطة السابقة كما واصلت الحكومة جهودها في هذا المجال ، وعلى الصعيد الدولي سجل العام اعادة علاقات سياسية بين السلطنة وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية وتعيين اول سفير للسلطنة لدى الاتحاد السوفييتي .

وفيما يلي اهم الوقائع والاحداث التي شهدها العام .

١ ــ الخطة والميزانية العامة :

صدر مرسوم سلطاني باعتماد خطة التنمية الخمسية الثالثة للسنوات ١٩٨٦ــ ١٩٩٠ . وقدرت جملة الموارد خلال سنوات الخطة بنحو ٨٦٥٦ مليون ريال عماني بزيادة قدرها نحو ١٧٠٩ مليون ريال عماني عما كان مقدراً في الخطة الخمسية الثانية . وقدر اجمالي المخصصات بنحو ٩٢٥٠ مليون ريال عماني بزيادة قدرها نحو ١٦٨٠ مليون ريال عماني عما كان بالخطة السابقة . وبذلك يكون العجز المتوقع في الخطة الثالثة نحو ٥٩٤ مليون ريال عماني ، تتم تغطيته باستخدام نحو ٣٠٠ مليون ريال من ارصدة الدولة ونحو ٢٩٤ مليون ريال من الاقتراض الخارجي . وقد قدرت اجمالي الاعتمادات المخصصة للمشاريع الانمائية بنحو ٢٢١١ مليون ريال اي ما نسبته نحو ٢٤ ٪ من اجمالي الانفاق خلال سنوات الخطة . وخصص مبلغ ١٢١ مليون ريال عماني لدعم القطاع الخاص ونحو ١٠٠ مليون ريال لمواجهة مساهمات السلطنة في مؤسسات دولية واقليمية ومحلية والباقي والمقدر بنحو ٦٨١٨ مليون ريال لمواجهة المصروفات المتكررة .

ومن جهة اخرى صدر مرسوم سلطاني بالتصديق على الميزانية العامة للدولة لعام ١٩٨٧ حيث قدرت الايرادات خلال العام بنحو ١٣٣٥ مليون ريال عماني مقابل نحو ١٦٦٦ مليون ريال في عام ١٩٨٦ اي بانخفاض قدره نحو ٣٣١ مليون ريال او ما نسبته ١٩,٩ ٪ منها ١٠٨١ مليون ريال عماني من ايرادات النفط . وقدرت جملة المصروفات بنحو ١٦١٠ مليون ريال مقابل ١٨٦٨ مليون ريال تقديرات عام ١٩٨٦ اي بانخفاض بنحو ٢٥٨ مليون ريال او ما نسبته ١٣,٨ ٪ . وبالتالي

يكون العجز المتوقع في عام ١٩٨٧ نحو ٢٧٥ مليون ريال مقابل عجز بلغ في عام ١٩٨٦ نحو ٢٠٢ مليون ريال . وقد خصص في ميزانية عام ١٩٨٧ نحو ٣٩٦ مليون ريال لمصروفات التنمية ومبلغ ١١٧٩ مليون ريال للمصروفات المتكررة ومبلغ ٢١ مليون ريال لدعم القطاع الخاص ومبلغ ١٤ مليون ريال اجمالي المساهمة في المؤسسات الدولية والاقليمية والمحلية .

٢ ــ اداء الاقتصاد العماني :

في اعقاب تدهور اسعار النفط الخام في الاسواق العالمية وما ترتب عنه من تراجع عائدات السلطنة من صادراتها النفطية والتي تشكل نحو ٨٨ ٪ تقريبا من اجمالي الايرادات العامة للدولة (حسب ارقام عام ١٩٨٦) . والتي سجلت انخفاضاً بنسبة ٣٦,٢ ٪ خلال الاشهر التسعة الاولى من عام ١٩٨٦ مقارنة بالفترة نفسها من عام ١٩٨٥ . ونظراً لانتهاء الخطة الخمسية الثانية في مطلع العام ١٩٨٦ والتي انتهى معها تنفيذ معظم المشروعات الانشائية الكبرى مثل جامعة السلطان قابوس ، فندق قصر البستان ، مجمع السلطان قابوس الرياضي بالاضافة الى عدد من الطرق والجسور والسدود والمشاريع الاسكانية والمرافق الثقافية والاجتماعية في البلاد ، فقد عانت شركات المقاولات وشركات الخدمات التي يرتبط عملها مباشرة بالاعمال الانشائية بالاضافة الى شركات تجارة مواد البناء ، من ركود في نشاطها ، مما دفعها للاستغناء عن خدمات معظم عمالها الاجانب . وبالرغم من غياب الاحصاءات الدقيقة في هذا الصدد إلا ان الدلائل تشير الى ان ما يزيد على ٨٠ الف وافد قد غادروا السلطنة خلال العام . وقد انعكس ذلك بصورة واضحة على عدة قطاعات للخدمات خاصة قطاع العقارات ، قطاع التجارة العامة والقطاع المصرفي .

كان قطاع العقارات من اكثر القطاعات تأثرا بمظاهر الركود خلال عام ١٩٨٦ حيث سجل الطلب على المباني السكنية والتجارية انخفاضاً ملموساً ادى الى انخفاض الايجارات بشكل حاد جاوز ٥٠ ٪ مما كان عليه في العام المنصرم . واما في قطاع التجارة العامة فقد لوحظ انخفاض الطلب على السلع الاستهلاكية وتفشي حالة من الركود في مستوى النشاط التجاري بعامة في البلاد .

وبالنسبة للقطاع المصرفي ، فإنه نظرا لأستئثار قطاع الإنشاءات بنسبة كبيرة من الائتمان الذي قدمته المصارف التجارية حيث وصل الى نحو ١٤٥,٨ مليون ريال حتى منتصف عام ١٩٨٦ ، ونتيجة لانهيار الايجارات بشكل لم يسبق له مثيل فقد وجد اصحاب العقارات انفسهم عاجزين عن سداد ديونهم المصرفية وفوائدها ، وبالتالي لقيت البنوك التجارية صعوبات في تحصيل معظم ديونها ، ولذلك اصبحت اكثر تحفظا في تقديم المزيد من القروض المصرفية ، فضلاً عن الانخفاض النسبي في الطلب على التسهيلات المصرفية لتمويل العمليات التجارية نتيجة لانخفاض الطلب على السلع والخدمات .

وفي مواجهة الانكماش في النشاط الاقتصادي قامت الحكومة بتخفيض سعر صرف الريال العماني مقابل الدولار الامريكي اعتبارا من ١٩٨٦/١/٢٦ بنسبة ١٠ ٪ تقريبا ، وادى هذا التخفيض الى ارتفاع ملحوظ في الاسعار شمل كافة السلع والخدمات المستوردة ، وقد ضاعف من

ذلك ارتباط الريال بالدولار الامريكي الذي شهد انخفاضاً حاداً في قيمته مقابل العملات الرئيسية الاخرى كالين الياباني والمارك الالماني ، ولذا سجلت اسعار السلع الاستهلاكية في العام ارتفاعاً يقدر بنحو ٢٥ ٪ عما كانت عليه في العام المنصرم .

وفي اطار مواجهة آثار انخفاض عائدات النفط قررت الحكومة تخفيض النفقات في الميزانية بنسبة ١٠ ٪ وترشيد الانفاق العام ومراجعة اولويات تنفيذ المشاريع وخفض الاستيراد .

٣ ــ تنظيم الشؤون الاقتصادية في البلاد :

صدر مرسوم سلطاني باعادة تنظيم مجلس الشؤون المالية الذي يرأسه السلطان قابوس و يضم في عضويته كل من نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون المالية والاقتصادية نائبا للرئيس ووزيري البترول والمعادن ، والتجارة والصناعة ، ومحافظ البنك المركزي اعضاء كما صدر قرار وزاري بتشكيل لجنة برئاسة وكيل وزارة التجارة والصناعة وعضوية عدد من المندوبين يمثلون مختلف القطاعات الاقتصادية لدراسة سبل ووسائل تنشيط الحركة التجارية والاقتصادية في البلاد . وقد انتهت اللجنة المذكورة من دراسة كافة جوانب تنشيط الاقتصاد العماني في مطلع شهر ديسمبر/ كانون اول ١٩٨٦ . وقد عرضت الدراسة على مجلس الوزراء لوضعها موضع التنفيذ .

ومن جهة اخرى تم انشاء مكتب للاوراق المالية بوزارة التجارة والصناعة ليكون نواة سوق الاوراق المالية في المستقبل . حيث اوصت الدراسة التي اشترك في اعدادها كل من وزارة التجارة والصناعة ، وزارة المالية والاقتصاد ، البنك المركزي وغرفة تجارة وصناعة عمان ، بإنشاء هذا المكتب نظرا لان عدد الشركات المساهمة في السلطنة في الوقت الراهن ، لا تبرر قيام سوق اوراق مالية متكاملة .

٤ ــ العمل وتنمية القوى البشرية :

في اطار توجهات الحكومية العمانية الرامية الى تنمية القوى البشرية والعمل على زيادة نسبة العمالة الوطنية في البلاد ، تم تشكيل لجنة مؤقتة من المجلس الاستشاري للعمل على احلال العمالة المحلية بدل العمالة الوافدة في القطاعين العام والخاص ، ومن المتوقع ان يناقش المجلس الاستشاري نتائج اعمال اللجنة في دور انعقاده التالي عام ١٩٨٧ . ومن جهة اخرى اصدر البنك المركزي العماني تعليماته الى البنوك التجارية للعمل على رفع نسبة العمالة المحلية في القطاع المصرفي من ٤٩ ٪ حالياً لتصل الى ٩٠ ٪ عام ١٩٩٠ .

وعلى صعيد آخر تم افتتاح جامعة السلطان قابوس هذا العام وهي اول جامعة تنشأ في السلطنة و بدأت مسيرتها العلمية باستقبال الطلبة للعام الدراسي الحالي ١٩٨٧/٨٦ ، وتضم الجامعة كليات للعلوم ، الطب ، الهندسة ، التربية والزراعة .

كما تم بتاريخ ١٩٨٦/١٢/٢٦ افتتاح مركز العلوم البحرية والسمكية في منطقة البستان بمسقط ، الذي سيتولى تقديم خدماته لقطاع الثروة السمكية ، وتدريب الكوادر الفنية في البلاد .

وصدر امر سلطاني بإنشاء اول معهد للفنادق في السلطنة على مستوى معهد الفندقة العالمي

بسويسرا لتدريب الكوادر العمانية وتأهيلها للعمل في ادارة الفنادق .

انتهت وزارة التجارة والصناعة من اجراء مسح شامل لتحديد فرص الاستثمار في مجالات الصناعة الخفيفة والمتوسطة في السلطنة ، وقد اسفر المسح عن تحديد ١٩ مشروعا صناعيا ، وأعدت الوزارة دراسات الجدوى التفصيلية لهذه المشاريع تمهيدا لطرحها على القطاع الخاص لتنفيذها . ومن جهة اخرى اعلن وزير التجارة والصناعة في بيان قدمه للمجلس الاستشاري ان وزارته تخطط لإنشاء المزيد من المناطق الصناعية المجهزة تجهيزا كاملا على نمط منطقة الرسيل الصناعية ، وذلك لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار الصناعي . وفي مجال تمويل المشاريع الصناعية قدم بنك تنمية عمان قروضاً لـ ٢١ مشروعاً منذ بداية العام الحالي ١٩٨٦ ، تكلفتها الاجمالية نحو ٧,٣ مليون ريال عماني بلغت مساهمة البنك فيها نحو ٢,٩ مليون ريال . وقد تم خلال هذا العام افتتاح مصنعين كبيرين في مدينة الرسيل الصناعية يمتلكهما القطاع الخاص ، احدهما لانتاج انابيب بلاستيكية والآخر لانتاج سائل الاكسجين والنيتروجين المستخدم في مختلف الصناعات . كما تم افتتاح مصنعين حكوميين احدهما لصناعة الفخار في مدينة بهلا ، والاخر لصناعة النسيج في مدينة سمائل وقد اشرفت على تنفيذهما وزارة التراث القومي والثقافة ، وذلك في اطار خطتها للحفاظ على الحرف التقليدية والوطنية .

وعلى صعيد آخر اسفرت الدراسات الاولية ، التي تقوم بها المديرية العامة للمعادن بوزارة النفط والمعادن ، عن اكتشاف مواقع جديدة لخام النحاس بكميات كبيرة و بجودة عاليه ، كما تم اكتشاف مواقع جديدة للذهب والفضة بالاضافة الى خام الكروم ، وقد تقدمت عدة شركات عالمية بعروضها للمساهمة في تطوير هذه الاكتشافات ، ومن جهة اخرى تم بتاريخ ١٩٨٦/١١/١٢ افتتاح احدث حقل لانتاج النفط في السلطنة ، ومن المتوقع ان يبلغ انتاجه في العام القادم نحو ٧٥ الف برميل يوميا .

٥ ــ أحداث سياسية وأخرى :

ــ اصدرت الحكومة في شهر ابريل / نيسان ١٩٨٦ عفوا شاملا عن جميع العناصر المناوئة ودعتهم الى العودة الى الوطن والمشاركة في بنائه وقد منحتهم مهلة للعودة تنتهي مع نهاية العام الحالي ١٩٨٦ .

كما تم اجراء بعض التغييرات الوزارية شملت وزارة الزراعة والاسماك ووزارة الاسكان ، كما الغيت وزارة شؤون الديوان السلطاني ووزعت اجهزتها واختصاصاتها على الادارات الحكومية الاخرى .

ــ تمت الموافقة على استئناف العلاقات السياسية مع جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية وذلك في اعقاب زيارة قام بها وكيل وزارة الخارجية العمانية للشؤون السياسية لعدن .

ــ كما تم تعيين اول سفير للسلطنة في الاتحاد السوفياتي وذلك في اطار تطوير العلاقات بين البلدين .

ــ شهدت العاصمة العمانية اجتماعات الدورة الرابعة لمجلس هيئة المواصفات والمقاييس لدول

مجلس التعاون لدول الخليج العربية حيث تم اقرار المواصفات الجديدة الموحدة لدول المجلس لبعض السلع شملت اطارات السيارات والآلات الحاسبة الدقيقة. وجدير بالذكر انه تم اعتماد ٤٨ مواصفة قياسية خليجية منذ انشاء الهيئة. كما شهدت البلاد اجتماعات الدورة الخامسة للجنة التعاون التجاري بين دول مجلس التعاون بحضور وزراء التجارة والصناعة في الدول الاعضاء حيث بحث الوزراء وسائل تكوين مخزون غذائي خليجي، وتنفيذ توصيات مؤتمر القمة الخليجي بشأن التعاون في اطار الاتفاقية الاقتصادية الموحدة وخاصة السماح لمواطني دول المجلس بممارسة النشاط التجاري في مختلف دول المجلس.

تم خلال العام التوقيع على اتفاقيات قروض على النحو التالي :

الجهات المقرضة	تاريخ الاتفاقية	قيمة القرض	العملة	المشروع المستفيد
أولاً : مؤسسات التمويل العربية				
الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية	١٩٨٦/١/١٦	٤,٥٠٠,٠٠٠	دينار كويتي	تطوير مشروع النظام الكهربائي الموحد
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٨٦/٦/١٥	٢,٠٥٠,٠٠٠	دينار اسلامي	مشروع حقن المياه الجوفية
ثانياً : مؤسسات التمويل الاجنبية				
البنك الدولي	مارس ١٩٨٦	٣٠,٠٠٠,٠٠٠	دولار امريكي	مشاريع طرق
الحكومة الامريكية	١٩٨٦/٩/٢٤	١٤,٥٠٠,٠٠٠	دولار امريكي	تنمية مصادر المياه
قرض تجميعي من ٥٣ مصرفا بقيادة بنك الخليج الدولي بالبحرين	١٩٨٦/٥/٢٤	٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠	دولار امريكي	تمويل مشاريع تنموية
شركة الموارد العالمية الامريكية	١٩٨٦/١٠/١٣	١,٦٥٠,٠٠٠	دولار امريكي	معونة فنية لبرنامج تنمية الثروة السمكية

٢ ــ ٤ ــ فرص الاستثمار المتاحة :

٢ ــ ٤ ــ ١ ــ امكانيات الاستثمار المتاحة في القطاعات المختلفة :

على الرغم من محدودية الموارد الطبيعية في السلطنة وندرة الموارد البشرية الوطنية المدربة يمكن القول بأنه ما زالت هناك فرص استثمارية جيدة في القطاع الزراعي وقطاع الصيد وقطاع الصناعة والتعدين يمكن اجمالها على النحو التالي :

ففي قطاع الزراعة والثروة الحيوانية :

يتوفر نحو ٣٠٠٠٠ هكتار من الاراضي الصالحة للزراعة حول مناطق دوكه ووادي فحاورين وشيسور وحنفيت لم تزرع بعد ويمكن استثمارها خاصة في ظل وجود دلائل قوية على توفر كميات كبيرة من المياه الجوفيه العميقة في هذه المناطق وتسعى الدولة الى تشجيع الاستثمار في هذا القطاع بتقديم العديد من التسهيلات والخدمات والدعم الى المشتغلين بالزراعة وتربية الحيوانات .

قطاع الصيد البحري :

يعد قطاع الصيد من أهم القطاعات التي يمكن ان يجد فيها المستثمرون فرصاً حقيقية للاستثمار وذلك لتوفر كميات كبيرة من الاسماك في مياه السلطنة حيث يبلغ حجم الكميات المصطادة سنويا نحو ١٠٠ الف طن يمكن زيادتها الى نحو ٣٥٠ الف طن و يستلزم ذلك بطبيعة الحال تزويد هذا القطاع بالمزيد من سفن الصيد الحديثة وبناء مخازن للتبريد والتوسع في اقامة منشآت تعليب الاسماك حيث يتوفر الطلب من الدول المجاورة على هذه المنتجات .

قطاع الصناعة والتعدين :

لقد اولت الحكومة العمانية قطاع الصناعة والتعدين اهتماما كبيرا فعملت على تهيئة المناخ المناسب لدفع القطاع الخاص الى توجيه استثماراته اليه وذلك عن طريق انشاء عدة مشاريع تعدينية وصناعية واستخراجية لخلق القاعدة الصناعية اللازمة لقيام مشروعات صناعية اخرى خاصة ولم يزل هناك العديد من المعادن التي لم يتم استغلالها بعد مثل الكروم ، النيكل ، الحديد ، المنجنيز ، الحجر الجيري ، الاسبستوس مما يشجع على قيام العديد من الصناعات التحويلية التي يمكن اجمالها فيما يلي :

صناعة الاسمنت ــ الطوب والبلاط ــ الرخام ومنتجاته ــ الجبس ومنتجاته ــ الصناعات الكيماوية المعتمدة على الملح ــ الصناعات التي تستخدم الاسبستوس ــ صناعة الالياف الزجاجية ، وذلك فضلا عما يمكن قيامه من صناعات تعتمد على المنتجات الزراعية والحيوانية والاسماك ومنها : صناعة الاعلاف الحيوانية ــ تعليب عصير الحمضيات ــ تصنيع وتعليب الصلصة ــ صناعة الزيوت النباتية والصابون ــ صناعة الالبان والجبن والزبد ــ تجميد وتعليب الاسماك ــ تجميد وتعليب اللحوم .

٢ ــ ٤ ــ ٢ ــ مشروعات معروضة للاستثمار:

المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح للمشروع	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي الكلفة التقديرية للمشروع
مشروع صيد الاسماك	المنظمة العربية للتنمية الزراعية	السواحل	دراسة اولية	٣٢ مليون دولار
مشروع انتاج الالبان	مؤسسة الخليج للاستثمار	غير محدد	دراسة اولية	١٦ مليون دولار
مشروع انتاج جدات الدواجن	مؤسسة الخليج للاستثمار	غير محدد	دراسة اولية	١٦ مليون دولار
انتاج الاسمدة النتروجينية	الاتحاد العربي لمنتجي الاسماك	غير محدد	دراسة اولية	غير محدد
انتاج الاسمدة المركبة	الاتحاد العربي لمنتجي الاسماك	غير محدد	دراسة اولية	غير محدد

٢ ــ ٥ ــ الاستثمارات العربية الوافدة خلال العام:

تم الترخيص خلال العام لمشروعين يساهم في ملكيتهما مستثمرون عرب وذلك كما هو مبين في الجدول التالي:

التراخيص الجديدة الممنوحة لمستثمرين عرب او مشروعات يساهم فيها مستثمرون عرب

اسم الشركة	رأس المال	جنسية المساهمين ونسبة مساهمتهم
شركة الجبل لحفر الآبار	٣٥,٠٠٠ ريال	٥٠ ٪ امارات
شركة الخدمات الخاصة لحقول النفط	١٥٠,٠٠٠ ريال	٤٩ ٪ امارات

[١٣]

تقرير
مناخ الاستثمار
في
دولة قطر
لعام ١٩٨٦

مناخ الاستثمار
في دولة قطر لعام ١٩٨٦

واصلت الحكومة القطرية تكثيف جهودها لمواجهة الركود الاقتصادي وتقليص العجز في الموازنة العامة للدولة بضغط المصروفات مع التوسع في الانتاج الزراعي والحيواني للوصول الى الاكتفاء الذاتي، كما استهدفت الحكومة تطوير الإنتاج في مصنع الحديد والصلب بهدف زيادة الصادرات لتنمية موارد الدولة غير النفطية. وفيما يلي أهم مستجدات مناخ الاستثمار خلال العام.

٢ ــ ١ ــ تعديلات تشريعية واجراءات حكومية:

ركزت الحكومة على اصدار عدد محدود من القوانين والقرارات لتنظيم الجوانب الاقتصادية والتجارية في البلاد وتنفيذ مقررات المجلس الاعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الخاصة بممارسة النشاطات الاقتصادية لمواطني دول المجلس.

وفيما يتعلق بالموازنة العامة للدولة فقد تم تأجيل ميزانية ٨٧/٨٦ مع الاستمرار في الاجراءات الهادفة الى خفض الانفاق. و يرجع تأجيل اعلان الموازنة الى التذبذب الشديد الذي تتعرض له ايرادات الدولة نتيجة لتغير الكميات المنتجة من النفط واسعار البيع. هذا و ينتظر ان يصل العجز في ميزان الحساب الجاري الى حوالي ١٩٢ مليون دولار في نهاية ١٩٨٦.

وفي اطار تنظيم الشركات بما يتمشى مع احتياجات المرحلة الراهنة:

١ ــ صدر قرار وزاري رقم (٣) لسنة ١٩٨٦ في شأن احكام وشروط الحصول على ترخيص احتراف مزاولة الاعمال التجارية، وقد حظر الاشتغال بالتجارة او انشاء المحلات التجارية الا بعد الحصول على ترخيص وفقا لاحكام القواعد السارية ولا يتم التسجيل في السجل التجاري الا بعد صدور الترخيص واشترط في طالب الترخيص من الاشخاص الطبيعيين ان يكون قطريا وألا يقل عمره عن ١٨ سنة ميلادية وان يكون مالكا لرأس مال المنشأة ومسؤولا عن ادارتها و يديرها لحسابه الخاص وألا يكون قد سبق ان اشهر افلاسه او صدر عليه حكم في احدى جرائم الغش التجاري او السرقة او النصب ما لم يكن قد رد اليه اعتباره، اما بالنسبة لطالبي التراخيص من الشركات فقد اشترط القرار ان تكون الشركة مؤسسة في قطر وان يكون عقد التأسيس مصدقا عليه ومتضمنا البيانات الجوهرية وان يثبت كل شريك قيامه بسداد قيمة حصته في رأس المال وان يقدم الشريك غير القطري موافقة خطية من كفيله القطري على الاشتراك في الشركة، هذا وقد اجاز القرار الغاء التراخيص بقرار من وزير الاقتصاد والتجارة عند انقضاء الشركة او حلها او تصفيتها او توقفها، او في حالة توقف المرخص له وطلبه انهاء الترخيص، او اذا مضت مدة ٦ اشهر على صدور الترخيص دون مباشرة النشاط المرخص به، او عندما لا يملك المرخص له رأس مال المحل او في حالات الحصول على الترخيص بناء على بيانات كاذبة او مزورة. او اذا فقد المرخص له شرط من شروط مزاولة الاعمال التجارية وفقا لاحكام القانون، و يترتب على الغاء الترخيص محو

القيد في السجل التجاري. هذا وقد اصبح القرار ساري المفعول اعتبارا من تاريخ ٢٠ مارس / آذار ١٩٨٦.

٢ ــ صدر القانون رقم (١) لسنة ١٩٨٦ بشأن تسجيل شركات الادوية ومنتجاتها، فإشترط على شركات الادوية التسجيل وفقا لاحكامه قبل ممارسة نشاطها، وإنشاء لجنة دائمة بوزارة الصحة لتسجيل شركات الادوية والزامها هي والمؤسسات الصيدلية باخطار اللجنة بما لديها من ادوية وبالتغيرات التي تطرأ على حيازتها خلال الشهر التالي للحيازة او التغيير، وقد اعطى القانون لجنة التسجيل سلطة التحقيق مع اصحاب الشأن والغاء تسجيلهم لاسباب محددة. هذا وقد منح القانون شركات الادوية والمؤسسات الصيدلية القائمة مهلة لتصحيح اوضاعها بما يتفق واحكامه خلال ستة اشهر من تاريخ العمل به، علما بأن القانون اصبح نافذ المفعول اعتبارا من ١٦ اكتوبر/ تشرين اول سنة ١٩٨٦.

٣ ــ صدر القانون رقم (٤) لسنة ١٩٨٦ بتنظيم اعمال الوكلاء التجاريين وقد عرف الوكيل التجاري بأنه كل من كان مرخصاً له وحده دون غيره بتوزيع السلع والمنتجات او عرضها للبيع او التداول او ادارة خدمات معينة في نطاق الوكالة نيابة عن موكله، نظير ربح او عمولة، واوجب ان يكون عقد الوكالة مكتوباً، وحظر القانون على الموكل ان يستعين باكثر من وكيل تجاري واحد لنفس العمل في منطقة نشاط معينة، كما حظر مزاولة اعمال الوكالة من موكل له وكيل يزاول نفس العمل في نفس المنطقة، واقر حق الوكيل في العمولة او الربح عن الصفقات التي يبرمها الموكل مباشرة ولو لم يبذل فيها الوكيل اي مجهود، وحظر على المتعاقدين انهاء عقد الوكالة غير محدد المدة ما لم يصدر من احدهما خطأ يبرر انهاء العقد، كما حظر على الموكل سحب الوكالة من الوكيل ومنحها الى تاجر آخر إلاّ عند انتهاء مدة الوكالة او بالاتفاق او لاسباب جوهرية تقرها وزارة الاقتصاد والتجارة، كما اجاز للوزير منع استيراد السلع موضوع الوكالة اذا قام الموكل بسحب الوكالة في غير الحالات المذكورة، والزم الوكيل الذي تنتقل اليه الوكالة التجارية بشراء السلع التي تكون لدى الوكيل الاول والتي تشملها الوكالة بثمنها في السوق على ان يكون هو والموكل مسؤولين بالتضامن عن كافة التعهدات السابقة، كما الزم الوكلاء بتوفير قطع الغيار والصيانة اللازمتين للسلع التي تشملها وكالاتهم.

وفي مجال تنظيم العمل المصرفي:

١ ــ الزمت مؤسسة النقد القطرية جميع المصارف العاملة في الدولة بايداع نسبة ٣٪ من ودائعها لدى المؤسسة وذلك بهدف اعادة تدويرها في النظام المصرفي القطري عن طريق تسهيلات اعادة الخصم، وقد وصلت حصيلة المبالغ المودعة حتى ١٩٨٦/٥/٥ حوالي ٣٠٠ مليون ريال قطري. *

٢ ــ قامت مؤسسة النقد القطرية بتمديد تسهيلات خصم واعادة الخصم للبنوك التجارية وذلك بهدف مساعدتها في التغلب على مشاكل السيولة.

(*) الدولار يعادل ٣,٦٤ ريال قطري كما في ١٩٨٦/١٢/٣١.

هذا وقد صدرت بعض القرارات الاخرى المتنوعة منها :

١ ــ اتخذ مجلس الوزراء قرارا بالموافقة من حيث المبدأ على اقتراح وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بشأن تحصيل رسوم رمزية عند صرف رخص العمل لغير القطريين والتصديق على اختام الشركات والمؤسسات .

٢ ــ تم تخفيض اجور المكالمات الدولية بنسبة تتراوح ما بين ٣٢، ٤٠ ٪ اعتبارا من ١٩٨٦/٧/١٥ .

٣ ــ صدر قرار مجلس الوزراء رقم (١) لسنة ١٩٨٦ بشأن المواصفات الواجب توافرها في بعض السلع والمواد ، وقد قرر مواصفات قياسية يلتزم بها كل من المصدرين والمستوردين والمنتجين وحظر استيراد المواد والسلع غير المطابقة لتلك المواصفات القياسية . على أن تحلل العينات الخاضعة لاحكام القرار لدى المختبرات الحكومية وان تلتزم جميع الجهات العامة والخاصة بالمواصفات في الانتاج والاستيراد والتصدير في كل معاملا تها المتعلقة بالمشتريات والمبيعات وقد اعطى الوزير المختص الحق في الامر باعادة تصدير المواد المخالفة او اعدامها في حالة عدم اعادة تصديرها .

٤ ــ صدر قرار مجلس الوزراء رقم (٤) لسنة ١٩٨٦ بشأن عرض خطط ومشروعات التنمية على اللجنة الدائمة لحماية البيئة وقد اوجب هذا القرار عرض خطط التنمية ومشروعاتها الحكومية والاهلية ، الصناعية والزراعية والعمرانية ، على اللجنة الدائمة لحماية البيئة قبل تنفيذها وذلك لمراجعتها والتأكد من التزامها بالاساليب العلمية والعملية للتخطيط البيئي السليم .

٢ ــ ٢ ــ إتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية :

دخلت البلاد خلال العام في بعض الا تفاقيات والترتيبات مع دول وهيئات عربية وغير عربية كما يلي :

٢ ــ ٢ ــ ١ ــ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع دول عربية :

في مجال التنسيق مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية :

١ ــ وافق مجلس الوزراء القطري على مشروع قانون بشأن تنفيذ بعض احكام الا تفاقية الاقتصادية الموحدة والمتعلقة بالتعاون الفني والعلمي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية .

٢ ــ وافق مجلس الوزراء على مشروع قانون بشأن تنظيم تملك العقار لمواطني دول مجلس التعاون .

٣ ــ وافقت دولة قطر على مشروع نظام براءة الاختراع بدول مجلس التعاون .

٤ ــ سمحت السلطات القطرية للمؤسسات والوحدات الانتاجية الوطنية بدول مجلس التعاون بتصدير منتجاتها الى دولة قطر دون الزامها بتعيين وكيل محلي لهذا الغرض .

وفي اطار التعاون في مجال الكهرباء والغاز، تم اجتماع مشترك بين وزارة الكهرباء والماء القطرية ووفد من شركة الكهرباء والغاز التونسية لبحث اوجه التعاون وتبادل الخبرات والمعلومات في مجال الكهرباء بين البلدين .

وفي مجال الاتفاقيات الجماعية، وافق مجلس الوزراء القطري على تعديلات بعض مواد المشروع المعدل للاتفاقية العربية للتحكيم التجاري والتي يخص بعضها التنظيم الاداري ويختص بعضها الآخر بمواد الدفوع الشكلية من حيث توقيتها وكيفية عرضها والفصل فيها.

٢ ــ ٢ ــ ٢ ــ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع دول غير عربية:

تمت الموافقة على اتفاقيتين دوليتين احداهما في مجال التنمية الصناعية والثانية في مجال النقل البحري وذلك على النحو التالي:

١ ــ صدر المرسوم الاميري رقم (١٧) لسنة ١٩٨٦ بالموافقة على دستور منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية.

٢ ــ صدر المرسوم الاميري رقم (١٨) لسنة ١٩٨٦ بالموافقة على انضمام دولة قطر الى الاتفاقية الدولية الخاصة لقياس حمولة السفن لعام ١٩٦٩.

وفي مجال استخدام القوى العاملة الاجنبية:

١ ــ ابرمت الحكومة اتفاقية مع الجمهورية التركية تنص على تنظيم استخدام اليد العاملة التركية للمشاركة في عملية التنمية في قطر وتشكيل لجنة مشتركة من الجانبين لمتابعة تنفيذ الاتفاقية.

٢ ــ صدر المرسوم رقم (٢٢) لسنة ١٩٨٦ بالتصديق على اتفاقية استخدام العمال الهنود بدولة قطر.

٢ ــ ٣ ــ وقائع واحداث:

في ظل استمرار الاوضاع غير المستقرة للسوق النفطية واصلت الحكومة مجهوداتها لترشيد الانفاق وضغط الاستيراد وزيادة الانتاج في المجالين الصناعي والزراعي. وقد قامت الحكومة برصد مبلغ ٥,٤ مليار ريال للمشروعات الاساسية مقارنة بـ ٥,٢ مليار ريال خلال عام ١٩٨٥.

نتيجة للاهتمام المتواصل بالمشروعات الزراعية فقد اصبحت البلاد على مشارف الاكتفاء الذاتي، فقد بلغ الانتاج من الخضروات اكثر من ١٦ الف طن ومن اللحوم بشقيها الحمراء والبيضاء ٣٤٠٠ طن ومن الاعلاف الخضراء نحو ٤٨ الف طن ومن الاسماك اكثر من ٣ آلاف طن ومن الفاكهة والتمور اكثر من ٨ آلاف طن ومن البيض حوالي عشرة ملايين بيضة. وستأتي السياسة الطموحة في هذا المجال بنتائج أفضل مما تحقق خلال السنوات السابقة وذلك بفضل المشروعات الهادفة، واحدثها الشركة العربية القطرية لانتاج الالبان برأس مال قدره ٦٠ مليون ريال بالمشاركة مع الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية بهدف تربية مجموعة من الابقار الحلوب لانتاج نحو ٢٠٠٠ طن من منتجات الالبان سنويا. والشركة العربية القطرية لانتاج الدواجن التي تهدف الى تأمين الحاجات المتزايدة للسكان من لحوم الدواجن والبيض والتي اعتبرت مزرعة أم قرن نواة لها ومن المتوقع ان يتضاعف انتاج الشركة بمعدل ٣٠٠٪ بعد استكمال عمليات التوسع اللازمة.

وعلى صعيد اللحوم الحمراء والاسماك فقد انشئت مزرعة للاغنام في منطقة ابو سمرة بلغ عدد الاغنام فيها نحو ٦٣٠٠ رأس اما الاسماك فقد امتلكت الدولة كافة أسهم شركة قطر الوطنية لصيد الاسماك وذلك في اطار اعادة تشكيلها واصبحت الشركة تملك حاليا ٣ سفن للصيد ومصنع لتجميد الروبيان بطاقة انتاجية ١٠ طن .

ومما يبعث على التفاؤل في مجال التوسع الزراعي ان الدراسات التي تمت تشير الى توفر ما بين ٢٥٠٠ــ ٣٠٠٠ مليون متر مكعب من المياه الجوفية الصالحة للاستخدام في الري .

وفي المجال الصناعي فإن التنمية الثابتة المستمرة منذ أوائل السبعينات للوصول الى قاعدة صناعية متقدمة جعلت من قطر واحدة من اكثر الدول تقدما في مجال الصناعات الثقيلة بالخليج . هذا وقد حقق الانتاج في شركة قطر للحديد والصلب «قاسكو» ارقاما قياسية منذ بدء الانتاج سنة ١٩٧٨ حيث بلغ المنتج السنوي من الحديد الاسفنجي ٤٩٣٣٦١ طنا اي بنسبة ١٢٣ ٪ من الطاقة التصميمية ، ومن كتل الصلب ٥٣٣٩١٨ طنا اي بنسبة استغلال قدرها ١٣١ ٪ ومن قضبان التسليح ٥١١٥٨٧ طنا اي بنسبة استغلال ١٥٥ ٪ .

هذا وقد استمرت زيادة معدلات انتاج شركة قطر للاسمدة و يتوقع اضافة مصنع ثالث يبدأ الانتاج عام ١٩٨٩ ، اعتمادا على ان انتاج حقل الغاز الشمالي في قطر يمكن استعماله كاحتياطي تغذية لهذا المصنع . كما تم إفتتاح وحدة استخلاص الايثان الجديدة في مجمع شركة قطر للكيماويات . وأقامت شركة البترول الوطنية للتوزيع محطة تعبئة اسطوانات البوتاجاز الجديدة في منطقة مصفاة ام سعيد ، بهدف تحقيق استمرارية الانتاج اللازم لتغطية احتياجات السوق المحلية .

وتشمل الصناعات الاخرى مصنع الاسمنت التابع لشركة قطر الوطنية للاسمنت الذي ساهم بدور هام في تشييد البنية الاساسية في دولة قطر في قطاع الإنشاء والتعمير، وقد ادى انخفاض اسعار الاسمنت العالمية عام ١٩٨٣ الى تذبذب المبيعات وانخفاض الربحية .

وفي اطار النشاط الاقتصادي ، فقد تم بالدوحة عقد ندوة خاصة بتاريخ ١٩٨٦/١/٩ نظمتها غرفة تجارة وصناعة قطر لمناقشة الظروف الاقتصادية السائدة في البلاد ووسائل تنشيطها . وفيما يتعلق بدراسة اوضاع العمالة الوطنية والوافدة وانظمة العمل بدول الخليج العربية ، تم خلال الفترة ٧ــ٨ يناير/ كانون ثاني إفتتاح اعمال الندوة الثامنة لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية .

وتمشيا مع الاتجاه الرامي لتنمية التجارة بين دول الخليج العربية ، فقد قررت شركة مطاحن الدقيق القطرية استيراد كميات من القمح السعودي بديلا عن الكميات المعتاد استيرادها من الدول الاجنبية .

اما فيما يتعلق بالاحداث السياسية ، فقد امكن بجهود خليجية متضافرة احتواء الخلاف الذي نشب مع دولة البحرين حول جزيرة فشت الديبل .

٢ ــ ٤ ــ فرص الاستثمار المتاحة :

٢ ــ ٤ ــ ١ ــ امكانيات الاستثمار المتاحة في القطاعات المختلفة :

لا شك ان ضيق المساحة في دولة قطر وندرة الموارد الطبيعية والقوى العاملة المدربة كان سببا رئيسيا في محدودية مجالات الاستثمار في قطر فضلا عن ضيق السوق المحلية وعلى الرغم من ذلك فإنه يمكن القول بأن هناك فرصا حقيقية للاستثمار في مجال الصناعات التحويلية .

القطاع الصناعي :

يعتمد الاقتصاد القطري على البترول حيث يمثل نحو ٧٥ ٪ من الناتج القومي ونحو ٩٥ ٪ من ايرادات الدولة ، لذلك فقد تمثلت الاهداف الرئيسية للتخطيط الاقتصادي في قطر في العمل على الاستفادة بأكبر قدر ممكن من مساهمة قطاع البترول في التنمية الصناعية وكذلك الاستفادة من المواد الخام الاخرى المتوفرة في البلاد مثل الحجر الجيري ، السليكون ، الطفلة ، الجبس ، صخور فليزيه ، صخور الفوسفات ، الحديد والاسبست وبناء عليه فإن استراتيجية التصنيع في قطر تمثلت في تحقيق الاهداف التالية :

ــ زيادة الطاقة التكريرية للبترول بحيث يمكن تكرير اكبر قدر من انتاج البترول محليا .
ــ زيادة انتاج المواد البتروكيماوية كالاسمدة .
ــ إنشاء صناعات ثقيلة للاستفادة من التكاليف المنخفضة للطاقة كصناعة الحديد .
ــ انتاج الاسمنت من خامات قطرية .
ــ تنمية سائر الانشطة الممكنة في مجال الصناعات الخفيفة في قطر كصناعة الدهانات ، الاصباغ ، البسكويت ، مستحضرات التجميل ، الصابون ، البلاستيك ، المنتجات الورقية ، الطوب الرملي والطفلي ، بطاريات السيارات ، الميلامين وبلاط الارضيات .

٢ ــ ٤ ــ ٢ ــ المشروعات المعروضة للاستثمار:

اعلن عن المشروعات التالية لجذب وتشجيع رؤوس الاموال الاجنبية :

المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح للمشروع	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي التكلفة التقديرية للمشروع
مشروع الالبان	مؤسسة الخليج للاستثمار	قطر	دراسة اولية	١٦ مليون دولار
انتاج العروق الاصلية لجدات الدواجن	مؤسسة الخليج للاستثمار	قطر	دراسة اولية	١٦ مليون دولار
مشروع انتاج الاسمدة النتروجينية	الاتحاد العربي لمنتجي الاسمدة	قطر	دراسة اولية	غير محددة
مشروع انتاج الاسمدة المركبة	الاتحاد العربي لمنتجي الاسمدة	قطر	دراسة اولية	غير محددة

٢ ــ ٥ ــ الاستثمارات العربية الوافدة :

تم تسجيل مشروع استثماري واحد خلال العام بيانه كما يلي :

اسم المشروع	نوع النشاط	تاريخ منح الترخيص	راس المال (ريال قطري)	جنسية الشركاء العرب وقيمة مساهمتهم
شركة تموين الجزيرة	تصنيع وتجارة	١٩٨٦/١٢/٧	٢٠٠,٠٠٠	اماراتي ١٣٠,٠٠٠

مناخ الاستثمار
في دولة الكويت لعام ١٩٨٦

واصلت مجموعة من العوامل متضافرة تأثيرها السلبي على النشاط الاقتصادي الكويتي، فقد استمر تأثير انخفاض الايرادات النفطية، بسبب تراجع الاسعار وحجم الانتاج، على مجمل النشاط الاقتصادي في البلاد، مما ترتب عليه خفض الميزانية العامة للدولة. كما كان لإستمرار الاوضاع السياسية المتوترة في المنطقة بسبب استمرار الحرب العراقية الايرانية، فضلاً عن تأثير ذيول ازمة سوق الكويت للاوراق المالية التي نشأت في نهاية عام ١٩٨٢ وما تمخضت عنها من بروز ازمة المديونيات الصعبة للبنوك التجارية اثراً انكماشياً كبيراً على الاقتصاد الوطني. وفي مواجهة هذه الاثار سارعت الحكومة الكويتية الى اتخاذ الاجراءات والتدابير التي تهدف الى تحريك النشاط التجاري والصناعي وتنظيم وتنشيط السوق المالية. كما واصلت الحكومة سياستها في ابرام اتفاقيات التعاون في مختلف المجالات مع دول عربية واخرى اجنبية وخاصة في مجال تنشيط التبادل التجاري مع الدول العربية وحماية استثماراتها في الدول الاخرى.

وعلى صعيد السياسة الداخلية شهد العام احداثاً سياسية هامة شملت حل مجلس الامة واستقالة الحكومة الكويتية وتشكيل وزارة جديدة واصدار امر اميري بتعديل بعض مواد قانون المطبوعات.

وفيما يلي ابرز مستجدات مناخ الاستثمار خلال العام:

٢ ــ ١ ــ تعديلات تشريعية واجراءات حكومية:

توجه اهتمام الحكومة في مجال اصدار التشريعات والاجراءات الجديدة خلال العام نحو دعم النشاط الاقتصادي والتجاري والصناعي وتنظيم وتنشيط السوق المالية. كما توجه نحو اصدار عدة اجراءات تنظيمية للموانىء البحرية والجمارك والاستيراد.

ففي مجال تنظيم وتنشيط السوق المالية صدرت تشريعات واتخذت ترتيبات شملت شروط ادراج وتنظيم عمل صناع السوق، شروط تداول الاسهم بالاجل، أسس تجزئة اسهم الشركات الكويتية، تنظيم عمل غرفة المقاصة، تصحيح أوضاع الشركات المساهمة وانشاء دائرتين بالمحكمة الكلية للنظر في منازعات المديونية الصعبة. اما في شأن دعم النشاط الاقتصادي فقد صدرت تشريعات شملت تخويل وزارة الصناعة والتجارة دعم النشاطات التجارية والصناعية، ودعم صيادي الاسماك، اعطاء الشركات الكويتية اولوية في المناقصات الحكومية وفرض حماية جمركية للمنتجات الوطنية. اما على صعيد التشريعات المتعلقة بتنظيم الاستيراد فقد صدرت تشريعات شملت، تطبيق قواعد وتعليمات الموانىء البحرية الموحدة لدول مجلس التعاون، الانظمة الجمركية وفحص عينات الاجهزة الالكترونية قبل استيرادها.

ونورد فيما يلي تفصيلاً لاهم التعديلات التشريعية والاجراءات الحكومية خلال العام.

ففي مجال تنظيم السوق المالية صدرت التشريعات التالية :

١ ــ قرار صادر عن لجنة سوق الكويت للاوراق المالية رقم (١٦) لسنة ١٩٨٦ بشأن شروط ادراج وتنظيم عمل صناع السوق ، وقد اشترط هذا القرار في كل من يندرج تحت اسم صناع السوق ان يتخذ شكل شركة مساهمة او مؤسسة مالية كويتية لا يقل رأسمالها المدفوع عن عشرة ملايين دينار كويتي وان تتوفر لديها الامكانيات المالية والفنية والادارية للقيام بهذا العمل والا يكون المسؤولون فيها ممن سبق احالتهم لمؤسسة المعاملات المتعلقة بالاسهم التي تمت بالاجل او سبق الحكم عليهم في جناية او بعقوبة مقيدة للحرية ، والا تكون الشركة او المؤسسة او ايا من موظفيها ممن يمتلكون اسهما في الشركات التي تتعامل في اسهمها لدرجة تسمح بالسيطرة عليها . كما اصدر وزير المالية قرارا بشأن شروط ادراج اسهم الشركات غير الكويتية (الشركات المساهمة الخليجية) في السوق .

٢ ــ قرار وزير المالية ، رئيس لجنة سوق الكويت للاوراق المالية ، الذي يقضي بجواز تداول اسهم الشركات المسجلة في السوق ، بالاجل من خلال شركات الوساطة ، بشرط ان لا يزيد الفرق بين الصفقة الآجلة والسعر الفوري عن ٢٥ ٪ سنويا مع الاحتفاظ بحق السوق في تعديل هذه النسبة .

٣ ــ مرسوم بقانون رقم (١٣٢) بتعديل بعض احكام قانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٦٠ استبدل بنص المادة (٩٩) نص جديد يقضي بأن يقسم راس مال الشركة الى اسهم متساوية لا تقل قيمتها الاسمية عن مائة فلس ولا تزيد على ٧٥ دينارا ولا يكون السهم قابلاً للتجزئة ويجوز اشتراك شخصين او اكثر في ملكيته بشرط ان يمثلهم امام الشركة واحد فقط واعتبر الشركاء مسؤولين بالتضامن عن الالتزامات المترتبة على الملكية ، كما استبدل بنص المادة (١٠٦) نص جديد يقرر عدم جواز التصرف في الاسهم والسندات المؤقتة الا بعد صدور اول ميزانية للشركة عن ١٢ شهراً على الاقل وابطل كل تصرف يخالف ذلك واجاز التصرف بعد اصدار الميزانية بشرط ان يكون المتصرف اليه كويتي الجنسية اذا كانت الاسهم او السندات المؤقتة مملوكة لكويتي ، كما استبدل بنص المادة (١١٤) نص جديد حظر على الشركة قبل انقضائها او تصفيتها ان تستهلك اسهمها برد قيمتها الاسمية للمساهمين ما لم ترخص بذلك الجمعية العمومية وما لم يتم الاستهلاك من الاحتياطي الاختياري ، وتؤدى قيمة الاسهم كاملة ، واستبدل بنص المادة (١١٥) نص جديد الزم الشركة بأن تمنح اصحاب الاسهم المستهلكة اسهماً تسمى اسهم التمتع و يستفيد اصحابها بجميع الحقوق التي يتمتع بها اصحاب الاسهم العادية ما عدا استرداد قيمة السهم الاسمية عند التصفية ، واضاف المرسوم بقانون رقم (٨٦/١٣٢) مادة جديدة تحت رقم (١٠٦) مكرر تقضي بانتقال ملكية اسهم الشركات التي يجرى تداولها داخل قاعة سوق الكويت للاوراق المالية فيما بين المتعاقدين وفي مواجهة الشركة والغير من تاريخ قيد المعاملة الخاصة بها في سجلات السوق ما لم يكن التصرف فيها قد تم على خلاف حكم القانون او النظام الاساسي للشركة ، وعلى الشركة تسجيل تلك المعاملات في سجلاتها بمجرد اخطارها

بها ، كما اضاف مادة جديد تحت رقم (١٠٦) مكرر (أ) حظرت انتقال ملكية اسهم الشركات المسجلة في السوق في مواجهة الشركة او الغير اذا تم التصرف فيها خارج قاعة السوق إلا بعد قيدها في سجل المساهمين الموجود لدى الشركة ، واذا لم تكن الشركة مسجلة في السوق فيكفي قيد التصرف في سجلاتها بحضور الطرفين ومندوب الشركة ، كما اضاف مادة اخرى جديدة تحت رقم (١١٥) مكرر اجازت للشركة ان تشتري ما لا يزيد على ١٠ ٪ من عدد اسهمها بقيمتها السوقية بشرط الا يمول الشراء من راس مال الشركة ولا تدخل الاسهم في مجموع اسهم الشركة في الاحوال التي تتطلب تملك المساهمين نسبة معينة من راس المال وفي جميع المسائل المتعلقة بالجمعية العامة .

٤ ــ صدر مرسوم بتنظيم تصفية عمليات تداول الاوراق المالية وغرفة المقاصة في سوق الكويت للاوراق المالية يقضي بأن تتولى التصفية غرفة مقاصة تقوم بتحديد مراكز اطراف المعاملات واجراء المقاصة بين مالهم وما عليهم من حقوق تجاه بعضهم البعض على ان تحدد لجنة السوق الجهة التي تعهد اليها باعمال غرفة المقاصة .

٥ ــ اتخاذ الترتيبات اللازمة لقيام الهيئة العامة للاستثمار بشراء أسهم بعض الشركات الكويتية المقفلة ، بحيث تبدأ اجراءات تصفية بعض الشركات ودمج البعض الآخر بعد ان تكون الحكومة قد تملكت نسبة كبيرة من اسهمها .

٦ ــ انشاء دائرتين بالمحكمة الكلية متخصصة بالنظر في المنازعات التي قد تطرح على القضاء والمتعلقة بالمديونيات الصعبة بين البنوك والقطاع الخاص .

وفي مجال تنظيم ودعم النشاط التجاري والصناعي فقد صدرت القوانين واتخذت الترتيبات التالية :

١ ــ مرسوم بتاريخ ١٢ اغسطس / آب ١٩٨٦ في شأن تحديد اختصاصات وزارة التجارة والصناعة اولى للوزارة مهمة دعم النشاطات التجارية والصناعية وتوفير احتياجات الدولة والمواطنين من السلع والمواد ، واسند اليها اختصاصات تنظيم اوجه النشاط التجاري الداخلي والخارجي واقامة المعارض المحلية والمشاركة في المعارض الخارجية ، والاشراف على الشركات التجارية واعمال التسجيل التجاري والمحلات العامة التجارية ، وكلفها بتنظيم التعامل في سوق الاوراق المالية والرقابة على تداول الاسهم والسندات وتأمين السلع الضرورية بأسعار مناسبة ، كما أُسندت اليها مهمة تنظيم النشاط الصناعي ودعمه وحماية الصناعة الوطنية وتوفير احتياجات البلاد منها ، والاشراف على المواصفات القياسية والتوحيد القياسي ، وتنمية وترويج الصادرات الوطنية في الاسواق الخارجية وتخصيص القسائم للاغراض الصناعية والتجارية .

هذا وكانت الحكومة قد اقرت مشروع إنشاء الهيئة العامة للصناعة واسندت اليها مهمة رعاية ودعم شؤون الصناعة في البلاد .

٢ ــ القرار رقم (٢٨) لسنة ١٩٨٦ الصادر بتاريخ ١٨ نوفمبر / تشرين ثاني ١٩٨٦ في شأن دعم

صيادي الاسماك وقد تقرر بمقتضاه تقديم دعم نقدي قدره ٥٠٠ دينار لمراكب الفيبرجلاس ومراكب الالمنيوم و ٧٠٠ دينار* للمراكب الخشبية .

٣ ــ قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٨٦/٩/٢١ إعطاء الشركات الكويتية افضلية في مجال الخدمات الحكومية ، كما وافق المجلس على تقرير اللجنة الاقتصادية بشأن دعم الصناعة المحلية .

٤ ــ وافقت لجنة تنمية الصناعة على رفع نسبة الرسوم الجمركية المفروضة على بعض المنتجات المستوردة المشابهة لتلك المصنعة محليا ، وتشمل الخيام بنسبة ١٥ ٪ ، العوازل الحرارية ٢٥ ٪ ، المراتب الزنبركية ٢٥ ٪ ، المغلفات البريدية ٢٠ ٪ ، علب الكرتون الخفيف ٢٥ ٪ ، المباني الجاهزة الفولاذية ٢٥ ٪ ، الاثاث الخشبي والمكتبي ٢٥ ٪ ، الإنشاءات الحديدية ٢٥ ٪ ، ماء الورد والكالونيا والعطور ٢٠ ٪ ، الانابيب والخزانات البلاستيكية المسلحة بالياف زجاجية ٢٠ ٪ ، الاثاث المعدني ٢٠ ٪ ، الزجاج المقسى والعازل ٢٥ ٪ ، والبلاستيك ومنتجاته من القناني ٢٠ ٪ .

اما في مجال تنظيم الاستيراد ، فقد صدرت القرارات التالية :

١ ــ قرار وزاري رقم (أع س/١/٨٦) بتاريخ ١٢ مارس / آذار ١٩٨٦ في شأن تطبيق قواعد وتعليمات الموانىء البحرية الموحدة لدول مجلس التعاون بميناء الشعيبة ، وقضى القرار بتطبيق تلك القواعد في ميناء الشعيبة بما لا يتعارض مع احكام القوانين السارية ، وتأجيل تطبيق الجزاءات والتعويضات الواردة في تلك التعليمات ، مما يحتاج الى اصدار تشريعات خاصة الى حين اصدار تلك التشريعات .

٢ ــ قرار وزير المالية رقم (٥٠) لسنة ١٩٨٦ بتعديل بعض احكام القرار رقم (١٥٢) لسنة ١٩٨٠ في شأن البيانات والانظمة الجمركية ، فاجاز لادارة الجمارك بيع البضائع في حالات مضي ٩٠ يوماً عليها في المخازن والمناطق الجمركية دون استلامها و بيع الامتعة الشخصية والتي يتركها المسافرون في تلك المناطق لمدة ٦ اشهر على الاقل و بيع المواد والبضائع التي آلت لادارة الجمارك نتيجة حكم نهائي او تصالح او تنازل وكذلك البضائع التي تكون في حوزة الجمارك والتي تكون ذات طبيعة خطرة او قابلة للتلف او الانسياب او النقصان ، على ان يتم البيع في جميع الحالات السابقة بالمزاد العلني وفقاً للاجراءات المنصوص عليها في ذات القرار .

٣ ــ قرار وزاري رقم (٨٦/١٦٣) في شأن فرض تعرفة جديدة مقابل فحص الاجهزة الالكترونية قبل استيرادها وقد تحدد مبلغ ١٠ دنانير كأجور فحص العينة لكل موديل من الاجهزة الالكترونية قبل منح اذن الاستيراد .

(*) الدينار الكويتي يعادل ٣,٤١ دولار كما في ١٩٨٦/١٢/٣١ .

٢ ــ ٢ ــ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية :

دخلت الحكومة الكويتية خلال العام في عدة اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية في نطاق مجلس التعاون لدول الخليج العربية والدول العربية الاخرى ، فضلاً عن الاتفاقيات التي عقدت مع دول غير عربية . شملت هذه الاتفاقيات مجالات التعاون الاقتصادي والتجاري ، النقل والاتصالات ، المزايا والحصانات ، وذلك على النحو التالي :

٢ ــ ٢ ــ ١ ــ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع دول عربية :

اتفاقيات بشأن التعاون الاقتصادي والتجاري وتشمل :

١ ــ اتفاق التعاون الاقتصادي والفني بين دولة الكويت والمملكة الاردنية الهاشمية بتاريخ ١٩٨٦/١٠/١٩ ، وتنص على ما يلي :

- تعزيز وتوسيع مجالات العمل في مختلف الانشطة التجارية والاقتصادية بين البلدين .
- زيادة وتنويع حجم التبادل التجاري بينهما وازالة كافة العوائق التي تحول دون ذلك .
- اعفاء المنتوجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية و بعض المنتوجات الصناعية من رسوم الاستيراد والرسوم الجمركية في حالة تبادل هذه السلع بين البلدين .
- تشجيع اقامة المعارض الدائمة والمؤقتة المتخصصة في كل من البلدين . وكذلك تعزيز دور المراكز التجارية لاهميتها في التعريف بمنتجات البلدين .
- تشجيع قيام المشروعات المشتركة من خلال القطاعين العام والخاص في مختلف القطاعات .
- حرية الاستثمار وانتقال رؤوس الاموال والخبرات من بلد لاخر والتمتع بكافة التسهيلات المالية والضريبية التي تمنح للمشاريع الاستثمارية في كل من البلدين .
- التعاون في مجال انتقال القوى العاملة وتبادلها في مجالات التدريب المهني والتأمينات الاجتماعية والصحية والسلامة العمالية .
- تشجيع وتسيير الرحلات والسياحة الجماعية بين البلدين .
- توفير كافة الامكانيات والوسائل لتسهيل حركة النقل البري والبحري والجوي وكذلك التعاون في مجال المواصلات والاتصالات السلكية واللاسلكية .
- يسري هذا الاتفاق لمدة عشر سنوات من تاريخ نفاذه .

٢ ــ وافق مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٦/٩/٢٩ على ان تبدأ دولة الكويت بتطبيق قرارات لجنة التعاون التجاري والاجتماعي والخاصة بوضع ضوابط للسماح لمواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بمزاولة تجارة التجزئة في مختلف دول المجلس وذلك اعتباراً من اول مارس / آذار ١٩٨٧ لمدة خمس سنوات يعاد النظر بها بعد انقضاء المدة .

أما في مجال النقل والاتصالات فقد دخلت حكومة الكويت في الاتفاقيات والترتيبات التالية :

١ ــ صدور قانون بالموافقة على الاتفاقية البريدية الخاصة بهيئة بريد الخليج ، الموقعة في مدينة

الدوحة بدولة قطر بتاريخ ١٩٨٣/٤/١٤ .

٢ ــ موافقة سلطات الطيران المدني الكويتية على تسيير شركة طيران الامارات العربية المتحدة لأربع عشرة رحلة اسبوعيا من دبي الى دولة الكويت ، بواقع رحلتين يوميا احداهما صباحية والاخرى مسائية .

٣ ــ صدور قانون بالموافقة على اتفاقية الاتحاد العربي للاتصالات السلكية واللاسلكية الموقعة في تونس بتاريخ ١٩٨١/١٢/٥ .

٤ ــ صدور مرسوم اميري بالموافقة على اتفاقية تبادل الاعفاء الضريبي على الدخل الناشىء من نشاط النقل الجوي بين كل من دولة الكويت وسلطنة عمان ، الموقعة في مدينة مسقط بتاريخ ٢٢ فبراير/ شباط ١٩٨٦ .

٥ ــ تم التوقيع بتاريخ ١٩٨٦/٤/٢٩ على اتفاقية النقل الجوي بين حكومتي دولة الكويت وجمهورية مصر العربية .

اما في مجال المزايا والحصانات فقد صدر قانون بالموافقة على اتفاقية مزايا وحصانات مجلس التعاون لدول الخليج العربية الموقعة في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية بتاريخ ١٩٨٦/٣/١١ .

٢ ــ ٢ ــ ٢ ــ اتفاقيات وترتيبات ثنائية مع دول غير عربية :

واصلت الحكومة الكويتية سياستها في اطار توثيق علاقاتها مع مختلف الدول الصديقة فابرمت العديد من اتفاقيات التعاون في المجال الاقتصادي، التجاري، الفني، ضمان وتشجيع الاستثمارات ، ومنع الازدواج الضريبي .

ففي مجال التعاون الاقتصادي والتجاري والفني صادقت الحكومة الكويتية خلال العام على عدة اتفاقيات واتخذت عدة ترتيبات ثنائية على النحو التالي :

١ ــ صدر قانون بالموافقة على الاتفاق التجاري بين حكومتي دولة الكويت وجمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية .

٢ ــ صدر قانون بالموافقة على الاتفاق التجاري بين حكومتي دولة الكويت واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية الموقع بمدينة الكويت بتاريخ ١٩٨٥/١١/١٤ وذلك لمدة خمس سنوات تجدد تلقائيا لمدد متعاقبة ما لم يشعر اي من الطرفين الطرف الاخر كتابة برغبته في الغاء الاتفاق قبل انتهاء مدة سريانه بثلاثة اشهر على الاقل .

٣ ــ صدر مرسوم اميري بالموافقة على اتفاقية للتعاون الاقتصادي والفني بين حكومة دولة الكويت والحكومة القبرصية . تتكون هذه الاتفاقية من سبعة بنود تشمل تكوين لجنة مشتركة للتعاون الاقتصادي والفني في مجالات التجارة ، الصناعة ، السياحة ، النقل والمواصلات ، الاشغال العامة ، بناء السفن ومصائد الاسماك .

٤ ــ استعرض وفدان، كويتي وايطالي، العلاقات الثنائية بين البلدين ، وجرى الاتفاق من

حيث المبدأ على بنود مشروع اتفاقية للتعاون الاقتصادي والصناعي والعلمي بينهما ، وتشكيل لجنة مشتركة لمتابعة تنفيذ مشروع الاتفاقية . كما قرر الجانبان دراسة عقد اتفاقيتين تختص احداهما بضمان الاستثمار والاخرى بتجنب الازدواج الضريبي بين الدولتين .

وفي مجال ضمان وتشجيع الاستثمار ابرمت الاتفاقيات التالية :

١ ــ صدر قانون بالموافقة على اتفاقية تشجيع وضمان حركة رؤوس الاموال والاستثمارات بين حكومتي دولة الكويت وجمهورية باكستان الاسلامية الموقعة في الكويت بتاريخ ١٩٨٣/٣/١٧ .

٢ ــ وافقت دولة الكويت على الانضمام لاتفاقية انشاء الوكالة الدولية لضمان الاستثمار . واشارت مصادر رسمية مطلعة الى ان هناك عدة مزايا ومبررات شجعت الكويت على الانضمام منها ما يلي :

ــ ولوج دولة الكويت العالم الخارجي للاستثمار تحت مظلة ضمان دولية .

ــ امكانية تحويل بعض القروض الموجودة لدى دول معسره الى مشاريع استثمارية ثم التأمين عليها لدى الوكالة الدولية .

ــ وجود فرص استثمارية جيدة امام الاستثمارات الكويتية في الدول النامية .

ــ صغر حجم المساهمة المطلوبة من دولة الكويت ، في الوكالة الدولية التي تقدر بعشرة ملايين دولار فقط .

ــ درجة التزام دول العالم الثالث بالاتفاقيات الدولية اعلى من الاتفاقيات الثنائية .

٣ ــ صدر مرسوم اميري بالموافقة على اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات الموقعة بين حكومتي دولة الكويت والصين الشعبية .

اما في مجال منع الازدواج الضريبي فقد ابرمت الحكومة الكويتية اتفاقية مع حكومة جمهورية المانيا الاتحادية ، تنظم بموجبها الأسس الضريبية للاستثمارات بين البلدين . وجدير بالذكر ان الاستثمارات الكويتية في المانيا الاتحادية تقدر بنحو ١,٥٢ مليار دينار كويتي حيث تحتل المانيا الاتحادية المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الاميركية بالنسبة لحجم الاستثمارات الكويتية الخارجية .

٢ ــ ٣ ــ وقائع واحداث :

جاءت وقائع واحداث هذا العام انعكاسا صادقا لمجمل الاوضاع السائدة في دول المنطقة ، والتي تميزت باستمرار الحرب العراقية الايرانية لعامها السابع وانخفاض عائدات النفط . كما كانت انعكاسا لاستمرار المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد كمشكلة سوق الاوراق المالية ومشكلة المديونيات الصعبة لدى البنوك التجارية على القطاع الخاص ، وقد شهد العام موضع التقرير حل مجلس الامة والمجلس البلدي وتغيراً في الحكومة واستحداث حقائب وزارية لاول مرة . وفيما يلي ملخصا لأهم الوقائع والاحداث خلال العام .

في مجال الايرادات النفطية والميزانية تميز هذا العام بانخفاض الايرادات النفطية الناجم عن انخفاض الطلب على النفط وبالتالي انخفاض اسعاره. هذا في حين رفعت الحكومة الكويتية انتاجها من النفط الخام خلال الربع الاول من العام الى نحو من ١,٤ــ ١,٥ مليون برميل يوميا، بزيادة نحو ٥٠٪ عن حصتها المحددة بمقتضى اتفاق تخلت عنه الدول الاعضاء في منظمة اوبك في نوفمبر/ تشرين ثاني عام ١٩٨٥، فقد شهدت اسعار النفط الخام تراجعا في مطلع ابريل/ نيسان ١٩٨٦ الى اقل من ١٠ دولارات للبرميل الواحد.

واعتبارا من شهر سبتمبر/ ايلول ١٩٨٦ بدأت دولة الكويت بتنفيذ حصة انتاجها المخصصة من النفط الخام بواقع ٩٠٠ الف برميل يوميا، وفقا للاتفاق الذي تم التوصل اليه في اجتماع الاوبك الاخير. ومن جهة اخرى ذكرت انباء صحفية كويتية ان الحكومة تعكف على دراسة امكانية مد خط انابيب لتصدير النفط الكويتي عبر البحر الاحمر من ميناء ينبع السعودي، تفاديا للهجمات التي تتعرض لها الناقلات الكويتية وتلك العاملة لحساب الدول المستوردة للنفط الكويتي. هذا وقد تم افتتاح مشروع تحديث مصفاة ميناء الاحمدي الذي تم تنفيذه على مرحلتين بطاقة تكرير تبلغ ٢٧٠ الف برميل يوميا. وتهدف المرحلة الاولى للمشروع الى انتاج زيت الوقود للاستهلاك المحلي اما المرحلة الثانية فتهدف الى تصنيع منتجات بترولية عالية الجودة لتصديرها الى الاسواق العالمية.

وقد انعكس انخفاض الايرادات النفطية على الميزانية العامة للدولة فقد بلغت الايرادات العامة للدولة للسنة المالية ١٩٨٦/٨٥ والمنتهية بتاريخ ١٩٨٦/٦/٣٠ نحو ٢٣٤٠ مليون دينار كويتي، وبلغ اجمالي المصروفات الفعلية نحو ٣١٠٠ مليون دينار كويتي، مسجلة بذلك عجزا قدره ٧٦٠ مليون دينار، في حين كانت الايرادات المتوقعة في مشروع الميزانية نحو ٣١١٦ مليون دينار كويتي، والمصروفات المتوقعة نحو ٣٤٢٠ مليون دينار كويتي، اي ان الايرادات الفعلية كانت اقل من المتوقعة بنحو ٧٧١ مليون دينار والمصروفات الفعلية اقل من تلك المتوقعة بنحو ٣١٥ مليون دينار. اما بالنسبة للميزانية العامة للدولة للسنة المالية ١٩٨٧/٨٦ والتي تبدأ في اول يوليو/ تموز ١٩٨٦، فقد قدرت جملة الايرادات بنحو ١٩١٢,٧ مليون دينار، بنقص نحو ٤٨٧,٣ مليون دينار عن الايرادات الفعلية في السنة الماضية. وشكلت الايرادات النفطية في الميزانية الجديدة ما نسبته ٨٦,٦٪ من اجمالي الايرادات المتوقعة، وقدرت جملة المصروفات للوزارات والادارات الحكومية بنحو ٣٠٥٢,٩ مليون دينار، اي ان هناك عجز متوقع مقداره ١١٤٠,٦ مليون دينار، يضاف اليه مبلغ ١٩١,٢ مليون دينار احتياطي الأجيال القادمة طبقا للقانون رقم (١٠٦) لسنة ١٩٧٦، وبذلك يرتفع العجز المتوقع الى مبلغ ١٣٢١,٤ مليون دينار. وجدير بالذكر ان هذه الميزانية لم تخصص هذا العام اية مبالغ إضافية لرأسمال الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية.

في اعقاب تراجع العائدات النفطية اولت الحكومة موضوع استثماراتها الخارجية اهتماماً ملحوظاً وقد شهد العام الاحداث التالية:

اعلن وزير المالية ان وزارته تقوم برعاية الاستثمارات الكويتية الخارجية ومراقبتها باستمرار، وتحاول تعديل استراتيجيتها بما يتفق والتغيرات السياسية والاقتصادية، واضاف انه تم تقييم عملية

تجميد واشنطن للاصول الليبية في الولايات المتحدة الامريكية بعناية ، وان الوزارة راجعت المخاطر المحتملة لاستثماراتها الخارجية واتخذت خطوات عملية لتقليلها ومن جهة اخرى قدرت مصادر مصرفية احتياطيات الكويت في نهاية السنة المالية ١٩٨٦/٨٥ المنتهية في يوليو/ تموز بحوالي ٨٠ مليار دولار، معظمها في الولايات المتحدة الاميركية واوروبا الغربية ، وبلغ اجمالي الدخل السنوي منها نحو اربعة مليارات دولار.

- اشترت شركة هولنديه ذات رأسمال كويتي نسبة من اسهم شركة اسبانية لصناعة الورق ، هي ثاني كبرى الشركات الاسبانية في قطاع صناعة الورق ، وقد بلغت قيمة الصفقة نحو ٥٣ مليون دولار.
- سعيا وراء تنويع التوزيع الجغرافي للاستثمارات الكويتية الخارجية فقد ضاعف مكتب الاستثمار الكويتي استثماراته في بورصتي سنغافورة وكوالالمبور، كما اشترى ما نسبته ١٠ ٪ من اسهم بعض الشركات الماليزية الكبرى .

وفي اطار احتواء ذيول ازمة سوق الاوراق المالية المعروفة بأزمة سوق المناخ وما نتج عنها شهد العام ما يلي :

١ ـ اعلن وزير المالية برنامج تسوية التسهيلات الائتمانية والمعروفة بأزمة المديونيات الصعبة للبنوك التجارية الكويتية على القطاع الخاص . ويتضمن البرنامج تشكيل ادارة مشتركة من البنوك لمعالجة المشكلة . اشار البرنامج الى انه بالنسبة للعملاء الذين ليس لديهم تدفقات نقدية ، سيتم تحويل قيمة الاصول الخاصة بهم والمرهونة لدى البنك الى قرض بدون فائدة لمدة ١٠ سنوات يسدد بتسييل هذه الاصول ، اما العملاء الذين لديهم تدفقات نقدية يتم جدولة ديونهم على مدى ١٥ عاما وبفوائد لا تزيد على ٧ ٪ سنويا . وأكد البرنامج بأن الدولة تلتزم بالمحافظة ، في اطار هذه التسويات ، على سلامة المراكز المالية للبنوك ، كما تلتزم بالوفاء بحقوق المودعين لدى هذه البنوك ، وفي وقت لاحق ابلغ بنك الكويت المركزي تعليماته الى البنوك التجارية بشأن حل المشكلة ، وتقضي تلك التعليمات بأن تتم التسوية على ضوء المركز المالي للمدين ، على ان يُحتفظ له بالمسكن المناسب والدخل الذي يكفل له ولاسرته العيش الكريم . ويجوز ان تتم تسوية الدين كله او بعضه على شكل مساهمة البنك الدائن في رأسمال الشركة المدينة ، كما يجوز دعم قدرة المدين على السداد عن طريق تقديم تسهيلات ائتمانية جديدة له وفقا لاحتياجات اعماله القادرة على الاستمرار، وقد طلب البنك المركزي من البنوك التجارية توحيد اداة السداد مؤجلة الدفع من ناحية الشكل والمضمون ، حيث تعتبر تلك الاداة (كسند لامر) يسحبه البنك على المدين . وبتاريخ ١٩٨٦/١٢/٩ صرح بنك الكويت المركزي ، للبنوك التجارية الكويتية اتخاذ الاجراءات القانونية ضد المدينين الذين لم يستجيبوا كليا لبرنامج تسوية المديونيات ، وذلك عن طريق الدوائر المختصة لدى المحكمة الكلية .

٢ ـ وافق مجلس الوزراء على تقرير وزير المالية حول الاوضاع الاقتصادية الراهنة ، والذي يعتبر بمثابة خطة متكاملة لمعالجة الاوضاع الاقتصادية التي خلفتها ازمة سوق الكويت للاوراق

المالية والتي تعود في بداياتها الى عام ١٩٨٢ . و ينص التقرير على قيام الحكومة بتملك ٨٣ ٪ من اسهم الشركات المساهمة المقفلة بتكلفة نحو ١٧٥ مليون دينار وتصفية ٢٣ شركة منها واستمرار ١٠ شركات يدمج منها خمس شركات . اما بالنسبة للشركات المساهمة الخليجية والتي يمتلك معظم اسهمها مستثمرون كويتيون ، فقد اوصى التقرير بالتعاون مع الدول التي تستضيف تلك الشركات لاستمرار ٧ منها وتصفية ٩ ودمج ٨ شركات . كما اوصى التقرير بتصفية عدد من الشركات المساهمة العامة التي يظهر عدم جدواها ودمج بعض الشركات او اعادة هيكليتها واحداث تغيرات جوهرية في مجالس ادارة ١٧ شركة . وقد تم بالفعل تصفية ثلاث شركات هي ، الشركة الكويتية للاطارات ، الشركة الكويتية لتحلية مياه البحر وشركة الميلامين الكويتية .

٣ ــ اعلن مدير عام سوق الكويت للاوراق المالية ، ان التعامل في السوق يجرى تحت مظلة القوانين والقواعد الجديدة المنظمة للتداول المبنية على أسس سليمة وواضحة ورقابة مستمرة للتأكد من سلامة ودقة المعاملات وتنفيذ الالتزامات المترتبة عليها ، وان السوق قد شهد تطوراً ملحوظاً ، ادى الى الانتعاش في حركة التداول شمل معظم اسهم الشركات المسجلة في السوق ، واضاف ان ادارة السوق ، حرصا منها على توفير المعلومات والبيانات المالية عن اوضاع الشركات المدرجة اسهمها في السوق ، قامت باصدار ملاحق لسلسلة كتاب دليل المستثمر عن الشركات في قطاعات البنوك ، الاستثمار والتأمين .

٤ ــ نجحت خمس شركات كويتية للعمل كوسطاء في سوق الكويت للاوراق المالية وذلك في الاختبار الذي اجرته ادارة السوق لاختيار الوسطاء الذين تتوفر فيهم المواصفات المطلوبة للعمل في السوق .

٥ ــ قررت الحكومة الكويتية مد فترة عمل هيئة التحكيم في منازعات الاسهم التي تمت بالاجل لمدة سنة اخرى اعتبارا من ١٩٨٦/١١/٢٧ . وجدير بالذكر ان هذه الهيئة هي جهة قضائية مستقلة أُنشئت بموجب قانون خاص عام ١٩٨٢ للنظر في المنازعات المتعلقة بصفقات الاسهم التي تمت بالاجل والتي نتج عنها ما يعرف بأزمة سوق المناخ .

ومن أهم الاحداث الاخرى ذات العلاقة بمستجدات مناخ الاستثمار خلال العام ، التطوير الذي شهده قطاع المواصلات والاتصالات سواء على نطاق مجلس التعاون وعلى النطاق العالمي . فقد بدأت وزارة المواصلات الكويتية في تقديم خدمة النداء الآلي المباشر مع ٢٢ دولة جديدة لم يكن للكويت اتصال مباشر معها ، من بينها جمهورية الصومال الديمقراطية .

واعلنت الخطوط الجوية الكويتية عن منح خصم بنسبة ٣٥ ٪ على اجور الشحن العادية المطبقة لشحن البضائع من دولة الكويت الى جميع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وذلك في حالة شحن منتجات غذائية وطنية . كما اعلنت عن منح خصم بنسبة ٣٠ ٪ من قيمة التذكرة المرجعة (ذهاب واياب) من الكويت الى هذه الدول وبصلاحية مدتها من ٣ــ ١٤ يوما .

هذا وقد انتهت الجهات المختصة في وزارة المالية من اجراءات تأسيس الشركة الكويتية للاستشارات والاستثمار برأسمال قدره خمسة ملايين دينار كويتي والتي من أهم اغراضها استقصاء

فرص الاستثمار المجزية في الدول النامية والترويج للمشروعات الاستثمارية فيها . وجدير بالذكر ان تأسيس هذه الشركة جاء وفقا لتوجه وزارة المالية بشأن تطوير شركة الاستثمار التقني ، وهي شركة مساهمة كويتية مقفلة تملكها الحكومة الكويتية ، وذلك عن طريق زيادة رأسمالها وتغيير اسمها وتطوير اغراضها .

اما على نطاق الاحداث السياسية المؤثرة فقد شهد هذا العام ، اصدار امر اميري بحل مجلس الامة وتعليق العمل ببعض مواد الدستور منها مادة رقم (١٠٧) والتي توجب اجراء انتخابات لمجلس الامة الجديد في ميعاد لا يتجاوز شهرين من تاريخ حل المجلس السابق ، وامر اميري بتعديل بعض مواد قانون المطبوعات ، وامر اميري بقبول استقالة الحكومة ، وامر اميري بتكليف ولي العهد الشيخ سعد العبدالله الصباح بتشكيل حكومة جديدة .

وصدر بتاريخ ١٩٨٦/٧/١٢ مرسوم اميري بتشكيل الوزارة الجديدة برئاسة سمو ولي العهد ، وقد تم بموجب التشكيل الجديد استحداث عدة وزارات جديدة ، منها وزارة للتجارة والصناعة ، بعد ان كانت اختصاصات هذه الوزارة موزعة بين وزارة المالية والاقتصاد ، وزارة النفط والصناعة في التشكيل السابق ، ووزارة للمالية التي كانت اختصاصاتها ضمن اختصاصات وزارة المالية والاقتصاد في التشكيل السابق . كما صدر في اليوم نفسه مراسيم اميرية بتحديد اختصاصات كل من وزارة المالية ، النفط ، والصناعة والتجارة .

وصدر بتاريخ ١٩٨٦/٩/١ مرسوم اميري بحل المجلس البلدي حيث تضمن التشكيل الوزاري الاخير تعيين وزير دولة للشؤون البلدية . كما تم في وقت لاحق تشكيل لجنة لادارة شؤون البلدية برئاسة وزير الدولة للشؤون البلدية .

وعلى صعيد القروض الممنوحة فقد بلغ اجمالي القروض التي قدمها الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية خلال عام ١٩٨٦ نحو ٩٤,٢٣ مليون دينار كويتي استفادت منها ست دول عربية بمبلغ اجمالي نحو ٦٩,٢ مليون دينار كويتي وست دول اسيوية ودولة افريقية واحدة ومنظمة دولية واحدة . وجدير بالذكر ان اجمالي القروض التي قدمها الصندوق منذ تأسيسه حتى نهاية العام بلغ نحو ١٤٠٠ مليون دينار كويتي شملت ١٥ دولة عربية و١٥ دولة اسيوية و٢٨ دولة افريقية واربع دول في حوض البحر الابيض المتوسط . وقد تجاوز نصيب الدول العربية من هذه القروض نسبة ٥٠ ٪ من الاجمالي . وكان التركيز على تقديم القروض لمشروعات القطاع الزراعي نظراً لاهمية هذا القطاع في تحقيق الامن الغذائي بالنسبة للدول المقترضة .

٢ ــ ٤ ــ فرص الاستثمار المتاحة :

٢ ــ ٤ ــ ١ ــ امكانيات الاستثمار في القطاعات المختلفة :

إن ندرة الموارد الطبيعية والبشرية (خارج قطاع النفط) بالاضافة الى اكتمال البنيات الاساسية وحالة التشبع التي يعيشها قطاع العقارات تحد كثيرا من امكانات الفرص الاستثمارية في البلاد لذا فقد كان التوجه الاستثماري في الخطة (١٩٨٦/٨٥ ــ ١٩٩٠/٨٩) نحو توسيع نطاق

الاستثمارات المباشرة في الخارج وبصفة خاصة في البلاد العربية وذلك من خلال تشجيع المنتجين المحليين على اقامة صناعات تستطيع ان تلبي احتياجات البلاد من السلع الاستراتيجية وتساهم في الوقت نفسه في تخفيض الطلب على قوة العمل الوافدة، ومع ذلك فإنه يمكن القول بأن فرصا ما زالت قائمة امام الاستثمار داخل البلاد في مجال الصناعات التحويلية بل وفي القطاع الزراعي بما يشمله من انتاج حيواني وصيد الاسماك، وقد بلغ حجم الاستثمارات المقدرة في الخطة (١٩٨٦/٨٥ ــ ١٩٩٠/٨٩) نحو ٧٥١٦ مليون دينار منها نحو ١٢٩٢ مليون دينار كويتي لاستثمارات النفط والصناعات النفطية وكلها حكومية ونحو ٢٣٢ مليون دينار للصناعات التحويلية غير النفطية كلها مخصصة للقطاع الخاص ونحو ٦٢ مليون دينار للقطاع الزراعي منها ٣٦ مليون دينار لاستثمارات القطاع الخاص وفي ظل هذه المعطيات يمكن اجمال فرص الاستثمار في الكويت فيما يلي :

القطاع الصناعي :

على الرغم مما تواجهه الصناعة المحلية في الكويت من صعوبات وخاصة عدم توفر العمالة الوطنية المدربة وضعف السوق وندرة الموارد الطبيعية المتاحة، إلا ان فرص الاستثمار في بعض الصناعات التحويلية لم تزل قائمة وخاصة في الصناعات التالية : منتجات المناجم والمحاجر وخاصة مواد البناء، صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ، صناعة المنسوجات والملبوسات والصناعات الجلدية، صناعة الخشب والمنتجات الخشبية وتشمل الاثاث، صناعة الورق ومنتجاته والطباعة والنشر، صناعة الكيماويات والمطاط والبلاستيك، صناعة منتجات الخامات التعدينية غير المعدنية عدا منتجات البترول والفحم، صناعة الآلات والمعدات، وتتمثل فرص الاستثمار في هذه المجالات في إنشاء مجموعة جديدة من المشروعات لسد احتياجات السوق المحلي وللتصدير.

القطاع الزراعي :

على الرغم من قسوة الطبيعة والمناخ في البلاد فإن هناك مساحات من الاراضي القابلة للزراعة تقدر بنحو ١٨٤ الف دونم يزرع منها فقط نحو ٢١ الف دونم، لذلك فقد استهدفت الخطة الاخيرة زيادة الانتاج الزراعي من ٦٤ مليون الى ٩٠ مليون دينار كويتي في اخر سنوات الخطة وذلك بزيادة مساحة الرقعة الزراعية بنحو ١٦,٥ الف دونم جديدة موزعة على النحو التالي :

ــ ٧,٨ الف دونم للخضروات.

ــ ٢,٧ الف دونم للاعلاف الخضراء.

ــ ٢,٠ الف دونم للاشجار.

ــ ٤,٠ الف دونم لتربية الابقار والاغنام والدواجن.

وكذلك العمل على توفير المياه اللازمة لزراعة هذه المساحات والتي قدرت بنحو ٣٤,١ مليون جالون يوميا من المياه واستهدفت الخطة كذلك توفير نحو ٣٨ الف طن من الاسمدة العضوية ونحو ٧٦٥ طن من الاسمدة الكيماوية اللازمة للزراعة.

وفي مجال الانتاج الحيواني تمثل الهدف في زيادة حجم الثروة الحيوانية بنحو ١٥ الف رأس من الابقار ونحو ١١١ الف رأس من الاغنام والماعز بالاضافة الى نحو ٩ مليون دجاجة .

وفي مجال الصيد البحري تهدف الخطة الى زيادة المنتج من الاسماك من ٤ آلاف طن الى نحو ١٢ الف طن سنويا .

٢ ــ ٤ ــ ٢ ــ مشروعات معروضة للاستثمار:

المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح للمشروع	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي التكلفة التقديرية للمشروع
انتاج حامض الاستيك ومشتقاته	منظمة الخليج للاستشارات الصناعية	الكويت	دراسة اولية	غير محدد
انتاج الفحم البترولي	منظمة الخليج للاستشارات الصناعية	الكويت	دراسة اولية	غير محدد
انتاج البولي بورتين المرن	منظمة الخليج للاستشارات الصناعية	الكويت	دراسة اولية	غير محدد
انتاج العروض الاصلية لجدات الدواجن	مؤسسة الخليج للاستثمار	الكويت	دراسة اولية	١٦ مليون دولار
مشروع الاسمدة النتروجينية	الاتحاد العربي لمنتجي الاسماك	الكويت	دراسة اولية	غير محدد
مشروع الاسمدة المركبة	الاتحاد العربي لمنتجي الاسماك	الكويت	دراسة اولية	غير محدد

٢ ــ ٥ ــ الاستثمارات العربية الوافدة :

ينص قانون الشركات على عدم جواز مشاركة غير الكويتي في رؤوس اموال الشركات المساهمة العامة والمقفلة ، وسمح بتملك ما لا يزيد عن ٤٩ ٪ من رؤوس اموال الشركات ذات المسؤولية المحدودة . وقد تم خلال العام تسجيل نحو ١٧٥ شركة تعمل في مجال التجارة والمقاولات وتتضمن مساهمات عربية من غير الكويتيين ، وذلك على النحو المبين في الجدول التالي .

اسم المشروع	نوع النشاط	تاريخ منح الترخيص	راس المال (دينار كويتي)	جنسية الشركاء العرب وقيمة مساهمتهم
١٧٥ شركة ذات مسؤولية محدودة	تجارة ومقاولات	خلال عام ١٩٨٦	١٥,٥١٠,٠٥٥	اردني ٣,٦٧٩,٣٠٠ لبناني ١,٣٦٦,٤٧٠ سوري ١,١٨٢,٨٥٧ فلسطيني ٤٩٩,٥٠٠ سعودي ١٨١,٥٠٠ عراقي ١٨١,٤٠٠ اماراتي ١٧٩,٠٥٠ تونسي ١٤٣,٥٠٠ مصري ١١٦,٧٥٠ مغربي ٤٥,٠٠٠ عماني ٢٤,٦٠٠

[١٥]

تقرير
مناخ الاستثمار
في
الجمهورية اللبنانية
لعام ١٩٨٦

مناخ الاستثمار
في الجمهورية اللبنانية لعام ١٩٨٦ (١)

انقضى عام ١٩٨٦ ولا زالت الاوضاع بلبنان تراوح مكانها ، ولم يحمل العام ــ رغم ما بذل من جهود ــ ما يؤذن بقرب انفراج ، واستمر التأثير السلبي للحرب على مناخ الاستثمار حيث لحق الضرر العديد من المنشآت الاقتصادية ، وفضلا عن مشاكل الامن التي يواجهها المواطن اللبناني فقد ازدادت وطأة المعيشة عليه بالانخفاض المتلاحق في اسعار تبادل العملة المحلية بالعملات الاجنبية الامر الذي انعكس في صورة موجة متصاعدة من التضخم تنذر بالخطر على مجمل الوضع الاقتصادي . ومع كل ما تحمله هذه المؤشرات لا زال الاقتصاد اللبناني يبدي قدراً من التماسك و يعمل بأوجه نشاط تبشر ــ في حالة اقرار حل للوضع العام ــ بامكانية معاودة القطاعات الاقتصادية لحركتها التقليدية المميزة .

---

(١) استكمالا لما ورد بالقسم الاول من تقرير مناخ الاستثمار لعام ١٩٨٥ في الجمهورية اللبنانية الخاص بالاطار العام لتنظيم الاستثمار، نورد فيما يلي بعض البيانات التي حصلت عليها المؤسسة مؤخراً :

أولاً ــ تشريعات منظمة للاستثمار : اضافة لما ورد بالتقرير السابق تتناول التشريعات التالية بالتنظيم بعض جوانب الاستثمار في لبنان :

(١) مرسوم رقم (١٩٨٢) تاريخ ١٩٨٢/١١/٢٣ يتعلق باعطاء المجلس الاعلى للجمارك حق تعديل التعريفة الجمركية لتشجيع وحماية الصناعة الوطنية .

(٢) مرسوم اشتراعي رقم (٥٠) تاريخ ١٩٨٣/٧/١٥ يتعلق بانشاء مصارف الاعمال ومصارف التسليف المتوسط والطويل الاجل .

(٣) مرسوم اشتراعي رقم (٨٧) تاريخ ١٩٨٣/٩/١٦ بتنظيم ومراقبة التداول باسهم المصارف .

(٤) مرسوم رقم (٢٥٤١) تاريخ ١٩٨٥/٧/١٢ انشاء مؤسسة عامة تدعى «مؤسسة ضمان ائتمان الصادرات اللبنانية» (وهو مرسوم لم يطبق حتى الآن) .

هذا ومن جهة اخرى صدر مرسوم اشتراعي برقم (٣) تاريخ ١٩٨٥/٣/٢٣ بالغاء المرسوم الاشتراعي رقم (٨٣/٨) بانشاء المجلس الوطني للعلاقات الاقتصادية .

ثانياً ــ اوضاع الاستثمار :

(١) تعديلا لاوضاع الاستثمار في القطاع المصرفي ، فإنه يجب ــ طبقا للمرسوم الاشتراعي رقم (٨٧) تاريخ ١٩٨٣/٩/١٦ السالف الاشارة اليه ــ ان يكون ٥١ ٪ من اسهم المصرف مملوكة لاشخاص طبيعيين لبنانيين او لشركات اشخاص يكون جميع الشركاء فيها اشخاصا طبيعيين لبنانيين او لشركات اموال تكون ٥١ ٪ من اسهمها اسهماً اسمية عائدة لاشخاص طبيعيين لبنانيين لا يجوز التصرف فيها بحسب نظامها إلا لاشخاص طبيعيين لبنانيين . و يشترط المرسوم المذكور على الاجنبي الذي يريد تملك اسهم مصارف ان تعامل دولته اللبناني بالمثل . اما بالنسبة لتحديد راس مال المصرف المطلوب الترخيص به ، فإن مصرف لبنان يفرض ان لا يقل عن خمسة وسبعين مليون ليرة لبنانية ، علماً بأن المصرف يميل لعدم الموافقة على الترخيص بتأسيس مصارف تجارية جديدة .

(٢) يجب على شركات التأمين المؤسسة في لبنان :

ــ ان تتخذ شكل شركة مساهمة وان يكون اكثرية اعضاء مجلس الادارة لبنانيين .

ــ ان لا يقل رأس مالها المدفوع عن ثلاثة ملايين ليرة لبنانية .

ــ ان تخصص لكل فرع من فروع التأمين عين الكفالة الملزمة بها الشركات الاجنبية .

ثالثاً ــ حوافز الاستثمار :

(١) تشجيعا لاقامة صناعات وطنية من خلال الحماية الجمركية ، خول المرسوم رقم (١٩٨٢) تاريخ ١٩٨٢/١١/٢٣ السالف الاشارة اليه ، المجلس الاعلى للجمارك حق تعديل التعرفة الجمركية لتشجيع وحماية الصناعة الوطنية ، ويمارس المجلس هذه الصلاحية ــ بناء على طلب صاحب الصناعة ــ عن طريق تقرير الاعفاء الكلي او الجزئي من الرسوم

الجمركية على المواد الاولية التي تدخل في صناعة محددة وكذلك الآلات المستوردة لهذه الصناعة، ومن جهة اخرى عن طريق رفع الرسم الجمركي على منتجات الصناعات المثيلة المستوردة من الخارج.

(٢) يوفر المرسوم الاشتراعي رقم (٥٠) تاريخ ١٩٨٣/٧/١٥ السالف الاشارة اليه الحوافز التالية لمصارف الاعمال ومصارف التسليف متوسط وطويل الاجل:

(أ) الاعفاء من ضريبة الدخل مدة سبع سنوات من تاريخ التأسيس.

(ب) الاستفادة من الاصول المنصوص عليها في المادة (١٢٠) من قانون النقد والتسليف في تنفيذ الرهون المقدمة ضمانا للقروض.

(ج) دخول السندات التي تصدرها في منهاج استثمار الاحتياطي الفني لشركات التأمين.

(د) الاعفاء من رسوم الطابع (الدمغة) بالنسبة لعقود الودائع وشهادات الايداع وعقود الاقتراض والسندات التي تصدرها هذه المصارف.

(هـ) اعفاء الفوائد الناتجة من سندات القروض او من غيرها من القروض التي تعقدها هذه المصارف، من ضريبة راس المال.

(و) اعتبار مساهمة المصارف الاجنبية العاملة في لبنان في راس مال المصارف المتخصصة ضمن نسبة الاحتياطي الالزامي.

رابعاً ــ بالاضافة الى الاتفاقيات العربية الواردة بالتقرير، ترتبط الجمهورية اللبنانية بالاتفاقيات التالية:

ــ اتفاقية التعاون الاقتصادي والتقني الموقعة بتاريخ ١٩٧٢/٣/١٠ مع المملكة المغربية.

ــ بروتوكول اللجنة المشتركة مع جمهورية مصر العربية بشأن تنمية العلاقات الاقتصادية (القاهرة ٧/٢٨ــ ١٩٨٤/٨/٩).

٢ ــ ١ ــ تعديلات تشريعية واجراءات حكومية :

استهدفت التدابير الحكومية خلال العام زيادة موارد الخزينة اضافة الى تبني بعض الاجراءات التي تستهدف تحريك عجلة النشاط الاقتصادي والتخفيف من آثار الازمة الراهنة بلبنان ، ومحاولة الحفاظ على هيكل النظام النقدي والمصرفي .

ففي اطار زيادة موارد الخزينة العامة :

أ ــ للتشجيع على سداد الضرائب والرسوم المستحقة صدر القانون رقم (٢٩) بتاريخ ١٩٨٦/٦/١٤ باعفاء المكلفين الذين يسددون خلال ستة اشهر من تاريخ العمل بالقانون ، الرسوم والعلاوات والغرامات البلدية وكذلك المكلفين بضريبتي الدخل والاملاك المبنية وبرسم الانتقال الذين يسددون خلال المهلة المذكورة ما استحق عليهم حتى سنة ١٩٨٥ ، اعفائهم من كامل غرامة التأخير ونسبة ١٥ ٪ من قيمة الرسوم والضرائب والعلاوات وكافة الغرامات الاخرى .

ب ـ صدر القانون رقم (٤١) بتاريخ ١٩٨٦/٩/٢٤ بتعديل معدلات ونسب الضريبة على الارباح مع مد مهلة تقديم التصريح عن الضرائب والرسوم ثلاثة اشهر ، ومع زيادة مبلغ الاعفاء العائلي عدلت معدلات الضريبة بالزيادة وتوحدت معاملة ارباح المهن التجارية والمهن غير التجارية بحيث اصبحت معدلات الضريبة تتراوح بين ٦ ٪ و٥٠ ٪ بدلا من ٦ ٪ و٤٤ ٪ للمهن التجارية و٥٪ و٣٩٪ للمهن غير التجارية .

جـ ـ صدر القانون رقم (٤٤) بتاريخ ١٩٨٦/٩/٢٤ بزيادة رسوم اجازات عمل الاجانب في لبنان التي تصدرها وزارة العمل بحيث اصبحت تتراوح بين ١٠٠٠ و٧٥٠٠ ليرة بدلا من ١٠٠ و١٥٠٠ ليرة . *

وفي اطار تحريك عجلة النشاط الاقتصادي والتخفيف من آثار الاوضاع القائمة :

أ ــ صدر المرسوم (٣٠٤١) الذي نفذ اعتباراً من ١٩٨٦/١/١ وبموجبه اصبح الحد الادنى للاجر الشهري ٢٢٠٠ ليرة لبنانية ، وفيما يخص العاملين قبل التاريخ المذكور زيدت اجورهم الشهرية بنسبة ٤٠ ٪ من مبلغ الاربعة الآلاف ليرة الاولى منه وبنسبة ٢٥ ٪ مما زاد على ذلك على ان لا تقل الزيادة عن ٧٠٠ ليرة ولا تزيد على ٢٩٠٠ ليرة .

ب ـ صدر المرسوم رقم (٣٢٨٠) بتاريخ ١٩٨٦/٦/١٤ بتحديد شروط القروض التي يمنحها مجلس الانماء والاعمار للمؤسسات الصناعية السياحية والاستشفائية المتضررة بالاحداث اللبنانية ، فأوجب ان تمنح القروض بالاشتراك بين المجلس وأحد المصارف المشتركة على ان تكون حصة المجلس في تمويل القروض ٩٠ ٪ والباقي للمصرف المشترك وان تكون حصته في تحمل المخاطر ٧٥ ٪ والباقي للمصرف المشترك اما حصة المجلس في القروض التي تمنح للمؤسسات التي تنقل اعمالها خارج منطقة بيروت فتكون ٩٥ ٪ بالنسبة لتمويل القرض و٩٠ ٪ في تحمل المخاطر ، واشترط المرسوم ان تستفيد من هذه القروض المؤسسات المتضررة بصورة

(*) الدولار يعادل ٨٨ ليرة لبنانية كما في ١٩٨٦/١٢/٣١ .

مباشره او غير مباشره من الاحداث منذ ١٩٧٥ والمؤسسات التي لم تباشر نشاطها بعد والتي مولت قسماً كبيراً من توظيفاتها المقررة اذا كانت الاضرار التي لحقتها حالت دون اكمال مشاريعها دون قرض استثنائي طويل الاجل وبشروط معتدلة ، هذا وقد حدد المرسوم مبلغ القروض التي تمنح بخمسة ملايين ليرة لتمويل راس المال المتداول وعشرة ملايين ليرة لتمويل التوظيفات المجمدة الجديدة وذلك بسقف اجمالي قدره عشرة ملايين ليرة لكل مؤسسة ، ولمدة اقصاها ١٠ سنوات بفترة امهال ثلاث سنوات للمؤسسات الصناعية واربع سنوات للمؤسسات السياحية والاستشفائية .

جـ - بتاريخ ١٩٨٦/١٢/١٠ صدر المرسوم رقم (٣٥٩٨) بتمديد مهلة تقديم طلبات تقسيط ديون التجار المتضررين بالاحداث اللبنانية حتى ١٩٨٦/١٢/٣١ .

د - صدر في ١٩٨٦/٩/١٥ قرار المجلس الاعلى للجمارك رقم (٤٠) باعفاء لفات كلورو البولي فينيل والورق المطلي على وجه واحد بالراتنجات التركيبية من الجمارك وكلاهما من مستلزمات انتاج صناعة اللفائف اللاصقة .

وفيما يتعلق بالتدابير النقدية والمصرفية :

أ ـ صدر المرسوم رقم (٣٢٦٤) بتحديد معدل الرسم السنوي عن سنة ١٩٨٦ المقرر على المصارف العاملة في لبنان لصالح المؤسسة الوطنية لضمان الودائع ، وذلك بواقع واحد في الالف من مجموع الحسابات الدائنة لكل من هذه المصارف في ١٩٨٥/١٢/٣١ .

ب - صدر تعميم مصرف لبنان رقم (٦٥٧) بعد التداول مع ممثلي جمعية المصارف في محاولة للدفاع عن قيمة الليرة ودفع المصارف الى الاكتتاب بسندات الخزينة باحجام تسهل تمويل الدولة وعدم تقديم تسهيلات للصيارفة لمنع المضاربة بالعملات ، وبناء على هذا التعميم حدد الاحتياطي الالزامي المفروض على التزامات المصارف بالليرات اللبنانية بنسبة ١٠ ٪ تخفض الى ٩ ٪ للمصارف التي تكتتب في سندات الخزينة بما لا يقل عن ٤٠ ٪ من ودائعها والى ٨ ٪ للمصارف التي يصل اكتتابها في هذه السندات الى ٥٠ ٪ . كما الزم التعميم المذكور المصارف التي تبلغ ودائعها بالليرات اللبنانية اقل من مليار ليرة الاحتفاظ لحسابها بنسبة ١٥ ٪ سندات خزينة لبنانية عادية من مجموع هذه الودائع ، اما المصارف التي تبلغ ودائعها بالليرات اللبنانية ملياراً او يزيد فتكون النسبة ٣٠ ٪ . وقد عدلت احكام هذا التعميم بالتعميم رقم (٦٨٨) الذي نص على العمل به اعتباراً من ١٩٨٧/١/٥ وبموجب التعديل رفعت نسبة الاحتياطي النقدي الالزامي من ١٠ ٪ الى ١٣ ٪ مع الغاء حالتي تخفيض هذه النسبة ، كما رفعت نسبتا سندات الخزينة الى ٣٠ ٪ للمصارف التي تقل ودائعها بالليرات اللبنانية عن المليار ليرة والى ٤٥ ٪ للمصارف التي تزيد ودائعها على هذا القدر. كما فرض على المصارف الاكتتاب في سندات الخزينة في السوق الاولية بنسبة ٦٠ ٪ من الودائع بالليرة اللبنانية التي تدخل اليها ابتداء من ١٩٨٧/١٢/٤ .

جـ - صدر تعميم من مصرف لبنان حظر بموجبه على المصارف التجارية قبول ايداعات اموال للقطاع العام .

٢ ــ ٢ ــ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية :

ــ تم خلال العام اتفاق جمركي بين الجمهورية اللبنانية والجمهورية العربية السورية لتسهيل عمليات الترانزيت ، و يتناول اجراءات تسهيل عمليات الترانزيت من لبنان الى الخارج عبر سوريا ومن الخارج الى لبنان عبر سوريا عن طريق الحد من التعقيدات الادارية مع الحفاظ على القيود الرامية الى مكافحة التهريب .

٢ ــ ٣ ــ وقائع واحداث :

تميزت الاحداث والوقائع في القطر اللبناني هذا العام بمجموعة من العناصر اثرت سلبا على مجمل الاوضاع الاقتصادية والمعيشية في البلاد .

فقد تدهورت قيمة الليرة مقابل العملات الاخرى بشكل حاد وخطير، وارتفع مؤشر غلاء المعيشة كثيرا . وفي الوقت الذي تعاظمت فيه المديونية العامة للدولة بوتائر عالية ومتسارعة ، وصلت واردات الخزينة الى ادنى مستوى لها منذ بداية الحرب .

وفيما يلي ابرز الاحداث والوقائع الهامة :

١ ــ شهد سعر صرف الليرة تدهورا قياسيا خطيرا فاقت نسبته ٧٥ في المئة ازاء مختلف العملات . فالدولار الامريكي ارتفع من ١٨,١٠ ليرة في نهاية ١٩٨٥ الى ٨٨ ليرة في نهاية ١٩٨٦ .

٢ ــ ارتفعت ارقام الديون المترتبة على الدولة في شكل قروض لمصرف لبنان وسندات خزينة وديون خارجية الى نحو ١٠٠ مليار ليرة في مقابل ٤٨ مليار في نهاية العام الماضي اي بنسبة تزيد على مئة بالمئة ، علماً بأن ارقام الدين العام في نهاية عام ١٩٨٤ كانت ٣١,٥ مليار ليرة .

٣ ــ وافق رئيس الوزراء على طلب اعادة جدولة ديون لبنان المستحقة للوكالة الامريكية للتنمية الدولية ودولة الكويت والتي تبلغ ٣٨ مليون دولار .

٤ ــ تدنت واردات الخزينة الى ادنى مستوى لها منذ بداية الحرب . فقد بلغ مجموع الواردات الجمركية نحو ٤٠٠ مليون ليرة . وهو رقم يتوازى نظريا مع الواردات في العامين الماضيين لكنه يتدنى عنها ازاء تراجع سعر صرف الليرة .

وتبلغ ايرادات ميزانية الدولة اللبنانية لسنة ١٩٨٦ ما يساوي ١٢,٧١ مليار ليرة ، بينما تبلغ النفقات ما يساوي ١٧,٩٤ مليار، و يتضح بذلك العجز الكبير بالميزانية البالغ ٥,٢٣ مليار ليرة .

٥ ــ قررت الحكومة ان تتولى الاشراف والتسيير لمصفاة نفط شركة البحر الابيض المتوسط التي كانت تعاني من مشاكل مالية وادارية .

٦ ــ في اطار مواجهة الأزمة الاقتصادية التي يعيشها لبنان ودعم الاقتصاد الوطني بادخال العملات الاجنبية الى البلاد منح مصرف لبنان للمصرف الوطني للانماء الصناعي والسياحي قرضا طويل الاجل قدره خمسمائة مليون ليرة لبنانية في المرحلة الاولى لاقراضه الى المؤسسات الصناعية بفوائد مخفضة .

٧ ــ سجل العام انسحاب بعض البنوك الاجنبية التي اغلقت فروعها في لبنان وقد شملت هذه البنوك بنك اوف اميركا وكميكال بنك وتشيز منهاتن بنك .

٨ ــ شهد القطاع المصرفي والتأميني دمج بعض البنوك وهي : البنك السعودي اللبناني مع بنك البحر الابيض المتوسط وكذلك دمج بعض شركات التأمين وهي : جنرال ارابيان انشورنس مع سيتي انشورنس كومباني وشركة التأمين الوطنية مع الشركة الاهلية .

٩ ــ شهد القطاع المصرفي والتأميني دمج بعض البنوك وهي : البنك السعودي اللبناني مع بنك البحر الابيض المتوسط وكذلك دمج بعض شركات التأمين وهي : جنرال ارابيان انشورنس مع سيتي انشورنس كومباني وشركة التأمين الوطنية مع الشركة الاهلية .

تم خلال العام التوقيع على اتفاقيات القروض والمساعدات التالية :

الجهات المقرضة	تاريخ الاتفاقية	قيمة القرض	عملة القرض	المشروع المستفيد
مؤسسات تمويل اجنبية				
الحكومة الايطالية	١٩٨٦	٨,٧٥٠,٠٠٠	دولار	انشاء محطتين لتوزيع المياه في بيروت
مجموعة السوق الاوروبية	١٩٨٦	١٥,٤٠٠,٠٠٠	دولار	تحسين ١٠٠٠ مدرسة
حكومة تشيكوسلوفاكيا	١٩٨٦	٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠	دولار	تمويل مشاريع انشائية في مختلف المناطق اللبنانية
الشركة الهندسية الصينية	١٩٨٦/٧/٨	٥٢٥,٠٠٠,٠٠٠	دولار	تمويل مشاريع انشائية في مختلف المناطق اللبنانية
البنك الفرنسي للتجارة الخارجية	١٩٨٦/٤/٢	٢٥,٥٧٩,٢١٧,٤٠٠	فرنك فرنسي	تمويل مشاريع انشائية في مختلف المناطق اللبنانية
بنك الاعتماد الوطني	١٩٨٦/٩/٩			

٢ ــ ٤ ــ فرص الاستثمار المتاحة :

٢ ــ ٤ ــ ١ ــ امكانيات الاستثمار في القطاعات المختلفة :

تتمتع الجمهورية اللبنانية بإمكانيات استثمارية واسعة في مختلف القطاعات ومن المتوقع ان تشهد البلاد أنشطة استثمارية كبيرة بعد ان تتوقف الحرب الاهلية وتستقر الحالة الامنية و يعم السلام .

قطاع البناء والتشييد :

يحتاج لبنان الى اعادة تعمير ما خربته الحرب ، وقد وضعت الحكومة اللبنانية برنامجاً محدداً لاعادة تعمير البلاد بعد انتهاء الحرب ، وحدد البرنامج الاستثمارات اللازمة لذلك بمبلغ ١٤ مليار ليرة لبنانية ، منها ٣,٥ مليار ليرة من المتوقع تمويلها من المصادر الداخلية ، بينما يتم تمويل الباقي ١٠,٥ مليار ليرة من المصادر الخارجية .

قطاع الزراعة :

تبلغ مساحة الاراضي القابلة للزراعة في لبنان نحو ٢٥٠ الف هكتار، المساحة المزروعة منها حاليا ١٣٥ الف هكتار، و يتركز النشاط الزراعي في سهل البقاع وفي السهول الواقعة على ساحل البحر الابيض المتوسط ، وكذلك في بعض المناطق الجبلية وسفوح الجبال .

وتتوفر في لبنان الموارد المائية اللازمة للزراعة عن طريق الانهار والامطار، و يعتبر نهر الليطاني والنهر الكبير المصدرين الرئيسيين لمياه الري في البلاد .

قطاع الصناعة :

تهدف سياسة الحكومة الى تطو ير هذا القطاع وتعزيز مساهمته في الناتج المحلي للانتاج ، مع التركيز على الاهتمام بالصناعات الآتية :

١ ــ الصناعات التي تساهم في سد الحاجات الاستهلاكية للجمهور.
٢ ــ الصناعات التصديرية .
٣ ــ الصناعات التي تحقق نسبة عالية من القيمة المضافة .
٤ ــ الصناعات التي تستخدم تقنيات حديثة .
٥ ــ الصناعات الريفية .

القطاع السياحي :

اشتهر لبنان كبلد سياحي متميز نظراً لامتلاكه مقومات السياحة العصرية الناجحة إلا ان الآثار التدميرية للحرب شملت كذلك منشآت هذا القطاع الذي كانت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي ٢٠ ٪ قبل اندلاع الحرب .

ولا شك في ان هذا القطاع سوف يوفر فرصا استثمارية كبيرة بعد انتهاء الحرب الاهلية نظراً لاعادة تعمير المنشآت الفندقية والسياحية وايضا امكانية استملاك الفنادق التي افلس اصحابها خلال سنوات الحرب الدائرة هناك، علاوة على الامكانيات الاستثمارية الاخرى المرتبطة بخدمات القطاع السياحي.

قطاع الخدمات:

اشتهر الاقتصاد اللبناني كذلك بأنه اقتصاد خدمي ــ ففضلا عن الخدمات السياحية كان يعتمد على كونه السوق المالي في منطقة الشرق الاوسط بسبب توفر المستوى العالي من الخدمات السلكية واللاسلكية ووسائل النقل الحديثة والجهاز المصرفي المتطور، كل ذلك في اطار السياسة الاقتصادية الحرة التي تطبقها الدولة.

ولا شك في ان هذا القطاع سوف يشهد اقبالا متزايدا من المستثمرين العرب والاجانب بعد استقرار الحالة الامنية نظرا لما يوفره من فرص استثمارية مجزية ومتسعة.

٢ ــ ٤ ــ ٢ ــ المشروعات المعروضة للاستثمار:

المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح للمشروع	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمال الكلفة التقديرية للمشروع	القطاع الاقتصادي للمشروع
مصنع الكونكريت الخلوي	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	غير محدد	دراسة جدوى	٢٨ مليون دولار	قطاع خاص
الطابوق الرملي الجيري	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	غير محدد	دراسة جدوى	١٥ مليون دولار	قطاع خاص
مشروع صناعة اغذية الاطفال	الاتحاد العربي للصناعات الغذائية	غير محدد	دراسة اولية	غير محدد	قطاع خاص
مشروع العبوات للصناعات الغذائية	الاتحاد العربي للصناعات الغذائية	غير محدد	دراسة اولية	غير محدد	قطاع خاص
انتاج الحليب ومشتقاته	الاتحاد العربي للصناعات الغذائية	غير محدد	دراسة اولية	غير محدد	قطاع خاص
مشروع الاسمدة المركبة	الاتحاد العربي لمنتجي الاسمدة	غير محدد	دراسة اولية	غير محدد	قطاع خاص
مشروع الاسمدة الفوسفاتية	الاتحاد العربي لمنتجي الاسمدة	غير محدد	دراسة اولية	غير محدد	قطاع خاص
مشروع مصنع سكر البنجر	المنظمة العربية للتنمية الزراعية	جبيل	دراسة اولية	٧٠ مليون دولار	قطاع خاص

٢ ــ ٥ ــ الاستثمارات العربية الوافدة:

الجدول التالي يبين التراخيص الممنوحة لمستثمرين عرب خلال عام ١٩٨٦.

اسم المشروع	تاريخ الترخيص بالزيادة	قيمة زيادة رأس المال	جنسيات المساهمين العرب ونسبة مساهمتهم
مستشفيات الشرق الاوسط (زيادة راس المال)	١٩٨٦/٣/٢١	٣٥ مليون ليرة لبنانية	سعودي ٤٥ ٪
بنك لبنان والخليج (زيادة راس المال)	١٩٨٦/٧/١٠	٤٥ مليون ليرة لبنانية	سعودي ١٠ ٪، سوري ١٠ ٪، امارات ٢,٥ ٪
بنك بيروت للتجارة (زيادة راس المال)	١٩٨٦/١٠/١٦	١٨ مليون ليرة لبنانية	اردنيون ٦٨ ٪

[١٦]

تقرير
مناخ الاستثمار
في
الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية
لعام ١٩٨٦

مناخ الاستثمار
في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية لعام ١٩٨٦

شهد هذا العام اجراء تعديلات تشريعية هامة من ابرزها صدور قرارات بشأن تنظيم القطاعات الاقتصادية في البلاد شملت قطاعات الصناعة ، التجارة ، النفط والمقاولات . وكذلك صدور قانون تعديل التعرفة الجمركية على الواردات بهدف ترشيد الاستيراد وتخفيض النفقات العمومية ، بحيث يقتصر الاستيراد على السلع الاساسية ، وصدور قرار يقضي بفرض رسوم على التأشيرات المتعلقة بدخول واقامة الاجانب في ليبيا وخروجهم منها .

اما على صعيد الوقائع والاحداث فقد شهد هذا العام احداثا هامة ابرزها قيام الحكومة الامريكية بالاعتداء على اراضي الجماهيرية واتخاذ اجراءات عدائية ضدها من بينها تجميد الارصدة الليبية في البنوك الامريكية وسحب شركات النفط الامريكية العاملة فيها ، وايقاف التعامل التجاري معها ، ودعوة الدول الاوروبية لاتخاذ اجراءات مماثلة ضدها . ومن جهة اخرى تنظر امام القضاء الايطالي منازعات قانونية ثارت خلال هذا العام بين بعض الشركات الايطالية والمؤسسات الليبية التي تتعامل معها ، وذلك بشأن تفسير وتنفيذ بعض العقود المبرمة بينهم ، هذا وقد طلبت تلك الشركات من المحاكم الايطالية حجز بعض الاموال الليبية في ايطاليا ، ولا تزال هذه المنازعات في مرحلة التقاضي . *

وفيما يلي مستجدات مناخ الاستثمار في الجماهيرية خلال العام .

٢ ــ ١ ــ تعديلات تشريعية واجراءات حكومية :

اشتملت التعديلات التشريعية والاجراءات الحكومية التي صدرت هذا العام على فرض ضريبة على العقارات وفرض رسوم خدمات ، وتعديل التعرفة الجمركية على الواردات .

كما اهتمت التشريعات بتنظيم القطاعات الاقتصادية ، خاصة قطاعات الصناعة ، التجارة ، النفط ، المقاولات ، تنمية وتخطيط القوى العاملة ، تنظيم الاستيراد وتسويق المنتجات الزراعية .

وذلك على النحو التالي :

أولاً ــ التشريعات المتعلقة بالضرائب والرسوم والتعرفة الجمركية :

١ ــ صدر قانون رقم (٢) لسنة ١٩٨٦ ، يقضي بفرض ضريبة سنوية على المساكن والاراضي الملحقة بها ، الواقعة داخل المناطق الحضرية وفقا للتعريف الوارد بالقانون رقم (٥) لسنة ١٩٦٩ في شأن تخطيط وتنظيم المدن والقرى . وقد حدد القانون ، الضريبة على الاراضي الملحقة بالمساكن بواقع خمسة دنانير عن كل مائة متر مربع يجاوز حد الاعفاء المنصوص عليه في هذا القانون .

---

* قبل طباعة هذا التقرير ، اصدرت محكمة ميلانو حكما بعدم شرعية قرار حجز بعض الاموال الليبية في ايطاليا .

٢ ــ صدر قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (٣٦٦) لسنة ١٩٨٦ بفرض رسوم ترخيص للمركبات الآلية ، وفقا للتفصيل المرفق بالقانون ، و يسرى الترخيص لمدة ثلاث سنوات .

٣ ــ صدر القراران رقم (٤) ، (٧) لسنة ١٩٨٦ ، في شأن تعديل بنود التعرفة الجمركية الخاصة بالواردات ، وذلك حسب التعرفة المبينة في القرارين لكل سلعة من السلع . كما صدر القرار الجمركي رقم (٦) لسنة ١٩٨٦ بشأن انشاء نقطة جمركية بالقاعدة الادارية العسكرية بسبها تتبع جمرك مطار سبها .

٤ ــ صدر قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (٣٦٩) لسنة ١٩٨٦ بشأن تعديل رسوم التأشيرات المتعلقة بدخول واقامة الاجانب في ليبيا وخروجهم منها وذلك وفقاً للرسوم المفصلة في القرار .

ثانياً ــ التشريعات المتعلقة بتنظيم القطاعات الاقتصادية وتشمل ما يلي :

١ ــ تنظيم قطاع الصناعة :

صدر قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨٦ بشأن تنظيم امانة الصناعة . وقد حدد القرار اختصاصاتها بدراسة واقتراح خطط التحول (التنمية) في مجال الصناعة ، اعداد الدراسات الفنية والاقتصادية للمشروعات الصناعية ، اتخاذ الاجراءات اللازمة لتنفيذ المشروعات الصناعية المعتمدة ، متابعة انشطة الشركات والمنشآت الصناعية ومساعدتها على تحقيق اغراضها ، الترخيص باقامة المشاريع الصناعية ومراقبة المنتجات الصناعية الوطنية والتأكد من مطابقتها للشروط والمواصفات المعتمدة ، دعم وتشجيع الصناعة الوطنية بغية زيادة الانتاج وتحسينه ، تسجيل الشركات الاجنبية المتخصصة في مجال الصناعة بعد التأكد من خبرتها الفنية وملاءتها المالية لتنفيذ المشروعات الصناعية وغيرها من المهام المتعلقة بتنمية قطاع الصناعة .

وصدر قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (٤٥٥) لسنة ١٩٨٦ بإنشاء الجهاز التنفيذي للصناعات الثقيلة ، ويختص بوضع الخطط والبرامج الخاصة بمشروعات الصناعات الثقيلة ودراستها فنيا واقتصاديا ، وتنفيذها مباشرة او بالاشتراك مع الغير وادارتها وتشغيلها .

كما صدر قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (٤٥٦) لسنة ١٩٨٦ بإنشاء الجهاز التنفيذي للصناعات الخفيفة له نفس الاختصاصات في مجال الصناعات الخفيفة و يتبع اللجنة الشعبية العامة للصناعة .

وصدر ايضا قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (٤٨٢) لسنة ١٩٨٦ بإنشاء الجهاز التنفيذي للثروة البحرية ، يتبع اللجنة الشعبية العامة للصناعة ويختص بوضع الخطط والبرامج المتعلقة بمشروعات استغلال الثروة البحرية ومزارع الاسماك المختلفة .

٢ ــ تنظيم قطاع التجارة :

صدر قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (٥٨٠) لسنة ١٩٨٦ بشأن تنظيم امانة الاقتصاد والتجارة وحدد اختصاصاتها بما يلي :

أ ــ دراسة واقتراح الخطط العامة والتنفيذية لاوجه النشاط الاقتصادي والتجاري والاشراف على

تنفيذها ومتابعتها وذلك في اطار قرارات المؤتمرات الشعبية والتشريعات النافذة .

ب ـ تنفيذ خطط التحول (التنمية) ومستهدفات المجتمع وتنظيم التوزيع وتسويق السلع والخدمات .

جـ ـ اعداد الموازنات السلعية في ضوء احتياجات المجتمع من السلع والخدمات بما يحقق التناسق بين الانتاج والاستيراد ومتابعة تنفيذ ذلك .

د ـ العمل على تنمية الصادرات وايجاد اسواق خارجية وتنظيم ورعاية مصالح المصدرين ومتابعة علاقات التصدير مع الدول الشقيقة والصديقة .

هـ ـ وضع برامج وانظمة وضوابط الاستيراد والتصدير والاشراف والرقابة على تنفيذ ذلك ، مع وضع المواصفات القياسية للسلع ومراقبة تطبيقها .

و ـ التخطيط لتطوير النشاط السياحي ومتابعته بما يحقق مساهمة حقيقية في دعم الاقتصاد الوطني وتنظيم المعارض المحلية والمشاركة في المعارض الخارجية .

ز ـ العمل على تنمية العلاقات الاقتصادية الدولية والمشاركة في المنظمات والمؤتمرات الدولية المتخصصة واعداد الدراسات الاقتصادية المتعلقة بالسياسات الانتاجية والتسويقية في الداخل والخارج .

حـ ـ تنظيم وتوجيه المصالح والشركات والوحدات التابعة للقطاع بما يخدم الاهداف المقررة ومتابعة نشاطها وتقييمها و بحث ومراجعة اوضاعها المالية والادارية بما يضمن تحقيق المستهدف من انشائها .

ط ـ متابعة تنفيذ القوانين والقرارات السارية في قطاع الاقتصاد والتجارة ودراسة النتائج واقتراح ما يلزم في شأنها .

و يتكون الهيكل التنظيمي للامانة من مكتب التسويق الداخلي ، مكتب التجارة الخارجية ، مكتب تنمية الصادرات ، مكتب البحوث والدراسات ومكتب الشركات والتسجيلات التجارية وقد حدد القرار اختصاصات كل منها .

كما صدر قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (٤٨٤) لسنة ١٩٨٦ بإنشاء المجلس الاستشاري للاستيراد ، بامانة الاقتصاد والتجارة يتولى دراسة طلبات الاستيراد المقدمة من الجهات العامة والمحالة اليه من امانة الاقتصاد والتجارة والبت فيها ، مع الاخذ بعين الاعتبار ضمان حماية الانتاج المحلي ، والتأكد من المواصفات والمتطلبات الوطنية للسلع المستوردة ومتابعة تنفيذ الموازنة السلعية وضمان توفر مخزون سلعي مناسب . كما يتولى المجلس الاشراف على تنظيم المعارض المحلية للسلع المستوردة من الخارج .

٣ ــ تنظيم قطاع النفط :

صدر قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (١٥٨) لسنة ١٩٨٦ بشأن توزيع اختصاصات امانة النفط على كل من المؤسسة الوطنية للنفط واللجنة الشعبية العامة ، واللجنة الشعبية العامة للخزانة . بحيث تتولى المؤسسة الوطنية للنفط اقتراح الخطط التنفيذية في مجال الصناعة النفطية واعداد مشروعات

خطة التحول في قطاع النفط ومتابعة تنفيذها ، ومتابعة انشطة الشركات النفطية العاملة بالبلاد والشركات المرتبطة بها او العاملة معها ، ومراقبة عمليات الانتاج والتصدير . وتتولى اللجنة الشعبية العامة الاشراف على عمليات استثمار الثروة النفطية وحسن استغلالها وتطويرها وتحديد شروط واوضاع المزايا التي يتقرر منحها للشركات النفطية العاملة في البلاد وتسعير النفط والغاز . وتتولى اللجنة الشعبية العامة للخزانة تحصيل جميع الرسوم والايجارات والاتاوات وضرائب الدخل والضرائب الاضافية المقررة بموجب القانون رقم (٢٥) لسنة ١٩٥٥ .

٤ ــ تنظيم قطاع المقاولات :

صدر قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (١٨٥) لسنة ١٩٨٦ بشأن انشاء جهاز الاشغال العامة ، يتبع اللجنة الشعبية العامة للتخطيط و يكون مقره مدينة طرابلس . يتولى القيام بالدراسات التخطيطية والعمرانية واعداد المخططات الطبيعية على مختلف المستويات ومراجعة وتنقيح المخططات القائمة بصفة دورية . وطرح العطاءات الخاصة بالمشاريع ، ودراسة العروض المقدمة من الشركات ومباشرة اجراءات التعاقد طبقا للتشريعات النافذة ، واعداد العقود الخاصة بها والاشراف على تنفيذ مشروعات المساكن والمباني الادارية ومباني الخدمات والمرافق العامة . وتصنيف وتسجيل شركات مقاولات الاشغال العامة الوطنية والاجنبية العاملة في البلاد وتنظيم قيدها وتجميع البيانات الخاصة بنشاطها واعداد المقترحات اللازمة في شأن تنظيم قطاعات المقاولات .

كما صدر قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (٦١٧) لسنة ١٩٨٦ بلائحة تصنيف مقاولي الاشغال العامة بفئاتهم الثلاث ، الشركات الوطنية ، الشركات الاجنبية ، وشركات القطاع العام العربية والاجنبية .

ثالثاً ــ تنمية وتخطيط القوى العاملة :

صدر قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (٢٩٦) لسنة ١٩٨٦ باعادة تشكيل لجنة توجيه التعليم العالي ، وتحديد اختصاصاتها ، وقد نيط بها مهمة رسم السياسة العامة لتوجيه التعليم العالي بما يكفل تلبية متطلبات الخطط الانمائية من مختلف التخصصات ووضع الاسس والقواعد المتعلقة بالربط بين مؤسسات التعليم العالي ومواقع التشغيل وايجاد صلة للربط بين الدراسة والتطبيق .

وصدر في وقت لاحق قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (٤٤٢) لسنة ١٩٨٦ بشأن لائحة المعاهد العليا لاعداد المعلمين . كما صدرت عدة قرارات بشأن انشاء معاهد عليا للتدريب في مختلف المدن .

رابعاً ــ تسويق المنتجات الزراعية :

صدر قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (٤٣٣) لسنة ١٩٨٦ بشأن الضوابط الخاصة بتسويق المنتجات الزراعية ، الذي منح المزارعين الحق في بيع منتجاتهم بأنفسهم للمستهلكين من المواطنين بشرط ان يكون العرض بمزارعهم او بمراكز التجميع الاولية والرئيسية . وتتولى الشركة الوطنية

لتسويق الانتاج الزراعي ــ عن طريق هذه المراكز ــ تسويق المنتجات الزراعية مباشرة للمستهلكين من المواطنين وللاسواق العامة والجمعيات التعاونية الاستهلاكية والموزعين الافراد .

٢ ــ ٢ ــ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية :

تم التوقيع خلال هذا العام على بعض الاتفاقيات الثنائية في إطار التعاون الاقتصادي والتجاري والصناعي والفني مع الدول العربية ، كما صدر بتاريخ ١٩٨٦/٥/٤ قانون رقم (٤) لسنة ١٩٨٦ بشأن التصديق على بعض الاتفاقيات المبرمة بين الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية والدول الاخرى منها ثلاث دول عربية وثماني دول غير عربية ، وذلك على النحو المبين ادناه :

٢ ــ ٢ ــ ١ ــ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع دول عربية :

تم التوقيع على اتفاقيات بين الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية وحكومات بعض الدول العربية ، وذلك للتعاون الاقتصادي والتجاري والصناعي ، كما هو مبين ادناه :

١ ــ بتاريخ ١٩٨٦/٣/٢١ جرى التوقيع على اتفاقيتين للتعاون الاقتصادي والتجاري والصناعي بين الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية وحكومة جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية . تقضي الاتفاقية الاولى باقامة مؤسسات مشتركة للتنقيب عن النفط واستغلاله في البلدين . وتتعلق الثانية بزيادة وتنشيط التعاون التجاري والصناعي بين البلدين . بحيث تستورد ليبيا الغاز من الجزائر و يتم اقامة مصنع للسيارات في الجزائر ومصنع للالمنيوم في ليبيا .

٢ ــ تم بتاريخ ١٩٨٦/٦/٢٣ التوقيع على محضر اجتماع للتعاون المشترك بين كل من الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية وجمهورية السودان في المجالات الاقتصادية والتجارية والفنية ، فقد تم الاتفاق على ان تقوم الجماهيرية الليبية بتزويد السودان بنحو ١٠٠ الف طن نفط سنويا مقابل تزويد ليبيا بالمنتجات السودانية من اللحوم والخضار. وتم التوقيع ايضا على اتفاقية بشأن استخدام الايدي العاملة السودانية في الجماهيرية ومنحها حق المساواة بالعامل الليبي من حيث الاجر و بدلات السكن والعلاج .

٣ ــ وقعت كل من الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية وحكومة الجمهورية العربية اليمنية على محضر للتعاون المشترك في مختلف المجالات بين البلدين .

كما صدر قانون بالتصديق على الاتفاقيات التالية :

١ ــ اتفاقية تأسيس شركة قابضة مشتركة بين كل من الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية وجمهورية السودان الموقعة في الخرطوم بتاريخ ١٩٨٦/٥/٩ .

٢ ــ اتفاقية التعاون العلمي والفني واتفاقية التعاون في مجال التخطيط واتفاقية انتقال الايدي العاملة الموقع عليها في دمشق بتاريخ ١٩٨٦/٥/٢٠ مع الجمهورية العربية السورية .

٣ ــ اتفاقية للتعاون التجاري والجمركي الموقعة بتاريخ ١٩٨٤/١٢/٣٠ في مدينة تونس مع الجمهورية التونسية .

٢ ــ ٢ ــ ٢ ــ اتفاقيات وترتيبات ثنائية مع دول غير عربية :

صدر بتاريخ ١٩٨٦/٥/٤ قانون رقم (٤) لسنة ١٩٨٦ بشأن التصديق على الاتفاقيات الآتية :

١ ــ الاتفاقية التجارية مع حكومة مالطا الموقعة بتاريخ ١٩٨٤/١٢/١٩ بمدينة طرابلس .

٢ ــ اتفاقية حق التملك والانتقال والاقامة مع حكومة مالطا الموقعة بتاريخ ١٩٨٥/١١/٥ .

٣ ــ اتفاقية انشاء اللجنة المشتركة للتعاون مع حكومة غانا الموقعة بتاريخ ١٩٨٥/٢/٢٠ .

٤ ــ الاتفاقية القنصلية مع الاتحاد السوفييتي الموقعة في موسكو بتاريخ ١٩٨٥/١٠/١٤ .

٥ ــ الاتفاقية العامة للتعاون الاقتصادي والفني والعلمي والتجاري الموقعة مع حكومة رومانيا في طرابلس بتاريخ ١٩٨٥/٣/٦ .

٦ ــ اتفاقية التعاون القضائي مع الحكومة البولندية الموقعة بطرابلس بتاريخ ١٩٨٥/١٢/٢ .

٧ ــ اتفاقية الاتحاد الافريقي للاتصالات السلكية واللاسلكية الموقعة في كنشاسا بتاريخ ١٩٨٢/١/١ .

٨ ــ الاتفاقية الدولية للاتصالات الموقعة في نيروبي بتاريخ ١٩٨٢/١١/٦ .

٢ ــ ٣ ــ وقائع واحداث :

تميز هذا العام باحداث هامة يتوقع ان يكون لها انعكاسات واضحة على مناخ الاستثمار خلال السنوات القليلة القادمة . ابرزها اجراء تعديل في الامانات (الوزارات)، من أهم مظاهره تخفيض عدد الامانات من احدى وعشرين الى عشر فقط ، وتوزيع اختصاصات الامانات الملغاة على مختلف الجهات الحكومية القائمة ، واصدار قانون بالغاء ملكية الاراضي والعقارات . كما كان من ابرز احداث هذا العام تعرض اراضي الجماهيرية الى اعتداء غاشم نفذته القوات الامريكية ، فضلاً عن اتخاذ اجراءات عدوانية ضدها واللجوء الى تجميد الارصدة الليبية في البنوك الامريكية .

كما شهد هذا العام ايضا انسحاب شركات النفط الامريكية العاملة في ليبيا من السوق واتخاذ السلطات الليبية اجراءات عاجلة لتجنب اية آثار سلبية لقرار الانسحاب .

وفيما يلي ابرز الاحداث التي شهدها العام .

احداث تتعلق بالميزانية والتخطيط :

بلغت ميزانية التنمية لعام ١٩٨٦ نحو ١,٧ مليار دينار ليبي * اي ما يعادل ٥,٧٢ مليار دولار امريكي تقريبا ، دون اية زيادة عن السنة السابقة . وتبلغ الميزانية الادارية ١,٣٦٤ مليار دينار ليبي بزيادة بنسبة ١٣,٧ ٪ عن ميزانية السنة السابقة .

وقد تم التأكيد في الميزانية على خفض النفقات العمومية ما امكن مع التشديد على الحد من الاستيراد ، بحيث يقتصر على السلع الاساسية مثل الدواء والمعدات الصحية والمواد الغذائية والمعدات المتعلقة بالمشاريع الزراعية . واقرت خطة ثلاثية للتنمية (التحول) تبدأ مع بداية العام

(*) الدولار يعادل ٠,٣١٥ دينار ليبي كما في ١٩٨٦/١٢/٣١ .

الحالي ١٩٨٦ و يقدر حجمها بما يعادل نحو ٥,٦٦ مليار دولار، هذا وقد تم انشاء جهاز خاص لمتابعة تنفيذ خطة التحول يسمى «الجهاز الشعبي للمتابعة» يتولى الاختصاصات التالية :

أ ـ مراجعة مشروع خطة التحول .

ب ـ مراجعة مواصفات المشروعات العامة ومتابعة الدراسات المتعلقة بها والحيلولة دون وضع مواصفات او شروط فنية تعرقل تنفيذها او تجعلها وقفا على جهة معينة سواء كانت محلية او اجنبية .

جـ ـ متابعة تنفيذ المشروعات العامة والتأكد من ان التنفيذ يتم وفقا للمواصفات المعتمدة .

د ـ متابعة اسعار العقود المتعلقة بتنفيذ المشروعات العامة ومقارنتها بالاسعار العالمية .

هـ ـ مراجعة العقود المتعلقة بتنفيذ خطة التحول قبل ابرامها .

و ـ متابعة تنفيذ عقود التوريد للتأكد من ان المواد التي يتم استيرادها لا يوجد لها بديل محلي .

ز ـ متابعة عقود الصيانة والتشغيل المتعلقة بالمشروعات العامة .

حـ ـ متابعة المكاتب الشعبية ومكاتب الاخوة بالخارج (السفارات) والانشطة الاقتصادية للجماهيرية بالخارج عن طريق شركاتها ومصارفها المختصة .

احداث تتعلق بقطاع النفط :

بتاريخ ١٩٨٦/٦/٣٠ انهت خمس شركات نفط امريكية عملياتها في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية . وذلك تنفيذا للقرار الذي اتخذه الرئيس ريغان بالمقاطعة الشاملة للجماهيرية والذي حدد تاريخ ١٩٨٦/٦/٣٠ اخر موعد لانهاء عمليات وارتباطات الشركات الامريكية في الجماهيرية . وقد صرح رئيس لجنة ادارة المؤسسة الوطنية للنفط بأن الاقتصاد الليبي لن يخسر شيئا بانسحاب الشركات الامريكية العاملة في حقول النفط الليبية ، وان الحكومة الليبية اتخذت كل الاجراءات اللازمة لتسويق حصة هذه الشركات من النفط الليبي والبالغة نحو ٣٠٠ الف برميل يوميا .

وتم في هذا الصدد تعديل أوضاع تأسيس شركات النفط بما يتفق والملكية الجديدة بحيث اصبحت شركة الواحة للنفط مملوكة بالكامل للمؤسسة الوطنية للنفط وتمارس نشاطها وفقا للقواعد المعمول بها في الشركات التجارية . وتتولى القيام بأعمال التشغيل وادارة العمليات النفطية في المناطق الموصوفة باتفاقية المشاركة الموافق عليها بموجب القانون رقم (٥١) لسنة ١٩٧٣ .

كما صدر قرار بإنشاء شركة الزو يتينة للنفط وهي مملوكة بالكامل للمؤسسة الوطنية للنفط كي تتولى القيام بأعمال التشغيل وادارة العمليات النفطية في المناطق الممنوحة بموجب عقدي الامتياز رقم (١٠٢)، (١٠٣) والخاضعة لاتفاقية المشاركة المبرمة بين المؤسسة الوطنية للنفط وكل من شركة اوكسيدنتال العالمية وشركة او.م. المحدودة بتاريخ ١٩٨٥/٦/٢٦ ، والاتفاقيات المكملة لها . وكذلك المناطق الخاضعة لاتفاقية الاستكشاف ومقاسمة الانتاج المبرمة بين المؤسسة الوطنية للنفط وكل من شركتي اوكسيدنتال العالمية و.او.م. المحدودة بتاريخ ١٩٧٤/٢/٧ وتعديلاتها والمناطق الخاضعة لاتفاقيتي الاستكشاف ومقاسمة الانتاج المبرمتين بين المؤسسة الوطنية للنفط واوكسيدنتال العالمية بتاريخ ١٩٨١/١/٢١ و١٩٨٥/٦/٢٦ .

ومن جهة اخرى بدأت شركات النفط عمليات الحفر تحت البحر في حقل نفط «البوري» الواقع وسط البحر على بعد ١٢٥ كيلومتر شمال غرب طرابلس ، ومن المتوقع ان يبدأ استخراج النفط من هذا الحقل في نهاية العام القادم ١٩٨٧ . و يقدر انتاجه بنحو ١٥٠ الف برميل يوميا . و يعتبر هذا الحقل من اكبر الحقول النفطية في منطقة البحر الابيض المتوسط ، وتتم عمليات الحفر والاستغلال بجهود مشتركة بين شركات وطنية واخرى ايطالية . بتاريخ ١٩٨٦/٤/١١ وقعت الجماهيرية اتفاقا مع حكومة الاتحاد السوفييتي لاقامة خط انابيب طوله ١٠٥ كيلومتر، لنقل الغاز الطبيعي من البريقة الى زليطن بالاراضي الليبية . وكانت الجماهيرية قد اقامت خطا للانابيب بين مرس البريقة ومصراته بمساعدة ومشاركة الاتحاد السوفييتي ايضا .

احداث اخرى وتشمل :

أ ـ صدر قانون بالغاء ملكية الاراضي ، ويحق لكل مواطن يحوز ارضا بطريقة مشروعة بقصد الانتفاع بها شغلا وزراعة ورعيا أن يحتفظ بها متى كان يستغلها بجهده وجهد افراد اسرته دون استغلال لجهد الغير وفي حدود اشباع حاجاته وحاجات افراد اسرته . واعتبر القانون ، السجلات الواردة على ملكية الارض التي تمت قبل نفاذ هذا القانون ملغاة .

ب ـ قررت الحكومة الليبية الاعتماد على نظام المقايضة الاقتصادية ، منهية بذلك التعامل بالنقود ، بحيث تبقى وحدة قياس فقط .

جـ ـ اعلنت وكالة انباء الجماهيرية ان ليبيا قررت الغاء تعليم اللغة الانجليزية في جميع مراحل التعليم والبدء في احلال اللغة الروسية بدلا منها . وقد تم اعادة ١١٧ مدرساً غانيا للغة الانجليزية في اعقاب صدور هذا القرار لبلدهم .

د ـ صدر قانون بشأن تنظيم مساهمة الليبيين في الشركات العامة بحيث يتم انشاء شركة مساهمة تسمى شركة الاستثمار الوطني تتولى تحصيل المساهمات واستثمارها .

هـ ـ ارتفعت نسبة مشاركة المصرف العربي الليبي الخارجي في شركة «تامو أو يل» النفطية الايطالية الى ٧٠ ٪ من رأس المال . وتمتلك هذه الشركة شبكة واسعة لمحطات توزيع الوقود ومصفاة تكرير للنفط وعدة مصالح اخرى في القطاع النفطي الايطالي .

احداث سياسية :

حفل هذا العام باحداث سياسية ملحوظة ، من ابرزها العدوان الذي نفذته الولايات المتحدة على اراضي الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية ليلة الخامس عشر من ابريل / نيسان ١٩٨٦ ، حيث قام الطيران الامريكي بشن غارة جوية على مدينتي طرابلس و بنغازي بدعوى مساندة الجماهيرية للارهاب ، وقد استهدف العدوان بشكل خاص منطقة العزيزية بطرابلس التي يوجد فيها مقر اقامة العقيد معمر القذافي . واسفرت الغارة عن استشهاد وجرح نحو مائة شخص من المدنيين الابرياء ، وقد اعلن عن اسقاط وسائل الدفاع الجوي الليبي لخمس طائرات امريكية على الاقل . وفي اطار الحملة العدائية التي تشنها الولايات المتحدة على الجماهيرية قرر الرئيس

الامريكي ريغان اتخاذ عدة اجراءات ، فقد طلب من جميع الامريكيين العاملين في الجماهيرية مغادرتها خلال ثلاثة اشهر ، والاّ تعرضوا للمساءلة القانونية ، وكذلك أوقف التبادل التجاري وجميع التسهيلات والمعاملات بين الولايات المتحدة الامريكية والجماهيرية . وطلب ريغان من حلفاء امريكا من الاوروبيين مساندته وان يحذوا حذوه في مقاطعة ليبيا . وكان الرئيس ريغان قد اصدر بتاريخ ١٩٨٦/١/٨ قرارا بتجميد جميع الارصدة الليبية في امريكا والتي تقدر بنحو ٥ مليار دولار .

وبتاريخ ١٩٨٦/٥/١٢ قررت الجماهيرية طرد ٣٦ ديبلوماسيا اوروبيا رداً على اجراءات مماثلة اتخذتها دول اوروبية ضد الديبلوماسيين الليبيين العاملين في مكاتب الاخوة الليبية (السفارات) في كل من ايطاليا ، المانيا الغربية ، هولندا ، اسبانيا ، بلجيكا والدانمارك .

ومن جهة اخرى ، تنظر امام القضاء الايطالي منازعات قانونية ثارت خلال هذا العام بين بعض الشركات الايطالية والمؤسسات الليبية التي تتعامل معها ، وذلك بشأن تفسير وتنفيذ بعض العقود المبرمة بينهم ، هذا وقد طلبت تلك الشركات من المحاكم الايطالية حجز بعض الاموال الليبية في ايطاليا ، ولا تزال هذه المنازعات في مرحلة التقاضي .

اما على صعيد السياسة الداخلية فقد اجرى مؤتمر الشعب العام في دورته المنعقدة بتاريخ ١٩٨٦/٢/٢٥ تعديل وزاري في الجماهيرية من اهم مظاهره تخفيض عدد الامانات من احدى وعشرين الى عشر فقط . وقد تم توزيع اختصاصات الامانات (الوزارات) الملغاة على مختلف الجهات الحكومية . كما تم في هذا الصدد تحويل بعض الاختصاصات التي كانت مسندة لكل من اللجنة الشعبية العامة للاسكان واللجنة الشعبية العامة للمرافق الى اللجنة الشعبية العامة للبلديات . ونقل تبعية مصلحة التسجيل العقاري والتوثيق من امانة العدل (الملغاة) الى امانة التخطيط .

بالنسبة للقروض الممنوحة للجماهيرية ، وافق البنك الاسلامي للتنمية على منحها قرضا بمبلغ ١٢ مليون دولار لبناء مصنع للمنظفات و يقوم بنك الشرق الاوسط بترتيب قرض للجماهيرية بمبلغ ٧٥ مليون دولار لتمويل مشروع سد الانسان العظيم كما يقوم المصرف العربي والدولي للاستثمار (B.A.I.I.) بترتيب قرض بمبلغ ٥٠ مليون دولار لنفس المشروع .

٢ ــ ٤ ــ فرص الاستثمار المتاحة :

٢ ــ ٤ ــ ١ ــ امكانيات الاستثمار في القطاعات المختلفة :

تتمثل أهم مجالات الاستثمار في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية في القطاعات التالية :

القطاع الزراعي :

نظرا للتزايد المستمر في الواردات من السلع الغذائية فقد سعت الجماهيرية نحو التوسع في المجال الزراعي وذلك بزيادة الرقعة الزراعية وتغيير نمط استخدام الاراضي بزيادة مساحة الاراضي المروية

والتوسع في زراعة الحبوب وزيادة عدد الاشجار المثمرة ، كذلك تسعى الى زيادة الانتاج السنوي من الثروة الحيوانية وما يتبعه من زيادة انتاج الحليب ومنتجات الجلود وانتاج البيض .

القطاع الصناعي :

استهدفت خطة التنمية رفع قيمة الانتاج الصناعي بمعدل سنوي مركب نحو ٢٢,٦ ٪ مع التركيز على الصناعات الثقيلة والاخذ في الاعتبار ضرورة العمل على تنمية الصناعات التي تعتمد على الخامات المحلية لذلك فقد كان اهتمام الدولة بالصناعات التالية : الصناعات الغذائية ــ صناعة الغزل والنسيج والملابس والجلود ــ صناعة الاخشاب والاثاث ــ الورق والطباعة ــ الصناعات الكيماوية ــ صناعة مواد البناء ــ صناعة المنتجات الكهربائية والهندسية كالثلاجات والغسالات والافران واجهزة التدفئة ــ صناعة الحديد والصلب ــ صناعة تكرير النفط ــ الصناعات البتروكيماوية .

قطاع التشييد :

اولت الجماهيرية هذا القطاع اهتماماً بالغا وذلك لاهمية الدور الذي يلعبه في تكوين الهياكل اللازمة لكافة القطاعات الاخرى الانتاجية منها والخدمية و يظهر ذلك بوضوح من حجم الاستثمارات التي وجهت لهذا القطاع حيث بلغت عام ١٩٨٥ وحده نحو ٥٤٨ مليون دينار ليبي ، وتستهدف الخطة زيادة إنتاج مستلزمات هذا النشاط من اسمنت ، جير، طوب ، زجاج ... الخ . للوصول الى الاكتفاء الذاتي و يتولى حاليا تنفيذ مشاريع هذا القطاع شركات اجنبية يجرى التعاقد معها لتنفيذ المشروعات .

٢ ــ ٥ الاستثمارات العربية الوافدة :

لا يوجد .

[١٧]

تقرير
مناخ الاستثمار
في
جمهورية مصر العربية
لعام ١٩٨٦

مناخ الاستثمار
في جمهورية مصر العربية لعام ١٩٨٦

ازدادت وطأة المديونية الخارجية خلال عام ١٩٨٦ نظراً لانقضاء فترات السماح للعديد من القروض الخارجية وحلول آجال السداد في ظل انحسار موارد الدولة من النقد الاجنبي نتيجة تدني اسعار النفط وانخفاض عوائد قناة السويس وتحويلات العاملين المصريين في الخارج اضافة الى هبوط الدخل من السياحة كأثر للاوضاع الدولية السلبية التي اثرت على السياحة العالمية بعامة ونتيجة لحوادث الشغب التي فجرها تمرد قوات الامن المركزي في بعض مدن مصر بخاصة. وعكست احداث العام جهود الحكومة ومحاولاتها الحثيثة لتجاوز هذه المصاعب بتكثيف الجهود لترشيد الاستيراد وتنمية الصادرات وتشجيع الاستثمار والسياحة والاسراع في خطوات اصلاح المسار الاقتصادي للبلاد.

وفيما يلي أهم ما تم رصده من مستجدات مناخ الاستثمار خلال العام.

٢ ــ ١ ــ تعديلات تشريعية واجراءات حكومية:

ترجمت التدابير التي اتخذتها الحكومة المصرية خلال العام سعيها الى مواجهة الاوضاع الاقتصادية الحرجة التي تواجهها مصر متمثلة في زيادة الفجوة في ميزانها التجاري بين الصادرات والواردات وتدني معدلات النمو وتعاظم عجز ميزان المدفوعات وعجز الموازنة العامة مع ازدياد وطأة المديونية الخارجية، اضافة الى ما شاب الاداء الحكومي من بطء وتعقيد انعكس سلباً على تدفق الاستثمارات الوافدة التي بدا واضحاً من السياسات الحكومية المعلنة مدى حاجة الاقتصاد الوطني اليها لتعظيم طاقاته الانتاجية لمواجهة حاجات الاستهلاك المتزايدة وتحقيق النمو المأمول في الصادرات الوطنية.

في ضوء ذلك اتخذت التدابير الحكومية تشريعية كانت او ادارية عدة توجهات رئيسية تجمل فيما يلي:

تدابير تهدف الى خفض عجز الموازنة وزيادة الموارد العامة:

ــ صدرت تعرفة جمركية جديدة استهدفت فضلاً عن زيادة موارد الخزانة العامة، الحد من الاستيراد الترفي وتيسير حصول الوحدات الانتاجية على حاجاتها من مستلزمات الانتاج. وتتحقق الزيادة المستهدفة في حصيلة الضريبة عن طريق تغيير طريقة حساب القيمة الجمركية للاصناف المستوردة حيث عدل سعر الصرف المتخذ أساساً لحساب القيمة من سعر صرف مجمع البنوك التجارية البالغ نحو ٨٣ قرشاً للدولار الامريكي الى السعر المعلن من الغرفة المختصة بالبنك المركزي الذي يبلغ حوالي ١٣٦ قرشاً للدولار. كما اعيد النظر في اوضاع الاعفاء من الضرائب الجمركية حيث صدر قانون جديد رقم (١٨٦) لسنة ١٩٨٦ بتنظيم تلك الاعفاءات على نحو مرشد.

- صدر القانون رقم (٥) لسنة ١٩٨٦ بتعديل بعض احكام القانون رقم (١٤٧) لسنة ١٩٨٤ بفرض رسم تنمية الموارد المالية للدولة، فرضت بموجبه رسوم جديدة على بعض التصرفات والوقائع وزيدت رسوم اخرى من ذلك فرض رسوم على الشراء من الاسواق الحرة والبيع بالمزاد وتذاكر السفر الى الخارج الصادرة بالعملة المحلية والحفلات والخدمات الترفيهية في المحال العامة ومحال الاقامة في المصائف والمشاتي، وزيادة الرسوم المفروضة على استخراج جوازات السفر ورخص تسيير السيارات والنقل السريع.
- زيدت فئات الضريبة على الاستهلاك المفروضة بالقانون رقم (١٣٣) لسنة ١٩٨١ وذلك على السجائر والتبغ والمنسوجات وبعض السلع المعمرة ذات الطابع الكمالي، ونتيجة لنفاذ التعرفة الجمركية الجديدة صدر قرار رئيس الجمهورية رقم (٣٥٢) لسنة ١٩٨٦ بتخفيض فئات ضريبة الاستهلاك الى النصف على السلع المستوردة الخاضعة لفئة ضريبة محددة بنسبة مئوية من قيمتها.
- صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٦١٥) لسنة ١٩٨٦ بتحديد الحد الاعلى للاجور وما في حكمها في الحكومة ووحدات الحكم المحلي والهيئات والمؤسسات العامة وبنوك وهيئات القطاع العام وشركاته بحيث لا يجاوز عشرين الف جنيه سنويا باستثناء المبالغ التي تصرف مقابل نفقات فعلية مؤداة في صورة بدل سفر او بدل او مصاريف انتقال او اقامة، على ان يؤول المبلغ الزائد على الحد المشار اليه الى الخزانة العامة.

تدابير تستهدف توفير موارد من النقد الاجنبي:

- صدر القانون رقم (٦) لسنة ١٩٨٦ يرخص لبنك الاستثمار القومي اصدار سندات تنمية وطنية بالدولار الأمريكي في حدود مبلغ خمسمائة مليون دولار وذلك على دفعات على ان يحدد العائد المستحق عن كل اصدار من هذه السندات وشروطه دون التقيد بالحدود المنصوص عليها في اي تشريع آخر وعلى ان يسمح بتداول تلك السندات بسوق الاوراق المالية بعد اثني عشر شهراً من تاريخ اقفال باب الاكتتاب فيها، وسيتم استهلاكها بقيمتها الاسمية بعد عشر سنوات من تاريخ الاصدار مع جواز استهلاكها جزئيا بطريق الاقتراع السري بعد ثماني سنوات من تاريخ الاصدار. هذا وستعفى السندات وعوائدها وقيمة استهلاكها وعمليات الاكتتاب فيها من جميع انواع الضرائب والرسوم الحالية والمستقبلة مع تمتعها بضمانة عدم جواز الحجز عليها او مصادرتها او فرض الحراسة عليها وعدم خضوعها لاية قيود تتعلق بالرقابة على النقد.
- صدر القانون رقم (٧) لسنة ١٩٨٦ باعفاء النقد الاجنبي المودع في بنوك القطاع العام التجارية العائد لمورث اجنبي من الضريبة على التركات ورسم الايلولة على التركات.
- في اطار السعي نحو الغاء تعدد اسعار الصرف اصدر وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية قراره رقم (٢٩٤) لسنة ١٩٨٦ بالغاء سعر مجمع البنوك التجارية وهو ٨٣ قرشاً للدولار اكتفاء بسعرين: السعر المعلن من غرفة اسعار الصرف بالبنك المركزي وهو سعر متحرك ويبلغ حاليا ١٣٦ قرشاً، وسعر مجمع البنك المركزي وقدره ٧٠ قرشاً وهذا السعر قاصر على المعاملات الخاصة بالاحتياجات الاساسية للمواطنين كالقمح والمواد التموينية.

- قرر وزير السياحة الزام الفنادق بجميع درجاتها بأن تتم تعاقداتها بالعملات الحرة او بالجنيه المصري طبقا لاعلى سعر معلن وقت السداد ، كما اوجب سداد قيمة اقامة السائحين بالفنادق والخدمات السياحية التي تقدم اليهم بالعملات الحرة .
- تقرر خفض رسوم العبور في قناة السويس لناقلات النفط وذلك اعتباراً من يناير/ كانون ثاني ١٩٨٧ و يتوقع ان يؤدي ذلك الى زيادة عوائد المرور بالقناة بحوالي ٤٠ الى ٥٠ مليون دولار سنوياً .
- تم الغاء العمولة التي كانت تحصلها البنوك لتغذية الحسابات بالعملات الحرة وقدرها ٠,٢ ٪ .
- تقرر فرض سعر صرف جديد للدولار عند حساب البدل النقدي المقرر بمناسبة السفر للخارج ، حيث سيتم حسابه على أساس ١٨٠ قرشاً للدولار.
- فرضت رسوم دراسية جديدة على الطلبة الوافدين تتراوح بين ٢٠٠ و ١٠٠٠ جنيه استرليني وذلك اعتباراً من العام الدراسي ١٩٨٧/٨٦ .

تدابير تستهدف توفير حوافز ومجالات جديدة للاستثمار:

- صدر القانون رقم (٨) لسنة ١٩٨٦ بتعديل بعض احكام القانون رقم (٨١) لسنة ١٩٧٦ في شأن تملك غير المصريين للعقارات والاراضي ، و يسمح هذا التعديل لغير المصري بالتملك العقاري مقابل اداء القيمة بالنقد الاجنبي القابل للتحويل .
- اصبح للشركات الاستثمارية الحق في ترحيل خسائرها التي تحققت خلال سنوات الاعفاء الضريبي الى سنة او سنوات تالية بما لا يجاوز خمس سنوات من تاريخ تحقق الخسارة وذلك بناء على فتوى مجلس الدولة ، الذي افتى كذلك بجواز الجمع بين حوافز قانون الاستثمار وحوافز قانون المجتمعات الجديدة اذا اقيم مشروع خاضع لقانون الاستثمار باحد المجتمعات العمرانية الجديدة .
- تقرر استنادا الى ان المناطق الحرة تعتبر مناطق خارج الاقليم الجمركي للدولة ، اعفاء انشطة وارباح المشروعات القائمة في هذه المناطق من احكام الضرائب والرسوم المطبقة داخل اقليم الدولة .
- قرر المجلس الاعلى للسياحة اعفاء المشروعات السياحية من شراء سندات الاسكان .
- وافقت الحكومة على اقامة مشروعات استثمارية للعرب والاجانب في سيناء بعد ان كانت منطقة محظورة على الاجانب .
- طبقا للتعرفة الجمركية الجديدة خفضت الضرائب الجمركية على المعدات والآلات التي تستوردها جميع المشروعات الاستثمارية بحيث أُخضعت للضريبة بمعدل ٥ ٪ ، و يسري هذا المعدل كذلك على اغلب مستلزمات الانتاج من الخامات .
- في اطار السياسة الاستيرادية الجديدة اصبح محظوراً استيراد السلع المشابهة لما ينتج محلياً طالما توفر بالجودة والكمية اللازمتين وقد اعلنت بناء على ذلك قوائم بالسلع المحظور استيرادها .
- اعتبر الاستيراد من المناطق الحرة المقامة في مصر كالاستيراد من الخارج من حيث جواز ادخال

ما ينتج او يخزن بالمناطق الحرة الى داخل مصر بعين الاوضاع المقررة للاستيراد من الخارج .

- أُعلن عن قيام بنك التنمية الصناعية بتمويل المشروعات الخاصة والمشتركة سواء داخل البلاد او بالمناطق الحرة ايا كان حجم رأس مالها ، وذلك بالعملة المحلية او بالعملات الحرة على ان تتحمل الدولة مخاطر تقلب اسعار الصرف حيث يتم تثبيت قيمة القرض طبقا لاعلى سعر صرف معلن في تاريخ عقد القرض حتى تاريخ سداده ، و يبلغ سعر الفائدة من ١١ الى ١٣ ٪ . وقد اتيح للبنك ، من بين ما توفر من قروض وتسهيلات خارجية ، قروضاً للغرض المذكور من البنك الدولي والبنك الاسلامي للتنمية والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا والوكالة الامريكية للانماء الدولي تبلغ حوالي ٣٥٠ مليون دولار.
- ومن جهة اخرى أُعلن ان بنك التنمية الزراعي قرر تخصيص قروض لمشروعات استصلاح الاراضي حتى سنة ٢٠٠٠ بواقع ٣٠٠٠ مليون جنيه سنوياً لتمويل استصلاح ٢,٨ مليون فدان ، كما اعلن البنك اعادة جدولة قروضه الممنوحة لثلاثة وثلاثين مشروعاً للامن الغذائي في اربع محافظات لتعثر اصحابها في السداد لظروف خارجة عن ارادتهم ، وتبلغ قيمة هذه القروض حوالي سبعة ملايين جنيه مصري .
- وافقت اللجنة العليا للاستثمار على تخصيص ٦٠٠ فدان بالمنطقة الحرة العامة بالعامرية (محافظة الاسكندرية) و ٦٠٠ فدان في الارض المخصصة للمنطقة الحرة بالاسماعيلية وتحويلهما الى منطقتين صناعيتين بعد تخطيطهما وتكليف وزير التعمير حصر المساحات الشاغرة بالمناطق الصناعية بالمدن الجديدة وكذلك اعداد بيان بالمناطق التي يمكن تنميتها صناعياً بواسطة الشركات .
- وافقت اللجنة العليا للاستثمار على السماح لمشروعات الاسكان التي تتخذ شكل شركات مساهمة بالتحول الى شركات توظيف اموال في المجال العقاري ، بحيث يمكنها التقدم الى هيئة الاستثمار بدراسة الجدوى لكل مشروع على حدة لاقرارها دون حاجة الى تأسيس شركات جديدة قبل تنفيذ هذه المشروعات الجديدة .
- تقرر منح شركات الاستثمار الحق في حرية تحديد اسعار بيع منتجاتها طالما انها لا تستخدم مستلزمات انتاج مدعمة .
- تقرر السماح لشركات الاستثمار العقاري بتمليك كامل الوحدات السكنية التي تبنيها .
- وافق مجلس الوزراء على مد الاعفاء الضريبي لمشروعات استصلاح الاراضي لمدة عشر سنوات اسوة بمشروعات التعمير.
- تقرر عدم اخضاع الوحدات البحرية التي تعمل في المياه الاقليمية والمملوكة لشركات الملاحة المقامة في المناطق الحرة ، للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المعمول بها داخل البلاد .

تدابير تستهدف تيسير اجراءات الاستثمار:

- قرر مجلس ادارة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة تبسيط اجراءات الموافقة على المشروعات

بأن يتم البت في طلب اقامة المشروع خلال سبعة ايام عمل مع مراعاة :

أ ـ ان يكون المشروع في اطار قوائم الانشطة الموافق عليها مسبقاً .

ب ـ ان يكون موقع المشروع في المدن الجديدة باستثناء مشروعات الثروة السمكية فيتم الاتصال بوزارة الزراعة لتحديد مواقعها بحيث تدرج مع قوائم الانشطة التي يمكن الموافقة عليها .

جـ ـ تفويض نائب رئيس الهيئة في البت في طلب اقامة المشروع الذي لا يجاوز راس ماله خمسة ملايين جنيه ، وتفويض رئيس مجلس ادارة الهيئة في البت في طلب اقامة المشروع الذي يجاوز رأس ماله خمسة ملايين جنيه ولا يزيد على عشرة ملايين جنيه .

د ـ احاطة مجلس الادارة علما بالمشروعات التي يتم البت فيها من رئيس المجلس او نائب الرئيس .

هـ ـ احاطة هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة ووزارة الكهرباء واية جهة اخرى يتطلب الامر التنسيق معها بالموافقات الصادرة عن الهيئة .

ـ كما قرر مجلس ادارة الهيئة تعديل طلب الاستثمار الذي تطلبه الهيئة في نموذج مبسط .

ـ انشاء مكاتب استثمار في وزارات التعمير واستصلاح الاراضي ، الزراعة والامن الغذائي ، السياحة ، الصحة ، والاسكان تضم مندوبين عن الجهات التي لها علاقة بالمشروعات الاستثمارية ، وذلك للنظر في طلبات اقامة المشروعات غير الخاضعة لقانون الاستثمار، على ان يتم البت في المشروع واصدار الترخيص اللازم في شأنه خلال اسبوع واحد من تاريخ تقديم الطلب ودون الرجوع الى اية جهة ادارية اخرى ، وذلك على غرار مكتب الاستثمار الصناعي الذي تم انشاؤه بوزارة الصناعة والذي تقرر فتح فروع له بعواصم المحافظات بعد ان اتضح نجاح التجربة .

ـ تم تشكيل لجنة من هيئة الاستثمار والوزارات المعنية لتطوير وتحديث قوائم الانشطة والمجالات التي يدعى اليها المستثمرون .

ـ تقرر تنفيذ مشروع حصر الانتاج الصناعي وتسجيل المعلومات الخاصة به على الحاسوب واعداد دليل سنوي للمنتجات الصناعية يضم المنتجات وكميتها ومواصفاتها واسماء منتجيها .

ـ قرر مجلس ادارة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة تبسيط اجراءات تحويل ارباح المشروعات وعدم تعليق ذلك على التصدير سواء اكانت هذه المشروعات تنتج للتصدير او للاحلال محل الواردات .

ـ كما قرر المجلس محاسبة الشركات الخاضعة لقانون الاستثمار على تكاليف استخدام الطاقة على اساس متوسط الاسعار العالمية للطاقة خلال الشهور الثلاثة السابقة على تاريخ المحاسبة ، بدلاً من متوسط اسعار السنة السابقة والذي كان اكثر تكلفة .

تدابير لتنظيم التجارة الخارجية :

ـ اصدر وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية القرار رقم (٣٣٣) لسنة ١٩٨٦ بتعديل اللائحة

التنفيذية لقانون الاستيراد والتصدير بهدف تبسيط اجراءات الاستيراد عن طريق تحديد السلع المحظور استيرادها والغاء الاستيراد عن طريق لجان الترشيد. وعليه اصبح الاستيراد يتم عن طريق التقدم الى البنك الذي يتعامل معه المستورد وتقديم فاتورة مبدئية بالسلع المزمع استيرادها تعرض على اللجنة الجمركية للبنوك لتحديد البند الجمركي والتأكد من عدم ورود تلك السلع ضمن قوائم السلع المحظور استيرادها. وقد أجيز استثناء استيراد سلع واردة ضمن القوائم المذكورة بموافقة وزير الاقتصاد والوزير المختص. هذا وقد جرى تعديل هذه القوائم باخراج بعض السلع منها في ضوء التطبيق العملي للنظام الجديد.

- صدر القانون رقم (١٨٧) لسنة ١٩٨٦ بالغاء الضرائب والرسوم الملحقة بالضرائب الجمركية وبناء عليه أُلغيت الضريبة الاضافية على الصادر والوارد ورسم الاحصاء الجمركي ورسم الدعم لمشروعات التنمية الاقتصادية ورسم الدعم البحري وحظر القانون فرض اية ضرائب جمركية اضافية الا عن طريق وزارة المالية، و يوفر هذا القانون قدراً ملحوظاً من التبسيط في حساب الضرائب الجمركية حيث لا يوجد حاليا إلا فئة واحدة لكل بند هي المنصوص عليها في التعرفة الجمركية.
- قررت مصلحة الرقابة الصناعية اصدار بطاقات استيرادية للمنشآت الصناعية التي يقتضي انتاجها استيراد بعض السلع الوسيطة ويحدد في هذه البطاقة الكمية المسموح باستيرادها على مدار العام دون الحاجة الى الرجوع الى المصلحة كل مرة تلجأ فيها المنشأة للاستيراد.
- قررت مصلحة الجمارك الافراج الفوري عن الواردات التي ترد لمشروعات الاستثمار او السياحة والتي تخضع للضريبة الجمركية بفئة ٥ ٪ وذلك اكتفاء بشهادة تتضمن موافقة الوزارة او الهيئة التي يتبعها المشروع.
- تضمنت الاجراءات الجديدة تيسيرات اخرى متفرقة للمستوردين من ذلك:
  - توحيد الاجراءات الخاصة بالبنوك بمختلف الموانىء.
  - اعتبار التلكس الوارد من الخارج كالفاتورة المبدئية المقدمة الى لجنة البنوك.
  - اعتبار دول السوق الاوروبية المشتركة وحدة اقتصادية واحدة واعتبارها جمركيا بلد منشأ.
  - عدم اهدار اية فاتورة معتمدة وصادرة من المنتج الاصلي ومصدقة من السفارة المصرية بالخارج.
- اصدرت وزارة المالية قراراً بتعديل القواعد الخاصة بنظام السماح المؤقت يجيز اطالة مدة السماح المؤقت التي يتم خلالها اعادة التصدير اذا وجدت أسباب مبررة، والاعفاء من التأمين او الضمان المنصوص عليه في قانون الجمارك. وتضمن القرار امكانية تسوية الضرائب الجمركية مضافا اليها تعويض يعادل اعلى سعر فائدة معلن من البنك المركزي في حالة تعذر اعادة التصدير على ان يكون ذلك بموافقة وزارة الاقتصاد والا تكون الاصناف من السلع المحظور استيرادها. والغى القرار المذكور النماذج التي كانت تشكل صعوبات اجرائية في تنفيذ النظام.
- في اطار تشجيع الصادرات وازالة المعوقات التي تعترض عمليات التصدير، تقرر ان يتعامل المصدر مع جهة واحدة هي مصلحة الجمارك لاخذ الموافقة على التصدير وفقا للسياسة المبلغة لها

من وزارة الاقتصاد، كما تقرر الغاء شرط موافقة الرقابة الصناعية على الصادرات الصناعية اكتفاء بالرقابة على الجودة بالمصانع (وذلك باستثناء غزل القطن ومنتجاته وغزل الحرير والاسمنت والادوية).

- تجميع الجمارك والهيئات الرقابية المختلفة على الصادرات في مكان واحد ومعاينة السلع المصدرة في وقت واحد حتى لا تتعرض للتلف وادماج الشهادات والاستمارات الخاصة بالتصدير في نموذج واحد منعا لتكرار البيانات وسداد الرسوم المستحقة على الصادرات في خزانة واحدة بمجمع البضائع لحساب الهيئات المختلفة.
- تحويل ثلاث طائرات بوينج ٧٠٧ الى طائرات شحن مع تخفيض اجور الشحن الى مناطق اوروبا وامريكا والخليج لمواجهة الطلب المتزايد على الصادرات المصرية بعد حادثة مفاعل شيرنوبل.
- تقرر السماح للمصدر بتجنيب كامل حصيلة صادراته غير التقليدية من النقد الاجنبي و ٥٠ ٪ من حصيلة الصادرات التقليدية وذلك لتوفير احتياجاته من النقد اللازم لاستيراد مستلزمات الانتاج، وتم تخفيض عمولة شركات القطاع العام التجارية بحيث لا تزيد على ٢ ٪ بالنسبة للسلع التي تدخل في الصفقات المتكافئة كما تم الغاء رسم الصادر وتخفيض نسبة الخصم من المنبع ـ لحساب ضريبة الارباح التجارية ـ من ٢ ٪ الى ١ ٪.

تدابير تهدف الى تنشيط الاقتصاد وتنظيم بعض قطاعاته:

- صدر القانون رقم (٨٩) لسنة ١٩٨٦ بتنظيم بعض حالات دعوة الجمهور للاكتتاب العام، وذلك في محاولة لحماية المدخرين وصغار المستثمرين من توظيف اموالهم في مشروعات وهمية او لدى منشآت وشركات غير مرخص لها بذلك.
- صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (١٩٧) لسنة ١٩٨٦ بتشكيل لجنة لدراسة تقسيم محافظات الجمهورية الى اقاليم اقتصادية تضم كل منها محافظة او اكثر.
- صدر القانون رقم (١٠٢) لسنة ١٩٨٦ بإنشاء هيئة تنمية واستخدام الطاقة الجديدة والمتجددة.
- سبقت الاشارة الى تخفيض الضرائب الجمركية على المعدات والآلات ومستلزمات الانتاج، وهذا التخفيض يسري على جميع المشروعات الانتاجية سواء الخاضع منها لقانون الاستثمار او غير خاضع له، كما سمحت قواعد الاستيراد بادخال سلع محظور استيرادها بموافقة خاصة اذا كانت لازمة لعمليات الانتاج في منشأة بعينها.
- لرفع مستوى القطاع الصناعي اصدر مجلس الوزراء عدة قرارات في ١٩٨٦/٩/٢١ تتناول:
  - تشكيل لجنة عليا من سبع وزارات لدراسة مشكلات الانتاج الصناعي.
  - التعاون مع المشروعات المماثلة في الدول المتقدمة لتطوير ادارة القطاع العام.
  - تشجيع العمالة الماهرة الجاهزة على العودة الى مصر وخاصة في مجال الزراعة والصناعة.
  - اطلاق حرية وحدات الانتاج في توفير احتياجاتها من النقد الاجنبي.
  - اعطاء حرية الادارة كاملة في ادارة وحدات الانتاج على ان تكون المحاسبة على النتائج من

خلال جهة احدة فقط تمثل المالك .

ـ تكوين فريق من العلماء والحاقهم بقواعد الانتاج وتفرغهم لمهام محددة ترتبط بتطوير الانتاج ومعالجة الفاقد .

ـ التوسع في اقامة مراكز التدريب الملحقة بالمصانع .

ـ توفير الحوافز التي تقدم لوحدات الانتاج في مرحلة انشائها وتوفير المناطق الصناعية المجهزة بالمرافق والمباني وتبسيط اجراءات التأسيس ومراعاة الاعفاءات الضريبية .

ـ تشجيع الصناعات الصغيرة خاصة بالمناطق الريفية ومناطق التكدس السكاني وذلك من خلال معالجة مشاكلها .

ـ قرر وزير الصناعة منع عرض اي منتج صناعي غير مطابق للمواصفات بالسوق المحلية او التصدير وسيتم تحديد المنتجات الصناعية التي تلتزم المصانع المنتجة لها بالحصول على علامة الجودة التي تصدرها هيئة التوحيد القياسي .

ـ تم الاتفاق بين هيئة الاستثمار ووزارة الاسكان والمرافق على تخصيص مساحة كبيرة من الارض بجوار ميناء دمياط لاقامة منطقة صناعية حرة يتركز نشاطها في تصنيع الاثاث والمصنوعات الجلدية التي تشتهر بها مدينة دمياط .

ـ قرر المجلس الاعلى للسياسة الزراعية طرح ٥٠ ٪ من المساحات المستصلحة في وحدات من ١٠٠ فدان حتى ٢٥٠٠ فدان باسعار التكلفة للافراد او الجمعيات او شركات القطاع الخاص ليتولى اي منهم عمليات الاستصلاح الداخلي بما يتناسب مع الموارد المائية والطاقة الكهربائية المتاحة .

ـ اعلن عن توزيع ١٦ الف فدان بمناطق شمال الدلتا والبستان بالكيلو ٨٥ طريق مصر ـ الاسكندرية و٢٠٣٠ فدان غرب النوبارية و٢٠٠٠ فدان لخريجي الجامعات والمعاهد الزراعية والموظفين المستقيلين من الخدمة ، كما صدر قرار بتخصيص ١٣ الف فدان بالاسماعيلية وعلم المرقب شرق وغرب طريق مصر الاسكندرية الصحراوي للشباب لمشروعات الزراعة المحمية مع توفير الاشراف الفني وتنظيم التسويق .

٢ ـ ٢ ـ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية :

في مجال زيادة التعاون الاقتصادي والتجاري ، الصناعي والفني ابرمت الحكومة المصرية العديد من الاتفاقيات الثنائية مع الدول العربية ودول وهيئات غير عربية وذلك على النحو التالي :

٢ ـ ٢ ـ ١ ـ اتفاقيات وترتيبات ثنائية مع دول عربية :

اتفاقيات في مجال التعاون الاقتصادي والتجاري وتشمل :

١ ـ اتفاقية تعاون اقتصادي وتجاري وفني وثقافي مع المملكة الاردنية الهاشمية .

٢ ـ تم توقيع بروتوكول تجاري مع جمهورية السودان قيمته ٢٢٠ مليون دولار زيد الى ٣٢٦ مليون دولار .

٣ ـ اتفاق اقتصادي مع الجمهورية العراقية لتزويد جمهورية مصر العربية بمليون طن اسمنت

مقابل سلع ومواد غذائية مصرية ، بلغت القيمة الاجمالية للاتفاق ٢٠ مليون دولار.

٤ ــ بروتوكول تجاري مع الجمهورية العراقية قيمته ٢٠٠ مليون دولار.

٥ ــ اتفاقية تعاون اقتصادي وفني مع سلطنة عمان .

٦ ــ الموافقة على البروتوكول التجاري الموقع مع الجمهورية اللبنانية لتعديل قوائم السلع ونسبة الاعفاءات الجمركية .

٧ ــ اتفاقية تجارية مع المملكة المغربية قيمتها ٤٠ مليون دولار.

كما تم التوقيع على بروتوكول للتعاون في مجال الصحة مع الجمهورية العربية اليمنية .

وفي مجال النقل والاتصالات فقد تمت الاتفاقيات التالية :

١ ــ اتفاق لربط الشبكة المصرية للاتصالات بالشبكة الاردنية عبر خليج العقبة وصولا الى الخط العالمي الذي يمتد من سنغافورة مرورا بعشرين دولة .

٢ ــ تم التوقيع على اتفاقية النقل الجوي مع دولة الكويت .

اما في المجال الانتاجي والسياحي واستخدام القوى العاملة فقد دخلت الحكومة المصرية في الاتفاقيات التالية :

١ ــ اتفاقية إنشاء شركة قابضة مشتركة مع المملكة الاردنية الهاشمية برأس مال قدره ٥٠٠ مليون دولار يتبعها ٣ شركات لصيد الاسماك وانتاج التقاوي وانتاج اللحوم واعلافها .

٢ ــ اتفاق سياحي مع المملكة الاردنية الهاشمية يهدف الى تعزيز التعاون بين البلدين في مجال السياحة والتسويق المشترك لاستخدام خط نويبع للنقل البحري .

٢ ــ ٢ ــ ٢ ــ اتفاقيات وترتيبات ثنائية مع دول وهيئات غير عربية :

استمرت الحكومة المصرية في تنمية علاقاتها مع العديد من الدول الصديقة وفي هذا المجال ابرمت العديد من الاتفاقيات .

ففي مجال التعاون الاقتصادي والتجاري تمت الاتفاقيات التالية :

١ ــ اتفاقية صفقة تجارية متكافئة مع بولندا بدأ تنفيذها في ١٩٨٦/٧/١ .

٢ ــ اتفاقية صفقة تجارية متكافئة مع النمسا قيمتها ٢٤ مليون دولار.

٣ ــ اتفاقية تبادل تجاري مع سيريلانكا .

٤ ــ توقيع بروتوكول تعاون اقتصادي مع يوغسلافيا شمل اتفاقية لتوريد جرارات زراعية قيمتها ٨ مليون دولار مقابل قطن وغزل مصري .

٥ ــ اتفاقية تبادل تجاري مع اثيوبيا قيمتها ٥٠ مليون دولار.

٦ ــ اتفاقية مع فرنسا لتوريد ٥٠٠ الف طن قمح بأسعار اقل من الاسعار العالمية بالاضافة الى ٦٠ الف طن قمح كمنحة .

٧ ــ اتفاقية تبادل تجاري مع الاتحاد السوفييتي قيمتها ٦٠٠ مليون جنيه استرليني .

٨ ــ اتفاقية منحة مع استراليا لتوريد ٥٠ الف طن قمح .

٩ ــ اتفاقية منحة مع المجموعة الاقتصادية الاوروبية لتوريد ٥٠ الف طن قمح .

وفي مجال التعاون الفني في مجالات الصناعة والزراعة والسياحة والمرافق أبرمت الاتفاقيات التالية :

١ ــ اتفاق تعاون فني مع تشيكوسلوفاكيا في مجال توزيع الكهرباء ، تقوم الشركة التشيكية بمقتضاه بتوريد ٥ محطات محولات كهربائية .

٢ ــ اتفاق تعاون مع يوغسلافيا في مجالات الصناعة والزراعة والسياحة .

٣ ــ اتفاق تعاون مع الولايات المتحدة الامريكية في مجال مشروعات المرافق بالمحافظات .

٤ ــ اتفاقية منحة مع الولايات المتحدة الامريكية لتجديد وتحديث محطة الطاقة الهيدروليكية بالسد العالي بأسوان وقيمتها ١٠٠ مليون دولار.

٥ ــ اتفاقية للتعاون العلمي والتكنولوجي بين مصر وامريكا لمدة ٥ سنوات في مجالات الزراعة والصحة والطاقة والموارد الطبيعية والبيئة التكنولوجية الصناعية وتبلغ قيمتها ١٣٢ مليون دولار.

٦ ــ اتفاقية تعاون بين مصر وامريكا في مجال التنمية الادارية تبلغ قيمتها ١٠٩ مليون دولار وتنص على ٢٠٠ منحة سلام كل عام للحصول على شهادتي الماجستير والدكتوراه من الولايات المتحدة .

وفي مجال ضمان الاستثمار، انضمت جمهورية مصر الى الدول الموقعة على اتفاقية إنشاء الوكالة الدولية لضمان الاستثمار.

وفي مجال التخفيضات الجمركية تم ابرام اتفاقية المواءمة بين مصر ودول المجموعة الاوروبية بمقتضاها تتمتع الصادرات الزراعية المصرية بالضرائب الجمركية التنازلية التي تصل احيانا الى حد الاعفاء الكامل خلال ١٠ سنوات .

٢ ــ ٣ ــ وقائع واحداث :

تأثرت جهود الحكومة المصرية التي تبذلها لاشاعة مناخ ايجابي للاستثمار ولتأكيد ما تتمتع به الاوضاع في مصر من استقرار، تأثرت هذه الجهود من جراء ما حدث في بداية العام من تمرد بين مجندي قوات الامن المركزي ولجوئهم الى اعمال العنف والتخريب في بعض مناطق مصر، ولولا ما تبدى من اناة وحكمة في مواجهة تلك الاعمال وما اظهره الشارع المصري من انضباط ورفض للعنف لما أمكن احتواء ما خلفته الاحداث المذكورة من آثار سلبية . ومن جهة اخرى عكست احداث العام مدى ما توليه جمهورية مصر العربية من اهتمام لتجاوز مصاعبها الاقتصادية .

في مجال الاحداث العامة والسياسة :

ــ شهدت بدايات العام خروج مجندي قوات الامن المركزي من معسكراتهم في تمرد إثر ما اشيع بين صفوفهم من اعتزام الحكومة مد فترة تجنيدهم سنة اخرى ، حيث عاث المتمردون في الشوارع تخريباً وتدميراً ، وقدرت الخسائر التي لحقت بالمنشآت السياحية والمحال العامة في منطقة الهرم

بمحافظة الجيزة بحوالي خمسين مليون جنيه مصري . وتمت السيطرة على ذلك التمرد بنزول بعض قوات الجيش وعزل مناطق التمرد . ونتيجة لتلك الاحداث قبلت استقالة وزير الداخلية وعين بدلا عنه وزير جديد ، كما اعلنت الحكومة عن عزمها لتعويض المنشآت التي تضررت من جراء هذه الاحداث والعمل على اعادة الاوضاع الى حالتها الطبيعية في اسرع وقت .

- تصاعدت مقاومة تطبيع العلاقات مع اسرائيل على المستوى الشعبي حيث آثار اشتراك اسرائيل في معرض الكتاب في مصر ردود فعل شعبية تمثلت في مقاطعة جناحها في المعرض وتنظيم احزاب وقوى المعارضة معرضا لها بنقابة المحامين . و بلغت مظاهر رفض التطبيع ذروتها في حادثة الاعتداء المسلح على بعض المسؤولين الاسرائيليين اثناء مرورهم بسيارتهم في شوارع القاهرة .
- تمت اعادة العلاقات الدبلوماسية مع جمهورية جيبوتي لتصبح بذلك الدولة العربية الخامسة التي لها علاقات دبلوماسية كاملة مع جمهورية مصر العربية .
- جرى تشكيل وزارة جديدة برئاسة الدكتور عاطف صدقي لتخلف وزارة الدكتور علي لطفي التي استمرت في الحكم فترة ثلاثة عشر شهراً . أهم اهداف الوزارة الجديدة الاسراع بعملية الاصلاح الاقتصادي بالبلاد لمعالجة الخلل في ميزان المدفوعات والموازنة العامة للدولة .
- نتيجة ما اثير من طعون في قانون انتخاب مجلس الشعب مطروحة على المحكمة الدستورية العليا ، بادر الحزب الحاكم باقتراح تعديل القانون المذكور لتلافي ما وجه اليه من مطاعن ، اهمها حرمانه لغير المنتمين للتنظيمات الحزبية من الترشيح لعضوية المجلس . يجمع القانون بعد تعديله بين طريقة الانتخاب بالقائمة النسبية والانتخاب الفردي .

وفي مجال الاحداث ذات الطابع المالي والاقتصادي :

- اعلنت الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٨٧/٨٦ حيث بلغت الاستخدامات الاجمالية فيها حوالي ٢٠ مليار جنيه (مقابل ١٩,٩ مليار جنيه خلال عام ١٩٨٦/٨٥) والموارد الاجمالية ١٤,٥ مليار جنيه و بلغ العجز الكلي في الموازنة ٥,٥ مليار جنيه امكن تغطية ٤,٨ مليار جنيه منه و بذلك قدر العجز الصافي بمبلغ ٧٨٠ مليون جنيه مقابل ٩٠٠ مليون جنية عام ١٩٨٦/٨٥ .
- وفقا للمسح السنوي لصندوق النقد الدولي ، قدرت ديون مصر الخارجية بمبلغ ٣٨,٥ مليار دولار والمدفوعات المستحقة لخدمة الديون من اقساط وفوائد مبلغ ٤,٣ مليار دولار في منتصف عام ١٩٨٦ . وقد استطاعت الحكومة المصرية سداد نحو ١,٠٣١ مليار جنيه من اقساط الديون الخارجية وفوائدها خلال النصف الاول من العام بزيادة تعادل ٢٥ ٪ عما سددته في العام السابق .
- جرت خلال العام عدة جولات من المباحثات مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بهدف الحصول على قروض قيمتها ٥ مليار دولار لعلاج العجز في ميزان المدفوعات وتمويل عدد من مشروعات خطة التنمية منها ٤ مليار دولار من البنك الدولي بواقع ٨٠٠ مليون دولار سنويا ومليار دولار من صندوق النقد الدولي بواقع ٥٠٠ مليون دولار سنويا . كما تكثفت المباحثات

مع الولايات المتحدة الامريكية لتخفيض فوائد الديون العسكرية واعادة جدولتها وانتهت المباحثات الى عرض امريكي بتخفيض الفوائد الى ٧,٤٪ بدلاً من ١٢٪ وتأجيل السداد مع الفوائد الى سنة ٢٠٠٩ و٢٠١٤ .

ـ انطوت الخطة الخمسية للتنمية (٩٢/٨٧) على استثمار ٥٠ مليار جنيه مقارنة بـ ٣٥ مليار جنيه حجم الانفاق في الخطة الحالية . تتركز اولويات الخطة على الانتاج والتكامل بين المشروعات الانمائية وتهتم بالاعتماد على الذات عن طريق تعبئة المزيد من المدخرات المحلية ، وتصحيح العجز في ميزان المدفوعات عن طريق زيادة الصادرات على الواردات .

ومن المتوقع ان يزيد متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في نهاية الخطة بنسبة ١٩,٨٪ .

وتعتمد الخطة على ثلاثة محاور اساسية :

١ ـ دعم القدرة الذاتية للاقتصاد المصري في تمويل التنمية .

٢ ـ الاستمرار في دعم واصلاح البنية الاساسية المادية والاجتماعية بهدف رفع طاقة الاستيعاب للاقتصاد المصري .

٣ ـ البعد السكاني والمكاني للتنمية .

و ينتظر ان يحقق معدلات نمو تفوق المعدلات السابق تحقيقها في الخطة السابقة وذلك بمعدل ٤,٤٪ سنويا على ان يصل الى ٥٪ سنويا في نهاية الخطة .

واما القطاع الصناعي فالمخطط له اقل من الخطة السابقة حيث ينتظر ان يكون معدل النمو ١٠٪ سنويا خلال المرحلة الاولى على ان يصل الى ١١٪ في نهاية الخطة .

وبالنسبة لقطاع التشييد ، فالمخطط له معدل نمو ٥٪ سنوياً ترتفع الى ٥,٥٪ سنويا خلال الفترة الاخيرة من الخطة .

وقدر لمجموعة قطاعات الخدمات الانتاجية ان تنمو بمعدل ٥,٥٪ سنويا وقد تعتبر هذه المعدلات منخفضة نوعا ما ولا تواكب معدلات تنمية المجموعة السلعية ، إلا ان قطاع النقل والاتصال فاق كل ما كان مستهدفا له بالخطة الخمسية الحالية . وبذلك تكون معدلات تنمية هذا القطاع في الخطة الخمسية القادمة مناسبة .

وتستهدف الخطة الخمسية للتنمية تعظيم دور القطاع الخاص ليصل الى ٥٠٪ من جملة استثمارات الخطة .

ـ تقرر انشاء ١٠ مدن جديدة باستثمارات تبلغ نحو ١,٤ مليار جنيه وتخصيص ٥٧٥ الف فدان من الاراضي المستصلحة للمصريين بالخارج حتى سنة ٢٠٠٠ .

ـ قررت وزارة الاقتصاد التوسع في الاخذ بنظام الصفقات المتكافئة بين مصر والدول العربية والاوروبية وقد تم عقد ٣١ صفقة بلغت قيمتها ٥٥٦ مليون دولار حتى اغسطس ١٩٨٦ .

ـ ارتفع معدل التضخم في مصر الى ٢٠٪ خلال ٨٦/٨٥ مقارنة بـ ١٠٪ خلال ٨٥/٨٤ .

كما ارتفع الناتج المحلي الاجمالي بواقع ٧,٩٪ سنويا في المتوسط خلال سنوات الخطة

(٨٧/٨٢) و ينتظر ان يصل خلال العام الاخير للخطة (٨٧/٨٦) الى ٩,٩٪ . كما حقق انتاج القطاع الصناعي في مصر زيادة بنسبة ٢٢٪ خلال اشهر يوليو واغسطس وسبتمبر (تموز، آب، ايلول) من هذا العام .

وفيما يتعلق بتشجيع الاستثمار والترويج للمشروعات حفل العام مثار التقرير بالعديد من الاحداث والوقائع أهمها :

١ ــ قررت الهيئة العامة للاستثمار اعداد قوائم بالمشروعات المختلفة التي تتفق مع خطة التنمية بالدولة ، تطبع بلغات مختلفة وتوزع كنشاط ترويجي للاستثمار لتكون في متناول يدي المستثمرين .

٢ ــ تم تخصيص الاراضي اللازمة لعدد ١٤ مشروعا سياحيا استثماريا بمنطقة البحر الاحمر وتحدد سعر بيع المتر المربع بمبلغ جنيه واحد خارج حدود المدينة وعلى المستثمر توصيل المرافق على نفقته الخاصة ، و بسعر ما بين ٥ ، ١٠ جنيهات للمتر المربع داخل حدود المدينة .

٣ ــ تدرس الوزارة الجديدة توحيد قوانين الاستثمار في قانون واحد في محاولة لازالة أية معوقات بيروقراطية وللتيسير على المستثمرين .

٤ ــ تم خلال العام انعقاد عدد من الندوات والمؤتمرات لرجال الاعمال والمستثمرين العرب والاجانب ، لبحث فرص الاستثمار المتوفرة في مصر ومحاولة تحديد المعوقات لازالتها ، وهي :

ــ اجتماعات الاتحاد التعاوني العربي في ابريل / نيسان وشارك فيه مندوبو ١٤ دولة عربية لدراسة الجدوى الاولية للمشروعات التعاونية العربية المشتركة .

ــ المؤتمر الدولي لرجال الاعمال في ابريل / نيسان .

ــ مؤتمر تنمية الصادرات وانعقد في ابريل / نيسان بتنظيم مركز تنمية الصادرات بالاشتراك مع جمعية رجال الاعمال والسفارة الفرنسية .

ــ الندوة القومية الاولى في ادارة الاعمال الدولية والشركات متعددة الجنسيات وانعقدت في مايو/ آيار بهدف تشجيع هذه الشركات لدخول مجال الاستثمار في مصر للاستفادة من تجربتها وخبرتها الدولية .

ــ مؤتمر رجال الاعمال والمستثمرين السعوديين في اكتوبر/ تشرين اول .

ــ مؤتمر رجال الاعمال الافارقة في اكتوبر/ تشرين اول .

ــ مؤتمر رجال الاعمال الدوليين في نوفمبر/ تشرين ثاني .

ــ مؤتمر البنوك الاسلامية في نوفمبر/ تشرين ثاني .

وقد ادى هذا الاتجاه لإزالة معوقات الاستثمار الى تقدم عدد من المستثمرين السعوديين بطلبات جديدة لاقامة مشروعات استثمارية في مصر تبلغ قيمتها حوالي مليار ريال سعودي . كما بلغت استثمارات شركة سانتافي الكويتية للتنقيب عن البترول في حقل امل بخليج السويس مبلغ ٢٠٠ مليون دولار.

وفي مجال استكمال مشروعات البنية الاساسية وزيادة الانتاج الصناعي والزراعي وترويج النشاط الاقتصادي بالبلاد ، فقد تم رصد الاحداث التالية خلال العام :

١ ــ تم استكمال ما يربو على ١٠٠٠ كيلومتر من الطرق المرصوفة في سيناء.

٢ ــ تم دعم وزيادة شبكة الهاتف والاتصالات السلكية واللاسلكية بالمدن الرئيسية بالجمهورية وفيما بينها وبين العالم الخارجي.

٣ ــ تم تنفيذ المرحلة الاولى من المشروع القومي لمترو الانفاق بالقاهرة ومن المنتظر ان يساعد هذا المشروع عند اتمامه في انسياب حركة المواصلات داخل مدينة القاهرة وخاصة منطقة وسط المدينة.

٤ ــ افتتحت القرية السياحية آمون قرب مدينة اسوان على ضفاف بحيرة ناصر وقد تكلف انشائها ٦ مليون دولار.

٥ ــ وافق وزير السياحة على ثلاث مشروعات لاقامة مخيمات لسياحة الشباب في كل من البحر الاحمر وسيناء ومنطقة الاهرام.

٦ ــ تمت الموافقة على تأسيس شركة للتنمية السياحية بمنطقة القناة برأس مال قدره ١٠٠ مليون جنيه.

٧ ــ تم افتتاح مجمع الحديد والصلب بمنطقة الدخيلة بالاسكندرية و ينتظر ان يصل انتاجه الى ٧٥٠ الف طن و يعتمد في طاقة التشغيل على الغازات الطبيعية المتوفرة في حقول ابوقير، و بهذا الانتاج اضافة الى انتاج مصنع الحديد والصلب بحلوان وقدره ٣٠٠ الف طن، تقترب مصر من تحقيق الاكتفاء الذاتي من الحديد.

٨ ــ تقرر تشغيل المرحلة الاولى لمجمع البتروكيماويات في يناير/ كانون ثاني ١٩٨٧ و يوفر تشغيل هذه المرحلة احتياجات السوق المحلي من الخامات بما يصل الى ٨٤ مليون دولار سنويا.

٩ ــ تمت الموافقة المبدئية على مشروع جنرال موتورز مصر لانتاج ٣٠ الف سيارة او بل سنويا خلال الخمس سنوات الاولى ترتفع بعد ذلك الى ٩٦ الف سيارة سنويا.

١٠ - تم الترخيص بتأسيس شركة اسمنت اسيوط برأس مال ١٨٠ مليون جنيه.

١١ - ووفق على اقامة ٩ مشروعات جديدة لتكرير البترول تستهدف تحسين مواصفات المنتجات البترولية وتغطية الاحتياجات المحلية.

١٢ - تقوم شركة صينية بتنفيذ مشروع انشاء ٩٠٠٠ وحدة سكنية لوزارة التعمير والمجتمعات الجديدة.

١٣ - تم الترخيص بتأسيس شركة المصريين للاسكان والتنمية والتعمير برأس مال ١٠ مليون جنيه.

١٤ - الموافقة على تأسيس شركة مصر امريكا للصوبات الزراعية وعدد من مشروعات انتاج وتوزيع ٥٠٠ الف صوبة بلاستيك لمضاعفة انتاج الخضروات وتوفير مساحة اضافية من الارض الزراعية للمحاصيل التقليدية وهي القمح والارز.

١٥ - تم الاتفاق على ٧ مشروعات للطاقة الشمسية بالتعاون مع الولايات المتحدة الامريكية من ضمن ١٣ مشروعا قيمتها ٢٣ مليون دولار.

تقرر تخفيض اسعار تذاكر السفر بالطائرات بين القاهرة وكل من عمان و بغداد وذلك في اطار تنمية العلاقات التجارية وتنشيط السياحة مع كل من المملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية العراقية .

وقد توفرت لمصر خلال العام العديد من المنح والقروض، يوضحها الجدول الآتي:

الجهات المقرضة او المانحة	تاريخ الاتفاقية	قيمة القرض او المنحة	العملة	المشروع المستفيد
أولاً: مؤسسات التمويل العربية				
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٨٦/٩/٢١	١٠,٠٠٠,٠٠٠	دينار اسلامي	بنك التنمية الصناعية المصري
ثانياً: مؤسسات التمويل الاجنبية				
الولايات المتحدة الامريكية		٥,٠٠٠,٠٠٠	دولار	تعديل اتفاقية منحة التعاون الفني ودراسات الجدوي
الولايات المتحدة الامريكية		٢,٠٠٠,٠٠٠	دولار	تعديل اتفاقية منحة النشاط
الولايات المتحدة الامريكية		٢١,٠٠٠,٠٠٠	دولار	تعديل اتفاقية منحة مشروع كهرباء شبرا الخيمة
الولايات المتحدة الامريكية		٦٤٩,٠٠٠,٠٠٠	دولار	منحة لتمويل استيراد سلع وجزء نقدي
الولايات المتحدة الامريكية	٨٦/٨	٩,٠٠٠,٠٠٠	دولار	تعديل اتفاقية منحة لتقييم موارد الثروة المعدنية
الولايات المتحدة الامريكية		٣٠,٠٠٠,٠٠٠	دولار	منحة لمشروع الأ بحاث الزراعية
الولايات المتحدة الامريكية	٨٦/٨	٣٣,٠٠٠,٠٠٠	دولار	منحة لمشروع صندوق تشجيع الاستثمار الخاص
الولايات المتحدة الامريكية	٨٦/٨	٦١,٠٠٠,٠٠٠	دولار	منحة لمشروع التنمية المحلية
الولايات المتحدة الامريكية		٦٠,٠٠٠,٠٠٠	دولار	منحة برنامج منح السلام
الولايات المتحدة الامريكية	٨٦/١٠	٥,٠٠٠,٠٠٠	دولار	منحة لمشروع دعم الهيكل التنظيمي لقطاع المياه والصرف الصحي
المانيا الاتحادية	٨٦/٩	٢٦٨,٠٠٠,٠٠٠	مارك الماني	تمويل عدد من مشروعات التنمية
فرنسا	٨٦/٨	٢٥,٠٠٠,٠٠٠	فرنك فرنسي	مشروع تعبئة وتغليف
فرنسا		٢,٨٠٠,٠٠٠	فرنك فرنسي	ملحق قرض تمويل مشروع كهرباء خط سكة حديد الاسكندرية / ابوقير.
فرنسا		٤٨,٠٠٠,٠٠٠	فرنك فرنسي	منحة لتمويل المرحلة الثالثة من مترو الانفاق
فرنسا		٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠	دولار	تسهيلات ائتمانية لتمويل استيراد سلع غذائية
فرنسا		٦٠٠,٠٠٠,٠٠٠	فرنك فرنسي	قرض لمشروع مترو الانفاق

تابع

الجهات المقرضة او المانحة	تاريخ الاتفاقية	قيمة القرض او المنحة	العملة	المشروع المستفيد
ايطاليا		٢٥٨١ مليون	ليرة ايطالية	منحة لمشروع اعادة استخدام مياه الصرف في الري
ايطاليا	٨٦/٨	٤٠٠,٠٠٠	دولار	منحة لانشطة المسح والاعمال الهندسية والتدريب الخاصة بمشروع الميكروويف بين مصر والسودان
ايطاليا		٩٣,٠٠٠,٠٠٠	دولار	منحة
ايطاليا		١٥٠,٠٠٠,٠٠٠	دولار	قرض
ايطاليا		٢,٢٠٠,٠٠٠	دولار	منحة لتنمية واستخدام الطاقات الجديدة والمتجددة
ايطاليا وكندا		١٣٤,٠٠٠,٠٠٠	دولار	قرض لاقامة وحدة توليد بمحطة كهرباء دمنهور
كندا		٥٥,٠٠٠,٠٠٠	دولار	منحة لتمويل مشروعات الكهرباء
كندا	٨٦/٥	٥٠,٠٠٠,٠٠٠	دولار	منحة لتحسين الاراضي والصرف المغطى
كندا		١٠,٠٠٠,٠٠٠	دولار	منحة لمشروع تطوير المجرى الملاحي لنهر النيل
المجر وتشيكوسلوفاكيا		١٣٥,٠٠٠,٠٠٠	دولار	قرض لمشروعات الكهرباء
تشيكوسلوفاكيا	٨٦/٤	١٠٠,٠٠٠,٠٠٠	دولار	قرض
انجلترا		٢,٤٠٠,٠٠٠	جنية استرليني	قرض لمشروع طلمبات مصرف العموم لاغراض الري
الدانمارك		١٥,٠٠٠,٠٠٠	دولار	قرض لتوريد كابلات كهربائية
هولندا		٦٠٠,٠٠٠	دولار	منحة لبرنامج تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء بالريف
اليابان		٨٠,٠٠٠,٠٠٠	دولار	قرض لإنشاء مطار دولي بالعامرية
اليابان		٤,٠٠٠,٠٠٠	دولار	منحة لتمويل استيراد حديد تسليح
فنلندا	٨٦/٤	٢,٠٠٠,٠٠٠	مارك	منحة لمشروعات الكهرباء والمرافق
البنك الدولي للانشاء والتعمير	٨٦/٥	٦٨,٠٠٠,٠٠٠	دولار	قرض لتحسين الصرف الزراعي
البنك الدولي للانشاء والتعمير		٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠	دولار	قرض لتطوير مصنع كيما للسماد

تابع

الجهات المقرضة او المانحة	تاريخ الاتفاقية	قيمة القرض او المنحة	العملة	المشروع المستفيد
البنك الدولي للانشاء والتعمير		٧٠,٠٠٠,٠٠٠	دولار	قرض لزيادة المردود الزراعي عبر استعمال شبكات الري
البنك الدولي للانشاء والتعمير		١٠٠,٠٠٠,٠٠٠	دولار	قرض لمشروعات الاسكان والتشييد
البنك الدولي للانشاء والتعمير	٨٦/٧	٣٧,٠٠٠,٠٠٠	دولار	قرض لتطوير ميناء بورسعيد
البنك الدولي للانشاء والتعمير		٨٠٠,٠٠٠,٠٠٠	دولار	قرض
صندوق النقد الدولي	٨٦/٤	١٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠	دولار	قرض
برنامج الاغذية العالمي		١٠,٠٠٠,٠٠٠	دولار	مساهمة في مشروع تنمية المجتمعات البدوية بمطروح
منظمة الاغذية والزراعة	٨٦/١١	٣٤,٠٠٠,٠٠٠	دولار	منحة لصغار الزراع
المجموعة الاقتصادية الاوروبية	٨٦/١٠	٧,٧٠٠,٠٠٠	وحدة نقدية اوروبية	منحة لاقامة مركز الطاقة الجديدة
المجموعة الاقتصادية الاوروبية		٢٤٠,٠٠٠,٠٠٠	دولار	تحويل القرض المخصص لمساهمة مصر في مشروع قناة جونجلى الى مشروعات اخرى في مصر
المجموعة الاقتصادية الاوروبية		١٤٠,٠٠٠,٠٠٠	دولار	قرض لتوسيع محطة كهرباء عتاقة
المجموعة الاقتصادية الاوروبية		٢,٢٣٢,٠٠٠	وحدة نقدية اوروبية	قرض لتحسين انتاج الاعلاف
المجموعة الاقتصادية الاوروبية		٦,٠٠٠,٠٠٠	دولار	قرض لانشاء ٢٧ صومعة تخزين الغلال والمبيدات
البنك الاوروبي للاستثمارات	٨٦/٣	٣١,٠٠٠,٠٠٠	دولار	قرض لانشاء مصنع الاسمنت الابيض
البنك الافريقي للتنمية		٧,٥٠٠,٠٠٠	دولار	قرض لمشروعات التنمية الريفية بمحافظة البحيرة
البنك الافريقي للتنمية		١٠٢,٠٠٠,٠٠٠	دولار	قرض لانشاء محطة كهرباء شمال الدلتا

٢ ــ ٤ ــ فرص الاستثمار المتاحة :

٢ ــ ٤ ــ ١ ــ امكانيات الاستثمار في القطاعات المختلفة :

تتنوع الموارد الاقتصادية بجمهورية مصر العربية سواء الطبيعية منها او البشرية فضلا عن توفر بنيات أساسية متطورة نسبيا بما يجعل من مصر مجالاً رحباً امام الاستثمارات في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي .

ففي القطاع الزراعي :

تبلغ مساحة الاراضي الزراعية المقرر استصلاحها في جمهورية مصر العربية حتى عام ٢٠٠٠ نحو ٢,٨ مليون فدان تتوفر الموارد المائية اللازمة لزراعتها . وتولي الدولة اهتماماً بالغا بمشروعات التوسع الزراعي نظراً للنقص الواضح في محاصيل الحبوب الزراعية (القمح ، الشعير، الذرة) . لذلك فقد تركز سعي الدولة في إقامة مشروعات المرافق اللازمة للاراضي الجاري اصلاحها ومنح الاعفاءات الجمركية والضريبية لمستلزمات الانتاج الزراعي وتخفيض اسعار الاراضي المباعة لاغراض الاستصلاح وذلك لتحفيز الافراد والشركات على الاستثمار في هذا المجال .

وفي القطاع الصناعي :

يمتلك القطاع الصناعي في مصر كل مقومات النجاح من حيث السوق الواسعة وتوفر الايدي العاملة الفنية وكذلك العديد من المواد الخام اللازمة لكثير من الصناعات فضلا عن توفر المصادر المختلفة للطاقة وعلى الرغم مما قطعته مصر من شوط في مجال التنمية الصناعية إلا ان وارداتها من السلع الصناعية لم تزل تمثل رقما مرتفعا الامر الذي حدا بالدولة الى الاهتمام بالقطاع الصناعي وبذل كل المحاولات من اجل تنشيطه سواء في مجال الصناعات الاحلالية او الصناعات التصديرية والمتمثلة في المجالات التالية :

- الاهتمام بالصناعات التي تنتج مستلزمات المباني والانشاءات مثل صناعة الاسمنت ، حديد التسليح ، الطوب ، الجبس ، الزجاج والمواسير، الالمنيوم ، الادوات الصحية ، معدات النقل ... الخ .
- توسيع قاعدة الصناعات التصديرية مثل الاسمدة ، المنتجات التقليدية ، الفوسفات، الملابس الجاهزة الى جانب الصناعات التصديرية التقليدية الاخرى كالغزل والنسيج والمنتجات الجلدية .
- تنمية الصناعات المنتجة للسلع الوسيطة والاستثمارية .
- استغلال الطاقات المتاحة غير المستغلة في شركات الحديد والصلب ، السكر، وترسانة الاسكندرية البحرية وغيرها .
- تطوير الصناعات الهندسية بحيث تصبح قادرة على تصنيع السلع الاستثمارية محليا مثل معدات الميكنة الزراعية .
- دعم الصناعات التحويلية التي تعتمد على خامات وموارد اولية محلية كصناعة الملابس الجاهزة .

تابع

المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح للمشروع	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي التكلفة التقديرية للمشروع	القطاع الاقتصادي للمشروع
مشروع الصباغة والتجهيز	اتحاد البنوك المصرية	قويسنا	دراسة جدوى	٢٤ مليون جنيه	خاص وعام
مشروع انتاج رقائق التغليف	اتحاد البنوك المصرية	كفر الدوار	دراسة جدوى	مليون دولار	خاص وعام
مشروع انتاج اعلاف الماشية غير التقليدية	اتحاد البنوك المصرية	سوهاج	دراسة جدوى	٨ مليون جنيه	خاص وعام
مشروع اقامة مجمع زراعي صناعي متكامل للفواكه والخضروات المحفوظة والمجمدة	اتحاد البنوك المصرية	قها	دراسة جدوى	٧٥ مليون جنيه	خاص وعام
مشروع انتاج الملابس الجاهزة للنوم والملايات للسراير	اتحاد البنوك المصرية	الاسكندرية المحلة الكبرى	دراسة جدوى	٢,٦ مليون جنيه	خاص وعام
مشروع انتاج الملابس الجاهزة للسيدات والاطفال	اتحاد البنوك المصرية	الاسكندرية المحلة الكبرى	دراسة جدوى	٤,٩ مليون جنيه	خاص وعام

٢ ــ ٥ ــ الاستثمارات العربية الوافدة :

تم الترخيص لعدد من المشروعات الاستثمارية العربية خلال العام يوضحها الجدول التالي :

التراخيص الجديدة الممنوحة الى مستثمرين عرب او الى مشروعات يساهم فيها مستثمرون عرب في جمهورية مصر العربية خلال عام ١٩٨٦

اسم المشروع	نوع النشاط	تاريخ منح الترخيص	عنوان المشروع	راس المال المصرح به جنيه مصري	جنسيات الشركاء ونسبة مساهماتهم
شركة العاشر من رمضان للصناعات الدوائية والمستحضرات التشخيصية	صناعي	٨٥/١٢/٣١	العامرية	٨ مليون	٢٤ ٪ قطري ٢٤ ٪ بحريني
الشركة العربية لانتاج البيض والدواجن	زراعي	٨٦/١/١٢	القاهرة	١,٥ مليون	٣٦ ٪ اردني ٣٧,٣ ٪ فلسطيني
الشركة الدولية للدواجن	زراعي	٨٥/١٢/١٠	القاهرة	١ مليون	٢٤ ٪ عربي مشترك
شركة الصناعات الكيماوية المتطورة آ.بي.	صناعي	٨٤/٤		٨ مليون	١,٢٥ ٪ سعودي
شركة وايت مصر (ادوية والبان أطفال)	صناعي	٨٦/٢	٦ اكتوبر		
الشركة الاسلامية للاستثمار والتنمية		٨٦/٥		١٠ مليون	٤٠ ٪ عربي مشترك
شركة تويوتا ايجيبت	صناعي	٨٦/٥		٥ مليون دولار	٢٥ ٪ الامارات ٢٥ ٪ الكويت ٢٥ ٪ قطر

تابع

اسم المشروع	نوع النشاط	تاريخ منح الترخيص	عنوان المشروع	راس المال المصرح به جنيه مصري	جنسيات الشركاء ونسبة مساهماتهم
شركة فايف ستارز للتريكو والجوارب	صناعي	٨٦/١١	١٠ رمضان	٥٩٢,٠٠٠	٧٥ ٪ سوري
مشروع لانتاج الحاسب الآلي	صناعي			١ مليون	٥٠ ٪ بحريني
مشروع لانتاج الكيماويات ومواد التنظيف المتخصصة	صناعي			٧٥٠ الف	٥٥ ٪ لبناني ٢٠ ٪ عراقي
شركة سيراميك بلادي لانتاج القيشاني	صناعي			٤ مليون	٣٥ ٪ اردني ٣٥ ٪ سعودي
اقامة جراج متعدد الطوابق يشتمل على مركز تجاري	عقاري		القاهرة	٨,٣٦٥,٠٠٠	١٠ ٪ بحريني
مشروع توسعة فندق سفير بالقاهرة	سياحي		القاهرة	٧,٧٥٠,٠٠٠	١٠٠ ٪ كويتي
رويال اوبال / ديموند كرستال (شركة اللؤلؤة الاستثمارية)	صناعي		٦ اكتوبر	٣,٩ مليون	٤٠ ٪ كويتي ٢٠ ٪ بحريني ١٠ ٪ اردني
شركة التقنية الاقتصادية لانتاج الملابس الجاهزة	صناعي		العامرية الجديدة	٢,٥ مليون	٥٥ ٪ سوري ١٧ ٪ عراقي
شركة الشرق الاوسط للمنسوجات والدانتيل	صناعي		—	١,٧ مليون	٨٣ ٪ عربي مشترك
الشركة العربية للمصاعد	صناعي		—	١٥ مليون	٢٢ ٪ كويتي ١٠ ٪ سعودي ٩ ٪ ليبي ٣,٣ ٪ بحريني ١,٧ ٪ اردني
شركة المناطق الحرة لسيارات مودرن موتورز	صناعي		—	٥ مليون دولار	٧٦ ٪ سعودي
شركة الشرق الاوسط للاستثمار العقاري	عقاري		—	٣,٥٢ مليون	٣٥ ٪ عربي مشترك

تابع

اسم المشروع	نوع النشاط	تاريخ منح الترخيص	عنوان المشروع	راس المال المصرح به جنيه مصري	جنسيات الشركاء ونسبة مساهماتهم
شركة النيل للاحذية	صناعي		—	٤ مليون	١٨ ٪ كويتي ١٨ ٪ عربي مشترك
شركة جنرال موتورز مصر	صناعي		—	٢٥,٢ مليون	٨ ٪ سعودي ٨ ٪ كويتي
الشركة الاسلامية للمنظفات الصناعية	صناعي		—	٣,٩٧ مليون	١٧,٦ ٪ الامارات ١٠ ٪ سعودي ٨,٨ ٪ بحريني
ديزني بيتش للاستثمار	سياحي		القاهرة	٣ مليون	٤٠ ٪ سوري ٣٠ ٪ فلسطيني
شركة مصر للانشاءات العمرانية	عقاري		—	١,٥ مليون	٢٦ ٪ لبناني
شركة مصر ايران للفنادق	سياحي			١٠٠ مليون	٢٨ ٪ سعودي
شركة سبورت الدولية لانتاج الاحذية الرياضية	صناعي		الاسماعيلية	٦ مليون دولار	٥٨ ٪ كويتي
الشركة المصرية الدانماركية للكيماويات البناء الحديث	صناعي		—	١,٠ مليون	١٧,٥ ٪ ج.ع.ي.

تابع

اسم المشروع	نوع النشاط	تاريخ منح الترخيص	عنوان المشروع	راس المال المصرح به جنيه مصري	جنسيات الشركاء ونسبة مساهماتهم
مشروع لتصنيع المعدات الكهربائية والالكترونية	صناعي	٨٦/٥		٦,٢٨٧,٠٠٠	٤٠ ٪ عربي مشترك
مشروع لانتاج الطوب الاسمنتي	صناعي	٨٦/٥		٤٤٥,٠٠٠	٦٥ ٪ ج.ع.ي.
العربية للاغذية الطبية	صناعي	٨٦/٤		٣ مليون	٥٦ ٪ عربي مشترك
الشركة المصرية الايطالية لتصنيع تيل الفرامل	صناعي	٨٦/١٠	الاسكندرية	١,٠٤٤,٠٠٠	١٠ ٪ فلسطيني ٨ ٪ ج.ع.ي.
شركة الصرح لمواد البناء	صناعي	٨٦/٩	الجيزة	٥٠٠,٠٠٠	٥٠ ٪ سوري
الشركة المصرية لصناعة الملابس الجاهزة	صناعي	٨٦/١٠	مدينة ٦ اكتوبر	٤ مليون	٣٥ ٪ لبناني ٢٥ ٪ عربي مشترك
شركة الاسكندرية كوبنهاجن لانتاج الالبان واللحوم	زراعي		الاسكندرية	٧ مليون	٢,٣ ٪ سعودي ٥,٧ ٪ الامارات
شركة المجموعة العربية للتنمية وصناعة الملابس	صناعي		القاهرة	٢ مليون	٣٨,٢ ٪ قطري
شركة مولى مصر لصناعة الاجهزة المنزلية	صناعي		العاشر من رمضان	١,٦٥ مليون	١٠ ٪ لبناني
الشركة المصرية العربية لصناعة القواطع الكهربائية	صناعي		٦ اكتوبر	١ مليون	١٢ ٪ ج.ع.ي. ١٥ ٪ سعودي
شركة البردى لصناعة الورق	صناعي		٦ اكتوبر	٨,٨ مليون	٤٥ ٪ اردني
شركة البركة للحديد والصلب	صناعي		العاشر من رمضان	١٠ مليون	٢٥ ٪ سعودي
شركة العامرية للابحاث والتنمية الزراعية	زراعي		الاسكندرية	١,٠٥٠ مليون دولار	٤٩ ٪ سعودي
مصنع تجميع وتصنيع ساعات الحائط (ريتم) اليابانية	صناعي		الاسماعيلية	١,٢٦ مليون	٤٧,٦ ٪ لبناني

تابع

اسم المشروع	نوع النشاط	تاريخ منح الترخيص	عنوان المشروع	راس المال المصرح به جنيه مصري	جنسيات الشركاء ونسبة مساهماتهم
شركة قرية برج العرب السياحية	سياحي	٨٦/٦	برج العرب	٣٠ مليون	١ ٪ سعودي ٣٠ ٪ قطري
شركة المنتجات الحديثة للتعبئة والتغليف	صناعي	٨٦/٧	القاهرة	٩ مليون	٢٠ ٪ عربي مشترك
شركة القاهرة للدواجن	زراعي	١٩٧٧		٧ مليون	١٧ ٪ كويتي
ماجيتكس للملابس الجاهزة	صناعي	٨٦/٤	السادس من اكتوبر	١,٧٣٩,٠٠٠	١٠٠ ٪ عراقي
مشروع انتاج الجوارب	صناعي	٨٦/٥	العاشر من رمضان	٦٥٠,٠٠٠	٣٥ ٪ سوري ٣٠ ٪ لبناني

كما يوضح الجدول التالي بيان بالارباح المحولة للخارج لمشروعات الاستثمار الداخلي خلال السنوات ١٩٨٥/٨٣ .

النشاط	رأس المال المستثمر المسجل	الارباح المحولة (القيمة بالالف جنيه)			اجمالي الارباح المحولة
		١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	
المشروعات الصناعية	٨٣٥٩٢	٢٠٨٠٥	١٨٠٧٨	٢٣١٠٧	٦١٩٩٠
المشروعات الزراعية والانشائية	٤٩٥١	٢١٢٧	٢٢٧٥	٢٠٧٧	٦٤٧٩
المشروعات التمويلية والخدمية	١٢٣٨٣٣	٣١٥٥٧	٢٧٠٩٢	١٩٦١١	٧٨٢٦٠
الاجمالي	**٢١٢٣٧٦**	**٥٤٤٨٩**	**٤٧٤٤٥**	**٤٤٧٩٥**	**١٤٦٧٢٩**

[١٨]

تقرير
مناخ الاستثمار
في
المملكة المغربية
لعام ١٩٨٦

في المملكة المغربية لعام ١٩٨٦

شهد عام ١٩٨٦ اتخاذ سلسلة من الاجراءات التقشفية من قبل الحكومة المغربية تهدف الى خفض عجز الميزان التجاري والمديونية الخارجية والداخلية للدولة. ولتحقيق هذا الهدف قررت الحكومة من بين أمور اخرى :

ـ تأجيل بداية تنفيذ المخطط الخماسي الجديد من عام ١٩٨٦ الى عام ١٩٨٧.
ـ اعادة جدولة الديون الخارجية.
ـ اتخاذ اجراءات للرفع من مستوى الصادرات.
ـ متابعة المفاوضات مع المجموعة الاقتصادية الاوروبية في مجال التجارة.

ومن ناحية اخرى هدفت معظم التعديلات التشريعية والاجراءات الحكومية الى تحسين اداء الاقتصاد ومن اهم التعديلات ما جاء في قانون المالية بشأن الاستثمار والتجارة والضرائب الجديدة.

وقامت المملكة المغربية على صعيد آخر بتوقيع اتفاقيات ثنائية مع كل من الجمهورية الاسلامية الموريتانية والجمهورية العربية اليمنية.

وعلى الصعيد السياسي تم تعديل وزاري محدود كما تم الغاء اتفاقية الاتحاد العربي الافريقي بين المغرب والجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية.

٢ ـ ١ ـ تعديلات تشريعية واجراءات حكومية :

استهدفت الحكومة المغربية بما اتخذته من تدابير خلال العام تحسين اداء الاقتصاد وتوفير موارد للخزينة لسد العجز الذي تعانيه الميزانية، اضافة الى بعض الاجراءات الادارية الاصلاحية.

ففي اطار توفير موارد اضافية للخزينة العامة، شهد العام عدة اصدارات لاذون خزينة وسندات قرض.

ـ فبناء على قرار من وزير المالية صادر في ١٩٨٦/١/٢٠ زيد مبلغ القرض الوطني لسد احتياجات الصحراء الى ١٨٧٠ مليون درهم *، ومن جهة اخرى شهد العام طرح عدة اكتتابات لسندات قرض وطني وقروض واذون للخزينة وذلك على الوجه الآتي :
ـ في شهر يناير/ كانون ثاني من العام اصدرت اذون للخزينة بفائدة ٧,٥ ٪ يقتصر الاكتتاب فيها لغير المقيمين وتكون قابلة للتداول فيما بينهم دون قيد وتستهلك على خمسة اقساط سنوية متساوية يحل اولها في نهاية السنة الاولى. كما طرح للاكتتاب في نفس الشهر اذون للخزينة قصيرة الاجل لسنة، ولستة اشهر ولشهر.
ـ وفي شهر يونيه/ حزيران تقرر اصدار قرض وطني في شكل اذون للخزينة لحاملها في حدود مبلغ ٤٠٠ مليون درهم بفائدة ١٤ ٪، على ان تستهلك هذه الاذون خلال ثلاث سنوات ابتداء من

(*) الدولار يعادل ٨,٧٤ درهم مغربي كما في ١٩٨٦/١٢/٣١.

السنة التالته من تاريخ الانتفاع بها . كما اصدرت سندات قرض لخمس سنوات تستهلك في نهاية المدة بمبلغ ٧٠,١٨ مليون درهم بفائدة ١٠ ٪ وسندات مماثلة بمبلغ ٧١,٦٦ مليون درهم .

— وفي شهر نوفمبر/ تشرين ثاني طرح قرض وطني في شكل اذون خزينة بمبلغ ٥٠٠ مليون درهم لمدة خمس سنوات بفائدة ١٣ ٪ على ان تستهلك هذه الاذون خلال ثلاث سنوات ابتداء من السنة الثالثة من تاريخ الانتفاع بها .

— ومن جهة اخرى اذن للقرض العقاري والفندقي باصدار سندات قرض بضمان الدولة في حدود مبلغ ١٠٠ مليون درهم بفائدة ١٣ ٪ تستهلك خلال خمسة عشر عاماً بالقرعة اعتباراً من نهاية السنة الاولى ، كما اذن له باصدار مستمر لاذون بضمان الدولة تستهلك بعد خمس سنوات في حدود مبلغ ١٥٠ مليون درهم بفائدة ١٢ ٪ على ان تعرض للاكتتاب حتى ١٩٨٦/١٢/٣١ .

وتجدر الاشارة الى ان تغطية هذه الاصدارات تشير الى ان امكانيات تعبئة المدخرات المحلية لصالح الخزينة لا زالت متوفرة .

— وعلى صعيد الضرائب : تقرر العمل بنظام ضريبة القيمة المضافة اعتبارا من اول ابريل / نيسان ١٩٨٦ والغاء النظام المعمول به وفي المقام الاول الضريبة الخاصة برقم الاعمال . إن العمل بنظام ضريبة القيمة المضافة يستهدف تبسيط وتحديث نظام الضرائب الذي يشوبه التعقيد وكان البرلمان المغربي قد وافق على النظام الضريبي الجديد في ديسمبر/ كانون اول ١٩٨٥ بعد ان قدمته الحكومة باعتباره نظاما شاملا للإصلاح الضريبي ، اكثر تحقيقا للعدالة الضريبية واكثر استجابة لمتطلبات التنمية الاقتصادية .

ان اهم ما يميز النظام الجديد هو انه يحقق هدف زيادة موارد الخزانة دون اللجوء الى فرض ضرائب جديدة او زيادة معدلات الضرائب المعمول بها ودون اجراء اي تعديل على نظام الاعفاءات الخاصة بالاستثمارات الاجنبية التي تحكمها قوانين خاصة . والضريبة على القيمة المضافة ستكون الضريبة الوحيدة غير مباشرة وستختصر الاسعار المطبقة وعددها ١١ سعرا الى ٤ فئات ضريبية فقط . وهي ضريبة مرتفعة بنسبة ٣٠ ٪ تفرض على السلع الكمالية وضريبة عادية بنسبة ١٩ ٪ وتفرض على غالبية المنتجات والخدمات وضريبة منخفضة بنسبة ١٤ ٪ وتفرض على خدمات القطاع السياحي وضريبة منخفضة جدا بنسبة ٧ ٪ وتفرض على المواد الاستهلاكية الواسعة الانتشار .

— تقرر اعتباراً من ١٩٨٦/١/١ اضافة مبلغ الى الضريبة المهنية (البتانتا) يعادل عُشر قيمتها ، تخصص حصيلته للغرف التجارية والصناعية وجامعتها ولغرف الصناعة التقليدية وجامعتها .

— وفي شهر يونيو/ حزيران ١٩٨٦ تمت المصادقة من قبل البرلمان على القانون الجديد المتعلق بالضريبة على الشركات ويحل هذا القانون محل القوانين الثلاثة المعمول بها حالياً والتي تتعلق بالضريبة على الارباح المهنية والضريبة الفلاحية والضريبة الحضرية .

وقد ارتكز القانون الجديد على نظرة شاملة متناسقة تأخذ بعين الاعتبار دور الشركات في الانتاج والاستثمار والتشغيل .

— وفي مجال الاستثمارات : لوحظ عمليا — دون اصدار اي تشريع تعديلي — ايقاف العمل ببند من

بنود قانون الاستثمارات البحرية والخاص بـ [illegible]
تكلفة بواخر الصيد والملاحة البحرية .

وتجدر الاشارة الى انه قد تمت المصادقة على قانون جديد للصيد والملاحة البحرية إلا ان المرسوم التطبيقي المتعلق بهذا القانون الذي صادقت عليه الحكومة لم ينشر بعد و يلاحظ ان الاسطول البحري المغربي ووحدات الصيد بأعالى البحار عرفت ازدهارا واسعا خلال السبع السنوات الاولى من تطبيق قانون الاستثمارات البحرية لسنة ١٩٧٣ .

كما قررت الحكومة المغربية التخلي عن مبدأ تحمل جانب من معدلات الفائدة بالنسبة للاستثمارات المصادق عليها طبقا لقوانين الاستثمار المعمول بها ، وقد تم ادراج هذا التخلي ضمن أهم المتغيرات المحدثة بموجب القانون المالي لسنة ١٩٨٧ وتجدر الاشارة الى ان قوانين الاستثمار الصناعي والمنجمي والصيد البحري والملاحة البحرية والعقاري والسياحي والصناعة التقليدية كانت تنص على ارجاع نسبة من معدلات الفائدة للقروض المرتبطة بالمشاريع المصادق عليها في اطار هذه القوانين بما يتراوح بين نقطتين الى خمس نقط من معدل الفائدة المطبقة (والذي بلغ مؤخرا ١٤ ٪) .

ومن ناحية اخرى ناقش مجلس الوزراء في شهر يوليو/ تموز ١٩٨٦ مشروع قانون لتشجيع الاستثمارات الخاصة في قطاع التعليم والتكوين . وقد عرض هذا المشروع على مجلس النواب في جلسته التشريعية في شهر اكتوبر/ تشرين اول ١٩٨٦ .

ـ وفي مجال تشجيع الصادرات :

ورد في تقديم وزير المالية لمشروع القانون المالي لسنة ١٩٨٧ ان الحكومة بصدد انشاء صندوق لضمان الصادرات على شكل شركة مستقلة تحل محل القسم المكلف بهذا النشاط بالبنك المغربي للتجارة الخارجية ورأسمال هذه الشركة ٢٠ مليون درهم . سيتم اكتتاب نصف المبلغ من قبل البنوك التجارية وشركات التأمين اما النصف الآخر فتساهم فيه الدولة . وستستفيد هذه الشركة من قرض قدره ٨ مليون دولار تقدمه وكالة المعونة الامريكية US AID وستقوم هذه الشركة بالتأمين لحساب الدولة وتحت مراقبتها على الصادرات المغربية ضد الاخطار السياسية والتجارية والكوارث الطبيعية وكذلك الاخطار المتعلقة بالبحث عن الاسواق والمعارض .

ـ نظرا لعجز الميزان التجاري المغربي الذي بلغ ١٦,٩ مليار درهم مغربي خلال عام ١٩٨٥ اعلنت الحكومة عن عزمها العمل على الرفع من مستوى الصادرات وتجلى ذلك من خلال مشروع قانون الصادرات الذي تنظر فيه الحكومة ومشروع القانون القاضي بإعادة تنظيم مكتب التسويق والتصدير ومشروع المرسوم المتعلق بإنشاء وتسيير المجلس الوطني لمراقبة وتنسيق الصادرات ومن سمات مشروع قانون الصادرات المذكور:

ـ الاعفاء من الضريبة على الارباح لمدة ١٥ سنة .

ـ الاعفاء من الضريبة على القيمة المضافة .

ـ توسيع مجال تطبيق تشجيع التصدير ليشمل المؤسسات التجارية المصدرة ومؤسسات الاشغال العمومية العاملة خارج البلد .

ـ تم تكوين لجنة تضم ممثلي مختلف الوزارات المعنية بالتصدير بغية تذليل جميع الصعاب الجمركية امام المصدرين. وتجدر الاشارة الى ان هذه اللجنة لها مهمة وظيفية واستشارية خلافا لهيئة المجلس الاعلى للتصدير الذي اصبح امر انشائه متداولا.

ـ تقرر اعطاء حرية الاختيار الى مصدري الخضر والفواكه بين تصدير سلعهم مباشرة الى الخارج او اللجوء الى خدمات مكتب التسويق والتصدير الذي كان الوسيط الالزامي في هذا المجال. وبدأ العمل بذلك اعتبارا من الموسم الفلاحي الذي بدأ في اكتوبر/ تشرين اول ١٩٨٦ إلا ان مصدري الحوامض لا يزالون ملزمين باللجوء الى خدمات مكتب التسويق والتصدير وذلك نظرا لما لهذا القطاع من اهمية بالغة في ميدان المنافسة بالخارج.

ـ ومن التدابير الادارية المتنوعة التي شهدها العام:

صدور مرسوم باعادة التقسيم الاداري للمملكة، اصبحت بموجبه التقسيمات الادارية للبلاد اربعين اقليماً وولايتين، هما ولاية الرباط ـ سلا وتضم ثلاث عمالات، وولاية الدار البيضاء الكبرى وتضم ست عمالات. و يندرج في اطار هذه التقسيمات جماعات حضرية وقرو ية.

ـ سعي الحكومة نحو ترشيد عمل المؤسسات العامة بالنظر الى حجم الاعانات التي تحظى بها من الخزينة العامة والدور الهام المنوط بهذه المؤسسات في الاقتصاد الوطني. وتجدر الاشارة الى ان استثمارات القطاع العام (أي الادارة الحكومية والمؤسسات العامة وشبه العامة في مختلف القطاعات) تناهز حاليا ٦٠ ٪ من التكوين الاجمالي لرأس المال الثابت سنوياً. إلا ان التوجه السياسي القاضي بضرورة انعاش عمل القطاع الخاص وتخلي الدولة عن التدخل في كل ما يمكن للقطاع الخاص ان يقوم به يهدف الى ان تبلغ نسبة استثماراته في الاستثمار الكلي ٦٠ ٪ بدلاً من ٤٠ ٪ حاليا. وفي هذا الصدد تنوي الحكومة متابعة سياسة التخلي التدريجي عن بعض الاستثمارات العامة لصالح القطاع الخاص اضافة الى التحرير التدريجي للاسعار.

٢ ـ ٢ ـ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية:

ارتبطت حكومة المملكة المغربية خلال العام بالعديد من الاتفاقيات والترتيبات الثنائية مع دول عربية وغير عربية، كما ارتبطت باتفاقية جماعية دولية.

٢ ـ ٢ ـ ١ ـ اتفاقيات وترتيبات ثنائية مع الدول العربية:

١ ـ قررت المملكة المغربية والجمهورية التونسية تشكيل غرفة تجارية وصناعية مشتركة ولجنة فنية تكلف بإحصاء المشروعات الصناعية التي يمكن انجازها بين البلدين.

وجاءت هذه القرارات في إطار جهود البلدين في البحث عن صيغ للتكامل الاقتصادي للتصدي للقيود التجارية التي تبنتها دول المجموعة الاقتصادية الاوروبية.

٢ ـ تم التوقيع بنواكشوط في شهر يوليو/ تموز ١٩٨٦ على اتفاق للتعاون التجاري والجمركي. مع الجمهورية الاسلامية الموريتانية، وتهدف هذه الاتفاقية الى اعطاء تسهيلات جمركية للمنتجات المتبادلة بين البلدين بشرط أن تحوي على الاقل ٦٠ ٪ من المواد الاولية و ٤٠ ٪ من

القيمة المضافة من البلد المصدر.

وتجدر الاشارة الى ان المغرب تربطه بموريتانيا الاتفاقية التجارية التي تم التوقيع عليها بالرباط في يوليو/ تموز ١٩٧٠ والتي عدلت سنة ١٩٧٤ و بلغت صادرات المغرب لموريتانيا سنة ١٩٨٠ ما يناهز ١٢ مليون درهم مغربي ثم انخفضت الى ٢,٥ مليون درهم سنة ١٩٨٣ وارتفعت بعدها الى ٦,٤ مليون درهم سنة ١٩٨٥ . اما صادرات موريتانيا الى المغرب فقد بلغت ٣,٢ مليون درهم سنة ١٩٨١ وتتكون هذه الصادرات اساسا من مواد نفطية .

٣ ــ وفي شهر نوفمبر/ تشرين ثاني ١٩٨٦ تم التوقيع في مدينة الرباط على اتفاق تعاون في مجال الطرق والموانىء والتكوين المهني ، بين المغرب وموريتانيا خلال زيارة قام بها الى المغرب وزير التجهيز الموريتاني .

٤ ــ تم في شهر يناير/ كانون ثاني ١٩٨٦ التوقيع على بروتوكول التعاون الثقافي والسياحي والاسكان مع دولة الامارات العربية المتحدة .

٥ ــ صادقت الحكومة المغربية في آخر شهر ديسمبر/ كانون اول ١٩٨٦ على اتفاقية تعاون بين المملكة المغربية والجمهورية العربية اليمنية .

وتهدف هذه الاتفاقية الى التنسيق بين البلدين في مجال التبادل التجاري والدراسات لإنجاز البرامج الاستثمارية وانشاء شركات مشتركة في القطاع الصناعي والسياحي والفلاحي والمعادن والطاقة .

٦ ــ اتفاقية تجارية مع جمهورية مصر العربية قيمتها ٢٠ مليون دولار.

٧ ــ اتفاقية تجارية مع سلطنة عمان لتزويد السلطنة بالحمضيات المغربية .

٨ ــ تقرر تشكيل لجنة مشتركة من البحرين والمغرب للتنسيق في مجالات القوى العاملة بين البلدين .

٢ ــ ٢ ــ ٢ ــ اتفاقيات وترتيبات ثنائية وجماعية مع دول غير عربية :

١ ــ تم التوقيع على اتفاقية التعاون المالي لسنة ١٩٨٦ــ ١٩٨٧ بين وزير المالية المغربي ووزير الشؤون الاقتصادية والمالية بالحكومة الفرنسية .

تنص الاتفاقية على :

ــ تخصيص اعانة بقيمة ٥٥٠ مليون فرنك فرنسي لتدعيم ميزان الاداءات المغربي .

ــ تخصيص اعانة بمبلغ ٧٥٠ مليون فرنك فرنسي مساهمة فرنسية في انجاز بعض المشاريع تخص التجهيزات الاساسية ، السدود ، ومعدات لاستغلال الفوسفات .

٢ ــ صادقت الحكومة المغربية على اتفاق تجاري مع مملكة السويد حيث سيخول كل طرف صفة البلاد الاكثر تميزاً فيما يخص الحقوق الجمركية المطبقة على الواردات والصادرات .

٣ ــ وافقت الحكومة المغربية على مشروع الاتفاق بشأن الصيد البحري مع اليابان :

ويخص هذا الاتفاق تخويل الاذن لبواخر الصيد اليابانية للصيد في المياه الاقليمية المغربية وتشجيع هذه البواخر على استعمال الموانىء المغربية و يشمل هذا الاتفاق ايضا جانب

التعاون بين البلدين في ميدان المعطيات التقنية وفي شان الاتفاقيات الثنائية، بين الشركات المغربية ونظيراتها اليابانية في ميدان استغلال الموارد البحرية.

٤ ــ تم الاعلان في الجريدة الرسمية عن اتفاقية مبرمة بين الحكومة المغربية وحكومة المملكة الاسبانية في شأن منع الازدواج الضريبي بشأن الضرائب على الدخل والثروة. وتجدر الاشارة الى ان اللجنة المغربية الاسبانية في ميدان التعاون التقني والعلمي عقدت اجتماعها الاول بالمغرب في شهر نوفمبر/ تشرين ثاني.

ــ وبتاريخ ١٩٨٦/١٢/١٧ وافقت الحكومة المغربية على اتفاقية إنشاء الوكالة الدولية لضمان الاستثمار وتتلخص مهام هذه الهيئة في تشجيع انسياب الاستثمارات المتجهة الى الدول الاعضاء عن طريق ضمان المخاطر غير التجارية التي قد تتعرض لها هذه الاستثمارات.

كما وافقت الحكومة على إنشاء مكتب اقليمي للبنك الافريقي للتنمية في المغرب.

٢ ــ ٣ ــ وقائع واحداث:

رغم النتائج الطيبة التي سجلها الاقتصاد المغربي خلال عام ١٩٨٥ بخاصة في مجال الزراعة، إلا ان استمرار عجز الميزان التجاري واوضاع المديونية الخارجية للدولة، كانا وراء تحركات الحكومة وما جرى من احداث خلال العام مثار التقرير على الصعيدين الداخلي والخارجي.

وفيما يلي أبرز الاحداث التي شهدها العام:

أداء الاقتصاد المغربي خلال سنة ١٩٨٥:

أشار التقرير السنوي لبنك المغرب (المصرف المركزي) بأن الناتج الوطني الداخلي سجل زيادة لم يبلغها على الاطلاق منذ عام ١٩٧٩ بمعدل نسبته ٤,٣ في المائة اي ضعف نسبته في عام ١٩٨٤، وفيما يتعلق بالناتج القومي الإجمالي فقد شهد ارتفاعا نسبته ١٣,٨ في المائة عام ١٩٨٤، وترجع هذه النتائج الى تضافر العديد من العوامل الاقتصادية المواتية مثل:

تدني اسعار النفط وانخفاض اسعار الفائدة اضافة الى النتائج الممتازة للموسم الفلاحي، وارتفاع تحويلات العمال المغاربة بالخارج بنسبة ٢٣,٥ ٪.

وفي نفس السنة انخفض عجز الميزان التجاري من ١٢ ٪ بالنسبة للناتج القومي الإجمالي سنة ١٩٨٢ الى نسبة ٦ ٪ خلال ١٩٨٥.

كما انخفض عجز ميزان المدفوعات مع العالم الخارجي من ١٣ ٪ سنة ١٩٨٢ الى ٧ ٪ بالنسبة للناتج الوطني الإجمالي سنة ١٩٨٥.

تأجيل المخطط الخماسي الجديد:

رغم النتائج الطيبة التي سجلها الاقتصاد المغربي قررت الحكومة المغربية تأجيل تنفيذ المخطط الخماسي الجديد الى سنة ١٩٨٧ حيث كان من المتوقع ان تكون سنة ١٩٨٦ اول سنة في المخطط الجديد بعد انتهاء المخطط الخماسي ١٩٨١ــ ١٩٨٥ و يرجع السبب في هذا التأجيل الى شح الموارد

بالنسبة لحجم المشاريع المدرجة في المخطط .

وافترض في سنة ١٩٨٦ ان تكون سنة استكمال المشاريع المدرجة في المخطط ١٩٨١ــ ١٩٨٥ التي لم ينته تنفيذها بعد وتم الغاء المشاريع التي لم يشرع في تنفيذها على ان يعاد ادراجها ضمن المخطط الجديد .

ونظراً لهذه الظروف كان القانون المالي لسنة ١٩٨٦ شبيهاً بقانون ١٩٨٥ وهدفه الاساسي هو تخفيف ديون المؤسسات التي لها على الخزينة ، بقصد انعاش هذه المؤسسات إذ من المعلوم ان الدولة التي تعتبر العميل الرئيسي لتلك المؤسسات اصبحت خلال سنوات الجفاف الاخيرة غير قادرة على تسديد ديونها تجاه المؤسسات المذكورة في الآجال العادية ، مما أدى الى توقف بعض الوحدات الإنتاجية وبعض مؤسسات الخدمات التي تتعامل أساسا مع الدولة ، ولذا اعتبرت مسألة التقليل من حجم ديون الخزينة لها أحد الاهداف الاساسية التي ترمي لها سياسة التقويم المتبعة بإتفاق مع هيئات التمويل الدولية .

اعادة الجدولة للديون المغربية بنادي لندن :

تمت اعادة جدولة القروض المستحقة على المغرب لصالح البنوك التجارية الدولية وذلك بعد الاتفاق الذي تم بلندن ، مع لجنة الاتصال الممثلة للبنوك ، بتاريخ ٤ ديسمبر/ كانون أول ١٩٨٦ .

وتضمنت اعادة الجدولة حوالي ١,٨ مليار دولار امريكي تخص المرحلة ١٩٨٥ــ ١٩٨٨ . بمعدلات فائدة بين ١٣ و١٦ ٪ . هذا وتم الاتفاق للابقاء على وتيرة القروض الممنوحة من البنوك التجارية الدولية للمغرب بقصد تمويل علاقاته التجارية مع الخارج .

وتجدر الاشارة إلى ان على المغرب ان يسدد ما مقداره مليارين من الدولارات سنويا وذلك حتى عام الفين بزيادة قدرها ١,٢ مليار كما كان سابقا وبذلك سيرتفع الدين العام حوالي ١٠ مليار درهم وفقا للسعر الحالي للدولار .

ــ وعلى صعيد علاقات المغرب مع المنظمات الدولية في مجال التجارة :

ــ تم في شهر يناير/ كانون ثاني ١٩٨٦ الاجتماع التحضيري حول الافاق الجديدة للمفاوضات التجارية متعددة الاطراف (MTN) بجنيف تحت رعاية الجات (GATT) ومن جملة النقاط المدرجة على جدول اعمال هذه اللجنة طلب انضمام المغرب الى مجموعة الجات .

ــ واجرت كل من المغرب والمجموعة الاقتصادية الاوروبية في شهر ابريل / نيسان ١٩٨٦ مفاوضات جديدة في بروكسل بشأن تعديل اتفاق التعاون المبرم بينهما منذ عام ١٩٧٦ وذلك على اثر دخول اسبانيا والبرتغال الى المجموعة .

وكان مجلس وزراء المجموعة قد اقر في نوفمبر/ تشرين ثاني ١٩٨٥ ضرورة الإبقاء على المجريات التقليدية للتبادل مع الدول الاخرى المطلة على البحر الابيض لمدة عشر سنوات . بيد انه حد من حجم الصادرات الزراعية الى مستوى وصفته جهات الإختصاص المغربية بأنه منخفض .

ـ في اطار التقارب السياسي بين المملكة المغربية والجمهورية الاسلامية الموريتانية شهد العام زيارات متبادلة لعدد من كبار المسؤولين في البلدين .

ـ اندلعت مظاهرات عارمة في مدينتي سبته ومليليه المغربيتين الرازحتين تحت الاستعمار الاسباني احتجاجاً على شروع السلطات الاسبانية في تطبيق قيود اقامة الاجانب على مواطني المدينتين .

أحداث اخرى :

١ ـ **استمر نمو نشاط بورصة القيم** بالدار البيضاء حيث بلغت قيمة التبادلات بالبورصة خلال فترة الخمسة الاشهر الاولى من سنة ١٩٨٦ حوالي ١٣٠ مليون درهم مقابل ٢٨,٩ مليون درهم ، خلال نفس الفترة من سنة ١٩٨٥ ، مسجلة بذلك ، ارتفاعا قدره ٣٥٢ ٪ .

٢ ـ بلغت مدخولات القطاع السياحي في عام ١٩٨٥ رقما قياسياً قدر بنحو ٦٧٠ مليون دولار اي بزيادة نسبتها ٤٧ ٪ عن عام ١٩٨٤ . وقد بلغ عدد السواح ١,٥ مليون من بينهم ٤٠٠,٠٠٠ فرنسي و ٢٠٢,٠٠٠ عربي .
وتجدر الاشارة الى ان هناك ٩٣ فندقاً او مجمعاً سياحياً في طور البناء في ارجاء المملكة المغربية لمواجهة الطلب السياحي المتزايد .

٣ ـ تبلغ ميزانية الديوان الوطني للابحاث والاستكشافات البترولية بالنسبة للفترة ١٩٨٦ ـ ١٩٩٠ نحو ٣٩٥ مليون دولار . و يعتزم الديوان تركيز الابحاث في منطقة الجنوب حيث تعتبر احتمالات النجاح كبيرة .
وتصل ميزانية الديوان مضافاً اليها خدمة الديون بالنسبة للفترة ١٩٨٦ ـ ١٩٩٠ مبلغ ٤٣٣ مليون دولار بينما تم صرف مبلغ ٢٦١ مليون دولار في الفترة ١٩٨١ ـ ١٩٨٥ .

ـ انعقد بالمغرب اجتماع عام لممثلي العمال المغاربة بفرنسا بقصد انتخاب مكتب جديد لهم . ومن المعلوم ان الحكومة المغربية تشجع تحويلات العمال المغاربة بالخارج ومهتمة بإزالة جميع العقبات أمام هذه التحويلات . ومن بين التدابير المتخذة في هذا الشأن العمل على جمع العائدين من العمال وتشجيعهم على القيام بالاستثمار في مشاريع مشتركة فيما بينهم في القطاعات التي عملوا بها في الخارج .

ـ قرر مجلس ادارة غرفة تجارة وصناعة الشارقة دعوة رجال الاعمال والمستثمرين والاعضاء المنتسبين للغرفة للإكتتاب في الاسهم التأسيسية لحصة الشارقة في رأس مال المشروع السياحي لابناء الامارات الذي سيقام في المغرب على قطعة ارض منحتها الحكومة المغربية للمشروع . ولتنفيذ المشروع فقد تقرر اقامة شركة مساهمة عامة للإستثمار برأسمال قدره عشرة ملايين دولار امريكي .

تم خلال العام التوقيع على اتفاقيات قروض على النحو التالي :

الجهات المقرضة	تاريخ الاتفاقية	قيمة القرض	عملة القرض	المشروع المستفيد
أولاً: مؤسسات التمويل العربية				
الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي	١٩٨٦/٤/١٥	١٥,٠٠٠,٠٠٠	دينار كويتي	مشروع آيت ايوب
الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي	١٩٨٦/٧/٧	٥,٠٠٠,٠٠٠	دينار كويتي	مشروع ري تساوت السفلى
الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية	١٩٨٦/٦/١٦	٧,٠٠٠,٠٠٠	دينار كويتي	مشروع سد آيت ايوب
الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية	١٩٨٦/١٠/٣١	٧,٠٠٠,٠٠٠	دينار كويتي	مشروع مياه ولاية الدار البيضاء
الصندوق السعودي للتنمية	١٩٨٦/٦/١٧	١٤٣,٠٠٠,٠٠٠	ريال سعودي	مشروع سد آيت ايوب
الصندوق السعودي للتنمية	١٩٨٦/٦/١٧	٢٢,٠٠٠,٠٠٠	ريال سعودي	مشروع شبكات الري بالحوز الاوسط
الصندوق السعودي للتنمية	١٩٨٦/١٠/٣٠	٧٠,٠٠٠,٠٠٠	ريال سعودي	مشروع شبكات المياه لمدينة الدار البيضاء
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٨٦/٤/١٥	١٣,٧٢٠,٠٠٠	دينار اسلامي	تمويل استيراد نفط خام
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٨٦/٩/٧	١٠,٣١٧,٠٠٠	دينار اسلامي	تمويل استيراد نفط خام
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٨٦/١٠/١١	٦,٦٣١,٠٠٠	دينار اسلامي	تمويل استيراد نفط خام
صندوق النقد العربي	١٩٨٦	٨٧٥,٠٠٠	دينار عربي حسابي	دعم ميزان المدفوعات
صندوق النقد العربي	١٩٨٦	٦,٢٥٠,٠٠٠	دينار عربي حسابي	لدعم برنامج الإصلاح المالي في المغرب
صندوق النقد العربي	١٩٨٦	٢,٥٠٠,٠٠٠	دينار عربي حسابي	لتشجيع التبادل التجاري بين الدول العربية

تابع

الجهات المقرضة	تاريخ الاتفاقية	قيمة القرض	عملة القرض	المشروع المستفيد
ثانياً: مؤسسات تمويل اجنبية				
البنك الدولي	١٩٨٦	٢٢,٠٠٠,٠٠٠	دولار امريكي	تطوير البنية الاساسية لميناء الدار البيضاء
البنك الدولي	١٩٨٦	١٥٠,٠٠٠,٠٠٠	دولار امريكي	تمويل جزء من برنامج بناء مدارس
البنك الدولي	١٩٨٦	١٢٠,٠٠٠,٠٠٠	دولار امريكي	لدعم موارد الصندوق الوطني للقرض الفلاحي
البنك الافريقي للتنمية	١٩٨٦	٣٣,٠٠٠,٠٠٠	دولار امريكي	تمويل تجهيزات ٢٠ مدرسة مهنية
البنك الافريقي للتنمية	١٩٨٦	٦٥,٠٠٠,٠٠٠	دولار امريكي	يستخدم القرض لمساعدة المزارعين لتحسين الانتاج الزراعي
وكالة التنمية الامريكية	١٩٨٦	٨,٠٠٠,٠٠٠	دولار امريكي	انشاء مؤسسة لضمان الصادرات المغربية
برنامج الاغذية العالمي	١٩٨٦	٤,٦٠٦,٠٠٠	دولار امريكي	لاعداد وتأهيل الشباب القروي
مؤسسة KFW الالمانية الغربية	١٩٨٦	٩٠,٠٠٠,٠٠٠	مارك الماني	الصندوق الوطني للقرض الفلاحي
	١٩٨٦/٩/٣	١٠,٥٠٠,٠٠٠	دولار امريكي	مشروع فلاحي بلكوس

٢ ــ ٤ ــ فرص الاستثمار المتاحة :

٢ ــ ٤ ــ ١ ــ امكانيات الاستثمار في القطاعات المختلفة :

تعد المملكة المغربية من البلاد الغنية بالموارد الاقتصادية سواء الطبيعية منها او البشرية مما يجعل منها مجالا رحبا أمام مختلف أوجه النشاطات الاستثمارية والتي يمكن ان نجملها فيما يلي :

القطاع السياحي :

يمثل المغرب بما يملكه من امكانيات طبيعية ومواقع تاريخية وتنوع مناخه وكثرة شواطئه المطلة على المحيط الاطلسي والبحر الابيض المتوسط مركز جذب سياحي للاوروبيين ومواطني الدول العربية، وتهدف المغرب الى زيادة عدد السائحين بها الى نحو ٢٠ مليون سائح سنويا عام ٢٠٠٠ لذا فإنها في حاجة الى اقامة المزيد من الفنادق في مختلف مدن المملكة ومرافق الترويح السياحي وكل ما يستلزم النشاط السياحي من اطر مؤسسية وبنيات اساسية وخدمات مساعدة.

قطاع التعدين :

تمتلك المغرب كميات هائلة من خام الفوسفات تقدر بنحو ٥٨ مليار طن وتمثل نحو ثلثي احتياطي العالم من هذا الخام و يعد المغرب ثالث منتج في العالم للفوسفات واول مصدر له، ويمتلك المغرب كذلك كميات وفيرة من خامات الرصاص، النحاس، المنجنيز والحديد. وتهدف الدولة الى زيادة المنتج من هذه الخامات حيث تأمل بأن يتم تصنيع نحو ٥٠ ٪ عام ٢٠٠٣ ورفع نصيبها من السوق الدولية للفوسفات ومشتقاته الى نحو ٤٢ ٪ في نفس العام.

القطاع الصناعي :

تحتل الصناعة مكانة بارزة في الاقتصاد المغربي اذ تلعب دورا هاما في تنمية الصادرات المغربية وتتمثل مقومات نجاح الصناعة المغربية في توفر المواد الخام المحلية سواء من المنتجات الزراعية او الخامات المعدنية فضلاً عن اتساع السوق المحلية وقربها من الاسواق الاوروبية، وتوفر الايدي العاملة المدربة الرخيصة. ومن اهم الصناعات المغربية الصناعات الغذائية مثل معلبات الفواكه والاسماك والخضروات والزيوت النباتية وغيرها، صناعة الغزل والنسيج، الصناعات الجلدية، الصناعات الهندسية، وقد نجحت هذه الصناعات في الوصول الى الاسواق الاوروبية، وتشجع الدولة الاستثمار في كل المجالات الصناعية بغية توسيعها وتطويرها وزيادة قدرتها على المنافسة في الاسواق العالمية.

قطاع الصيد البحري :

تزخر المياه المغربية بكميات وافرة من الاسماك نظرا لطول شواطئها المطلة على البحر الابيض المتوسط والمحيط الاطلسي والبالغة نحو ٣٥٠٠ كيلومتر وتشير التقديرات الى بلوغ هذه الكميات نحو

١,٥ مليون طن سنويا يبلغ الصيد الفعلي منها نحو ٣٠٪ فقط وعليه فإن المجال لا يزال واسعا للاستثمار في هذا القطاع الحيوي لتوسيع طاقته الانتاجية وتطويره خاصة وان صناعة متقدمة قد نشأت في هذا المجال ونجحت في الوصول الى الاسواق الخارجية .

٢ ـ ٤ ـ ٢ ـ المشاريع المعروضة للاستثمار:

الجدول التالي يبين المشاريع المعروضة للاستثمار.

المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح للمشروع	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي التكلفة التقديرية للمشروع	القطاع الاقتصادي للمشروع
الكونكريت الخلوي	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	المغرب	الجدوى الاقتصادية	٢٦ مليون دولار	مشترك وخاص
الطابوق الرملي الجيري	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	المغرب	الجدوى الاقتصادية	١٥ مليون دولار	مشترك وخاص
المحركات الكهربائية الصغيرة	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	المغرب	الجدوى الاقتصادية	٣٠ مليون دولار	مشترك وخاص
التأسيسات الكهربائية	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	المغرب	الجدوى الاقتصادية	٥٥ مليون دولار	مشترك وخاص
الكوابل المعزولة جهد متوسط	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	المغرب	الجدوى الاقتصادية	٢٨,٥ مليون دولار	مشترك وخاص
محركات الديزل	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	المغرب	الجدوى الاقتصادية	٥٤,٦ مليون دولار	مشترك وخاص
مكائن تنظيف وتعبئة الاوعية	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	المغرب	الجدوى الاقتصادية	٤٥ مليون دولار	مشترك وخاص
تصنيع المضخات والصمامات الصناعية	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	المغرب	الجدوى الاقتصادية	غير محددة	مشترك وخاص
تصنيع الرافعات الشوكية	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	المغرب	الجدوى الاقتصادية	١١٢ مليون دولار	عام ومشترك
تصنيع المحملات والجرافات	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	المغرب	الجدوى الاقتصادية	٥٠ مليون دولار	عام ومشترك
مصنع شباك الصيد	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	المغرب	الجدوى الاقتصادية	٣٥,٥ مليون دولار	عام ومشترك
انشاء مجمعات الصناعة للاسماك	الاتحاد العربي لمنتجي الاسماك	المغرب	دراسة اولية	٥٠٠ مليون دولار	عام ومشترك
مصنع لصناعة مراكب الصيد والاحياء المائية	الاتحاد العربي لمنتجي الاسماك	المغرب	فكرة عامة	غير محددة	عام
مسح الثروة السمكية المغربية	الاتحاد العربي لمنتجي الاسماك	المغرب	فكرة عامة	غير محددة	عام
انتاج حامض الفوسفوريك	الاتحاد العربي لمنتجي الاسمدة	المغرب	فكرة عامة	غير محددة	عام
مشروع الاسمدة المركبة	الاتحاد العربي لمنتجي الاسمدة	المغرب	فكرة عامة	غير محددة	عام
تنمية انتاج الزيتون	المنظمة العربية للتنمية الزراعية	مختلف المناطق	دراسة اولية	٥٥,٤ مليون دولار	خاص ومشترك

تابع

المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح للمشروع	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي التكلفة التقديرية للمشروع	القطاع الاقتصادي للمشروع
تطوير زراعة البنجر (الشمندر)	المنظمة العربية للتنمية الزراعية	مختلف المناطق	دراسة تفصيلية	٢١,٤ مليون دولار	خاص ومشترك
انتاج الالبان	المنظمة العربية للتنمية الزراعية	مختلف المناطق	دراسة اولية	٣١,١ مليون دولار	خاص ومشترك
تنمية المراعي	المنظمة العربية للتنمية الزراعية	طنجة	دراسة اولية	٣٧,٢ مليون دولار	خاص ومشترك
تنمية المراعي وانتاج اللحوم	المنظمة العربية للتنمية الزراعية	مكناس وخنيفر	دراسة اولية	٢١٠ مليون دولار	خاص ومشترك
التنمية الريفية المتكاملة في المناطق البعلية	المنظمة العربية للتنمية الزراعية	مختلف المناطق	دراسة اولية	١٨٠٠ مليون دولار	عام وخاص
توسعة طاقة مصانع السكر	وزارة الفلاحة المغربية	المصانع الحالية	دراسة اولية	٤٤,٢ مليون دولار	عام وخاص
انتاج جدات الدواجن	الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية	المغرب	دراسة اولية	٤٨,٣ مليون دولار	عام وخاص
مشروع التنمية في اللوكس	الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي	سهل اللوكس	دراسة جدوى	١٢٥ مليون دولار	عام وخاص
مشروع بني عمير	الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي	بن عمير	دراسة جدوى	٢١٠ مليون دولار	عام وخاص
تمويل التسليف الزراعي	الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي	كافة المناطق	دراسة جدوى	٦٥٠ مليون دولار	عام
مشروع سد تامامزاورت	البنك الاسلامي للتنمية	تامامزاورت	دراسة جدوى	غير محددة	عام
مشروع سكر زمامرا	البنك الاسلامي للتنمية	زمامرا	دراسة جدوى	غير محددة	
اقامة مصانع منتجات الالبان	الاتحاد العربي للصناعات الغذائية	مختلف المناطق	فكرة عامة	غير محددة	خاص ومشترك
مشروع مجمع تجاري وسياحي ومعارض	الشركة المغربية للتيسير والتنمية	الدار البيضاء	دراسة جدوى	٤ مليون دولار	خاص
مشروع صناعة مطاط	سوما جيد	الدار البيضاء	دراسة جدوى	٢ مليون دولار	خاص
مشروع القهوة المذابة	شركة نسكافة	القنيطرة	دراسة جدوى		
مشروع المصبرات الغذائية (مصبرات السردين)	مكتب التنمية الصناعية	الساحل المغربي	دراسة جدوى	٢٧ مليون درهم	خاص

تابع

المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح للمشروع	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي التكلفة التقديرية للمشروع	القطاع الاقتصادي للمشروع
مستودعات التبريد	مكتب التنمية الصناعية	غير محددة	دراسة جدوى	١٠ مليون درهم	خاص
انتاج لحوم الدجاج	مكتب التنمية الصناعية	غير محددة	دراسة جدوى	١ مليون درهم	خاص
تربية الدواجن لانتاج البيض	مكتب التنمية الصناعية	غير محددة	دراسة جدوى	١,٣ مليون درهم	خاص
مجزرة الدجاج	مكتب التنمية الصناعية	غير محددة	دراسة جدوى	٨,٧ مليون درهم	خاص
انتاج الحلويات	مكتب التنمية الصناعية	غير محددة	دراسة جدوى	٦,٦ مليون درهم	خاص
صناعة مركب التين وثفل السكر	مكتب التنمية الصناعية	غير محددة	دراسة اولية	غير محددة	خاص
الزراعة المحمية بالبيوت المغطاة	مكتب التنمية الصناعية	غير محددة	دراسة اولية	غير محددة	خاص
انتاج اللحوم الحمراء	مكتب التنمية الصناعية	غير محدد	دراسة اولية	غير محددة	خاص
تجفيف الفواكه والخضروات	مكتب التنمية الصناعية	غير محدد	دراسة اولية	غير محددة	خاص
انتاج صناعات التبريد	مكتب التنمية الصناعية	غير محدد	دراسة اولية	١٠٠ مليون درهم	خاص ومشترك
تجهيزات المواصلات السلكية واللاسلكية	مكتب التنمية الصناعية	غير محدد	دراسة اولية	١٠٠ مليون درهم	خاص ومشترك
تصنيع الحبال الفولاذية	مكتب التنمية الصناعية	غير محدد	دراسة اولية	١٥ مليون درهم	خاص
آليات كهربائية صناعية	مكتب التنمية الصناعية	غير محدد	دراسة اولية	٢٥ مليون درهم	خاص
مضخات حقن الوقود والمحركات	مكتب التنمية الصناعية	غير محدد	دراسة اولية	١٢ مليون درهم	خاص
مضخات نزح المياه	مكتب التنمية الصناعية	غير محدد	دراسة اولية	٨ مليون درهم	خاص
تصنيع الصمامات (منفس)	مكتب التنمية الصناعية	غير محدد	دراسة اولية	٦ مليون درهم	خاص
صنع قطع مطرقة	مكتب التنمية الصناعية	غير محدد	دراسة اولية	١٢ مليون درهم	خاص
تقطيع التروى (المسننات)	مكتب التنمية الصناعية	غير محدد	دراسة اولية	١٥ مليون درهم	خاص
المفاتيح المائية وصنابر صناعية	مكتب التنمية الصناعية	غير محدد	دراسة اولية	١٦ مليون درهم	خاص

تابع

المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح للمشروع	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي التكلفة التقديرية للمشروع	القطاع الاقتصادي للمشروع
محركات البنزين	مكتب التنمية الصناعية	غير محدد	دراسة اولية	١٤ مليون درهم	خاص
آلات الخشب والحادة	مكتب التنمية الصناعية	غير محدد	دراسة اولية	غير محددة	خاص
تصنيع اكياس البلاستيك	مكتب التنمية الصناعية	غير محدد	دراسة اولية	٣٦ مليون درهم	خاص
انتاج سلكات الصوديوم	مكتب التنمية الصناعية	غير محدد	دراسة اولية	٣٥ مليون درهم	عام ومشترك
انتاج اسود الكربون	مكتب التنمية الصناعية	غير محدد	دراسة اولية	١٤٠ مليون درهم	عام ومشترك
سماد المخلفات العضوية (النفايات المنزلية)	مكتب التنمية الصناعية	غير محدد	دراسة اولية	٢٠ مليون درهم	خاص
نجارة صناعية	مكتب التنمية الصناعية	غير محدد	دراسة اولية	٦ مليون درهم	خاص
كبريتات الصوديوم	مكتب التنمية الصناعية	غير محدد	دراسة اولية	٤ مليون درهم	خاص
انتاج الفرفورال	مكتب التنمية الصناعية	مراكش واغادير	دراسة اولية	١٨ مليون درهم	خاص
نسيج القطن البوبلين	مكتب التنمية الصناعية	غير محدد	دراسة اولية	١٢٠ مليون درهم	خاص ومشترك
انتاج ملابس منسوجة	مكتب التنمية الصناعية	غير محدد	دراسة جدوى	٤,٢٥ مليون درهم	خاص
انتاج الملابس الداخلية النسائية	مكتب التنمية الصناعية	غير محدد	دراسة اولية	٦ مليون درهم	خاص
انتاج الحقائب الجلدية	مكتب التنمية الصناعية	غير محدد	دراسة جدوى	٢,٥ مليون درهم	خاص
وحدة الدباغة الثقيلة	مكتب التنمية الصناعية	غير محدد	دراسة جدوى	٥٤ مليون درهم	خاص ومشترك
صناعة الجلود المجددة	مكتب التنمية الصناعية	غير محدد	دراسة جدوى	١٠ مليون درهم	خاص
المحطات الزراعية المحمية	شركة استغلال الاراضي الزراعية	الساحل الاطلسي	دراسة جدوى	١٢٠ مليون درهم	خاص ومشترك
انتاج وتصنيع الشاي الاخضر	شركة استغلال الاراضي الزراعية	اللوكوس والعرائش	دراسة جدوى	١٥٦ مليون درهم	خاص ومشترك
مستودعات التبريد لمواد الفلاحة	شركة استغلال الاراضي الزراعية	مختلف المناطق	دراسة جدوى	٥٠ مليون درهم	
مشروع سد وادي سبو	شركة استغلال الاراضي الزراعية	وادي سبو	دراسة اولية	٣٠٠ مليون درهم	عام ومشترك
انتاج بذور البطاطس	شركة استغلال الاراضي الزراعية	مختلف المناطق	دراسة اولية	٦٠ مليون درهم	خاص ومشترك
مصنع انتاج كربونات الصوديوم	قطاع خاص	الدار البيضاء	دراسة اولية	١٥٠ مليون درهم	خاص

٢ ــ ٥ ــ الاستثمارات العربية الوافدة :

يوضح الجدول التالي التراخيص الممنوحة الى مستثمرين عرب خلال عام ١٩٨٦ .

التراخيص الجديدة الممنوحة الى مستثمرين عرب او الى مشروعات يساهم فيها مستثمرون عرب خلال عام ١٩٨٦ في المملكة المغربية

اسم المشروع	نوع النشاط	تاريخ منح الترخيص	القيمة الاجمالية للاستثمار	جنسيات الشركاء ونسبة مساهمتهم
٤١ مشروع صناعي وتجاري جديد وتوسعة في مشاريع قائمة	صناعة وتجارة	١٩٨٦	١٧٨,٧٩١,٩٤٣ درهم مغربي	سعوديون ٣٧,٢٦٥,٣٢٥ درهم كويتيون ٢٦,٢٩٦,٩٥٠ درهم تونسيون ١٢,٩٣٢,٩١٧ درهم عراقيون ١٠,٢٨٩,٣٣٩ درهم سوريون ٨,٣١٤,٩٥٨ درهم جزائريون ٥,٣٨٥,٧٤٩ درهم لبنانيون ١,٧٣٠,٧٧٨ درهم مصريون ٧٧٦,٨٤٨ درهم فلسطينيون ٣٢٥,١٤٧ درهم سودانيون ٨,٤٠١ درهم
الشركة الليبية المغربية للاستثمار	صناعة	—	—	ليبي ٢٥,٠٠٠,٠٠٠ دولار

[١٩]

تقرير
مناخ الاستثمار
في
الجمهورية الاسلامية الموريتانية
لعام ١٩٨٦

مناخ الاستثمار
في الجمهورية الاسلامية الموريتانية لعام ١٩٨٦

يشكل برنامج التقويم الاقتصادي والمالي الموريتاني، الجاري العمل به حاليا، الاطار الاساسي للاجراءات الرامية الى تصحيح مسار الاقتصاد الوطني على الامدين القصير والمتوسط. وقد تم في هذا الاطار إجراء تعديلات جذرية على التشريع الضريبي، تم بموجبها الغاء معظم مواد قانون الضرائب واستبدلت بها مواد جديدة، وكذلك اتباع اجراءات فاعلة لترشيد الانفاق العام وحسن تسيير الادارة الحكومية، واتخاذ اجراءات الحد من الواردات والاقتراض، وترشيد برنامج الاستثمارات.

وقد كان من ابرز الاحداث التي شهدها هذا العام اعادة جدولة الديون الموريتانية من قبل الدول الاعضاء في نادي باريس، مما ترتب عليه تخفيض مخصصات خدمة الديون في عام ١٩٨٦ من ٤,٦ * مليار اوقية قبل اعادة الجدولة الى ١,١ مليار اوقية بعدها. كما شهد ايضا اعتماد برنامج التقويم الاقتصادي للسنوات ١٩٨٦ــ ١٩٨٨، والذي تمت صياغته بالتعاون مع البنك الدولي. ومن جهة اخرى جرى تعديل وزاري شمل تغيير ثمانية وزراء، فضلاً عن تغيير بعض اعضاء اللجنة العسكرية.

وفيما يلي ابرز مستجدات مناخ الاستثمار لهذا العام.

٢ ــ ١ ــ تعديلات تشريعية واجراءات حكومية:

ابرز ما تميز به اهتمام الحكومة الموريتانية هذا العام، في مجال اصدار التشريعات واتخاذ الاجراءات، تطوير النظام الضريبي ليتلائم مع متطلبات برنامج التقويم الاقتصادي الجاري العمل به حاليا في البلاد. فقد ادخلت تعديلات جذرية على التشريع الضريبي تم بموجبها الغاء معظم مواد قانون الضرائب واستبدلت بها مواد جديدة. وفي اطار سياسة الدولة الرامية الى تحقيق الاستخدام الامثل للموارد الاقتصادية اتخذت الحكومة اجراءات جديدة لترتيب اولويات استخدام القروض في تمويل المشروعات التنموية، فضلاً عن اتخاذ بعض الاجراءات المتعلقة بتنظيم اللجنة المركزية للصفقات (اللجنة المركزية للمناقصات).

وفيما يلي أهم التعديلات التشريعية والاجراءات الحكومية خلال العام:

١ ــ قانون رقم (٦) لسنة ١٩٨٦ المتعلق بتغيير الهيكل الضريبي والذي تضمن التعديلات التالية:

أ ــ الغاء الضريبة على الارباح التجارية والصناعية.

ب ـ تحديد الحد الادنى للضريبة بنسبة ٠,٤٪ بالنسبة لجميع القطاعات الاقتصادية الخاضعة للضريبة، باستثناء قطاع الصيد البحري، حيث حدد الحد الادنى للضريبة بنسبة ٢ ٪.

(*) الدولار يعادل ٧٢,٥ اوقية موريتانية كما في ١٩٨٦/١٢/٣١.

جـ ـ زيادة نسبة الضرائب على الرواتب والاجور.

د ـ زيادة نسبة الضرائب على العقارات والمباني.

هـ ـ الغاء الضريبة السنوية على الايرادات المتحصلة من الاعمال الاضافية.

٢ ـ قرار وزاري بالحد من منح القروض المحلية في سنة ١٩٨٦ وحصرها فقط في ثلاث قطاعات رئيسية تتمتع بالاولية التنموية وهي القطاع الزراعي، قطاع الثروة السمكية وقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

٣ ـ قرار مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٦/٨/١٠ بإنشاء لجنة مركزية للصفقات تتبع رئاسة اللجنة العسكرية، انيط بها النظر في المناقصات الحكومية التي تبلغ قيمتها اكثر من عشر ملايين اوقية موريتانية، على ان تحال المناقصات التي تقل قيمتها عن هذا الحد الى اللجان القطاعية في الدولة.

٤ ـ قرار البنك المركزي الموريتاني بتاريخ ١٩٨٦/٧/٢ بتخفيض سعر الفائدة على الودائع تحت الطلب من ١٠ ٪ الى ٥ ٪.

٢ ـ ٢ ـ اتفاقيات وترتيبات ثنائية او جماعية:

دخلت الحكومة الموريتانية خلال العام في عدة اتفاقيات وترتيبات ثنائية مع دول عربية، وبعض الاتفاقيات مع دول غير عربية وغطت هذه الاتفاقيات مجالات التعاون الاقتصادي والتجاري والزراعي. وذلك على النحو التالي:

٢ ـ ٢ ـ ١ ـ اتفاقيات وترتيبات ثنائية مع دول عربية:

١ ـ وقعت الحكومة الموريتانية عدة اتفاقيات للتعاون الاقتصادي والتجاري والفني مع حكومه الجمهورية التونسية اشتملت على ما يلي:

ـ اتفاقية منع الازدواج الضريبي.

ـ اتفاقية التعاون في مجال النقل البحري.

ـ اتفاقية تحدد اجراءات تأسيس الشركة الموريتانية التونسية للصيد البحري.

ـ اتفاقية تأسيس شركة للتنقيب عن الكبريت في موريتانيا وتونس.

٢ ـ اتفاقية للتعاون التجاري والاقتصادي بين حكومتي الجمهورية الاسلامية الموريتانية والمملكة المغربية. وتشكل هذه الاتفاقية اطارا يسمح لرجال الاعمال في البلدين بإنشاء شركات مختلطة في شتى المجالات.

٢ ـ ٢ ـ ٢ ـ اتفاقيات وترتيبات مع دول غير عربية:

وقعت الحكومة الموريتانية اتفاقيتين للتعاون الاقتصادي والمالي خلال العام، الاولى مع جمهورية الصين الشعبية تقوم بموجبها الاخيرة بتمويل وتنفيذ مشاريع زراعية وصحية وطاقة بقيمة ٣,٥ مليار اوقية موريتانية، والثانية مع جمهورية المانيا الاتحادية لتمويل مشاريع زراعية وشراء معدات بمبلغ ٤٦١ مليون مارك الماني.

٢ ــ ٣ ــ وقائع واحداث :

اتخذت الحكومة الموريتانية عددا من الاجراءات للتغلب على العديد من المشاكل المستعصية التي يتعرض لها الاقتصاد الوطني منذ بضع سنوات ، وخاصة استفحال مشكلة المديونية وعدم مقدرة الحكومة على السداد وما ترتب عليه من اللجوء الى نادي باريس لاعادة جدولة الديون ، كما شهد العام اعتماد برنامج التقويم الاقتصادي للسنوات ١٩٨٦ ــ ١٩٨٨ .

وفيما يلي موجزاً لابرز الاحداث والوقائع خلال العام :

الميزانية العامة والبرنامج الاستثماري :

استطاعت الدولة خلال هذا العام تحسين وضع الميزانية العامة للدولة لاول مرة منذ عدة سنوات ، وذلك بفضل التطبيق الصارم للسياسات المالية الاكثر واقعية . فقد بلغت الايرادات الفعلية خلال الاشهر العشرة الاولى من السنة حوالي ١٠,١١ مليار اوقية في حين كانت الايرادات المقدرة ١٤,٦ مليار اوقية . وبلغت المصروفات التقديرية لعام ١٩٨٦ نحو ١٩,٣ مليار اوقية خصص منها نحو ١٢,٩٥ مليار للتسيير (المصروفات الجارية) بينما رصد مبلغ ٥,٧ مليار اوقية للاستثمارات ، تشتمل على ٤ مليارات و٦٥١ مليون اوقية لتسديد ديون خارجية . وقد بلغت نفقات التسيير الفعلية حتى نهاية شهر اكتوبر/ تشرين اول عام ١٩٨٦ حوالي ٩,٣ مليار اوقية اي ما نسبته ٧٢ ٪ من النفقات التقديرية ، ويشكل هذا المبلغ زيادة بنسبة ٧ ٪ بالمقارنة مع العام السابق ، واما النفقات الاستثمارية التي تم صرفها خلال الفترة فقد بلغت ملياراً و٨١١ مليون اوقية .

وفي اعقاب الموافقة على اعادة جدولة الديون في اطار نادي باريس في شهر ابريل / نيسان ، تم تخفيض مخصصات خدمة الديون الخارجية من ٤,٦ مليار اوقية الى ١,١ مليار اوقية حيث وافقت الدول الغربية الثمانية ، المشاركة في نادي باريس على اعادة جدولة الديون المستحقة على موريتانيا ، بحيث يتم السداد على فترة تسع سنوات ، منها اربع سنوات فترة سماح .

وقد اعتمدت الحكومة الموريتانية برنامج التقويم الاقتصادي للسنوات (١٩٨٦ ــ ١٩٨٨) والذي تمت صياغته بالتعاون مع البنك الدولي ، وتبلغ تكلفته نحو ٥٠ مليار اوقية توزع على ٣٩٨ مشروعا منها ١٩٤ مشروعاً قيد التنفيذ بتكلفة اجمالية قدرها ٢٨ مليار اوقية و٢٠٤ مشاريع جديدة بتكلفة اجمالية قدرها ٢٢ مليار اوقية ، موزعة على مختلف القطاعات حيث تم تخصيص ٣٤ ٪ من نفقات البرنامج للقطاع الزراعي ، ٢٢ ٪ لقطاع التجهيز ، ٩ ٪ للقطاعات الاجتماعية ، ٧ ٪ لمشاريع المياه و٧ ٪ لقطاعات اخرى .

يهدف برنامج التقويم الاقتصادي الى اعادة التوازنات الاقتصادية وتوفير متطلبات النمو المتواصل والمستديم للناتج القومي وذلك من خلال تحقيق الاهداف الاساسية التالية :

أ ــ المحافظة على معدل واقعي للنمو نسبته ٤ ٪ خلال الفترة من ١٩٨٥ ــ ١٩٨٨ مع المحافظة على معدل النمو السكاني بنسبة ٢,٧ ٪ سنويا .

ب ـ زيادة الاستثمارات في القطاعات الانتاجية ، واعطاء القطاع الخاص دوراً اكبر في التنمية

الاقتصادية وخفض الاستثمارات الحكومية من ٣٠ ٪ من الدخل القومي عام ١٩٨٤ الى ٢٠ ٪ في عام ١٩٨٨ .

جـ - تخفيض العجز المستمر في ميزان المدفوعات البالغ نحو ٢٦ ٪ الى اقل من ١٠ ٪ في عام ١٩٨٨ .

من الجدير بالذكر انه تم خلال الاشهر التسعة الاولى من عام ١٩٨٦ تخفيض العجز في ميزان المدفوعات الى نحو ٠,٦٦ مليار اوقية مقابل ١,٣٧ مليار اوقية خلال الفترة نفسها من عام ١٩٨٥ ، وتخفيض العجز في ميزان الخدمات من ٤,٢ مليار اوقية الى نحو ١,٣٣ مليار اوقية وتحقيق فائض في الميزان التجاري قدره نحو ١٤٠ مليون اوقية مقابل عجز قدره نحو ٥٤٧ مليون اوقية خلال الفترة نفسها .

وفيما يتعلق بمستجدات مناخ الاستثمار في القطاعات الاقتصادية المختلفة فقد شهد العام عدة احداث ووقائع بارزة أهمها :

القطاع المصرفي :

عزز البنك المركزي الموريتاني اجراءاته الرقابية على النشاط المصرفي خاصة في مجال استعادة الديون ومنح قروض جديدة وفرض رقابة على تسيير البنوك ، فقد اتخذت اجراءات صارمة ضد المدينين بالاستعانة بمحكمة العدل الخاصة ، وقد تمخض عن ذلك ابرام ١٨٤ اتفاقية لتسديد ديون للبنوك التجارية تبلغ نحو ١,٢ مليار اوقية كما تم تحصيل مبلغ ٨١٣ مليون اوقية ، مما ادى الى تحسن في موارد النظام المصرفي . ومن جهة اخرى بدأ بنك البركة الاسلامي الموريتاني ممارسة اعماله المصرفية ، وهو اول مصرف اسلامي ينشأ في القطر ، و يبلغ رأسماله ٥٠٠ مليون اوقية يساهم فيه البنك المركزي الموريتاني بنسبة ١٠ ٪ ، القطاع الخاص الموريتاني بنسبة ٤٠ ٪ ومجموعة البركة السعودية بنسبة ٥٠ ٪ .

القطاع الصناعي والمعدني :

انصب التركيز خلال العام على النهوض بالقطاع الصناعي والمعدني ، والذي تمثل صادراته اكثر من ٩٠ ٪ من حجم التجارة الخارجية ، ومن أهم هذه الاجراءات والتدابير تشجيع المبادرة الفردية وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة . وقد تم في هذا المجال افتتاح المعرض الرابع للمنتجات الصناعية الوطنية بتنظيم مشترك بين وزارة الصناعة والمعادن مع اتحادية ارباب العمل الموريتانية ، وذلك بهدف اطلاع الجمهور على أهم انجازات الصناعة الوطنية . ومن جهة اخرى فقد تمكنت الشركة الموريتانية لانتاج السكر من انتاج نحو ١٧ الف طن متري من السكر خلال الاشهر التسعة الاولى من العام الحالي ١٩٨٦ وهو ما يغطي نحو ٣٠ ٪ من الاستهلاك المحلي ، وتمكنت شركة الصفاة لصناعة الحديد من انتاج نحو ٧٠٠٠ طن من حديد الخرسانة وحققت شركة اسنيم لاستغلال خامات الحديد مبيعات خلال الاشهر التسعة الاولى من العام ، حوالي (٧) مليون طن ، تمثل مبلغا قدره (٨) مليار اوقية موريتانية ، وخفضت تكاليف الانتاج بنسبة ٥ ٪ ، والتكاليف

الاجمالية بنسبة ١٢ ٪ ، وذلك بفضل التطبيق الصارم لخطة معتمدة في هذا المجال . كما تمكنت شركة ساميا للصناعات الاساسية من انتاج ٧٦٨٠ طن جبس صدرت منها ٥٨٧٠ طن لفرنسا ودول غرب افريقيا .

القطاع الزراعي :

ضمن برنامج التقويم الاقتصادي تسعى الحكومة الى انتاج ما يغطي ٤٠ ٪ من الاستهلاك المحلي من الحبوب و ٢٠ ٪ من الخضروات والفواكه وتحقيق اكتفاء ذاتي من منتجات الحليب والمحافظة على الاكتفاء الذاتي من اللحوم وتنفيذ خطط تثبيت الرمال ووقف التصحر .

وقد امكن زراعة نحو ٢٥٦ الف هكتار منها ٢٣٧ الف هكتار تروى بماء المطر وذلك بفضل سقوط امطار غزيرة هذا العام .

وقد شهد هذا العام تدشين مشروع «فم كليتا» الزراعي الذي تبلغ تكاليفه الاجمالية نحو ٩٢ مليون دولار تساهم في تمويله كل من حكومة المملكة العربية السعودية ، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية ، البنك الدولي ، الصندوق الاوروبي للتنمية ، الصندوق المركزي للتعاون الاقتصادي الاوروبي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية . ومن المتوقع ان يساعد المشروع في ري ما يزيد على ٣٠٠٠ هكتار وتحويلها الى اراض صالحة للزراعة ، وان ينتج نحو ١٧ الف طن من الحبوب سنويا . كما بوشر العمل في مشروع الواحات الذي يموله الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية . كما شهد العام إنشاء مكتب لوازم تربية الماشية الذي سيساعد في تنمية الثروة الحيوانية في البلاد .

قطاع المياه والطاقة :

شهد هذا العام تدشين خط انابيب المياه الثاني الذي يزود مدينة نواكشوط بمياه الشرب ، و يبلغ طول هذا الخط نحو ١٠٠ كيلومتر وتقدر تكاليفه بنحو مليار اوقية موريتانية ، تقوم بتمويله وتنفيذه جمهورية الصين الشعبية . كما استمرت عملية تنفيذ مشاريع توفير مياه الشرب في مختلف مناطق البلاد .

وفي مجال الطاقة تم وضع حجر الاساس لمحطة الكهرباء الجديدة في نواكشوط التي ينتظر ان تغطي حاجة العاصمة من الطاقة الكهربائية وتقدر تكلفتها بنحو ٤ مليارات اوقية يساهم فيها كل من الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي والبنك الافريقي للتنمية .

وقد تمكنت الشركة الوطنية للكهرباء من استعادة نحو ٨٠٥ مليون اوقية من ديونها البالغة نحو ٩٠٠ مليون اوقية مما جعلها تتغلب على مشاكلها المالية وتتجه الى التوسع في مشاريع جديدة . ومن جهة اخرى يجرى العمل على اعادة تشغيل مصفاة نفط نواذيبو وبناء مركز نواكشوط للمحروقات الغازية مما يساعد على توفير احتياجات البلاد من المحروقات بأسعار معقولة .

قطاع النقل :

شهد العام الحالي تطوراً هاما في قطاع النقل العمومي ، حيث تقرر افساح المجال للقطاع الخاص للاستثمار في هذا القطاع الذي كان حكرا للقطاع العام . وقد تم انجاز وصيانة العديد من الطرق البرية في البلاد كما تم انجاز مشروع تطوير مطار نواكشوط وتجهيز مطار نواذيبو الدولي تجهيزا كاملا بالتقنيات الحديثة . كما تم تدشين ميناء الصداقة في نواكشوط الذي تم تمويله وتنفيذه بمساعدة من حكومة جمهورية الصين الشعبية .

احداث سياسية واخرى ، وتشمل ما يلي :

- بهدف اقامة مؤسسات ديمقراطية ، تقرر إنشاء بلديات في مختلف مناطق الدولة وانتخاب مجالسها انتخابا حرا .
- يجرى الاعداد لاجراء احصاء سكاني ، حيث يساعد في تمويل هذه العملية الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ومؤسسات مالية دولية .
- جرى بتاريخ ١٩٨٦/٨/١٠ تعديل وزاري شمل وزارات العدل والتوجيه الاسلامي ، الصيد والاقتصاد البحري ، التجارة والنقل ، التجهيز ، الوظيفة العمومية والعمل والشباب والرياضة ، والطاقة والمياه .
- اعلن بتاريخ ١٩٨٦/٩/١٥ عن تغيير في اعضاء اللجنة العسكرية ، شمل كلا من القائد العام للقوات المسلحة ، وزير الداخلية ، ووزير الطاقة والمياه .
- انتهت اعمال المحطة الارضية للاتصالات الدولية ، ضمن مشروع القمر الصناعي العربي ، في مدينة نواذيبو ، وبدأت هذه المحطة العمل بتاريخ ١٩٨٦/٦/١٢ وتعتبر المحطة الثانية في الدولة بعد محطة نواكشوط .

تم خلال العام التوقيع على اتفاقيات قروض على النحو التالي :

الجهات المقرضة	تاريخ الاتفاقية	قيمة القرض	عملة القرض	المشروع المستفيد
أولاً : مؤسسات التمويل العربية				
الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي	١٩٨٦/٤/١٤	٢٣٠,٠٠٠	دينار كويتي	مشروع مياه الشرب ــ نواذيبو
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٨٦/٥/٢٧	١٥٠,٠٠٠	دينار اسلامي	معونة فنية لاعداد تصاميم طريق عيون العتروس ــ نبور
صندوق النقد العربي	١٩٨٦/٩/١٦	٣,٢٥٠,٠٠٠	دينار عربي حسابي	دعم ميزان المدفوعات
صندوق النقد العربي	١٩٨٦/١٢/١٤	١,٥٠٠,٠٠٠	دينار عربي حسابي	دعم ميزان المدفوعات
الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي	١٩٨٦/١٢/١٦	٣,٢٠٠,٠٠٠	دينار كويتي	مشروع تطوير الصيد التقليدي في نواذيبو
صندوق الاوبك الخاص	—	٢,٠٠٠,٠٠٠	دولار امريكي	دعم مشاريع زراعية
ثانياً : مؤسسات تمويل اجنبية				
البرنامج الدولي للتغذية	—	١٢,١٠٠,٠٠٠	دولار امريكي	تمويل مشاريع تنمية ريفية
بنك التنمية الافريقي	—	٦,٠٠٠,٠٠٠	دولار امريكي	تنمية القطاع الزراعي
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	—	٤,٠٠٠,٠٠٠	وحدة سحب خاصة	مشروع الواحات الزراعية
حكومة المانيا الاتحادية	١٩٨٦/٤/١٠	٢٠,٠٠٠,٠٠٠	مارك الماني	مشاريع طرق ، ومياه
حكومة الصين الشعبية	١٩٨٦/٤/٢٧	٣,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠	اوقية موريتانية	تمويل مشاريع مياه، منشآت موانىء
البنك الافريقي للتنمية	—	٧,٠٠٠,٠٠٠	وحدة سحب خاصة	مجاري مياه العاصمة
حكومة المانيا الاتحادية	١٩٨٦/٦/١٧	٤٦١,٠٠٠,٠٠٠	اوقية موريتانية	مشروع يوجي الزراعي
صندوق النقد الدولي	—	١٢,٠٠٠,٠٠٠	دولار امريكي	دعم ميزان المدفوعات
مؤسسة التمويل الدولية	—	٧,٦٠٠,٠٠٠	دولار امريكي	مشاريع الثروة الحيوانية
الحكومة الفرنسية	١٩٨٦/٨/١٢	١٠,٠٠٠,٠٠٠	اوقية موريتانية	تمويل مشاريع المصادر المائية

٢ ــ ٤ ــ فرص الاستثمار المتاحة :

٢ ــ ٤ ــ ١ ــ امكانيات الاستثمار في القطاعات المختلفة :

تزخر اراضي الجمهورية الاسلامية الموريتانية ومياهها بالعديد من الموارد الاقتصادية التي تخلق مجالا رحبا امام العديد من الاستثمارات في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي في البلاد والتي يمكن اجمالها على النحو التالي :

قطاع التعدين :

يعد قطاع التعدين الركيزة الاساسية للاقتصاد الموريتاني حيث تمتلك البلاد من خام الحديد وحده نحو ٢,٥ مليار طن فضلاً عما لديها من خامات النحاس والجبس والتي تبلغ احتياطياتها على التوالي ١٠٠ مليون طن ، ٤ مليار طن . والى جانب ذلك تمتلك البلاد كميات وفيرة من خام الفوسفات والتي تقدر بنحو ١٥٠ مليون طن لم يتم استغلالها بعد ، كما ان خام الحديد لم يزل استغلاله قاصرا على تصديره على شكل خام مركز فقط ، حيث ان الدولة لا تمتلك الموارد المالية الكافية لإمكان استغلال هذه الخامات وتصنيعها بما يفتح المجال واسعا امام استثمارات رأس المال الاجنبي في هذا القطاع .

قطاع الصيد البحري :

تمتلك موريتانيا موارد سمكية هائلة تبلغ نحو من ٨,ــ ١ مليون طن سنويا بينما تبلغ كميات الصيد الفعلي نحو ٦٠٠ الف طن سنويا يتم تصديرها في شكل أسماك مجمدة ومملحة ومجففة حيث ان الصناعات السمكية (التعليب) ما زالت مجرد أفكار يعوق تنفيذها صعوبة الحصول على التمويلات اللازمة لها وتمنح الدولة الاستثمارات في هذا القطاع اولوية خاصة نظرا لتوافر امكانيات تطويره ولما يمكن ان يساهم به في زيادة حجم الصادرات .

قطاع الثروة الحيوانية :

تبلغ مساحة اراضي المراعي في موريتانيا نحو ٢٥٠ الف كيلومتر مربع وعلى الرغم من توفر هذه المساحات الشاسعة إلاَّ ان طريقة تربية الماشية في القطر لم تزل طريقة تقليدية لاعتمادها على الترحال لمسافات طويلة سعيا وراء الماء والكلأ ، ولتحقيق معدلات كبيرة في نمو هذه القطعان من الماشية فلا بد من اتباع الاساليب الحديثة في تربية الماشية ببناء الحظائر وقيام صناعات انتاج العلف والاستفادة من منتجات هذه الماشية في اقامة صناعات للالبان والاجبان ودباغة الجلود وغزل الصوف ونسجه وكل ذلك يفتح المجال واسعا امام المزيد من الاستثمارات حيث تعتمد الدولة في تمويل استثماراتها في الخطة على التمويل الخارجي .

٢ ــ ٤ ــ ٢ ــ المشروعات المعروضة للاستثمار:

المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح للمشروع	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي التكلفة التقديرية للمشروع	القطاع الاقتصادي للمشروع
مشروع انشري (مركزات النحاس)	الشركة العربية للتعدين	انشري	دراسة اولية	٨٠ مليون دولار	عام ومشترك
الكونكريت الخلوي	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	غير محدد	دراسة اولية	٢٨ مليون دولار	عام ومشترك
الطابوق الجيري الرملي	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	غير محدد	دراسة اولية	١٥ مليون دولار	عام ومشترك
انتاج الحليب ومشتقاته	الاتحاد العربي للصناعات الغذائية	غير محدد	دراسة اولية	غير محدد	عام ومشترك
تطوير الصيد البحري في موريتانيا	الاتحاد العربي لمنتجي الاسماك	السواحل	دراسة اولية	٨٥٠ مليون دولار	عام ومشترك
مشروع حامض الفوسفوريك	الاتحاد العربي لمنتجي الاسمدة الكيماوية	غير محدد	فكرة عامة	غير محدد	عام ومشترك
مشروع الاسمدة المركبة	الاتحاد العربي لمنتجي الاسمدة الكيماوية	غير محدد	فكرة عامة	غير محدد	عام ومشترك
المزارع الرعوية التعاونية للاغنام	المنظمة العربية للتنمية الزراعية	المحافظات الاولى والثانية والخامسة	دراسة اولية	٩,٥ مليون دولار	عام ومشترك
مشروع جورجول للري	البنك الاسلامي للتنمية	جورجول	دراسة جدوى	—	عام ومشترك
انتاج الاعلاف والالبان	البنك الاسلامي للتنمية	—	—	—	
مشروع انشاء شركة عربية لصيد الاسماك	قطاع خاص	السواحل	دراسة اولية	غير محدد	قطاع خاص

٢ ــ ٥ ــ الاستثمارات العربية الوافدة:

تم الترخيص خلال العام لمشروع واحد، يساهم فيه رأس مال عربي كما هو مبين ادناه:

اسم المشروع	نوع النشاط	مراحل التنفيذ	رأس المال	نسبة المساهمة
الشركة الموريتانية التونسية للصيد البحري	تصنيع وتسويق السمك	بدأ نشاط الشركة بتاريخ ١٩٨٦/١٠/٢٠	٤٠٠ مليون اوقية موريتانية	٥٠ ٪ الجانب الموريتاني ٥٠ ٪ الجانب التونسي

[٢٠]

تقرير
مناخ الاستثمار
في
الجمهورية العربية اليمنية
لعام ١٩٨٦

مناخ الاستثمار
في الجمهورية العربية اليمنية لعام ١٩٨٦

شهد العام مثار التقرير اصدار عدد من القرارات واتخاذ العديد من الاجراءات الهادفة الى تصحيح المسار الاقتصادي واعادة تنظيم الهياكل الاقتصادية لا سيما بالنسبة لتنظيم الاستيراد وتحقيق التوازن في السوق النقدية .

ورغم استمرار تراجع النشاط الاقتصادي بسبب انحسار تحويلات المغتربين اليمنيين ، وانخفاض سعر صرف الريال اليمني مقابل العملات الحرة ، إلاّ ان تباشير عهد جديد من الازدهار بدأت تلوح في الافق ببدء استغلال حقل النفط في منطقة مأرب .

وفيما يلي ابرز مستجدات مناخ الاستثمار خلال العام .

٢ ــ ١ ــ تعديلات تشريعية واجراءات حكومية :

تركز اهتمام الحكومة اليمنية هذا العام على اصدار التشريعات واتخاذ الاجراءات اللازمة لتنظيم تداول العملة الاجنبية وفرض ضرائب جديدة لزيادة موارد الخزانة كذلك دعم النشاط الاقتصادي بوجه عام وتطوير وتحديث الهياكل التنظيمية للتجارة العامة بشكل خاص ، وذلك على النحو التالي :

في مجال الرقابة على العملة الاجنبية اصدر البنك المركزي اليمني القرارات التالية :

١ ــ عدم السماح بفتح مكاتب جديدة للصيرفة واغلاق المكاتب غير المستوفية للشروط القانونية .

٢ ــ عدم السماح للمغادرين باخراج اكثر من خمسة آلاف دولار امريكي او ما يعادلها بالعملات الاجنبية الاخرى .

٣ ــ الزام كل زائر الى البلاد تحويل مائة وخمسين دولارا لدى وصوله الى القطر .

٤ ــ دفع نصف الراتب بالعملة المحلية للاجانب العاملين في البلاد .

وفي مجال زيادة موارد الخزانة العامة ، صدر القانون رقم (١) لسنة ١٩٨٦ بفرض ضريبة على انتاج السجائر المصنعة او المعبأة محليا ، كليا او جزئيا ، وذلك بالنسب التالية : ٣٠ ٪ من قيمة بيع المصنع لتجار الجملة بالنسبة للسجائر ذات العلامة التجارية المسجلة خارجيا و٢٥ ٪ بالنسبة للسجائر ذات العلامة التجارية المسجلة محليا . على ان تحسب الرسوم الجمركية على المواد المستخدمة في انتاج الكميات المصنعة محليا وكذلك رسوم الاحصاء والدفاع وضريبة المناطق المتضررة من الزلازل بالنسب المحددة لذلك . والزم القانون المنشأة المصنعة بتقديم بيانات واقرارات ومسك دفاتر وسجلات وذلك لاغراض تحديد الضريبة .

ومن ناحية اخرى اوجب القانون ان يتم ابلاغ المنشأة بالضريبة المستحقة عليها واسس تقديرها وان يكون لها حق التظلم امام لجنة التظلمات التي شكلها القانون للفصل في المنازعات التي تنشأ بين المالكين ومصلحة الضرائب . هذا وقد تضمن القانون فرض غرامات وجزاءات على المخالفات المتعلقة باداء الضريبة .

كما نص القانون على فرض رسوم بواقع ٣٠ ٪ كحماية انتاج تضاف على الفئات المحددة في

التعرفة الجمركية على المستورد من السلع الشبيهة بتلك الخاضعة للضريبة في هذا القانون، واعفاء المنتجات المصدرة الى الخارج من ضريبة الانتاج المفروضة بموجب هذا القانون ونص ايضا على تحديد تكلفة او قيمة السجائر المنتجة محليا ذات العلامة الاجنبية بنفس سعر السجائر المستوردة، وتطبق عليها عوائد الدولة من الرسوم الجمركية والضرائب، ومن ضرائب الانتاج ورسوم الاحصاء، والدفاع، وضريبة المناطق المتضررة من الزلازل بنسبة ١١٨ ٪ من القيمة زائدا ٢ ٪ من الرسوم ضريبة تعاون وخمس فلسات ضريبة استهلاك على العلبة ذات العشرين سيجارة.

وفي مجال تنظيم الاستيراد فقد صدرت القرارات التالية:

١ — قرار بايقاف استيراد السلع غير المرخصة ومنع دخولها الى اراضي الجمهورية العربية اليمنية، وقرار بوضع ضوابط لترشيد الاستيراد واعادة النظر في الموازين السلعية للمنشآت الصناعية القائمة بما يكفل توازنها.

٢ — قرار بتسهيل منح تراخيص لإنشاء مزارع للانتاج النباتي والحيواني والدواجن، والزام الشركات بالتعاون مع مصادر التصدير بضرورة الحصول على تسهيلات ائتمانية لمدة لا تقل عن ١٨٠ يوما.

وفي مجال تنظيم ودعم النشاط الاقتصادي صدرت التشريعات التالية:

١ — قرار جمهوري بضم وزارتي الاقتصاد والصناعة، التموين والتجارة في وزارة واحدة، تحت اسم وزارة الاقتصاد والتموين والتجارة بهدف توحيد الجهود وتناسق الاختصاصات.

٢ — قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٦) لسنة ١٩٨٦ بشأن اللائحة الداخلية لمجلس ادارة المؤسسات العامة للتجارة والتموين والذي جاء استكمالا للقرار الجمهوري بالقانون رقم (٢) لسنة ١٩٨٥ بإنشاء مجلس ادارة واحد للمؤسسات العامة للتجارة والتموين والتي تضم كلا من المؤسسة العامة للتجارة الخارجية، المؤسسة الاقتصادية العسكرية، الجمعية الاستهلاكية لموظفي الدولة والقطاع العام والمختلط، والمؤسسة العامة للحبوب. وقرار رئيس مجلس الوزراء بشأن لائحة النظام المالي الداخلي لمجلس ادارة المؤسسات العامة للتجارة والتموين. كما صدر قرار رئيس مجلس الوزراء بإنشاء ادارة للمراجعة الداخلية في المؤسسات العامة وشركات القطاعين العام والمختلط.

٣ — قرار وزاري باشراك شركات المقاولات الوطنية في تنفيذ كافة عقود المقاولات التي تنفذها الشركات الاجنبية في القطر. كما صدر قرار بايقاف منح تراخيص جديدة لمشاريع صناعية حتى نهاية عام ١٩٨٦، وذلك بهدف اعادة تقييم وضع الصناعات اليمنية وتحديد اتجاهاتها ووضع الاسس والمعايير المناسبة لاقامة صناعات يمنية تكاملية تعتمد بالدرجة الاساسية على الخامات المحلية.

٢ ــ ٢ ــ اتفاقيات وترتيبات ثنائية :

٢ ــ ٢ ــ ١ ــ اتفاقيات وترتيبات ثنائية مع دول عربية :

دخلت الحكومة اليمنية خلال العام في عدة اتفاقيات وترتيبات ثنائية مع بعض الدول العربية . وشملت هذه الاتفاقيات مجالات التعاون الاقتصادي والتجاري والفني والعلمي . وذلك على النحو التالي :

١ ــ صادق رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٨٦/٩/٤ على القانون رقم (٨٦/٢٤) بالموافقة على الاتفاقية المبرمة بين الجمهورية العربية اليمنية والجمهورية التونسية بشأن التعاون في مجال النقل الجوي .

٢ ــ تم التوقيع على اتفاقية للتعاون الفني والعلمي بين الجمهورية العربية اليمنية والجمهورية العراقية .

٣ ــ تم التوقيع على بروتوكول للتعاون في مجال الصحة بين الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية مصر العربية وبموجب هذا البروتوكول سترسل مصر ٢٠ مستشارا صحيا لليمن .

٤ ــ تم التوقيع على اتفاقية للتعاون الاقتصادي والفني بين الجمهورية العربية اليمنية والمملكة المغربية .

٥ ــ تم التوقيع على اتفاقية للتعاون التجاري بين الجمهورية العربية اليمنية والمملكة المغربية .

٦ ــ وقعت كل من الجمهورية العربية اليمنية والجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية على محضر للتعاون في مختلف المجالات بين البلدين .

٢ ــ ٢ ــ ٢ ــ اتفاقيات وترتيبات ثنائية مع دول غير عربية :

١ ــ تم التوقيع على اتفاقية للتعاون الفني في مجال الخدمات البيطرية بين حكومتي الجمهورية العربية اليمنية والمملكة الهولندية .

٢ ــ تم التوقيع على اتفاقية للتعاون الفني والمهني بين الجمهورية العربية اليمنية وكندا .

٣ ــ تم التوقيع على اتفاقية مع شركة تركية تقوم بموجبها الشركة التركية باستصلاح وزراعة خمسمائة هكتار بمحافظة الجوف وتدريب وتأهيل الكوادر اليمنية في هذا المجال الى جانب قيامها بتسويق المنتجات محلياً ودولياً .

٤ ــ تم التوقيع على اتفاقية تقوية طريق صنعاء ــ تعز مع الشركة التضامنية الالمانية الغربية والشركة الصينية للطرق والجسور .

٥ ــ تم التوقيع على اتفاقية مع جمهورية المانيا الاتحادية بشأن التعاون في مجال وقاية المزروعات وتدريب الكوادر اليمنية في هذا المجال .

٢ ــ ٣ ــ وقائع واحداث :

جاءت وقائع واحداث هذا العام انعكاسا لجهود الحكومة اليمنية في درء المؤثرات السلبية

لانخفاض تحويلات المغتربين اليمنيين وركزت جهودها في تصحيح مسار الاقتصاد الوطني من خلال تطوير القطاع النفطي وانشاء بعض المرافق الهامة وزيادة الرقعة الزراعية وذلك بالاستفادة من عدة قروض وفرتها صناديق التنمية العربية والاجنبية والدولية.

وفيما يلي أهم الوقائع والاحداث التي شهدها العام:

في مجال القطاع النفطي، افتتح رئيس الجمهورية مصفاة مأرب لتكرير النفط التي يعتبر تشغيلها بدء الاستثمار الفعلي لثروة الجمهورية العربية اليمنية النفطية من حقول الانتاج في حوض مأرب. وتبلغ طاقة المصفاة ما يتراوح بين ١٠ و١٢ الف برميل يوميا، و يغطي انتاجها نحو ٧٠ ٪ من الاستهلاك المحلي. ومن جهة اخرى تم وضع حجر الاساس لاول خط انابيب لتصدير النفط الخام في البلاد بتكلفة ٣٠٠ مليون دولار يصل بين حقول نفط شمال البلاد و بين ميناء الصليف الواقع على البحر الاحمر. وتأمل الحكومة اليمنية ان يبلغ انتاج البلاد نحو ٢٠٠ الف برميل يوميا من النفط في غضون السنوات الخمس القادمة. و يقوم بانشاء الخط كونسورتيوم من شركات لبنانية وايطالية والمانية، في حين ستقوم شركة يابانية بتوريد الانابيب اللازمة للمشروع بقيمة ٥٠ مليون دولار. كما تم تسليم مشروع خط انابيب النفط في مدينة الحديدة الذي تم تنفيذه في اطار التعاون بين حكومتي الجمهورية العربية اليمنية والمملكة العربية السعودية من خلال مجلس التنسيق السعودي اليمني بتكلفة ٥,٢ مليون ريال سعودي.

وفي مجال التنقيب عن النفط فقد اصبحت شركة اكسون الاميركية اكبر شركة تمنح امتيازا للتنقيب عن النفط في الجمهورية العربية اليمنية بعد شرائها ٤٩ ٪ من امتياز قسم الانتاج في شركة هنت او يل الذي يغطي حقل نفط ألف الواعد، وقد شكلت شركة اكسون وشركة هنت او يل شركة مشتركة لانتاج ونقل نفط ألف الخفيف عبر خط انابيب الى ساحل البحر الاحمر.

وفي مجال الوضع المالي العام للدولة فقد إتسم بانخفاض الايرادات العامة في الميزانية وانخفاض في قيمة العملة المحلية، كما هو مبين ادناه:

١ ــ صادق مجلس الوزراء على مشروع الموازنة العامة للعام المالي القادم ١٩٨٧. وقد بلغت نحو ١١٨٣٣ مليون ريال يمني مقابل نحو ٩٩٤٤ مليون ريال في موازنة العام الحالي ١٩٨٦. * في حين بدأ التحضير للخطة الخمسية الثالثة للبلاد والتي تبدأ في عام ١٩٨٧.

٢ ــ انخفضت قيمة الريال اليمني مقابل الدولار الامريكي خلال عام ١٩٨٦ ليصبح سعره ١١,٨٠ ريالا للدولار حتى نهاية شهر ديسمبر/ كانون اول بعد ان كانت قيمته في نهاية عام ١٩٨٥ نحو ٨,١٠ ريالا للدولار.

ومن أهم الاحداث الاخرى:

١ ــ تم افتتاح المرحلة الاولى من سد مأرب التي تتمثل في بناء جسم السد الذي يبلغ اقصى عمق لقاطعه الخرساني ٦٠ مترا ومساحة ٢٤ الف متر مربع و يبلغ طول جسم السد ٧٦٣ مترا.

(*) الدولار يعادل ١١,٨ ريال يمني شمالي كما هو في ١٩٨٦/١٢/٣١.

٢ ــ تم إجراء التعداد العام للسكان والمساكن في الجمهورية العربية اليمنية في أوائل عام ١٩٨٦ وقد بلغ عدد السكان حسب الاحصاء ٩,٢ مليون نسمة .

٣ ــ شهد العام إنشاء العديد من المرافق العامة في مختلف انحاء البلاد شملت مشاريع لمياه الشرب ، مدارس ودور معلمين ، وحدات صحية ، مخازن للحبوب والغلال ، اسواق مركزية ، مراكز للارشاد الزراعي ، تعبيد عدد من الشوارع والطرق ، ملاعب ومراكز للرياضة والترفيه ، شبكات للاتصالات الهاتفية ، محطات وشبكات للكهرباء ، سدود للمياه ، مبنى مطار الحديدة ، آبار ارتوازية ، اسكان لموظفي الدولة ، مساجد ، مراكز محلية للتطوير التعاوني ، حواجز لمياه الامطار ، مزرعة تعليمية تابعة لكلية الزراعة بجامعة صنعاء ومعهد زراعي متخصص ، فضلاً عن انشاء العديد من المصانع مثل إنشاء شركة لانتاج وصناعة الجبس ، مصنع الزبدة والسمن ، مصنع الزيوت ، مصنع مستحضرات التجميل ، مصنع المبيدات الحشرية ، مصنع البطاريات الجافة ، مصنع الاغذية الخفيفة ، مصنع الملبوسات الصحية .

حصلت الجمهورية العربية اليمنية خلال العام على القروض التالية :

الجهات المقرضة	تاريخ الاتفاقية	قيمة القرض	عملة القرض	المشروع المستفيد
أولاً: مؤسسات تمويل عربية				
الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي	١٩٨٦/٤/١٦	٤,٢٠٠,٠٠٠	دينار كويتي	مشروعات شبكات توزيع المياه
الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي	١٩٨٦/١٢/٨	٣,١٠٠,٠٠٠	دينار كويتي	مشروع وادي الجوف الزراعي
الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية	١٩٨٦/١١/٢٥	٤,٤٠٠,٠٠٠	دينار كويتي	مشروع وادي سهام
الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية	١٩٨٦/١٢/٢٥	٦,٠٠٠,٠٠٠	دينار كويتي	مشروع الكهرباء للمناطق المتضررة من الزلازل
صندوق النقد العربي	١٩٨٦/٣/٢	٣,٩٨٠,٠٠٠	دينار عربي حسابي	دعم ميزان المدفوعات
ثانياً: مؤسسات تمويل اجنبية				
الوكالة الامريكية للتنمية الدولية	١٩٨٦	٢٩,٠٠٠,٠٠٠	دولار امريكي	انشاء كلية زراعة في جامعة صنعاء
الوكالة الامريكية للتنمية الدولية	١٩٨٦	٢١,٠٠٠,٠٠٠	دولار امريكي	مساعدة فنية لوزارة الزراعة
الوكالة الامريكية للتنمية الدولية	١٩٨٦	١١,٠٠٠,٠٠٠	دولار امريكي	انشاء معهدين زراعيين
الوكالة الامريكية للتنمية الدولية	١٩٨٦	٦,٠٠٠,٠٠٠	دولار امريكي	تكملة مزارع دواجن
الوكالة الامريكية للتنمية الدولية	١٩٨٦	١٠,٠٠٠,٠٠٠	دولار امريكي	مشروع وادي سهام الزراعي
الوكالة الامريكية للتنمية الدولية	١٩٨٦	١٠,٠٠٠,٠٠٠	دولار امريكي	مشروع طريق لنقل منتجات البترول
الوكالة الامريكية للتنمية الدولية	١٩٨٦	١٢,٠٠٠,٠٠٠	دولار امريكي	مساعدة وزارة النفط والثروة المعدنية في تقوية وتنمية عملياتها
البنك الدولي	١٩٨٦	١٠,٠٠٠,٠٠٠	دولار امريكي	مشروع تحسين الطريق بين منطقتي مأرب وضافر
الحكومة الهولندية	١٩٨٦	١٠,٠٠٠,٠٠٠	دولار امريكي	مشروع وادي سهام الزراعي
حكومة المانيا الاتحادية	١٩٨٦	٢٣,٠٠٠,٠٠٠	دولار امريكي	مساعدة فنية في المجال الزراعي
بنوك عربية (قرض مشترك)	١٩٨٦	٥٠,٠٠٠,٠٠٠	دولار امريكي	قرض مشترك للبنك اليمني للانشاء والتعمير

٢ ــ ٤ ــ فرص الاستثمار المتاحة :

٢ ــ ٤ ــ ١ ــ امكانيات الاستثمار في القطاعات المختلفة :

تمتلك الجمهورية العربية اليمنية العديد من الموارد الاقتصادية في مختلف القطاعات مما يتيح اقامة العديد من المشروعات الانتاجية في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي في البلاد والتي يمكن اجمالها فيما يلي :

القطاع الزراعي :

تمتلك الجمهورية العربية اليمنية مساحات شاسعة من الاراضي الزراعية التي تبلغ مساحتها نحو ٨,٥ مليون هكتار يزرع منها فقط نحو ١,٥ مليون هكتار وكذلك نحو ٧ مليون هكتار من أراضي المراعي الطبيعية فضلاً عن توفر المياه اللازمة للزراعة سواء مياه الامطار او المياه الجوفية الى جانب ما سوف يتم توفيره من المياه بعد بناء سد مأرب التي بدأت اولى خطوات تنفيذه هذا العام (١٩٨٦) . وقد اولت الحكومة اليمنية قطاع الزراعة وتربية الماشية اولوية هامة مؤخراً اذ منحت المنتجات الوطنية الزراعية حماية جمركية تصل الى حد منع استيراد المنتجات الزراعية التي يتم انتاج مثيل لها محليا .

قطاع الصيد البحري :

تتوافر بالمياه اليمنية كميات كبيرة من مختلف أنواع الاسماك ، و يبلغ طول شواطئها المطلة على البحر الاحمر نحو ٤٥٠ كيلومتراً ، وتشير التقديرات الى ان حجم امكانيات الصيد السنوية يبلغ نحو ٣٠ ألف طن فضلاً عن نحو ٢٠٠٠ طن من الربيان و يستطيع هذا القطاع ان يلعب دوراً هاماً في مجال تنمية الصادرات اليمنية خاصة وان الاستهلاك المحلي يتركز في اللحوم الحمراء .

القطاع الصناعي :

تزخر الاراضي اليمنية بالعديد من الموارد المعدنية أهمها النحاس ، الذهب والفضة ، الملح الصخري . وتعد مناجم الذهب والفضة والنحاس التي تم اكتشافها مؤخرا من اكبر المناجم في العالم وذلك فضلاً عن الاكتشافات البترولية الاخيرة ويمكن كل ذلك من قيام العديد من الصناعات المختلفة سواء في مجال استخراج هذه المعادن او تصنيعها او في مجال الصناعات القائمة على المنتجات الزراعية والحيوانية (صناعة الغزل والنسيج ، صناعة الالبان ، دباغة الجلود ... الخ) او في مجال صناعة منتجات الاسماك .

٢ ــ ٤ ــ ٢ ــ المشروعات المعروضة للاستثمار:

المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح للمشروع	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي التكلفة التقديرية للمشروع	القطاع الاقتصادي للمشروع
الكونكريت الخلوي	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	غير محدد	دراسة جدوى	٢٨ مليون دولار	عام ومشترك
الطابوق الرملي والجيري	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	غير محدد	دراسة جدوى	١٥ مليون دولار	عام ومشترك
مشروع انتاج البن اليمني	الاتحاد العربي للصناعات الغذائية	المناطق الزراعية	دراسة اولية	غير محدد	عام ومشترك
تصنيع لحوم الدجاج البياض المستنفذ	الاتحاد العربي للصناعات الغذائية	غير محدد	دراسة اولية	غير محدد	عام ومشترك
انتاج الحليب ومشتقاته	الاتحاد العربي للصناعات الغذائية	غير محدد	دراسة اولية	غير محدد	عام ومشترك
انتاج الاسمدة المركبة	الاتحاد العربي لمنتجي الاسمدة	غير محدد	فكرة عامة	غير محدد	عام ومشترك
مشروع تنمية الثروة الحيوانية	الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية	غير محدد	دراسة اولية	٢ مليون دينار كويتي	عام ومشترك
التنمية الريفية المتكاملة في حجة	المنظمة العربية للتنمية الزراعية	محافظة حجة	دراسة تفصيلية	٣٢٥ مليون دولار	عام ومشترك
تمويل التسليف الزراعي	الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي	كافة المحافظات	دراسة اولية	١٠ مليون دينار كويتي	عام ومشترك
التنمية الريفية في وادي الجوف	البنك الاسلامي للتنمية	وادي الجوف	دراسة اولية	غير محدد	عام ومشترك

٢ ــ ٥ ــ الاستثمارات العربية الوافدة:

الجدول التالي يبين التراخيص الجديدة التي منحت لمستثمرين عرب خلال العام.

اسم المشروع	نوع النشاط	تاريخ منح الترخيص	عنوان المشروع	رأس المال المصرح به	جنسيات الشركاء ونسبة مساهماتهم
الشركة اليمنية اللبنانية	ديكور	١٩٨٦/١/١٣	صنعاء	١٠٠ الف ريال	لبنانية ٤٩ ٪ يمنية ٥١ ٪

[٢١]

تقرير
مناخ الاستثمار
في
جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية
لعام ١٩٨٦

مناخ الاستثمار
في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية لعام ١٩٨٦

تأثر مناخ الاستثمار في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية بالانعكاسات السلبية الناجمة عن الاحداث الدامية التي شهدتها البلاد في مطلع العام والتي راح ضحيتها عدة آلاف من القتلى، فضلاً عن الدمار الذي تعرضت له الكثير من المرافق في البلاد، مما جعل الحكومة تركز في الدرجة الاولى على اعادة ترتيب الاوضاع الداخلية وتطبيع العلاقات السياسية والاقتصادية الخارجية.

وفي اطار سياسة الحكومة الرامية الى اصلاح المسار الاقتصادي ومسيرة التنمية بدأت في تنفيذ الخطة الانمائية للسنوات ١٩٨٦ــ ١٩٩٠ والتي ركزت على المشاريع الزراعية، كما واصلت الحكومة جهودها للتنقيب عن النفط في البلاد بعد ان اثبتت الدراسات والاستكشافات عن وجود النفط الخام بكميات تجارية.

وفيما يلي ابرز مستجدات مناخ الاستثمار خلال العام.

٢ ــ ١ ــ تعديلات تشريعية واجراءات حكومية:

لم تطرأ اية تعديلات تشريعية او تتخذ اجراءات حكومية ذات اثر كبير على مناخ الاستثمار في البلاد خلال هذا العام وذلك نظراً للاحداث الدامية التي نشبت بتاريخ ١٩٨٦/١/١٣ حيث ركزت الحكومة الجديدة كافة الجهود للتغلب على آثار تلك الاحداث. وعقدت اللجنة الدائمة لتشجيع الاستثمار اجتماعا واحدا فقط خلال العام في شهر اغسطس / آب ١٩٨٦، وقدمت اقتراحاً بتعديل قانون الاستثمار رقم (٢٥) لسنة ١٩٨١، شملت تعديلات طفيفة وليست جوهرية. وصدر قرار مجلس الوزراء بانشاء دائرة مختصة في المجلس لرعاية شؤون المغتربين اليمنيين، نظرا لاهمية دورهم في الاقتصاد الوطني.

وقد اصدر رئيس هيئة رئاسة مجلس الشعب الاعلى قانون الخطة الاستثمارية لعام ١٩٨٧ والذي اقره مجلس الشعب، وقد اعفى القانون مستوردات المشاريع المدرجة في الخطة لعام ١٩٨٧ من الضرائب والرسوم الجمركية.

٢ ــ ٢ ــ اتفاقيات وترتيبات ثنائية:

كما سبق القول، تركزت جهود الحكومة خلال العام على اعادة ترتيب الاوضاع الداخلية بالبلاد، و بالتالي لم تعقد سوى ثلاث اتفاقيات:

الاولى مع دولة الامارات العربية المتحدة للتعاون في مجال الثقافة والسياحة والاسكان، والثانية مع الجمهورية العربية السورية في مجال النقل الجوي، والثالثة مع جمهورية بلغاريا الشعبية للتعاون الاقتصادي والتجاري والعلمي والفني.

٢ ــ ٣ ــ وقائع واحداث :

تكبد الاقتصاد الوطني خسائر فادحة بفعل الاحداث الدامية التي شهدتها البلاد في مطلع العام ، وقد بذلت الحكومة قصارى جهودها في سبيل اصلاح المرافق المدمرة ، كما تلقت مساعدات من الدول الصديقة والمنظمات العربية والدولية لمعالجة الاضرار التي نجمت عن هذه الاحداث . وشهد العام ايضا بداية الخطة الخمسية الانمائية للسنوات ٨٦ــ ١٩٩٠ ، كما شهد العام تركيز الحكومة اليمنية على التنقيب عن النفط في مختلف المناطق في البلاد ، وفيما يلي أبرز الوقائع والاحداث :

على الصعيد السياسي ، شهدت البلاد بتاريخ ١٩٨٦/١/١٣ احداثا دامية بسبب الصراع على السلطة راح ضحيتها عدة آلاف من القتلى والجرحى ، وانتهت هذه الاحداث بتعيين السيد ابوبكر العطاس رئيسا للجمهورية خلفا للرئيس السابق علي ناصر محمد الذي كان قد غادر البلاد في وقت سابق . وقد اكد الرئيس الجديد تمسك بلاده بالاتفاقيات الدولية والعقود المبرمة مع الشركات الاجنبية .

وتم في شهر نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٨٦ اعادة الملاحة الجوية والبحرية بين كل من جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية وجمهورية جيبوتي . بعد ان كانت جيبوتي قد اوقفت جميع الرحلات الملاحية الجوية والبحرية مع جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في شهر اغسطس / آب ١٩٨٦ .

وعلى الصعيد الاقتصادي ، بدأ هذا العام تنفيذ الخطة الخمسية الجديدة للتنمية ، والتي تركزت أساسا على الاهتمام بالقطاع الزراعي وخاصة المشروعات الزراعية بوادي حضرموت ووادي القمر والتي شملت تربية الدواجن واقامة تعاونيات لصيد الاسماك . كذلك اهتمت الخطة بمشاريع الري لتوفير المياه اللازمة للزراعة . وقد حظى القطاع الزراعي بنحو ٤٠٠ مليون دينار يمني * وهو ما يمثل حوالي ٦٠ ٪ من اجمالي الاستثمارات في الخطة .

ومن جهة اخرى كثفت الحكومة جهودها للتنقيب عن النفط ، فوقعت سلسلة اتفاقيات للتنقيب والحفر مع شركات جديدة بالاضافة الى عمليات التنقيب القديمة المستمرة التي تتولاها شركات سوفيتية واسبانية وايطالية ، فقد وقعت الحكومة عقدا مع شركتين احدهما كندية والاخرى دولية تتخذ من اثينا مركزا لها . تحصل الشركتان بموجبه على حصة من امتياز التنقيب وانتاج البترول في منطقة المسيلة البرية الواقعة في الجزء الشرقي من البلاد ، ستحصل الشركة الكندية بموجبه على ٦٠ ٪ من العقد والشركة الاخرى على ٤٠ ٪ .

وجدير بالذكر ان عمليات التنقيب عن النفط في منطقة بلهفا الواقعة شرقي عدن والتي تقوم به شركة فرنسية ، وصلت الى مراحلها النهائية وان النتائج مشجعة جداً . كما تقوم شركة سوفيتية بحفر بئر جديد في الجزء الغربي من البلاد ، وتقوم شركات برازيلية واسبانية وبريطانية بعمليات تنقيب اخرى في الشطر الشرقي من البلاد .

(*) الدينار اليمني الجنوبي يعادل ٢,٨٩ دولار كما في ١٩٨٦/١٢/٣١ .

وعلى صعيد آخر وافقت حكومة اتحاد الجمهوريات السوفياتية على تزويد جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية بـ ٥٠ الف طن سنويا من النفط . كما شاركت الحكومة السوفيتية في برنامج تدريب العمالة اليمنية لتأمين احتياجات المشاريع الانمائية بدعم مالي وفني من الاتحاد السوفييتي .

وبدأ تشغيل محطة الكهرباء الجديدة في محافظة ابين بطاقة ٥٠٠ كيلواط في الساعة .

وبلغت ايرادات شركة احواض السفن نحو ٨٤٢ الف دينار يمني خلال العام ١٩٨٦ ، فقد تم ترميم واصلاح ١٠٠ سفينة منها ٢٦ سفينة اجنبية و٧٤ سفينة محلية .

ـ تم خلال العام الحصول على القروض التالية :

الجهات المقرضة	تاريخ الاتفاقية	قيمة القرض	عملة القرض	المشروع المستفيد
أولاً: مؤسسات تمويل عربية				
الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي	١٩٨٦/٤/١٥	٤,٢٠٠,٠٠٠	دينار كويتي	طريق نصاب ـ بيحان
الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي	١٩٨٦/٤/١٥	٢,٠٠٠,٠٠٠	دينار كويتي	مشروع مياه عدن الكبرى الثاني
البنك الاسلامي للتنمية	١٩٨٦/١٠/٢٢	١٢,٤٣٤,٠٠٠	دينار اسلامي	استيراد نفط خام
ثانياً: مؤسسات تمويل اجنبية				
الحكومة اليابانية	١٩٨٦	٤,٤٠٠,٠٠٠	دولار امريكي	توسعة صناعة صيد الاسماك
الاتحاد السوفييتي	١٩٨٦	١٣٠,٠٠٠,٠٠٠	روبل روسي	تنقيب عن النفط والغاز في محافظة شبوه (المرحلة الثالثة)

٢ ــ ٤ ــ فرص الاستثمار المتاحة :

٢ ــ ٤ ــ ١ ــ امكانيات الاستثمار في القطاعات المختلفة :

تتمثل امكانيات الاستثمار في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في القطاعات التالية :

القطاع الزراعي :

تبلغ مساحة الاراضي الزراعية في اليمن نحو ٥٧٧ الف فدان يزرع منها فقط نحو ٢٢٧ الف فدان اي نحو ٤٠ ٪ من اجمالي المساحة القابلة للزراعة وتفسح الدولة المجال أمام الاستثمارات الخاصة والمشتركة في هذا القطاع بغية تحقيق الاكتفاء الذاتي من انتاج الحبوب الغذائية .

قطاع الصيد البحري :

تعد الثروة السمكية احد الموارد الهامة في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية نظرا لطول شواطئها المطلة على البحر الاحمر وخليج عدن والتي تبلغ نحو ٧٥٠ ميلاً و يقدر الانتاج السنوي من هذه الاسماك بنحو ١١٠ الف طن سنويا يمكن زيادته الى اكثر من الضعف إذا ما تم تزويد هذا القطاع بمراكب صيد حديثة وثلاجات لحفظ الاسماك وورش لاصلاح السفن وما يمكن ان يترتب على ذلك من قيام منشآت لتصنيع الاسماك ، وتولي الدولة رعاية خاصة لهذا القطاع بما تمنحه للمستثمرين فيه من مزايا وتسهيلات عديدة .

القطاع الصناعي :

يفتقر السوق اليمني الى العديد من المنتجات الصناعية الاستهلاكية وخاصة المنتجات الغذائية مما يعني توفر فرص استثمارية متعددة في القطاع الصناعي لتلبية الطلب المحلي على هذه المنتجات وتتمثل هذه الفرص في النشاطات التالية : تعليب وطحن الاسماك ــ منتجات الالبان ــ معجون الطماطم ــ الزيوت النباتية ــ طحن الغلال ــ صناعة الغزل والنسيج ــ الملابس الجاهزة ــ المنتجات الجلدية ــ مواد البناء ــ الصناعات الخشبية ــ الورق .

القطاع السياحي :

تفتقر اليمن الى وجود المنشآت السياحية اللازمة لنجاح النشاط السياحي على الرغم مما يتوفر لديها من مقومات السياحة الناجحة مما يوفر فرصاً جيدة للاستثمار المجدي في هذا القطاع .

٢ ــ ٤ ــ ٢ ــ المشروعات المعروضة للاستثمار:

المشروع	الجهة مقدمة المشروع	الموقع المقترح للمشروع	الدراسات المتوفرة عن المشروع	اجمالي التكلفة التقديرية للمشروع	القطاع الاقتصادي للمشروع
تعليب وتصنيع الاسماك	الاتحاد العربي لمنتجي الاسماك	السواحل	دراسة اولية	٣٥ مليون دولار	عام ومشترك
مشروع التنمية الزراعية في حضرموت	الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي	محافظة حضرموت	دراسة جدوى	١١ مليون دينار كويتي	عام
مشروع التنمية الزراعية في ميفع حجر	الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي	ميفع حجر	دراسة جدوى	١٠ مليون دينار كويتي	عام
مشروع التنمية الريفية في لودر	البنك الاسلامي للتنمية	منطقة لودر	دراسة اولية	غير محدد	عام
تطوير تربية نحل العسل	البنك الاسلامي للتنمية	غير محدد	دراسة فنية	غير محدد	عام ومشترك
مشروع تجريبي لانتاج المحاصيل البستانية	البنك الاسلامي للتنمية	غير محدد	دراسة فنية	غير محدد	عام ومشترك
مشروع انتاج الحليب ومشتقاته	الاتحاد العربي للصناعات الغذائية	غير محدد	افكار عامة	غير محدد	عام ومشترك
اسفنج البولي بوثان المرن	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	عدن	دراسة جدوى	٣,٧ مليون دولار	عام ومشترك
الكونكريت الخلوي	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	غير محدد	دراسة جدوى	٢٨ مليون دولار	عام ومشترك
الطابوق الجيري الرملي	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	غير محدد	دراسة جدوى	١٥ مليون دولار	عام ومشترك
صناعة العازلات الكهربائية الخزفية	المنظمة العربية للتنمية الصناعية	غير محدد	دراسة جدوى	٢٥,٨ مليون دولار	عام ومشترك
مشروع استخراج الذهب	الشركة العربية للتعدين	واد مدن، حضرموت	افكار عامة	غير محدد	عام
انتاج الرخام وصخور الكرانيت	الشركة العربية للتعدين	سويدا	افكار عامة	غير محدد	عام
مشروع الاسمدة المركبة	الاتحاد العربي لمنتجي الاسمدة الكيماوية	غير محدد	افكار عامة	غير محدد	عام

٢ ــ ٥ ــ الاستثمارات العربية الوافدة :

لم يتم تسجيل اي استثمار عربي في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية خلال عام ١٩٨٦ .